

سيرة النبی
الحزب

الحزب

الحزب





32101 054415698

PRINCETON UNIVERSITY LIBRARY

*This book is due on the latest date
stamped below. Please return or renew
by this date.*

10
1981

حَدُودُ الشَّرِيعَةِ
الْمَحْرَمَاتُ

الْجُزْءُ الْأَوَّلُ

مُحَمَّدُ أَصْبَحُ الْمُحْسِنِيُّ

~~(Arabic)~~

KBP350

M837

1985

ju2 1

(RECAP).

المشخصات الكتاب

اسم الكتاب : حدود الشريعة

المؤلف : محمد آصف المحسنى

مطبعة : اميرالمؤمنين عليه السلام

الجزء : الاول

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذي بعث الى الناس رسولا منهم يتلوا عليهم آياته ويزكيهم
ويعلمهم الكتاب والحكمة وان كانوا من قبل لفي ضلال مبين .
صلى الله عليه واله لاسيما الائمة المعصومين الذين بينوا الحرام والحلال
من احكام الدين .

يقول مؤلف هذا الكتاب المبدى الراجي رحمة ربه الكريم الفنى محمد آصف
المعصنى ابن الحاج محمد ميرزا ابن محمد محسن الى عزمت على ذكر المحرمات
والواجبات الشرعية مع ادلتها التفصيلية المعتبرة حسب ترتيب الحروف الهجائية .
والذى دعاني اليه هو شدة ابتلاء المومنين بالاحكام الدينية ولزوم معرفتهم بها مع
ان اكثر المشتغلين بالعلوم الشرعية ، فضلا عن سائر المومنين من الشيعة غافلون
عن كثير منها ، وذلك لعدم كتاب يتضمن ذكر المحرمات والواجبات بترتيب حسن
وموجز على ما اعلم .

وليعلم القارى اننى لا اشترط استيفائهما على نفسى ، فان ذلك موقوف على
تعاون جمع من اهل الخبرة واصحاب الفقه ، الا انى ارجو ان يت
ذكر اكثرهما بعون الله وتوفيقه .

ثم ان كتابنا ينقسم الى قسمين القسم الاول فى بيان اله

فى بيان الواجبات ؛ وقبل الشروع لابد من تقديم امور ينبغي التفات القراء الكرام اليها .

(الامر الاول) لا اذكر فى الكتاب الاماله دليل قوى سنداً وصالح دلالة واما الروايات الضعيفة سنداً فلا اذكرها راساً وان كانت الشهرة تماضدها الا فى بعض الموارد النادرة مع التصريح بضعفها وقد ذكرت نظرى فى التوثيق والتنسيق والتضعيف وسائر مهمات علم الرجال فى رسالة موسومة بقوايد رجالية (بحوث فى علم الرجال) .

(الامر الثانى) ما يحرم اكله قد ذكرناه بتمامه فى حرف الالف فى مادة الاكل ، ولم نجعل كل عنوان منه فى محله كالضرب فى حرف الضاء والميتة فى الميم ، وكما جمعنا ما يحرم شربه فى حرف الشين ، واليبيع المحرمة فى حرف الباء .

(الامر الثالث) ما أخذنا فى الروايات غالباً هو كتاب وسائل الشيعة تأليف المحدث الامين الجليل محمد بن الحسن الحر العاملى - قده - دون المصادر نفسها كالكتب الاربعة وكتب الصدوق وغيرها الا قليلا ، والموجود عندي من الوسائل هو الطبعة الحديثة الاخيرة المجزأة بعشرين جزء ولا اذكر رقم الباب والرواية كما هو المشهور بل اذكر رقم الصفحة والجزء ، فاذا كان الحديث فى صفحة (٢٥٠) من الجزء العاشر من الوسائل اكتب هكذا (ص ٢٥٠ ج ١٠) من دون التفاوت الى رقم الابواب .

القسم الاول في المحرمات

(١) اداء الشهادة

قال الله تعالى : ولا يأت بالشهادة اذا ماعدوا ^(١)

لا يبعد ظهور الآية اذا سرفها الى فرض اداء الشهادة وان كتمانها حرام لكن المستفاد من الروايات تفسير الآية بفرض تحمل الشهادة وان الایاء عنه معوم منهي عنه اذا لم يكن ضرر بالشاهد ولا لم يحرم لنفي الضرر .

وفي صحيح هشام عن الصادق - عليه السلام - في قول الله عز وجل ولا يأت بالشهادة اذا ماعدوا . قال : قبل الشهادة . وقوله : ومن يكتنها فانه اثم عليه . قال بعد الشهادة وفي موثقة سماعة عنه - ع - في تفسير الآية : لا ينبغي لاحد اذا دعى الى شهادة يشهد عليها ان يقول : لا اشهد لكم عليها من ٢٦٣ ج ١ تفسير البرهان ولا حظ من ٢٣٨ ج ١٨ الوسائل ويمكن ان تشمل الآية القرئين كليهما ولا ينبغي ان ظاهر الآية الحرمة وكلمة لا ينبغي في جملة من الروايات الواردة حولها لا تكون ظاهرة في الكراهة حتى تكون قرينة لحمل النهي في الآية على الكراهة كما قد يتوهم فان تلك الكلمة يمكن ان تستعمل في التحريم والكراهة معا فيكون ظهور النهي قرينة لعملها على الحرمة (فاقهم) .

ثم ان المذكور في بعض الكتب الفقهية بل المشهور شهرة عظيمة كما في الجواهر وجوب تحمل الشهادة دون حرمة اياتها ، لكن الانسب بظاهر الآية هو الثاني ثم ظاهر الآية عينية الحكم المذكور والمفتى به كفايته وسيأتي بعض الكلام فيه في حرف الكاف في مادة الكتمان انشاء الله الرحمن

(٢) اتيان البهيمة

قال الله تعالى : فمن ابتغى وراء ذلك فاولئك هم العادون .

في صحيح جميل بن دراج عن أبي عبد الله عليه السلام في رجل أتى بهيمة ؟ قال يقتل ^(١). وفي صحيح أبي بصير عنه عليه السلام في رجل أتى بهيمة ، فأولج قال : عليه الحد ^(٢) وفي صحيح ابن سنان عنه عليه السلام ... يضرب هو خمسة وعشرين (دون) سوطا وبع حد الزاني ... ^(٣)

وفي موقوف سداة قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الرجل يأتي بهيمة : شاة أو ناقة أو بقرة قال : فقال : عليه أن يجلد حداً غير الحد - النع ^(٤)

أقول : دلالة الروايات على حرمة العمل غير خافية ، وهل يلحق بالبهيمة غيرها ، الظاهر نعم لفهم المشرعة الماخوذ من مذاق الشرع .

قال الشهيد الثاني في حدود شرح اللمعة : وهي - أي بهيمة - ذات الأربع من حيوان البر والبحر .

وقال الزجاج : هي ذات الروح التي لا تميز ، سميت بذلك لذلك ، وعلى الأول فالحكم مختص بها فلا يتعلق الحكم بالطير والسمك ونحوهما وإن حرم الفعل وعلى الثاني بدخل ، والأصل يقتضي الاقتصار على ما تحقق دخوله خاصة والعرف يشهد له انتهى كلامه .

ما أفاده متين كما يظهر من القاموس أيضا . والحكم الذي لا يجري في الطير والسمك والدجاجة والبط وغيرها ستعرفه في مادة الأكل إنشاء الله .

والمهم هو تحديد عقوبة الفاعل ، فإن الروايات فيه مختلفة كما هو ظاهر . وفي الجواهر : والمشهور أن تقديره إلى الإمام ، بل نفى عرفائه بالخلاف فيه .

أقول : ولا يبعد حمل الرواية الأولى والثانية على صورة تكرار العمل والثالث على أحد أفراد التعزير : والله العالم : وللمسألة ذيل يمبرك في طي ذكر

الماكولات المحرمة ان شاء الله تعالى .

(٣-٤) اتمان الذكران

(١) قال الله تعالى . ولوطا اذ قال لقومه اتأتون الفاحشة ما سبقكم بها من احد من العالمين انكم لتأتون الرجال شهوة من دون النساء بل انتم قوم مسرفون ^(١)
(٢) وقال الله تعالى اتأتون الذكران من العالمين وتذرون ما خلق لكم ربكم من ارجائكم بل انتم قوم عادون ^٢

ولوطا اذ قال لقومه اتأتون الفاحشة وانتم مسرفون ، أنفكم لتأتون الرجال شهوة من دون النساء بل انتم قوم تجهلون ^(٢) والمراد بالأتين هو الايقاب والادخال قطعاً .

هذه الآيات ونحوها لا يدل على حرمة السواط في دنسها الاساء على صحة استصحاب الأحكام النافذة في الشرايع السابقة ، او معنى فاسدته دين لدين ليس هو رفع جميع أحكامه بل رفع مجموعها من حيث المجموع وهذا الاصل - اى ازالة عدم النسخ - مما عده المحدث الاسترنادى . مع انه اجادى والاحزابون لا يرون الاستصحاب حادياً في الشهات المحكمة . من الضرورات الدينية ^(١)

لكن في حريان الاصل المذکور اشكال نه عليه سيدنا الاستاذ الحوثى دام طله في دروس خارج الاصول وهو اشكال موجه فلاحظ

لان الصحيح ان الآيات الشريعة تدل على حرمة العمل المذکور على المسلمين ايضاً ملاحظة الى توسط الاستصحاب لان الله تعالى قد سماه فاحشة وقد قال في موضع اخر من كتابه . ومنهى عن الفحشاء والمنكر والبغى . النحل ٩٠ . وقال تعالى لا تفرجوا العواشى ما ظهر منها وما بطن . الامام ١٥١ وقال : اما حرم ربى الفواشى ما ظهر منها وما بطن (الاعرف ٣٣) . بل يدل عليه قوله تعالى . واللدان باتانها منكم

فأدوها بالمحصوص

فالقرآن يدل على حرمة المواطن على المسلم أيضاً

ثم إن الموطوء لا فرق بين كونه : حلاً أو طعلاً لأن العنوان هو المذكور إن ولا فرق بين كونه مسلماً أو كافراً حب أو منناً كما هو مقتضى الإطلاق .

ومن الواضح أيضاً أن المحرم هو محرر والدخول أنزل أم لم ينزل . ويمكن أن يستدل عليه أيضاً بإطلاق قوله تعالى فمن استغنى وراء ذلك فادلك هم العادون فإنه يشمل الزنأ والمواطن وهذه الآية و مثلها مختصة بالمسلمين

ثم إنه كما يحرم على الفاعل يحرم على المفعول أيضاً فإنه فاحشه وهي الله عنها يشعل كديهما كما في قوله تعالى ولا تقرن الفواحش . . . هـ ما يرجع إلى

القرآن

وأما السنة فقد وردت روايات كثيرة ذات تعابير عجيبية شديدة غليظة . أهم أكثرها من حيث السمد ضعيف وإن كان في المهتمر منها كفاية . ومن قد كرهنا إحدبها . وهي صحيح أبي بصير عن الصادق عليه السلام ^(١) أن في كتاب علي . عليه السلام أو أخذ الرحل مع علام في لحاف مجردين سرب الرحل وأدب الملام وإن كان ثقب وكان محصنار حم

(تتمة مقبلة)

قال في حدود الجواهر : وحرمة من شروري الدين فعلا عماد عليه في الكتاب المبين سنة سيد المرسلين وآله الطيبين الطاهرين وقال المحقق في الشرائع . أنه لا يثبت إلا بالقرار أربع مرات ، وفي الجواهر . الذي قطع به الأسعاب وفي الشرايع أيضاً : أو شهادة أربعة رجال بالمعانة ويشترط في المقر البلوغ وكمال العقل والحرية والاختيار فاعلان

او معمولاً و لو اقرءون اربع لم تعد و عرر . ولم شهد بذلك دون الاربعة لم يشهد
وكان عليه الحد للفرية نعم بحكم الحاكم فيه معلوم

و موجب الايقاب القتل على العاقل والمفعول . في الجواهر : بلا خلاف
احده فيه بل الاحماع بقسميه عليه . اذا كان كل منهما ماله عاقلاً (مختاراً) و
يستوى في ذلك الحر والعبد والمسلم والكافر والمحصن وغيره (في الجواهر : بلا
خلاف احده فيه بل الاحماع بقسميه عليه بل في السالك : المدهنا كالحر ماله
جماع وان كان الحد يعير القتل . وليس في الباب مستند طاهر غيره)

و لولاط البالغ (العاقل المختار) ما لصى موقف قتل البالغ وادب السبي و
كذا لولاط بالمجنون . ولولاط المصنون معاقل حد العاقل (بلا خلاف ولا اشكال)
وهي ثبوته على المصنون قولان اشبهما السقوط : ولولاط الذمي مسلم قتل و ان
لم يوقف

و كيفية اقامة هذا الحد القتل ان كان ايقاناً وهي رواية ان كان محصاً رجم وان كان
عمر محص حلد . لكن الاول اشهر اى الامام محير في قتله بين سرية بالسيف او
تعريته او رجمه او القائه من شاهق او القاء حذار عليه ويحور ان يجمع بين احد
هذه وبين تعريته

اقول : اما اعتبار اربع مرات فهو يستفاد من بن طاهر صحيحة مالك عطية^(١)
عن الصادق عليه السلام فيها ، حتى فعل ذلك ثلاثاً بعد مرته الاولى فلما كان في الرابعة
قال له : يا هذا ان رسول الله . صلى الله عليه واله . حكم في مثلك بثلاثة احكام
فاختر ايهم شئت . قال وما هن يا امير المؤمنين ؟ قال سرية بالسيف في عنقك
مالقة ما ملعت او اعداء (اهداء) من حل مشدود اليدين والرجلين واحراق

بالتدريج

واما اعتبار شهادة اربعة رجال فهو مدلول الى دابات الصحيحة وعبر هالكس
في الرحم خاصة ولم احد ما يدل على اعتباره في غيره . فلاحظ .

واعتبار شروط المقر واصح سوى الحرية ولعل اعتبارها لاجل ان اقرار
المعد اقرار على ملك غيره لكنه فيما اذا كان الحد القتل دون الجلد كما اذا قيل
به في غير المحصن ولابد من مراجعة باب الاقرار

قوله لم يحدد عدد اما عدم الحد هو اصح واما التعيير مع انه غير مدكور
في صحيح مالك المتقدم فوجهه انه اقر بمصصة وناقرا انه تثبت فللمعاكم التعيير
قوله . بحكم الحد كما يعلمه على الاقوى لان العلم حجة عقلية والمصر في قوله
اما اقصى يسلم بالسات مائة الى غير العلم

واما عموم الحكم في المحصن وغيره فنقول .

في صحيح زرارة عن النضر ^(١) الملووط حده حد الراي ^(٢) ومعلوم ان الزاني
يختلف حاله في المحصن وغيره وفي الاول الرحم وفي الثاني المعد وفدوم صحيح
ابن سير ايماء يدل على التمسك بمدكور صحيح ابن ابي عمير ^(٣) وليس على
العموم روايه بين سوى صحيحة مالك المتقدمه وصحيح المرزمي ^(٤) القابلتين للتقييد
بما مر . ثم لا فرق في حكم الفاعل في كون المفعول عاقلا ما لفا ام لا بل حيا و
ميتا وتذنب الصبي المفعول دل عليه خبر غير معتبر السند والمعتبر في كيفية
القتل ما في خبر مالك وظاهر صحيح المرزمي مررب العمق ثم احراقه على نحو
الوجوب وتحقيق المقام في محله .

(٢) ص ٢١٦ ج ١٨ الوسائل

(١) ص ٢٢٣ ج ١٨ لو

(٤) ص ٢٢٠ ج ١٨ الوسائل

(٣) ص ٢٢١ ج ١٨

(•) إيتاء السفهاء الاموال

قال الله تعالى ، « ولا تؤثروا السفهاء اموالكم التي جعل الله لكم قياماً وارثوهم فيها واكسوهم وقولوا لهم قولا معروفا (النساء ٥) »
في الآية احتمالان

(احدهما) المراد بالسفهاء هم الايتام او مطلقهم والاموال اموالهم وانما اضافها الى المخاطبين باعتبارها ومعنى جعل الله لكم قياماً جعل الله لكم فيها قيومة .

والمراد ان سعة المال كمنع من ايتاء المال لهم بل الواجب هو بقوتهم و كسوتهم في مالهم ، نعم لا يجوز توهينهم في الكلام بل يقول لهم قولاً حسناً ، وقيل انما قيل وارثوهم (فيها) مكان (منها) باعتبار ان تنحر الولي بمالهم ويرزقهم من ربحه لأمس اصله . والذي يدعم هذا الاحتمال امران

(الاول) ملاحظة ما قبل الآية من الايات وبمادة اخرى السياق

(الثاني) الامر بارتق والكسوة فيها اذا امر طاهر في الوحوب ولا يجب علم الناس ورق السفهاء وكسوتهم اذا لم يكن من مالهم وصرف الحطاب الى من يجب بقتهم عليه خلاف الطاهر

(ثالثهما) ان المراد مطلق السفهاء والاموال اموال المخاطبين كما هو ظاهر قوله اموالكم وطاهر قوله جعل الله . اي جعلها الله لكم قياماً ومعيشة . وعليه ، من في الآية حكم تشريعي مولوي ، بل مفادها هو الارشاد الى - ما قيل - عدم ايتائه للسفهاء فان دفعها اليهم يجعلها في حطة التلف : الصياغ .

والذي يدل عليه امور

الاول اضافة المال الى المخاطبين دون السفهاء وهذا دليل قوي •

الثاني الآية التالية لهذه الآية وهي قوله تعالى (واقتلوا البغاة حتى اذا بلغوا

التكاح فان آستم منهم رشدا فادفعوا اليهم اموالهم . () اذ شاء على الاحتمال الاول يكون احدي الابتين مكررة - تقريرا - مع ان المناسبت عليه ان يقال وابتلواهم لا : وابتلوا اليتامى كما لا يخفى فتدبر .

(الثالث) الر وايتان الصحيحتان الواردتان حول الآية . كما هي تفسير الرهان حيث منع الامام من ابتاء المال لشارب الخمر مستشهدا بالآية الكريمة فلاحظ تجد صدق ما قلناه والاطهر هو الاحتمال الثاني خلافا لجمع وعليه فليست الآية مشتملة على حكم تحرر مسمى بل على حكم ارشادي

واما الامر بالرزق والكسوة فليس دليلا على خلافه اذ يمكن حمله على الاستصحاب لو حدة السياق اذا ظاهر ان الامر بالقول المعروف للاستصحاب فان الواجب هو ترك التوهين والقول بالسوء لا القول المعروف فانه غير واجب . بل هو امر اخلاقي (قافهم) .

(مسألة)

اذا آتى المال للمسيه للتجارة او على نحو الامانة وغيرها فهل يجوز للمالك مطالته وهل يضمن السفهاء ام لا الصحيح هو الاول اذ ليس في الآية ما ينفي ذلك والسفيه مكلف يشمله العمومات والاطلاقات - فان الفقه وهو خفة العقل لازواله ويشير اليه قوله تعالى : فان كان الذي عليه الحق سعيها . فليسل عليه بالعدل البقرة ٢٨٢ .

ثم انه لا يجوز للدلاء ابتاء اموال الايتام السفهاء لهم لكن العنوان هو دفع الاموال الى غير الرشيد لا ابتاء الاموال للسفهاء فتذكره في حرف الدال انشاء الله تعالى

(٥) الاجرة على بعض الواجبات وغيرها

اختلف كلمات الاسحاب في هذه المسألة ، حتى حمل سيدنا الامام الخوئي -

دام طله - مختاره تاسع الاقوال وهو القول بالجواز مطلقا ^(١)

ولكن التزم بالحرمة فيما اذا فهم من الدليل مجابته احرمة اخذ الاجرة عليه وقال ^(١) ومن السواضج جداً انه ثبت في الشريعة المقدسة من اهل بيت الصمة حرمة اخذ الاجرة على الاذان والاقامة .

وقال ايضا ^(٢) ثم انه لايجوز اخذ الاجرة على القضاء للروايات الخاصة وان الظاهر من آية المفرد .. ان الافتاء امر مجاني في الشريعة المقدسة فيحرم اخذ الاجرة عليه .. قال سيدنا الاستاذ المرحوم الحكيم في متمسكه ^(٣) : فالعمدة في المنع ان الاذان وغيره من العبادات مما كان المثلث الى فعله سنوان كونه للفاعل لا لغيره ، والاجارة عليه نستوجب كونه ملكاً للمستأجر فلا يكون حينئذ موضوعاً للطلب . هذا كلامه في بحث الاذان وقال في مباحث الفرائض ^(٤) المشهور شهرة عظيمة عدم حوازاخذ الاجرة على العمل الواجب .

وفي جامع المقاصد في كتاب الاحادة نسبة المنع عنه الى صريح الاسحاب من غير فرق بين الواجب العيني والكفائي والصادق والتوصلي ، وفي الرياض نفى الخلاف فيه ، وان عليه الاجماع في كلام جماعة ... الى ان قال بعد نقاش ادلة الحرمة :

ولاجل ما ذكر استشكل جماعة في الحكم المذكور الا اذا علم من الدليل وجوب فعله معانا كما ادعاه المصنف - ره - ^(٥) في حاشية المكاسب بالنسبة الى تعليم الجاهل او فهم منه كونه حقاً من حقوق غيره على نحو يستحقه على المعامل معاناً كما قد يدعى بالنسبة الى تجهيز الميت وتعليم العاقل . لكن قال شيخنا الاعظم (ره) في مكاسبه : تعيين هدايتحتاج الى لطف فريضة انتهى ، وكذا تعيين الاول ، نعم الظاهر انقاد الاجماع على وجوب تعليم الاحكام معاناً فيما كان محل الاستلاء . وهذا هو المعتبر فيه ... الى ان قال ^(٦) : والتحقيق ان العبادات - واجبات كانت او مستحبات - اذا كانت بفعلها الايمان

(١) ص ٤٧٩ ج ١ مصباح الفقاهة (٢) ص ٤٨١ نفس المصدر (٣) ص ٥٩ ج ٤ (٤) ص

٢١٥ ج ٤ متمسك العروة (٥) صاحب العروة الوثقى التفهيم العظيم السيد كاظم اليزدي (ره)

(٦) - ص ٢١٧ ج ٢ متمسك العروة وثقى الطبعة الاولى .

لنفسه لا يجوز اخذ الاخرة عليها لمنافاة ذلك للاخلاص المعترف فيها ويكفى في اثبات هذه المناقاة ارتكاز المتشبهة ؛ بل ساء العقلاء عليها .

واما عن الصادات فلا مانع اذا كان للمتشاهر عن مصحح لبدل الاخرة
واما الصادات التي يفعلها عن غيره فلا مانع باخذ الاخرة عليها اذا كانت مما
يقبل الثبابة وكذا غير الصادات لعدم المانع انتهى

اقول . لعل المقام قد اوضح من هذه الكلمات بعض الاصحاح
ثم اعلم ان المانع من صحة الاحارة وحوارها كمال الاخرة و ثبوت حرمة
امر ان . الوجوب وقصد القرية

اما الثاني فالاطهر عندى في عدم ما نعتته عن الاحارة واحدا الاخرة مادل
على صحة احارة الحج عن الميت والمأخر . فان الحج مما اعتبر فيه امره
ولو كان غير قابل للاحارة لما امرت بها في الاخبار فيعبر عنها عدم المناقاة بينهما .
واما احتمال الغاء قصد القرية في الحج الاحبارى لاحل الاحبار المدكورة فمما
لامر ح له وهو مقطوع السطوان فان الحج الاحارى كالحج الاصلى في العبادته
واعتبار قصد القرية ولا يفرق الحال بين الصادات اليساية والاصليه من هذه الجهة
وان يفرق بينهما من جهة الوجوب حيث ان الاولى عسر واحة على الانسان
ابتداء والثمة واحة كذلك .

والحاصل ان المبادئ ما يلزم ان يكون صادرا عن قصد القرية . واما هذا
القصد فلا يعتبر ان يكون محققا مسافريا لعدم الدليل عليه ، بل الدليل على
حلافة كما اشرنا اليه ، (داما الاول) فقد ذكرنا لما نعتته وجوها متعددة لكن
كلها غير قابلة للاعتماد ، ولا مجال لذكرها وقد هذا والاطهر عدم ما نعتته
ايضا فيصح اجارة الناس على الواجبات العينية التعيينية اذالم يدل دليل من
الخارج على بطلانها وعلى لزوم صدور العمل من المكلف معانا

وما ذكره سندها الحكيم (قده) سابقاً من لزوم كون العمل للمكلف لا للغير
أيضاً غير بين ولا مبين إذاً للزم كون العمل صادر آمنه لا كونه ملكاله إذ هو
أول الكلام

بقى الكلام في الأذان والأقامة و الفصاء التي ذكر سندها الاستاد الخوئي
ان النص ورد على معانيها .
واستدل عليها بروايات

ومنها ، صحيح محمد بن مسلم عن الباقر عليه السلام لا تصلي حلف من يقضي على
الأذان والصلاة بالناس أحر ولا تقل شهادته ^(١)
ومنها حسنة حمراء في فساد الدنيا وأسماعلال الدين ، وروايت الأذان
بالحجر والصلاة بالحجر ^(٢)

ومنها : صحيفة عمار بن مروان ، حيث جعل الإمام عليه السلام من السحت أجور
القصة ^(٣) .

أقول . رواية ابن مسلم و ان وصفها سندها الاستاد بالصحة - ولعل الوصف
من المبيد المقرر للكلامه - غير انها ضعيفة سنداً كما لا يتفق على الضعيف بمسلم
الرجال ، مع ان معادها لأجل الانصراف خصوص الأذان الاعلامي وخصوص صلاة
الجماعة لقوله عليه السلام بالناس

و حسنة حمراء ان ليس لها ذلك الظهور في الحرمة كما يظهر من ملاحظة
الرواية بطولها ولا يبعد انصرافها الى الأذان الاعلامي وصلاة الجماعة أيضاً .

اللهم الآن يقال في اذان الصلاة وصلاة نفسه با لاولوية لكنها غير قطعية
و اما الرواية الثالثة فهي تكفي للمراد و اشكال الاستاذ عليها ضعيف وهذا

رواية اخر من عبدالله ابن منان وهي صحيحة ايضا تدل - دلالة غير واضحة - على
حرمة اجرة القضاء ايضا .

(٧٧٦) اجرة المظنية

في صحيح ابن مبير قال : قال ابو عبدالله عليه السلام : اجرة المظنية التي تزف المراس
ليس به ناس وليست ما لتي يدخل عليها الرجال ^(١)
المستفاد منه حرمة اجرة المظنية التي يدخل عليها الرجال اي الغناء المحرم
ويلحق بها لمظنية المعنى ، لعدم فهم خصوصية في الذكر والاشي في امثال
المقامات ويمكن ان يستفاد من اطلاق الرواية حكم الدفع والاخذ

(٧٧٨) اجرة الرافية

في موضح سماعة قال : قال ابو عبدالله عليه السلام : السمعت انواع كثيرة : منها
كسب الحجام اذا شارب واجر الرافية ^(٢) ونس الخمر واما الرشاء في الحكم فهو
الكفر بالله العظيم (قال) وسألته عن القلول فقال القلول . كل شئ عل من الامام
واكل مال اليتيم وشبهه ^(٣) ومثل هذه الرواية غيرها في حرمة كسب الحجام
في صورة المشاركة لكن الاقوى هو الكراهة فيه ، دون الحرمة لموضح رواية
قال : سألت ابا حنيفة عن كسب الحجام فقال مكروه له ان يشارط ، ولا بأس عليك
ان تشاركه ، وانما يكره له ولا بأس عليك ^(٤)

هذا ويمكن المناقشة بان المكروه في عرف الائمة عليهم السلام ليس ظاهرا في
المرجوح غير البالغ حد الحرمة كما في عرف الفقهاء فهو غير صالح للقرينة
والتقييد . هذا اذا لم يرجع الضمير المستتر في اسم المفعول الى كسب الحجام
وكان قوله : (ان يشارط) نائب فاعله ، واما اذا كان فاعله الضمير الراجع الى الكسب

٢ - ومقتضى الاطلاق حرمة الدفع والاخذ

٤ - ص ٧٣ ج ١٢ الوسائل

١ ص ٨٥ ج ١٢ الوسائل

٣ - ص ٦٢ ج ١٢ الوسائل

فقوله "بطلانه" ان يشارط بس في الجوار فتحمل الكراهة في الذيل على الاصطلاحية

(١٠) الايجار للمحرّام

وهو على اقسام

(١) ان يكون مورد الايجار من الاعمال المحرّمة كايجار النفس للقتل والظلم والسرقة وامثالها .

(٢) ان يكون الايجار مشروطاً بما تنفّاع المنفعة المحرّمة من العيب المتأخّرة كاحارة المساكن والبارات لبس المحرمات ونقلها بشرط ذلك في ضمن العقد .

(٣) نفس العرص مع عدم الشرط في ضمن العقد بل بالتوافق والالتزام خارج العقد .

(٤) العلم بترتب المحرام على الاحارة من غير ان يجعل شرطاً في العقد وداعياً اليه اما الاول فلاشك في بطلانه واستحقاق العقاب للمؤجر والاحير . فان ما دل على حرمة الاعمال المذكورة على المكلفين لايجامع وحب الوفاء بالعقد الذي وقع عليها فلا يمكن تصحيح الاحارة اسلا والعقل حاكم باستحقاق المتجرى للعقاب . وكلاهما متعريان في احارتهما هذه .

واما الحرمة الشرعية ففيها تردد ولا بد لمدعيها من اقامة الدليل عليها

والثاني ، كالاول في استحقاق العقاب .

قال الشيخ الاصفهاني - رحمه الله - في مكاسبه . ولاشكال في فساد المعاملة فساداً من حرمته ولا خلاف فيه .

اقول : لكن في فساد المعاملة اذا لم نقل بان فساد الشرط يدوجب فساد المشروط في باب المعاملات تأمل بل منعه سيدنا الاستاذ الخوئي - دام الله - خلافاً

المشيخ الانصارى - قدمه في مكانه قال دام ظله^(١)

المشهور بينما وبين العامة عدم حواد ذلك الا ان الظاهر ان المسألة من صغريات الشرط القاسد وما انك عرفت احتمالاً وستعلم تفصيلاً ان فساد الشرط لا يستلزم فساد العقد ولا يصرى اليه فلا موجب لفساد الاحادة من ناحية الشرط المذكور

اما الصورة الرابعة فقد ورد الرخصة في بعض اوقاده ففي صحيح ابن ادينة قال كتبت الى ابي عبدالله عليه السلام عن الرجال يواجر سميتهم اودامته ممن يحمي فيها او عليها الخمر والمارزير ، قال لا بأس^(٢)

لكن في روايه جابر او صابر قال سألت ابا عبدالله عليه السلام عن الرجل يواجر سمته فباع فيه (فها ح) المحرم قال حرام احرم^(٣) لكن الراوى الاخر سواء كان جابر او صابر اعير ثقة ولا حرج في رواية لا تكون حجة

فاداحارت الاحادة في مثل العمر والحرم جازي اكثر المحرمات بطريق اولى وصرى العوازم في الصورة الثالثة ايضاً وهي الاحادة مداعى الحرام واما استحقاق العقاب فلا يعتد به على من الداعى فتأمل

وسياتى في باب البيع ماله ربط بالمقام فلا حظ فيه ينفعك في المقام

(٥) اتخاذ الهين اثنين

نهى الله عنه في سورة التمل آية - ٥١ . وهو من اكبر الكبائر فان الله لا يقهر ان يشرك به فالشرك معتد في النار

(١١ - ١٢) اتخاذ اهل الكتاب والكفار اولياء

قال الله تعالى . يا ايها الذين آمنوا لا تتخذوا الذين اتخذوا دينكم هزوا

٢- من ١٢٦ ج ١٢ الوسائل

١- من ١٦٥ ج ١٢ مصباح الفقاهة

١- ١٢٦ ج ١٢ الوسائل

ولما من الذين اتوا الكتاب من قبلكم والكفار اولياء اتقوا الله ان كنتم مؤمنين ،
 (المائدة آية ٥٦) وقال الله تعالى : يا ايها الذين آمنوا لا تتخذوا اليهود والنصارى
 اولياء بعضهم اولياء بعض ومن يتولهم منهم فان الله لا يهدي القوم الظالمين ،
 (المائدة . ٥٦) وقال تعالى : يا ايها الذين آمنوا لا تتخذوا آبائكم و اخوانكم
 اولياء ان استحووا الكفر على الايمان و من يتولهم مسكم فاولئك هم الظالمون
 التوبة - ٢٣ -

وقل تعالى ، ولا يتحد المؤمنون الكافرين اولياء من دون المؤمنين ومن
 يعمل ذلك فليس من الله في شيء الا ان تتقوا منهم فتاة ويحذركم الله نفسه والى
 الله المصير ، الح عمران ٢٧

وقال تعالى . يا ايها الذين امنوا لا تتخذوا الكافرين اولياء من دون
 المؤمنين ، سورة النساء آية ١٤٤

وقل تعالى في اول سورة الممتحنة : يا ايها الذين آمنوا لا تتخذوا عدوي
 وعدوكم اولياء تلقون لهم ل لمودة وقد كفروا بما حائكم من الحق يخرجون
 الرسول فدكانت لكم اسوة حسنة في ابراهيم والذين معه اذ قالوا لقومهم
 انار اؤ منكم الاقول ابراهيم لايه لاستغفرن لك .

يا ايها الذين آمنوا لا تتولوا قوما غضب الله عليهم . . .

وقال تعالى : يا ايها الذين آمنوا لا تتخذوا بطانة من دونكم لا يألونكم
 خيالا ودواما عنتم قد بدت البغضاء من افواههم الح الح عمران (١١٨)

وقال تعالى : فلا تتخذوا منهم اولياء حتى يهاجروا في سبيل الله فان تولوا
 فعدوهم واقتلوهم حيث وجدتموهم ولا تتخذوا منهم ولي ولا نصيرا ، الا الذين
 يصلون الى قوم بينكم وبينهم ميثاق او جاذكم حصرت صدورهم ان يقاتلوكم او
 يقاتلوا قومهم النساء (٨٩)

و قال تعالى : ولا تجد قوما يؤمنون بالله واليوم الآخر يوادون من حاد الله
ورسوله ولو كانوا آباءهم أو أبناءهم أو إخوانهم أو عشيرتهم ، المحاذلة - ٢٤ -
ههنا موارد للكلام والحث

(الف) موضوع الحكم في هذه الايات :

(١) المتعدون دين الاسلام هر داولساً سواء كانوا كفارا أو اهل الكتاب كما
في الاية الاولى و كلمة من تعصية - كما هو الطاهر - فلا يكون الموضوع جميع
اهل الكتب والكفار ، بل بعضهم وهم الموضوعون بما ذكر ، ويشتمل - غير بعيد
كون كلمة - من - سابعة ، فيكون الموضوع جميعهم ، لكن الاول ان لم يكن طاهرا
لاقل من كونه قدرا متيقنا .

(٢) اليهود والنصارى . سواء استهزؤا بالاسلام ام لا قاصرين في اعتقادهم
او مقصرين ولا سعد الخاف بقية اصناف الكفار بهما طريق اولى ، ادبوحدة الملائكة .
(٣) المستحون الكفر على الايمان - أى نوع كفر كان . ولو كانوا ابناء أو
إخوانا فضلا عن سائر الأقارب والاحباب ، قاصرين كانوا ام مقصرين ، مصرين أو
دعفين لبعض الأشخاص

(٤) الكافرون ، قاصرين كانوا ام مقصرين يصرون بالاسلام والمسلمين

ام لا

(٥) عدو الله وعدو المسلمين

(٦) الذين عصى الله عليهم . والطاهر عدم شمول هذا العنوان للقاصرين .

(٧) من حاد الله ورسوله .

أقول : وحيث لامنافة فلا يحمل مطلقها على مقيدتها ، بل يؤخذ بالجميع
فالذى يسرى اليه الحكم هو العنوان المستوعب لجميع الاصناف المذكورة
والظاهر انه غير المسلم مهما كان عقيدته وشعاره .

(ب) متعلق الحكم فيها :

(١) اتخاذهم اولياء كما في جملة من الآيات .

(٢) توليهم . كما في عدة من الآيات .

(٣) القاء المودة اليهم . كما في بعضها ،

(٤) الاستغفار و طلب المغفرة كما في قصة الخليل عليه السلام و يلحق به طلب

دخول الجنة بطريق الاولى ^(١)

واما طلب الخير الديوى لهم من الله تعالى من غير محبة واطهار مودة ولم احد في القرآن ما يدل على تحريمه ، وليس الدعاء باعظم من اصال الخير الديوى اليهم من الامام او صفى او اسكان او كسوة او حل موضوع علمي وغير ذلك فان الظاهر عدم تحريم هذه الامور في الجملة .

اللهم الان يستدل على حرمتها بقوله تعالى ، « فداك لكم اسوة حسنة في ابراهيم و . كفرناكم و بدايننا و بينكم العداوة و النغصاء امدا حتى تومنوا بالله و حده » (المتحممة - ٥) ادمع العداوة و النغصاء كيف يبقى مجال لطلب الخير واقصا وان حار في مقام دفع شره او حل نظره لعل مشكلة لكن محرم الطلب الانشائي دون الحقيقي اذا المعادير تقدر بفدر الضرورة .

١ - ومن لاحظ الروايات الواردة في صلاة الميت يعلم انه لا دعاء للمات والمعالف فضلا عن الكافر . لكن يمكن ان يقال ان الروايات المذكورة لا تدل على حرمة الدعاء للمات بل غايتها او المتحقق منها عدم رجحان الدعاء او كراهته لكن في صحيح الحلبي عن الصادق (ع) (ص) ٧٧٠ ج ٢ الوسائل) : لما مات عبدالله بن ابي بس سلول حصر النسي (ص) جازته فقال عمر : يا رسول الله لم يترك الله ان تقوم على قبره فسكت : فقال ألم يترك الله ان تقوم على قبره ؟ قال له و لك ما يدريك ما قلت ؟ اني قلت : اللهم احش جوفه نادا و أملا قبره نادا و اصله نادا قال ابو عبدالله فابدى من رسول الله ما كان يكره ذلك الصحيحة على ان المراد من النهي على قيام القبر هو الدعاء لهم

(لا يقال) الاسوة المذكورة لادليل على وجوبها غاية الامر استحبابها (فانه يقال) الدليل على وجوبها في المقام قول تعالى بعد ذلك . لقد كان لكم فيهم اسوة حسنة لمن كان يرجو الله واليوم الآخر ومن يتول فان الله هو الغني المحيد « الممتحنة » (٧)

اقول : الاسوة المذكورة ليست بواحدة والاية الاخيرة دليل على استحبابها دون وجوبها واللام على المسلم بعض الكافر من حيث انه كافر لامن كذ حيث ، والظاهر عدم حرمة الدعاء له في الامور المعالجة لعدم الدليل عليها فتأمل وفي صحيح عبدالرحمن بن الصحاح - المروى بطرق كثيرة - قال قلت لا بن الحسن موسى عليه السلام ، اذابت ان احتججت الى الطبيب وهو نصراني اسلم عليه وادعوه له ؟ قال : نعم انه لا ينفعه دعائك .^(١)

وظاهر الرواية هو جواز الدعاء للدين والدنيا لكن لا بد من تخصيصه بغير الكافر المقصر في الدين ، فانه حرام كما عرفت

فان قلت . مورد الرواية هو الحاجة . قلت ليس كل حاجة تبيح المحرمات ما لم يبلغ حدا الاضرار .

فان قلت : فمن أين قيدت تحريم الدعاء للمقصر من الكفار دون مطلقها قلت لان ابا ابراهيم عليه السلام لم يكن قاصراً بل مقصراً معانداً فلاحظ ، وعليه فلا دليل على حرمة الاستغفار للقاصر .

فان قلت : لا فائدة في الدعاء للكافر ولو كان قاصراً . قلت الدعاء بعيد في اسقاط الذنوب . واما كفره فليس موحب للملوك اذا كان عن قصور ، بل يمتنع في القيامة . كما في عدة من الروايات الصحاح وحررناه في صراط الحق^(٢) . فاد

١ - ص ١١٠٠ ج ٤ الوسائل والجملة الاخيرة ربما تشهد بكون الدعاء هو المطلوب بداعي دفع الحاجة لا بداعي الحقيقة فدقق النظر فيه .

طاع يدخل الجنة فافهم فانه دقيق .

ثم انه يلحق بالكافر المقصر في حرمة الاستغفار المناق ايضاً كما يفهم من صحيح العلي المذكور في الحاشية . واما طلب الهداية الى الدين فلا شك في حوازه ورحمته ، بل هي واجبة في الخارج مهما امكن

(ج) نحو الحكم - وهو العزيمة الشديدة . واحتمال الكراهة او الارشاد مقطوع الطلان من ملاحظه الامات الشريفة المتقدمة

والتيحة - ان غير المسلم - كائناً من كان ولو فاسراً - يحرم توليه وانحاء كونه وليا ويحرم الدعاء الاخرى له انا كان مقصراً والقاء المودة اليه ومواداته .

(د) ماذا استثنى

قال الله تعالى « لا يسألكم الله عن الدين لم يقتلوكم في الدين ولم يحرقوكم من دينكم ان تروهم وتقتلوا اليهم ان الله يحب المقتولين . انما ينهاكم الله عن الدين فاقتلوكم في الدين واخر حوكم من دينكم ان تولوهم . ومن يتولهم فاولئك هم الظالمون » المتحفة (٩) .

وقال تعالى . ولا تتخذ منهم ولياً ولا نصيراً الا الذين يسلون الى قوم بيبكم ويبيهم ميثاق او حلفكم حصرت صدورهم ان يقتلوا . « النساء (٨٩) .

اقول الاستثناء في الآية الاحيرة مكللاً بدينه غير راجع الى اتخاذ الولي والمصير بل الى القتل كما يظهر من قتلها ومن قوله ميثاق ؛ ومن قوله تعالى فما جعل الله لكم عيلاً سبيلاً .

واما الكلام في استثناء الآية الاولى . فتقول ان قوله تعالى ان تروهم وتقتلوا اليهم . يدل اشتمال لقوله عن الدين . ومعنى الآية . ان الله لا ينهاكم عن الكفار الذين لم يقتلواكم ولم يحرقوكم من دينكم ولا عن الاقسط معهم فان العدالة في نفسها حسنة .

وهذا ليس من الاستثناء في شيء؛ إذا المحرم هو اتخاذ الكفار أولياء وتوليهم ومودتهم وهذا ينطبق بجواز البر والاحسان والمدل مع الكفار الغير المصريين ولا يطبقين الأمرين. وقد مر هذا القول بجواز الاطعام وغيره للكافرين إذا كان بلا مضرة. قال أمين الاسلام الطبرسي في المجموع في ذيل الآية الشريفة المذكورة والذي عليه الاجماع ان بر الرجل من مشاء من اهل الحرب قرابة كان او غير قرابة ليس بمحرم.

واما الخلاف في اعطائهم مال الزكوة والعطرة والكرات فلم يجوزوا صحتها وفيه خلاف بين الفقهاء انتهى بمعنى فقهاء غير الامامية قال المحقق في الشرائع: ولو ادعى - الذمي - للراعي والقسيس وغيرهما حاز كما تجوز الصدقة عليهم والهبة وغيرهما وعقده صاحب الجواهر بقوله «لا خلاف ولا اشكال للمعوم»^(١).

اقول: لكن قوله تعالى بذلك: «انما ينهاكم الله...» يدل على ان المحرم انما هو تولى الكفار المقاتلين للمسلمين، المخرجين لهم من ديارهم، وقضية الحصر المستفاد من كلمة - انما - عدم حرمة تولى الكفار غير المصريين وان كان متمسكين لدينتهم. وهذا الحصر يخص سائر الاطلاقات.

ثم ان مقتضى المقابلة عرفا بين قوله تعالى: «انما ينهاكم الله...» وبين قوله تعالى انما ينهاكم... ايضاً هو جواز تولى غير المقاتلين المخرجين، وحرمة البر والقط مع المقاتلين المخرجين^(٢).

ولعل هذا احد معاديق ما اشتهر بين الأصوليين: من ان التفصيل قاطع للشركة.

١ - جهاد الجواهر ص ٦٥٩

٢ - ومن هنا اتضح لزوم الاصلاح في كلام صاحب البيان ومقتداه. فلاحظ وتدبر.

والآيات المتقدمة لآتاي من حملها على هذا الاختصاص . نعم لا يصح حمل الآية الأولى على هذا التفصيل فانها آية عن التخصيص وهي قوله تعالى . الذين اتخذوا دينكم هروا ولعبا ... والجمع بين هذه الآية اعنى قوله تعالى ... الذين اتخذوا دينكم مع غير المسلمين من الذين يؤذون المسلمين يصرون بدين الاسلام دون غيرهم والله العالم

وهذا المعنى مما لا شك في حرمة وان لم يكن مدلولاً للآيات المذكورة لاستقلال العقل بذلك . بل نصهم وعداوتهم من لوازم الايمان ؛ ولا يمكن اجتماع الاعتقاد بالاسلام ومحبة من كان بهذه الصفة والى هذا ينظر قوله تعالى : قد كانت لكم اسوة في ابراهيم والذين معه ، اذ قالوا لقومهم انا امرؤ منكم ومما نعبدون من دون الله كفرنا بكم وبدايننا بكم العداءة والبغضاء ائدا حتى تؤمنوا بالله وحده

وقوله تعالى «محمد رسول الله والذين معه اشداء على الكفار رحماء بينهم» ثم ان في الآيتين من الآيات المتقدمة حرمة اتخاذ الاءاء والاخوان اولياء وحرمة مودة الاءاء والاءاء والاخوان والمشيورة مع ان محبة الاولاد والاءاء غير اختيارية ويصعب ازلتها جدا . وقد قال الله تعالى : ما جعل عليكم في الدين من حرج نعم هي غير ممنوعة لكنها عسرة . فهل يمكن ان يقال ان المحرم هو المودة من حيث كفرهم لأمس حيث قرأتهم فيجوز محبتهم من هذه الناحية ام لا .

الظاهر هو الثاني ، لان المسلم لا يجب غالبا الكافر من حيث كونه كافرا بل لعله لا يوجد وان وجد فهو فرد نادر ، ولا يمكن حمل المطلقات على الفرد النادر وعليه فالظاهر ان المراد من الآيات الناهية هو انتهى عن جميع الحيثيات . وهذا امر ممكن يتحقق بواسطة التلقين وغيره .

(هـ) مامعنى المودة والتولي واتخاذ الاوياء

وال في مجمع البان في قوله تعالى : لا تتحد المؤمنون الكافرين

والا ، هـ - عه ن ٣٧.

لا معنى لجمه صديق ان يتحدوا الكافرين الا لئلا لمؤسهم وان يستعينوا بهم
والمعنى 'الهمم بصهر' المحدث لهم كما قال في عدة من مواضع القرآن وقوله
من دون المة متين معناه محارب ، دون لمؤ لاة مع المؤمنين ' وهذا بهر عن
مؤ لاة الكفار ومعدونهم على المؤمنين ' وقد بهر عن ما لا طعة لكفار عن
من عاهد من

والا لواء جمع لولي وهو الذي يلي امر من رضى فعله بالمؤنة والمصرة

ومجرى على وجهين

(احدى هما) المعنى بالمصرة والآخر المعنى بقوله تعالى وليي الدين
آمنوا معكم معهم بصيرته وبقا المؤمن ولي الله اى مدون نصرته ثم استثنى
وقال الا لا تتفر منهم ثقاته ، والمعنى الا ان يكون الكفار عاين ، والمؤمنون معلومين
فيحدهم المؤمن ان لم يظهر هو وقتهم ولم يحسن الامرة معهم فعند ذلك يجوز له
اظهارهم وقتهم بلسانه ، ومداهم وقتهم معهم ودفعاً عن نفسه من غير ان يعتقد ذلك
انتهى كلام المجمع .

وقر في سورة المائدة لا يحار هو الاعتماد على الشيء لاعداده الامر وهو

افتقد من لاجد واصله الا تتحد فاندل الهمرة تاء وادعت في الفاء التي بعدها
ومثله الا يحار من الاعد

١ - لا يستند من الاية لوجوبه 'المذكور كما لا يخفى على المتدبر

٢ - ين لمستند من - به - مة مطلقا وان لم يكن التولي على المؤمنين ، ولو كانت
لمعاونة على المؤمنين لكان - هـ - حتى مع المؤمنين .

والأخذ يكون على وجوه. تقول أخذ الكتاب إذا تناوله وأخذ القرآن إذا
ثقله وأخذ الله من مأمّنه إذا أهلكه وأصله حوازالشيء الذي جهة من الجهات
والأولياء جميع الولي وهو المصير، لأنه يلي بالنصر صاحبه انتهى ما أردنا نقله

وعن الرأى في معر داته الولاء والتوالي أن يحصل شيئاً فصاعداً حصولاً
ليس بينهما مالمس منهما ويستعار ذلك للقرب من حيث المكان ومن حيث النسبة
ومن حيث الدين ومن حيث الصداقة والصرة والاعتقاد انتهى وقيل التوالي اتحاد
أولي أقول وفي المعنى ودأجه تواد إلى حالان اتحاد والتبعية

ن محبة المصير المد كواين حرام وحملهم أصدر صديق حرام أيضاً ولا
بحور للمسلم أن يولد بيته ومنهم لتحاب والمعاونة والصداقة والمرادة بركن
اليهم يلتصقون له نعم بر تعج الحرمة المد كورة في سورة الصر والخوف منهم
محور المعارفة والمرادة بلا صداقة فلسه أقوله تعالى لأن تتقوا منهم ثقلة، ثم
أنه هل يحور الشر كة معهم في المعاملات التدرية، وهل يحور أداء ما تعار
بين المتلافيس في العرف من الرسوم، لإحلامه معهم، خصوصاً إذا كانوا أقارب
أو حيراناً قلت الظاهر حوازالامر بين معالعدم دليل على الصبح، بل لا بعد شمول
قوله تعالى (وقولوا للناس حساً) لهم أيضاً وإنما الحرام مودتهم والمراد قمعهم
بحيث صدقائه اتحدتهم أدياء وقد تردد في الروايات المعتبرة شدا اطعام الأمير
وسقه والرقي به وإن كان يراد من المد قتله بل في بعض الروايات أن اطعام الأمير
والإحسان إليه حي واجب وإن كان يراد قتله من الغد، لاخطار الوابات في الوسائل
(من ٦٩ ج ١١) لكن في صحيح حرير عن سدر قال قلت لأبي عبد الله عليه السلام
سائلاً أعره مسلم؟ فقال نعم أعط من لا تعرفه بولاية ولا عداوة للحق إن الله عز وجل
يقول - وقولوا للناس حساً - لا تعط من نصب شيء من الحق وأدعى إلى شيء من -

الباطل ^(١) اقول لا يصح حمله على الكراهة فلا يكون دليلاً على الحرمة .

(٩) هل يلحق بالكفار ارباب المذاهب الباطلة المنتحلة للإسلام ام لا ؟ يمكن ان يختار الشق الاول ويدل عليه وجوه .

(١٠) ان المناط في النهي عن محبة الكفار واتخاذهم اولياء بعينه موجود فيهم ايضاً فيسحب الحكم ايضاً .

(١١) قوله تعالى : يا ايها الذين آمنوا لا تتولوا قوما عصب الله عليهم ، ولا شك ان مقتضى المذاهب الباطلة اذا كانوا مقصرين في تحقيق الحق مفصوب عليهم لله تعالى .

(١٢) قول الرضا عليه السلام في حسنة العرار ^(١٣) ان من ينتحل مودتنا اهل البيت من هواشدة فتنة على شيعتنا من الدجال فقلت لماذا ؟ قال بموالاة اعدائنا ومعاداة اوليائنا فانه اذا كان كذلك اختلط الحق بالباطل واشتبه الامر فلم يعرف مؤمن من منافق .

(١٤) قوله عليه السلام ايضاً في حسنة فضل بن شاذان : وحب اولياء الله واجب ونقض اعداء الله والبراءة منهم ومن ائمتهم .

(١٥) قول الصادق عليه السلام في صحيح ابن الحجاج : من قعد عند سادات اولياء الله وقد عصى الله ^(١٦) .

(١٧) قوله عليه السلام ايضاً في صحيح المقر فوفى بعد السؤال عن قوله تعالى : وقد برل عليكم في الكتاب ان اذا سمعتم ايات الله يكفر بها ويستهزء بها * * * وقال اما عني بهذا الرجل يصعد الحق ويكذب به ويقع في الائمة . فقم من عنده ولا تقاعد كائناً من كان .

١ - ص ١٢٠ ج ١ تفسير البرهان

٢ - ص ٤٤١ ج ١١ الوسائل

٣ - ٥٠٢ ج ١١ الوسائل .

اقول تمام الآية المسئول عنها فلا تقعدوا معهم حتى يخوضوا في حديث غيره انكم اذا مثلهم .

(٧) موثقه ابن فضال قال سمعت الرضا ع . يقول من واصل لنا قاطعاً او قطع لنا واصلاً امدح لنا عائداً ادا كرم لنا مخالفاً فليس منا ولسنا عنه ^(١) ومنها غير ذلك . اقول اما الوجه الاول فاحراز وحدة الملاك غير ثابت ولئن فرض ثبوته فهو طبعي . واما الوجه الثاني فمبني ان اطلاقه الشامل للمقام غير معلوم ، اذ قوله تعالى بعد ذلك : قد يضيؤا من الآخرة .. قرينة على اختصاصه بالكفار .

واما الروايات فمقتضى النظر الدقيق فيها عدم دلالتها على المطلوب والثابت من بعضها حرمة بعض العناوين الخاصة كما في الرواية الخامسة والسادسة وبالجملة لم يثبت الحاق الضالين بالكفار في هذا الحكم فمؤدبهم وانقاذهم اولياء غير محرمة الا ان يطرق عليها عنوان اخر محرم كما فرض في الرواية الاولى وغيرها . واما من حكم بكفره ولو مع ادعائه الاسلام كالغلاة مثلاً فهم من الكفار بلا حاجة الى الالحاق وكائنة الضلال الذين انكروا الحق بعد ثبوته وارتدوا عن دينهم بتوحيدهم من نصبه الله طريقاً لعدائه وكذا كل من انكر ضرورياً من الدين بحيث يكذب النبي ص فيه فانه خارج عن الاسلام وان اعتقد بعض اصوله ! او امتثل بعض فروعه !!

«ل» ههنا فروغ .

(٩) يجوز تداول السفراء بين الدول الاسلامية وغيرها لانه غير داخل فيما حرمه القرآن .

(٣) يجوز الشراء والاشراء والشراكة معهم واستخدامهم في بعض الامور اذا لم يصدق عليها عنوان محرم اخر ولم يستلزم معذوراً آخر .

(٣) من المحسوس ان جملة من الحكومات الكافرة في عصرنا في الشرق

ماحول الكعبة و ان احد من ذلك شأده ^(١)

اقول الذيل قرية على ان المراد بالصدر هو الحرمة فلاحظ و سياتى مزيد

بحث فى حرف الضاء فى مادة الاخراج

(١٤) اخذ الجاني من الحرم

فى صحيح الحلى قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن قول الله عز وجل (ومن دخله

كان آثماً) قال اذا احدث الصد فى غير الحرم حنابة ثم قرأ الى الحرم لم يسع لاحد

ان ياخذ من الحرم ولكن يمنع من السوق ولا يبيع ولا يطعم ولا يسقى ولا يكلم

فانه اذا فعل ذلك يوشك ان يخرج موحد و اذا حتى فى الحرم حنابة اقيم عليه

الحج فى الحرم لانه لم يرفع للحرم حرمة .

(١٥) اخذ المحرم شعر الحلال

قال الصادق عليه السلام فى صحيح معاديه لا يأخذ المحرم من شعر الحلال ^(٢)

(*) اتخاذ الاخذان

قال الله تعالى : « فاكفوهن ماؤن اهلهن و انوهن احورهن بالمرءى محصنات

غير مسافحات و لا متخذات اخدان » النساء ٣٥

وقال تعالى : « احل لكم الطببات و المحصنات .. اذا اتتموهن احورهن

محصنين غير مسافحين و لا متخذى اخدان » المائدة (٥)

قال فى مجمع البحرين . و هم الاصدقاء فى السر للزنا . واحد احدث بالكسر

و خدان و الحدين الصديق . حادث الرجل اى صادقته .

اقول : اذا كان الخدن هو الصديق الزانى او العزى بها فالحرمة من جهة

الزنا فلا حكم جديد فى الايتين . و اما اذا لم يعتبر وقوع الزنا فى الحدين و ان

١- ص ٣٣٢ ج ٩ الوسائل

٢- ص ١٤٥ ج ٩ الوسائل

بشرب عليه انفاق، فان استلزم محرماً احر فهو الاقوى حرمة اتخاذ الخدان الرحل
للمرء، والخدان المروة للرحل نظر. فان الاثنين الكسرتين غير طاهرتين
في الحرمة فتأمل.

(٥٠) اخذ الزكوة والخمس من مال مانعهما

هل يجوز احدهما المستحقة من مال وحلت عليه لزكوة والخمس او
الفطرة اذا ابى وامتنع من اداها ام لا ؟

وهي الدالة اللغوية ليس ما منعت الحوار، لكن لا بأس بالاحد اذا رأى
للحاكم الشرعي مصلحة فيه، واما المستحقون فهي احدهم اشكال او منع بظاهر
وجهه من امر اجمعه في ادلة وجوب الزكوة والخمس وتبائهما للفقر، ومع
ذلك فهو ليس حكماً برأسه بل من مصاديق حرمة اكل مال الغير، وكنت اليك
سيدنا الأستاذ الحوثي في جواب هذه المسئلة

لا يجوز ذلك للمستحق وجوز للحاكم اما عدم الحوار للمستحق فليكونه
غير مالك لذلك قبل الاخذ بالقص واما الحوار للحاكم فدولامته على احرار
مثل هذه الاحكام والمدالة الاجتماعية تقضي حمل امثال هذه الاحكام وتطبيقها
واحرارها في الحرج ومن الواضح ان احرار ذلك لا يمكن الامن قبل الحاكم
الشرعي المسووط اليد فما اذا كان موجوداً والا فله مقدار الممكن، وهذا المقدار
من الولاية للحاكم الشرعي لا يحتاج الى دليل، والله العالم
اقول : ماد كره دام طله لا بعد فيه .

(٥١) الاخذ بقول العراف والقائف واللعن

في صحيح محمد بن قيس عن ابي جعفر عليه السلام قال: كان امير المؤمنين يقول
لاناخذ بقول عراف ولاقائف ولالعن ولا اقل نهادة فاسق الا على نفسه ^(١) قال

في مجمع البحرين في مادة - عرف - وفي الحديث عن علي عليه السلام لاأخذ بقول
 عراف ولا قائف والعراف مثقلا المتعم والكاهن ليستدل على معرفة المسروق
 والثالة كلام او عمل وقيل العراف يخبر عن الناصي والكاهن يخبر عن الماضي
 والمستقبل

وفي مادة القوف وفي الحديث لاأخذ بقول قائف - هو الذي يعرف الآثار
 ويلحق الولد بالوالد والاخ بأكبيه

اقول اذا عرص الرواية لأحد - مكان - لا تأخذ - كما يظهر من المجمع
 ومن ذيل المسححة (اي قوله ع - ولا اقل) - فليس في الرواية اشعار بالحرمة
 بحسب اللفظ

واما اذا كانت كما نقلناه من الوسائل فيحتمل ايضا عدم الدلالة على الحرمة
 بل الدلالة على عدم الحجة كما فهم من قوله - ولا يصح - اذ قبول قبول النص
 ليس بحرام قطعاً بل لمكان فسقه غير حجة - فلاحظ - تدبر فيه هذا مع ان في
 محمد بن قيس كلاما في علم الرجال :

(٥) اخذ المهر او بعضه من الزوجة

قال الله تعالى : وان اردتم استبدال روح مكان روح وآتيتم احد يهن فنفطاراً
 ولا تأخذوا منه شيئاً انا خذوه بهنايا واثماً مبيناً . النساء (٢١) ، والاطهر ان هذا
 ليس محرماً مستقلاً ، بل من افراد اكل مال الغير المحرم .
 واما حوازي الاحد من المختلفة فدل عليه عدة من الروايات فلاحظ كتاب
 الخلع من الوسائل ص ٤٨٧ ج ١٥ .

(٥) اتخاذاً الايمان دخلاً

قال الله تعالى : ولا تتخذوا ايمانكم دخلاً بينكم فتزل قدم بعد ثنوتها ،
 (النحل ٩٧)

قال في المجموع نهى سبحانه عن الحذف على امر يكون ناطقاً بخلاف طاهره
 فيصير خلاف ما يظهر أي يصير الحذف و لحيث فيه ^(١)
 لطاهرانه من افراد لكذب المحرم لانه محرم - على حدة وانما اقردها لله
 لانه ادخل في المصدة واشد حرمة فتأمل

(١٦) ابداء المؤمنين

قال الله تعالى . دن الدين يؤذون الله و رسوله لعنهم الله في الدنيا و الآخرة
 واعد لهم عذاباً مهيناً . والدين يؤذون المؤمنين و المؤمنات غير ما اكتسبوا فقد
 احتملوا مهيناً واثماً مبيناً . الاحزاب ٥٩-٥٨

وفي صحيح هشام بن سالم قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول قال الله عز وجل
 ليأذن لعن من ادى عدى المؤمن وليأمن عصى من اكرم عدى المؤمن ^(٢)
 اقول : الآية هو المكروه كما في القاموس او السرر السر كما في المسند
 و يؤيده قوله تعالى لا سر و كم الا ادى و يصح ان يصر عن الابداء في العارسة .
 (ربحانك) ثم ان ابداء الله تعالى ليس عملاً محرماً مستقلاً بنفسه بل هو عبارة
 عن مخالفة ما ثبت في الشريعة الاسلامية وهو واضح ، و يحتمل ان يكون ابداء
 الرسول امناً كذلك لو حدة السابق . لكن الصحيح ان ابداء الرسول كابداء
 المؤمنين حرام في نفسه قال الله تعالى . و الذين يؤذون رسول الله لهم عذاب اليم
 التوبة ٦٣ -

-
- ١ - قبل الدحل ما دخل في الشيء على ضد . وفي الدحل الدحل والحديث
 - ٢ - باب ١٤٥ من المثرة ص ٥٨٧ ح ٨ الوسائل والروايات في هذا الباب غير منحصرة بما
 ذكرته غير اني منتم في هذه الرسالة بان لا اورد فيها الا ما كان منه معتبراً ولا اذكر عالماً ما كان
 منه قاصراً . وربما اذكر الصحيح مع التصريح بصفه من غير اعتماد عليها وان اجبر بالثبوت
 عند المشهور . فاني لا اري في عمل المشهور جبراً ولا في اعراضهم دعماً .

بم بمتار ابدائه ~~في~~ عن ابداء عزمه شدة الحرمة و المغوصية و العقاب
 ويكون صاحبه ملغوا في الدنيا والاخرة كما نص عليه القرآن
 ثم ان الاية والرواية معاتد لان على حرمة ابداء المؤمنين و لكن يعترف
 مدلولهما من جهات شتى .

(الاولى) ان المراد بالمؤمن في الاية . و لو محكم اصالة الاطلاق . مطلق
 من حكمه بسلامة و ان لم يكن اماما ، لان هذا هو المعهود المتعارف من لفظ
 'المؤمن' في زمن نزول الوحي ، واما الرواية فهي وان لم يبعد اختصاص المؤمن
 فيها بالامامي جهة الانصراف ، غير انها لا تصلح لتقييد الاية الكريمة لعدم التنافي
 بينهما كما لا يعنى و ما قال جمع من الاعاظم في وجهه التخصيص لا ينهم
 حجة على اطلاق الكتاب العزيز ،

(الثانية) ان الرواية اشتملت على اكرام المؤمنين وهو مستحب غير واجب
 و الامن من العبث لا يكون امانة الدوحوب و لذا تنفرع على الصدقة و غيرها
 من المندوبات

(الثالثة) الاذنة في الرواية اعم من الاذنة اللسانية و غيرها و من اى جهة حصلت
 لكنها في الاية يحتمل الاحتصاص بالمسألة لقوله تعالى : فقد احتملوا بهتاننا
 و وهذا الاحتمال لا يبقى لظهور المصدر في الاخلاق ، فالمحكم محرمة مطلق
 الادلة يستند الى الرواية او الى العقل

(الرابعة) ان حرمة ابداء مخصوصة بغير من اكتب ما يحوز او يجب
 ابدائه كما في حق من وجب عليه احراء الحدود ، او حار اخذ الحق منه ونحو
 ذلك وهذا ممالا اشكال فيه وقد صرح بالتخصيص المذكور في الاية الشريفة ، وعليه
 يعمل اطلاق الرواية .

وهل يجوز ابداء المودى انتصارا وانتقاما ، لا بعد القول بالحوار لا إطلاق
المستثنى في دليل الآية المتقدمة ، و هو صريح بكثر من هدا في حرف السين
انشاء الله .

ثم ان مقتضى إطلاق الآية والرواية هو عدم الفرق بين المؤمن المتحاهر
بالفسق وعدمه ، ولكن لا بعد اخراج المتحاهر منه لما سيأتي في باب الغيبة من
جوارعية المتحاهر حتى في ور من نادره ، اعلى ما هو قصبه إطلاق النص (فتأمل فيه) ^(١)
مضى في المقام امور ربما تنافي في حرمة الامداء

ومنها فتواهم بكرهية دخول المسجد لا كل الصل والعوم وغيرهما مما يؤدي
الناس دون الحرمة

ومنها فتواهم بحرمة السفر المودى لوالدين دون سائر المؤمنين ، وان
كالوا من الاسدفا والاقر باء

ومنها حوار دخول الامكنة المردحة فيها بالناس كالمشهد المشرفة و
غيرها ولا سيما المطاف والحمرات ومشهد الرضا والحسين عليهما السلام ، وان
دخولها اما واجب او مستحب ولم يعهد من احد الجمع بدعوى حرمة ابداء
المؤمنين .

ومنها غير ذلك ، وهي كثيرة

و تحقيق المقام

ان النص السابق منصرف عن امثال هذه الموارد وتطائرها ولا يشملها بمقتضى

١ - وجهه ان النية بين دليل حرمة الايداء ودليل جوارعية المتحاهر عموم من وجه
لا عموم وحصوص ويتعارضان في مادة الاجماع - وهي ادية المتحاهر بالغيبة ولا يصل النوبة
الى تناقضهما كما هو المعمول في تعارض التحرير بل يقدم اطلاق القرآن على الرواية
فخصص جوارعية بما اذالم يتاديه المتحاهر - فاهم . نعم يجوز ايداء المبتدع كما سيأتي
دليله في حرف الباء في مادة البدعة انشاء الله .

الفهم العرفي، بمنزلة عليه الخطائيات، وحرمة السفر المؤذي للوالدين مدليل خاص
تعرض له في موضعه إنشاء الله، نعم في انصرافه عن المورد الاول اشكال، اللهم الا
ان يدعى السيرة القطعية على الحوار فتأمل .

وبعد هذا الذي ذكرنا بمدة وصلتنا رسالة من سماحة سيدنا الاستاذ الخوئي
دام ظله من النجف الاشرف واجاب عن سؤالنا حول الموضوع بما لفظه هذا .

الظاهر انه لا اطلاق للآية الكريمة ولا لصحيفة هشام بالاسافة الى الامثلة
المذكورة في السؤال وذلك لان العمل الذي يترتب عليه ايذاء المؤمن يتصور
على اقسام الاول ما يترتب عليه الايذاء من دون التفات الفاعل

الثاني ما يترتب عليه الايذاء مع علم الفاعل والتفاته ولكنه لم يفعل ذلك
بداعي الايذاء كما اذا فتح شخص محلا للتجارة ويعلم ان حازه يتأذى من ذلك .

الثالث الفاعل لعلم ، قاصدا به ايذاء المؤمنين ، فلا اشكال في دخول هذا
القسم في مدلول الآية الكريمة وصحيفة هشام فانه المتيقن ارادته منهما كما
انه لا اشكال في خروج القسم الاول وانما الكلام في القسم الثاني هل انه داخل
في مدلولها ام لا ؟ والظاهر عدم دخوله وذلك لان الظاهر من قوله تعالى والذين
يؤذون ... هو انهم كانوا قاصدين للايذاء وكانوا يصدون ذلك فلا اطلاق لها

وعليه فمن لم يكن بفعله قاصدا للايذاء بل فعله لغاية اخرى كالمثال المذكور
في القسم الثاني لا يكون مشمولاً للآية الكريمة و على تقدير الاطلاق فلا بد من
رفع اليد من هذا التعميم وذلك لجريان السيرة القطعية على حوازه من زمان
الائمة - ع - الى زماننا هذا ولا يختلف فيه اثنان .

مثلا من تزوج بزوج ثانية يعلم بان زوجته الاولى تتأذى بذلك فهل يشمل
احد حرمة ذلك ومنه يظهر حال الامثلة المشار اليها في السؤال .

على انه يمكن القول بان الآية الكريمة غير ناطقة الى حرمة الايذاء اصلا

فصلا عن اطلاقها، وذلك لانها في مقام بيان سدء حرمه للمؤمنين والمؤمنات
اتلمسهم بالامان واعتناقهم العقيدة الاسلامية ولست في مقام بيان حرمه الابداء
والله العالم .

اقول هذا كلامه فلاحظ وتدبر فيه .

ويحتم الكلام بموئفة سماعه عن الصادق ع (فلاحظ) ان رجلا لقي رجلا
على عهد امر المؤمنين فقال ن هذا افتري على قال وما قل لك ؟ قل
انه احتلم بام الآخر قال ن في العدل ان شئت حدثت طله فان الحلم انه
هو مثل الظن والكماء سمع حرمه صرا وجمعا حتى لا يؤدي المسلمين ضرره ضررا
وجيعا^(١) .

(فائدة) قال الشيخ الانصاري في مكاسبه نعم يشكل الامر في وشم الاعفالف
من حيث انه ابداء لهم بغير مصلحة وقال سيد الاستاد دام طله^(٢) وعلي تقدير
الملازمة بينهم - بين الوشم والابداء - فالسيرة القطعية قائمه على حوار الابداء
اذا كان لمصلحة التربين كما في ثقب الابدان والامان

(١٧) ابداء الحيوان في الحرم

في صحيح عبدالله بن سنان قال سألته عن قول الله عز وجل : (و من دخله
كان امنا) البيت عنى أو الحرم فقال من دخل الحرم من الناس مستحيرا به فهو
آمن من سخط الله عز وجل ومن دخله من الوحش والطير كان امنا من ان يهاج
أو يؤدي حتى يخرج من الحرم ص ١٧٢ ح ٩ . من الوسائل

اقول . الظاهر ان المراد من سخط الله هو احرأ الحدود دون العقاب
الاخرى ولا يبعد الحاق مطلق الحيوان بالوحش والطير في غير ما ثبت دسحه أو

١- ص ٢٥٨ ج ١٨ .

٢- ص ٢٠٥ ح ١ مصباح الفقاهه .

حملة ولا حد

() الاذان الثالث وغيره

في موثقه عياث عن الصادق «ع» رواه الشيخ و عن السحر «ع» رواية
الكشي الاذان الثالث هو - الحمة بدعة^(١)

لعل المراد منه ان العصر لانه ذلك باعتبار الاذان والاقامة للظهر أو باعتبار
اذان الصبح والظهر أو باعتبار اذان الظهر الاعلامي و لاذان العصر الاعلامي اي
اذان صلاة الظهر ، و قيل به محتمل ، ثم ان مقتضى الاطلاق شمول الحكم لصورة
الجمع والتفريق والحرمه ليست بدائنة بل تشرع به لظهور امط البدعة فيها كما
لا يخفى.

وفي صحيح ابن سنان عن الصادق «ع» السنة في الاذان يوم عرفة ان يؤذن
ويقيم للظهر ثم يصلى ثم يقوم فقيم للعصر بعير اذان ، وكذلك في المغرب والعشاء
بمزدلفة^(٢)

قول الصادق منه ايضا في المشروعه دون الحرمة الدائمة ، فيحرم اذان
عصر العرفة وعشاء المزدلفة تشريعاً

و لاجواط الحاق سائر الامصار بعرفة في ترك الاذان للعصر في يومها والاقرى
عدم السقوط في العشاء اذا صلى بعير مزدلفة وقيل ان طاهر هذا الصحيح هو
صودة الجمع دون التفريق فلا يسقط اذا فرق بين الصلاتين

(١٨) ارث النساء كرها

قال الله تعالى - يا ايها الذين امنوا لا يحل لكم ان ترثوا النساء كرهاً ،

النساء (١٩)

١- ص ٨٢ ج ٥ الوسائل .

٢- ص ٦٦٥ ج ٢

يقال ان اهل الحاهليه يعدون نساء المومى من التركة - اذا لم تكن، نعتراً
اما للوارث فرتوبهن مع التركة فكان احد الوارث ينقى ثوبه على راحة المست
ويرثها - فان شاء تزوج بها من غير مهر بل بالوراثه وان كره مكاحها حسبها
عمده فان شاء زوجها من غيرها فانفق بمهرها ، وان شاء عسلها و منعها الكاح
وحسبها حتى تموت فرتبها ان كان لها مال - فالايه الكرمه تردع عن هذه السنة
السنة وفي تفسير الممران^(١) - الا ان قوله في بدل العملة ، (كرها) لا يلائم
ذلك سواء احد قيداً توسعياً أو احترازياً - ان على الاول ايدان هذه الوراثه تقع
دائماً على كره مهن ، وليس كذلك - وعلى الثانى ايد احتصاص المهي بصورة
الكره والمحال انه عام انتهى ملخصاً .

ويمكن الحوات عنه بان الفيد توسعياً عالى لادائمي ويمكن ان يكون
احترازياً ان في صورة الرضاء لامانع من تزوجه بمهر قليل يهمه له بعد العقد أو
ابقائها معه طول حياتها (فافهم) .

(١٩) الاشارة الى الصيد

في صحيح العلبى عن الصادق عليه السلام لا تستحل شيئاً من الصيد ذات حرام ولا
انت حلال في الحرم ولا تدان عليه مملاً ولا محرماً فيمطاه ولا تشر اليه ويستحل
من احلك فان فيه فداء لمن تعده^(٢)

فصل في المأكولات المحرمة

(٢٠) (٢٥) الاكل في آنية الذهب والفضة

روى الصدوق - قدمه - باسناده عن امان عن محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام
قال : لا تأكل في آنية ذهب ولا فضة^(١) .

١- ص ٢٧٠ ج ٤

٢- ص ٢٥٠ ج ٩ الوسائل .

١- ص ٨٤ ج ٢ الوسائل .

أقول . ان كان امان المذكور هو ابن نعل الحليل فالرواية غير حجة
لجهالة طريق الصدوق اليه في مشيخة العقيه ، وان كان هو ابن عثمان الموثق
فالرواية معتبرة لصحة الاسناد اليه .

و يمكن ترجيح الاحتمال الاخير لما قل في ترجمه محمد بن مسلم من
ان ابا ابن عثمان يروي عنه فتدبر وقد عرفت سببا الاستاذ الخوئي بالمصححة
وهو يؤيد الترجيح لكن المناسبت التمييز بموثقه دون المصححة ، وفي صحيح
الحلي عن الصادق عليه السلام لا تأكل في ابنة من قصه ولا في ابنة مصصة ^(١) .

وتلحق ابنة الذهب بها في الحكم بطريق ادلى فتأمل .

وفي حقه عبدالله ابن سنان عنه قال لا بأس ان يشرب الرجل في القدر
المعصر واعزل فمات عن موضع الفص ^(٢)

أقول اذا حار الشرب منه حار الاكل منه ايضا للملازمة القطعية العرفية
بيهما . ثم لا يبعد الجدق المذهب بالمعصر في الحكم للمعصر في و الصدوق
السليم ووقا لصاحب العتائق ^(٣) خلافا لسببا الاستاذ الخوئي - دام طله ^(٤) فيحور
الشرب من الاناء المذهب ولا يجوز وضع الفم على موضع الذهب على الاحوط
اللزومي . ثم ان الظاهر من الاكل في المقام هو الاكل منهما مباشرة او تناول
العاكول منهما ثم الاكل ، ولتناول والاكل كلاهما محرمان ولا ينفي الريب
فيه اصلا والمعبر من سبب الاستاذ الحكيم عنه حيث لا يرى حرمة تناول
من النهى عن الاكل ^(٥) اذا تناول وان لم يكن داخل في مفهوم الاكل غير انه

١- ص ١٠٨٥ ج ٢ الوسائل .

٢- ص ١٠٨٦ ج ٢ الوسائل .

٣- ج ٥١٣ ص ٥ الحدائق . ٤- ٣٢٢ ص ٣ التنقيح .

٥- ص ٣٢٨ ج ١ مستمكة (الطبعة الاولى) .

مراد في المقام سلا اشكال اد الاكل من الاب ، عالماً بتوسط التداول بحيث صار
 دجلاً في مفهوم الاكل عند العرف لا ينقل المصهي في الروايتين المتقدمتين الاكل
 فيهما لامتصاصا ليكون التداول داخل في الاكل ، فانه يقال : لا يظن باحد الالتزام
 بحواز الاكل تماز لا فالظاهر بل المظن به اذ لا ككل مطلق سواء بالمشاهدة او
 بالتداول ، نعم في دخول تداول الماء في عدم الشرب نظر بل هو مقدمه له فمحرم
 عرياً اذ من جهة عنوان الاستعمال

قال في الردة : بل وكذا اذا دسغ طرف الطعام في العنبى من احدى
 وكذا لو فرغ ما في الاناء من احدى للاحل نفس التعرير ، وان الظاهر حرمة الاكل
 كل والشرب لان هذا بعداً عاماً استعمالاً لهما الخ .

اقول : حرمة الاستعمال لا تستلزم حرمة الاكل والشرب ، والظاهر من النهي
 عن الاكل والشرب فيهما هو الاكل والشرب فيهما بلا واسطة ولا حط ، ثم المحرم
 هل هو الاكل فقط او الماء كقول اى العداء الموقوف فيهما ، الظاهر عدم صحة
 هذا السؤال لان حرمة الماء كقول راجعة الى حرمة اكله سرور عدم تعلق الاحكام
 بالاعيان من دون اعتبار الافعال ، نعم الشيء في محرم اكله بعنوانه الاولى واخرى
 بعنوانه الثانوى كما في المقام

قال صاحب الحقائق : فده - لاختلاف بين الاصحاب في تحريم الاكل والشرب
 وكذا سائر الاستعمالات كالتلطيط وغيره في ادابى الذهب والفضة ، وادعى عليه
 العلامة في التذكرة وغيره الاجماع^(١) .

اقول : ولعل هذا الاعتقاد انهم الى التحريم المتقدمين مكفى لانما حرمة
 الاكل والشرب من آفة - والفضة ومن انة فيها قطعة منهما اذا دسغ الغم
 عليها (فافهم) رحمه الله . يتعلق بالاكل والشرب ، وربما سائى مزيد

بحث في حرف العيب في مادة الاستعجال والله العالم
(٢٦) اكل الخبيث

والله تعالى «الدين تقومون السي...» يحدوه مكتوما عندهم في التوراة
والانجيل يأمرهم بالمعروف وينهاهم عن المنكر ويحل لهم الطيبات ويحرم عليهم
الجدث ، الأعراف ١٥٧.

ومصر الجمع وان كان يرجع الى اهل الكتاب لكن لا يحتمل انه - س -
يحرم عليهم شيئاً لا يحرمه علينا وهذا مقطوع به

والخبائث جمع احداث وحش (حنساء جمع حنث) المستكره النجس
وكل شيء فاسد واكل حرام وهو مستكر كما في المنحد وفيه ايضاً الخبائث ما
كانت العرب تستقدرة ولان كلمة كالا فاعى والحقاقس^١

وعليه محرم كل كل ما يستكره الصنع ولعل الاظهر بقرينة اهل الكتاب
هو طمع اكثر اهل العرف في كل عصر ومصر لاطمع اهل العرب كما قيل
ولسدد الاستاد الاعظم العلامة الحوئي - دام طله - كلام في حاشيته على المكاسب
يناسب عليه^(١) قول سلمه الله : ان المقصود من الخبائث كل ما فيه مقسدة ورداءة
ولو كان من الافعال المدمومة ، المعبر عنه في العارسة بلفظ «يليد» ويدل على ذلك
اطلاق الحبث على العمل القبيح في قوله تعالى . وبحنساء من القرية التي كانت
تعمل الخبائث ويساعده العرف واللمح . وادن فالاية باطرة الى تحريم كل ما فيه
مفسدة ولو من الاعمال القبيحة فلا تعم شرب الابوال الطاهرة ونحوها مما تنفّر
عنها الطائفة .

اقول : ان اراد حفظه الله ، ان لفظ الخبيث مشتقانه يطلق على غير ما يستكره
الطبع ويستقدرة ايضاً فهو مسلم ولكن لا يحدده شيئاً وان اراد انه لا يطلق عليه فهو

مر دود قطعاً وخلاف مانص به أهل اللغة كما مر وعن معرقات الرابع . المختص
والحيث ما يكره رداءة وحساسة ، محسوساً كان أو معقولاً وأصله الردي وذلك
يتناول الباطل في الاعتقاد والكذب في المقال والقبيح في الفعل ويطلق على ما لا
يوافق النفس من المحظورات .. وعن فاح العروس ، الحيث صد الطيب ..
وهذا عليك مفرداً عامه

وان اراد ان اللفظ المدكورة وان تطلق عليه لكنها غير مستعملة في الآية
الكريمة فهو بلا دليل . بل الدليل على خلافه فان اللفظ تنصرف الى الخبيث الجسدي
ولاسيما الاطعمة والاشربة التي يستفد منها الطبع وتستعمرها خصوصاً بعد تقدم كلمة
الطيبات وبالاخص بعد سبق قوله يا عمرهم بالمرء وبهاهم عن المنكر . فان
المرء ما فيه صلاح والمنكر ما فيه معصية . فلو كان المراد من الطيب ايضاً ما فيه
مصلحة ومن الخبيث ما فيه معصية لكان الحمل بمنزلة التكرار والحق ان ما ذكره
سيدنا الاستاذ غير متين .

نعم في صحيح الحداء - كما رواه في تفسير الرهايا في ذيل الآية عن الكافي -
عن الامام عليه السلام في القضاة يقول من خالف . لكنه من التطبيق والعري دون المعصر
المفهومي كما لا يحق فالأظهر ما قلنا ١١

اقول وللمحلي (ره) كلام آخر على خلاف ما استظهرناه ولكنه ايضاً خلاف
الظاهر فلاحظ بحار المطبوعة حديثاً ص ١٢٦ ج ٦٥ .

(٢٧) اكل المسكر

اذا كان الشيء جامداً وفر من اسكائه والظاهر حرمة لما في بعض الروايات
المعتبرة من ان كل مسكر حرام وتقييده في حملة منها بالشرب لا بسوحي حمل
المطلق عليه فتأمل .

ثم ان فسرنا السكر بما يرادف في العارسي - - مستى - فلا يشمل الحشيش

المعسر عنه في العادي ، (جرس) بناء على ان كثيره غير مسكر .
واما ان فسرنا السكر بما يعم ، فانه كى فيشملة والله العالم باحكامه

(٣٨) اكل المشتبه بالحرام

اذا اشته ما يحرم اكله بغيره مما يجوز اكله يحرم اكل المشتبه ويجب
الاحتياط عن الجميع لحرمه المخالفة القطعية ووجوب الموافقة القطعية ، كما حققها
الشيخ الانصارى - قدس - في رسائله بما لا مرد عليه

(٣٩) اكل الصيد على المحرم

في صحيح العلى قال : سألت ابا عبد الله عليه السلام عن لحوم الوحش تهدي للرحل
وهو محرم لم يعلم (من الاعلام) بصيده ولم يامر به ابا كله قال لا ^(١) ومثله صحيح
محمد بن مسلم وزاد : وسألته ايا كل فديدا الوحش محرم ، قال لا .
وهي صحيح معاوية عنه عليه السلام قال : لا تاكل من الصيد وانت حرام وان كان
اصابه محرم

(٣٠) اكل صيد المحرم في الحرام

في صحيح معاوية بن عمار قال : قال ابو عبد الله عليه السلام اذا اصاب المحرم الصيد
في الحرام وهو محرم فانه يستغنى ان يدفنه ولا ياكله احد واذا اصاب في الحل فان
الحلال ياكله وعليه الفداء ^(٢) وعليه يحمل المطلقات .

(٣١) اكل صيد الحرام

في صحيح العلى قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن محرم اصاب صيداً واهدى
الى منه قال لا انه صيد في الحرام . ^(٣)

١ - ص ٧٧ ج ٩ الوسائل

٢ - ص ٧٨ ج ٩ الوسائل

٣ - ص ٧٩ ج ٩ الوسائل

وفي صحيح علي بن جعفر قال سألته عن الرجل هل يصح له ان يصعد بصيد
حمام الحرم في الجبل فديحه فديحه في الحرم فما كلفه ؟ قال لا يصح ، كل حمام
الحرم على حال ، لكن دلالة الاحتر على الحرمة غير واضحة
ومقتضى الامالاق في الاول حرمة اكل حسد لحرم على المحل والمحرّم
في الجبل والحرم .

(٣٣) اكل المصبرات وشربها

ما روي الهالك بحرم اكله وشربه لعوله ته لى ولا يقو سددهم لى
التهلكة * واما اذا سب صردا عطشا لعمى والشلل ووضعه اليد والرجل وحوه
مما بهم من مدق الشارع عدم حواره فهو ايضا حرام ، والا فالحكم بحرمة اكل
صرد يحتج الى اقامه دليل عنه

(٣٤) اكل الطين

قال الصادق عليه السلام في موثق هشام بن " ان الله عز وجل حذر آدم من طين محرم
اكل الطين على ذريته .

وفي محاسن الرافى " تحت رقم (٩٧٦) عنه عن ابي القدر عن ابي عبد الله
عليه السلام قال قيل لعلى " عليه السلام في رجل ما كد الطين منها وقال لا ، كلفه فابتك ان اكلته
ومت فقد اعنت على نفسك

الظاهر من الوسائل " ان الصمير في قوله عنه راجع الى عبي بن فضال
فيكون الرواية موثقة واما ما رواه الكافي ففي سنده ضعف لاجل سهل ، والتفاوت
بينه وبين المتن المتكسر كورسير جداً *

١ - ص ٤٨٤ ج ١٦ الوسائل

٢ - ص ٤٦٦ ج ١٦ الوسائل

٣ - ص ٤٨٥ ج ١٦ د

هذان الروايتان هما المعتمدتان من روايات الباب وهي عشر روايات ودلالة
الآخيرة على الحرمة لا تغلوا عن شوب أشكال

عن مالك لم يرد بها ما يشمل الثراب والمد ، بل في مجموع الترهين
لمشهور من المتفق عليه بحريم الثراب والأرض كلها حتى الرمل ، ولا حرج .
قول أم لم يرد فقد به ، وشمله لعل وجه نظر دان كان الطين يشمل الرطب
والياس . إذ ليس كل طين ياسي ، ومد عرفا فتأمل .

لكن الآثار ، بحرمه لعل والقول بحسن المد ، حتى ثراب بعيد جدا ولا
حرج ، بل يمكن أقوى احتساب الثراب والمد أيضا ، ثم المتيقن منهما غير ما استقرت
عليه ، بسيرة في كنهها في ضمن الأصحاح والقوكة ، وأم الرمن والحجر والاقمى
عدم حرمة أكلهما .

مسألة

قلوا بجواز أكل الطين من قبر الحسين عليه السلام فإنه يجوز الاستشفاء به قال
في الحواهر ، لا خلاف ، بل الإجماع بقسمه عليه بل المصوم فيه مستفصه ومتواترة
قال المحقق في الشرائع نعم لا تتجاوز قدر الحمصة .

وفي الحواهر لا خلاف أحده فيه بل يمكن تحصيل الإجماع عليه اقتصارا على
المتيقن في مخالفة معلوم الحرمة وقبول الصادق في حسن تدبير ولا تناول منها
كثير من حمصة قال تناول منها أكثر من ذلك فكانما أكل من لحومها ودمائها
قلت دعوى توازن الأحكام على رجحان الاستشفاء بطين قبر الحسين عليه السلام
شيء يمكن القول به ولا أقل من العلم احتمالا به ، ولا حرج .
أدالروايات في مختلف أبواب الفقه كثيرة ^(١) .

وأما على أكل طين القبر فهي ممنوعة إذا مدل على حواري أكل الطين من قبر الحسين

١- لاحظ عدة من أبواب كامل الزيادات للجهنريين محمد بن قولويه .

إِنَّمَا لَيْسَ مُتَوَاتِرًا وَلَا أَحْمَالًا . نَعَمْ هِيَ مُتَعَبَّةٌ لَكِنْ لَمْ أَحْدِثْهَا مَا يَصِحُّ سِدًّا وَمَا ذَكَرَهُ صَاحِبُ الْحَوَاطِرِ مِنْ حَسَنَةِ سِدْرِ فَلَمْ أَحْدِثْهَا ^(١)

ثُمَّ إِنَّ فِرَّةَ ^{إِنَّمَا} مُتَوَاتِرًا لَيْسَ أَحَدُ الطَّبِيعِ مِنْهُ فِي هَذِهِ الْأَعْيَادِ وَلَا دَلِيلٌ عَلَى حَوَادِثِ طَبِيعِ الْمَذْكُورِ . وَلَا حَوَاطِرُ لِرُفْعِهِ . إِنْ لَمْ يَكُنْ أَهْوَى - لِرُفْعِهِ الْأَحْتِنَافِ مَطْلَعًا لِلْمُنَاسَبِ حُلِّ التَّرْبَةِ فِي الْمَاءِ ثُمَّ شَرِبَهُ .

(٣٥) الْأَكْلُ مِنَ مَائِدَةِ يَشْرَبُ عَلَيْهَا الْخَمْرُ

دَلَّتْ عَلَى حَرْمَتِهِ مَوَاقِفُ عَمَّا . وَبَدَى نَقْلُهَا دِيحَتَهَا فِي حَرْفِ الْحَيْمِ فِي مَادَّةِ الْحَلُوسِ .

(٣٦) (٢١) أَكْلُ الدَّمِ وَالْمَيْتَةِ وَالْجَنَازِ وَغَيْرِهَا

قَالَ اللَّهُ تَعَالَى : « قَدْ لَا أَحَدٌ فِي مَا أُوحِيَ إِلَيَّ مَحْرُومًا عَلَى طَاعِمٍ بِطَعْمِهِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مِنْهُ أَوْ دَمًا مَسْهُوجًا أَوْ لَحْمَ حَيٍّ مَرٍّ . وَبَدَى رَحْسُ أَوْفَقِ أَهْلِ لَعِينِ اللَّهِ بِهِ وَمِنْ أَصْطَرٍ غَيْرِ بَاعٍ وَلَا عَادٍ . وَبَدَى رَحْسُ عَفْوٍ رَحِيمٍ » (الْأَمَامِ ١٤٧)

وَقَالَ : « أَمَّا حَرَمٌ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةُ وَالدَّمُ وَلَحْمُ الْحَيِّ مَرٍّ وَمَا أَهْلُ بِهِ لَعِينُ اللَّهِ وَمِنْ أَصْطَرٍ غَيْرِ بَاعٍ وَلَا عَادٍ فَلَا أَنْتُمْ عَلَيْهِ إِلَّا اللَّهُ عَفْوٌ رَحِيمٌ » (الْفَرَقَةُ ١٦٩)

وَقَالَ : « حَرَمْتُ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمُ وَلَحْمُ الْحَيِّ مَرٍّ وَمَا أَهْلُ لَعِينِ اللَّهِ بِهِ وَالْمُنْخَضِقَةُ وَالْمَوْقُودَةُ وَالْمُتَرَدِّبَةُ وَالْمَطْطَحَةُ وَمَا أَكَلَ السَّمْعُ إِلَّا مَا أَرَكْتُمْ وَمَا دَبَّحَ عَلَى النَّصَبِ وَإِنْ تَتَّقُوا ، لَا تَرَامُ دَلَكُمْ فَق فَمِنْ أَصْطَرٍ فِي مَحْمُصَةٍ غَيْرِ مُتَحَافٍ لَأَنْتُمْ فَإِنَّ اللَّهَ رَحِيمٌ » (الْمَائِدَةُ ٥ - ٦)

وَو أَمَّا حَرَمٌ عَلَيْكُمُ الْمَيْتَةَ وَالدَّمُ وَلَحْمُ الْحَيِّ مَرٍّ وَمَا أَهْلُ لَعِينِ اللَّهِ بِهِ . وَمِنْ أَصْطَرٍ غَيْرِ بَاعٍ وَلَا عَادٍ فَإِنَّ اللَّهَ عَفْوٌ رَحِيمٌ » (الْحَجَلُ ١١٦)

١ - ثُمَّ لِمَرَادٍ بِالطَّبِيعِ مَا يَشْمَلُ لَتَرِيَةِ أَيْضًا كَمَا يَظْهَرُ لِلتَّأَمُّلِ فِي الرُّوَايَاتِ وَعَلَى تَقْدِيرِ الْعَدَمِ يَلْحَقُ التَّرْبَةُ بِالطَّبِيعِ فِي الْحَكْمِ بِلَا تُشْكُ عَدَا الْعَرَفِ .

أقول . ش . صاحب

(الاول) التحريم في هذه الادات يتعلق بالاكل فقط دون سائر التصرفات بقربة قوله على طعم بطعمه . وقوله في متبعية وغيرهما . فالادات الاربع تحرم اكل الميتة والدم ولحم الخنزير وما اهل به لغير الله على غير المصطر .

(الثاني) يحرم شرب الدم وان لم يكن مسوحا ، ان القيد في الآية الاولى لانها في اطلاق سائر الادات الكريمة كما قرر في اصول الفقه ، فلا يكون احترازا بيا يسوع شرب الدم غير المسفوح ثم ان حرمة الشرب غير مقيدة بالدم النجس ، بل الدم الطاهر ايضا محرم شربه .

(الثالث) لا يبعد نعر الميتة في الادات الشريعة ، يموت بلا دبح داسح وما في الآية الثالثة من ذكر سائر اقسام غير المزكي في مقابل الميتة فهو من قبيل التفصيل بعد الاحمال وقوله . الا اذا كنتم دليل على حرمة كل ما لم يذك مات حلت افعه او سب اخر ، ولحلية مترئنه على المدكي وحصول شروط التدكية كما سنشرحها (فافهم) .

(الاربع) اختلفوا في تفسير ما اهل لغير الله به ، ف قيل ما ذبح لغير الله بمعنى وان ذكر اسم الله عليه ، وقيل ما ذكر عليه اسم غير الله ولا يبعد اقربا المعنى الثاني بظاهر لفظ الاله فيكون معاده معاد قوله تعالى . ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه لكن في موثقة ابن تفسيره ب للمعنى الاول (١) والاطهر حرمة كليهما .

(الخامس) ان الدم الكائن في الكبد غير محرم الاكل ، وذلك لقيام السيرة المستمرة المتصلة بزمان صاحب الشرع من المسلمين على اكله ، كيف ولو كان حراما لاشتهر حرمة عانة الاشتهار ولعله المراد من قوله في الآية الاولى . او دما

مسحوق وفهم

نعم اذا مسح الدم من الكبد ، بحيث استعمل وحود يحرم شربه الاطلاقات
(السادس) ما دبح على المصب يحتمل ان يكون ما دبح لاجل الاصنام نحره
اليها ، ويحتمل ان يكون المراد ما دبح عليها وان لم يدبح لها ، ويحتمل دبح
الحيوان على الاحصاء نحره للاصنام واما مجرد الدبح على الاحصاء بلا مدح حلية
الاصنام فحرمته غير محتملة في دين الاسلام .

وفي صحيح ابن ابي ثعلبة او موثقته عن النافع رضي الله عنه ^(١) وما اهل به لغير
الله يعني ما دبح للاصنام وما دبح على النصب كانوا يدبحون لسوت السرايا و
قريش كانوا يسمدون الشجر والصخرة فيدبحون لها وهذا هو المعتمد

(السابع) الاستقسام بالارلام ان شغل المقام اذ حصه فعمله من جهة القمار
او كسل مل الناس ما لا طل فلا يكون محرما برأيه وفي موثقة ابن المتقدمة
قول: كانوا يسمدون الى انحرور فيحرقه عشرة احراء ثم يجتمعون عليه فيحرقون
السهام ويدفعونها الى رجل ، والسهام عشرة سبعة لها انصاء وثلاثة لا انصاء لها
ولتي لها انصاء ، و ثمن الجزور على من يحرق له من الانصاء شيء وهو القمار
وحرمه الله عز وجل

(الثامن) ان حرمة هذه الامور الستة ترتفع بحدوث الاضرار اليها ،
والمراد بالاضرار الخوف على نفسه بالثلف والمرض والضرر الذي يصدق
منه الاضرار ، ولا يختص بالاول كما عن الشيخ في النهاية والقاضي وابن اديس
و العلامة في مختلفه ، لعدم ما يصلح قد الاطلاق الايات و لقوله تعالى ما جعل
عليكم في الدين من حرج ، وقوله يريد الله . حكم اليسر ولا يريد بكم العسر و

١ - باب ٢٩ من ابيات الصيد والذباحة ص ٣٣٤ ج ١٦ الوسائل .

قل في الجواهر بعد نقل دهاب المشهور الى خلاف الشيخ وانما من المبالغة
 بل الظاهر بتحقيقه اي الاطرار - على نفس غيره المحترمة كالحامل تحاف على
 الحبيب والمرصع على الطفل وما لا كراهة بالتقية الحاصلة بالحواف على اتلاف نفسه
 او نفس محترمة او عرسه او عرسه محترم او ماله او مال محترم يحب عليه حفظه
 او غير ذلك من الضرر الذي لا يتحمل عادة بل لو كان مريضا وحاف بترك التناول
 طول المر من او عرس علاجه فهو مضطر عرفا . اذ المداور على صدق الاطرار
 الظاهر بتحقيقه بخوف الضرر الذي لا يتحمل عادة اذ كان خوفا معتدلاً به عند العقلاء
 اقول : ما افاده منيب والاطرار حد جميع التكليف الا لاهية دون هذه
 الامور فقط ويمكن ان يستدل عليه بوجوه

فمنها قوله تعالى وقد فصل ما حرم عليكم الا ما اضطررتم . الانعام (١٢٠)
 ومنها ما روى عن رسول الله ﷺ دفع عن امتي تسعة اشياء . وما اضطررا
 اليه وهذه الرواية قد وضعها جمع بالصحة .
 لكن الظاهر من الآية اختصاص ما حرم بالماكولات لا مطلق المحرمات ،
 ولا قل من الشك في الاطلاق والرواية مع اشتهاؤها غير سالمة عن النقاش في
 سندها وفي طريقها احمد بن محمد بن يحيى وهو لم يوثق ولا يستمد عليها لكن الاقوى
 حسنه .

(ومنها) قوله تعالى لا يكلف الله نفسا الا ما اتاها . او الاوسعها .

(ومنها) قوله تعالى : يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر

(ومنها) قوله تعالى . ما حمل عليكم في الدين من حرج ^(١)

(ومنها) قول الصادق عليه السلام كما في موقعة سماعة - ليس شيء مما حرم الله الا

١ - ومصر العرج كما في صحيح زرارة عن الباقر - ع - ص ٤٠١ ح ١ تفسير لبرهان

بالصيق (اي تنجى وصحتي)

وقد أحله لمن اضطر إليه^(١).

لكى نفي التكليف حسب الأبناء والموسع لا يسمع جميع أفراد الاضطراب
كما عرفت في كلام صاحب الجواهر.

وهذه الثلاثة الأخيرة، تكفى لاثبات المرام

وتلخص من ذلك كله انتهاء جميع التكاليف الا لزامه من الواجبات
والمحرمات عند عروس الاضطراب من دون احتصاص ما ذكر في الآيات
المتقدمة.

وليعلم ان الاضطراب وان كان معزولاً للمحرمات لكن لا مطلقاً بل بقدر دفع
الاضطراب اذا بعد دفعه لا اضطراب حتى يرتفع الحرمة به وهذا واضح جداً هو احد
محتملات قوله تعالى ولا عاد.

وهنا فوائد

الاولى، اختلف اقول المعسر من حول الاستثناء عن الاضطراب - غير ما ع ولا
عاد - ولا حدودى في البحث حولها ونحن في غنى عنها، صحيح حماد بن عثمان
عن الصادق عليه السلام في قول الله عز وجل: ومن اضطر غير ما ع ولا عاد - قال الناعى
ناعى العبد والعادى السارق - ليس لهما ان ما كلاً الميتة اذا اضطر اهل حرام
عليهما ليس هي عليهما كما هي على المسلمين وليس لهما ان يفسرا في الصلاة^(٢)
والثانية، الناعى والسارق عند الاضطراب هل يجوز لهما الامساك عن اكل
الميتة وغيرهما من المحرمات المذكورة في الآية حتى الموت ام لا؟

ظاهر القرآن هو الاول بل وجوبه لكن لا بد من تأويله ان حفظ النفس اهم
الامور عند الشارع فاذا ابيح المحرمات مضافاً أمور تكون ادون من النفس فكيف

- ٢٧٢ ج ٢ بحار الأنوار المطبوعة الحديثة .

- ١ ص ٤٧٩ ج ١٦ الوسائل وص ٧٨ ج ٩ تهذيب الأحكام

لا يجوز لمعط النفس والصحيح ان الخائف على نفسه او على نفس غيره او على ضرر عظيم مدته يجب عليه اكل الميتة وغيرها وان كان ماغيا وعديا وان كان يعاقب على هذا الاكل ويكون انما وهذا الوجوب وجوب عقلي من باب ارتكاب احف المردين كوجوب الخروج من الدار المقصودة مع كونه تصرفا فيما يستحق عليه العدة فافهم^(١).

(الثالث) هل يكون ارتكاب سائر المحرمات ايضاً مثل اكل هذه الاربعة موحا للعقاب للمصطر العادي والداعي ام الحكم مخصوص بهذه الاربعة

اقول الظاهر من الايات هو حصر المحرمات المأكولة في المذكورات ، و عليه فالاصطر ، الرابع للمحرمة والاصطر اربع الرابع كاصطر الداعي والعادي قيد للمحرمات التي توكل وتشر لاللعنادين المذكورة في الايات فقط ، وعليه كل ما دل الدليل على حرمة اكله او شره محكمه حكمها فافهم فانه دقيق ، ام لا دليل على التعدى منها الى المحرمات الغير المأكولة والمشرودة

(الرابع) هل يلحق بطلب الصيد والسرقة سائر المحرمات في سلب اثر الاضطرار وهو دفع الحرمة ام لا .

الصحيح هو الثاني لعدم الدليل على اللاحاق بل الدليل على خلافه وهو قوله عَلَيْهِ فِي الصَّحِيحَةِ الْمَتَّقِدَةِ لَيْسَ هِيَ عَلَيْهِمَا كَمَا هِيَ عَلَى الْمُسْلِمِينَ

(الخامس) يشترط في تحقق التذكية امور

(١) كون الداج مسلماً كما قالوا . وفي عدة من الروايات وفيها الصحيح كصحيح قتيبة الاعشى^(٢) وصحيح حسين الاحمسي^(٣) . فانما هو الاسم ولا يؤمن

١- بم لا يجوز لهما . ولو عفلا - اكل الميتة عند عروض بعض مراتب الاضطرار الخفيفة والجواز مخصوص بالصورتين المذكورتين في المتن .

عليه السلام

وفي حمله من الاخيار ومنها صحيح الحسين الاحمسي^(١) وموتى حميد^(٢)

ورد الهى عن ديبعة اليهودى والصرايى والمجوسى

ورد الهى عن دلائع صاري العرب كما فى صحيح محمد بن مسلم^(٣) و

صحيح الحدى^(٤) وصحيح بن مسلم^(٥) ورد الهى - كما فى صحيح الحولى^(٦)

وموتى حسين بن علوان^(٧) عن دبح السائث - فى عيد الفريدين - لعير المسلمين

وفى حسنه حمران^(٨) علق حل ديبعة اليهودى والصرايى والمجوسى على

سماع ذكر اسم الله ولا حله بحمل ما قبله على الكراهة جميعا بينهما وفى صحيح

ابن مسلم^(٩).

٢ - ص ٣٥٢ ج ١٦

١ - ص ٣٤٥ ج ١٦

٣ - ص ٣٢٩ ج ١٦

٣ - ص ٣٢٦ ج ١٦

٦ - ص ٣٢٩ ج ١٦

٥ - ص ٣٥٢ ج ١٦

٧ - ص ٣٢٨ ج ١٦ لوسئى ويوتى بن عبد الله بن موسى عن ائمة حميد اكون الحسن

بن علوان اوتى واحمد بن حيه ، من ابن عقدة .

وكنيت ذلك للسيد الاستاذ الحرثى وجاب به لفظه . الجاشى ص ٢١ الحسين بن

علوان لكلى مولاهم كرمى عامى ، واحوه الحسن يكنى باسمه ، فله روى عن ابي

عبدالله (ع) وليس للحسن كتاب والحسن احسن يا واولى : ثم ابي لا اعتمد على توثيق الحسن

ولا اخيه الحسين بما نقل عن ابن عقدة . وانما اعتمد على توثيق الحسين على قول ساجش ثقة

حيث استظهرنا به راجع اليه بقرينة انه كان فى مقام ترجمته وفى توثيق اخيه الحسن بقوله

والحسن احسن يا واولى انتهى كلامه دام طله .

قول : المقام ليس مقام ترجمة الحسين فقط بل ترجمة الحسين والحسن معا فقام و

ليس فى كتاب ساجشى ترجمة للحسن فى غير هذا المقام والظاهر كما فهم العلامة وغيره رجوع

بتوثيق الى الحسن دون الحسين ايضا ويمكن ثبات وثاقة الحسن بقول بن عقدة المتقدم كما نقله

العلامة عنه فى القسم الثانى من رجاله فالاحوان كلاهما ثقتان وما اعاد سيدنا الاستاذ باجمعه غير

قوى اد مجرد قول الجاشى ان الحسن احسن يا واولى لا يدل على حسنه فضلا عن وثاقته .

هم لم ينقل لعلامة سيده الى ابن عقدة فالتس مرسى فلا يثبت وثاقة الحسن بدليل قوى

(٨) و (٩) ٣٥٢ ج ١٦ الوسائل .

كل دبيحة المشرک اذا ذکر اسم الله عليها وانت تسمع وفي صحيح
 جریح حلیة دنانیر اليهود والمجوس والنصارى بشهادة اسم الله ^(١)
 المستفاد من هذه الروایات :

«اولاً حرمۃ ذنائح نصاری العرب .

«ثانیاً حرمۃ دبیحة غیر المسلم اذا كانت اصحیة واحدة كانت او مندوبة .
 وثالثاً عدم اعتبار الاسلام فی الدائح اذا اطلاق الطائفة الثانیة مقید بالطائفة
 السادسة وهو المستفاد من الطائفة الاولی كما لا یغنی نعم اذا كان الدائح مسلماً یعوز
 اكل ذبیحته لا اذا علم ترك التسمیة واذا كان کتابیاً او مشرکاً لا یجوز اكلها الا اذا علم -
 ولو بضرر ثقة ^(٢) انه ذکر اسم الله فلا تعارض بین الروایات بوجه مع کثرتها
 واختلاف مصاصیها

نعم فی صحیح حمید ومحمد بن حمیران ^(٣) انهما سئلا امام عبداللہ عليه السلام عن
 ذنایح اليهود والنصارى والمجوس فقال: كل، فقال: بعضهم انهم لا یسمون فقال فن
 حصر نعمهم فلم یسموا فلاناً کلاً او قال اذا عاب فكل
 اقول: اطلاق صدره لو حلی عن دبله - كان محموداً لا علی صورة اثبات التسمیة
 ولكن دبله یدل علی حلیة الذبیحة فی صورة الشک فیعارض ما دل علی حرمة؛
 عمران رفع الید عن تلک الروایات لاجل هذا الدیل غیر سدید فلاند من تأویلہ
 هذا یجب الروایات .

واما بحسب الصناعة الفقہیة فالیک عبارة المحقق ممزجاً کلام صاحب الجواهر
 فلا یقولاه .

- ای الذنح - الوقتی و غیره ، من الکفار غیر کتابی وان کان من کفار

١ - ص ٣٥٣ ج ١٦ الوسائل .

٢ - كما فی صحیح حریر ص ٣٥٣ ج ١٦ الوسائل

٣ - ص ٣٥٢ ج ١٦ الوسائل .

المسلمين كالمزند والفلاة والحوارج والمصاب وتجوهم وح فلو دبح كان المذبوح ميتة وان حآء بالتسمية وغيرها من الشرائط . بل في المسالك وغيرها انه مجمع عليه بين المسلمين وعلى المشهور . شهرة عظيمة . على معنى انه لا يتولاه الكافر مطلقا وان كان كتابا وحساء بالتسمية بل استنفر الاحماع في حملة من الاعصار المتأخرة عن زمن الصدوقين على ذلك . بل والمتقدمة كما حكاها المرتضى والشيخ بعد اعترافهم بانه من معتقدات الامامية بل كاد يكون (ص ٤) من روایات المذهب في زمانها مضافا الى النصوص المستعملة التي ان لم تكن متواترة بالمعنى المصطلح ومصوبها مقطوع به ولو بمعونة ما عرفت فمن العريب وسوسه بعض الناس فيه و كان الذي حاراه على ذلك تفسير المصنف وعنه عن ذلك بقوله . وفي الكتابين روايتان اشهرهما المصنف ومن العريب بعد ذلك اطناب ثانی الشهيدين في المسالك وبعض اثناءه في تأييد القول بالحوارج واختياره ويدكره فيها ما لو وقع من غيره لعدم الخرافات واعرب من هذا ان الفاسد في «ض» مع اعتداله وشدة اطنابه في الإنكار على ثانی الشهيدين في ميله الى القول بالحوارج . بعض الميل الى ما سمعته في رواية ثالثة وهي توكل ذباجة الدمى اذا سمعت تسميته وهي مع انها مطروحة لم يحك القول بها الا عن الصدوق

«٢» الايمان كما نقل عن جمع في الحواهر لكن ما دل عليه كحصر ذكره بان آدم غير نقي السم^(١) نعم ثبت عدم حلية ذبيحة الناصب والحرورية^(٢) لكن في حنة حمرا^(٣) لا تأكل ذبيحة الناصب الا ان تسميه يسمى فالناصر ملحق باهل الكتاب .

واما الحرورية . فلا بد من حمل عدم حيلة ذبيحتها على الكراهة لما ورد من

٢ - ص ٣٥٦ ج ١٦ الوسائل

١ - ص ٢٥٦ ج ١٦ الوسائل

٣ - ص ٣٥٧ ج ١٦ الوسائل

حواراً كل ذيبتها وديعة المرحى في صحيح الحلبي^(١).

وبدل على حوار حلة ديبعة غير الامامى الروابات السابقة الدالة على حل ديبعة المسلمين وصحيح فصيل ورواية ومحمد بن مسلم^(٢).

و٣٠ اما اللوع فغير معترى في صحيح ابن مسلم^(٣) قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن ديبعة الصبي فقال اذا تحرك وكان له خمسة اشاروا طاق الشفرة

«٤» وكذا لا شرط الدكورية لصحيح ابن ابيثة^(٤) لكن في صحيح او حسن سليمان بن خالد^(٥) قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن ديبعة العلام والمرأة هل توكل فقال اذا كانت المرأة مسلمة فذكرت اسم الله على ذيبتها حلت ذيبتها وكذلك العلام اذا قوى على الديبعة فذكر اسم الله ، وذلك اذا خيف فوت الديبعة ولم يوجد من يدسح غيرها * وعليه فيحمل المطلقات عليه لكن في الجواهر : لم اجد احداً اتى به كما اعترف به بعضهم فلا باس بحمله على صرب من التندب او الكراهة ... «٥» كون الالة حديد عند التمكن ، كما في صحيح ابن مسلم وصحيح الحلبي وغيرهما^(٦).

واما اذا لم يوجد الحديد فغيره مما يفرى الاودج كالمرودة والقصبه والعود والحجر والمعلم *

والظاهر الاحتراء بكل شئ غير هذه المذكورات لعدم فهم خصوصية من الامثلة لاحظ صحيح ابن العجاج وصحيح الشحام^(٧).

ثم انه لا يعتبر في الحديد كونه سكيناً او بشكل خاص اخر بل باى شكل كان

١- ص ٣٥٧ ج ١٦ الوسائل ٢- ص ٣٥٨ ج ١٦ الوسائل

٣- ص ٣٣٦ ج ١٦ الوسائل ٤- ص ٢٣٩ ج ١٦

٥- ص ٣٣٨ ج ١٦ الوسائل ٦- ص ٣٠٨ ج ١٦ الوسائل

٧- ص ٣٠٨ ج ١٦ الوسائل

وعليه فيجوز الذبح بالمكائن الحديثة اذا كانت حديثة

ثم ان مجرد عدم وجود الحديد عند قصد الذبح يكفي في سقوط اشتراط الحديد ولا يعتبر الاضرار وخوف تلف الحيوان لاطلاق الروايات والاصطلاح وان احد في رواية ابن مسلم لكن مندها عبر نفى ادعاء الله بن محمد بن عيسى لم يشمت وثاقته ولا حسنه

(٦) قطع الحلقوم كما في صحيح النخاع وروى الاوداج كما في صحيح ابن الحجاج^(١) والتحر في المنة كما في صحيح ابن عمار^(٢) ويجوز اكل ديبجه لم تدبح من مدسها كما في صحيح ابن مسلم وصحيح الحلبي^(٣) لكن في الثاني يعني اذا تعدد ذلك ولم تكن حاله حال اضرار والظاهر ان هذه الجملة ليست من الامام بل من الكليني او من احد الرواة كما لا يخفى

ولا يخفى انه ليس في الروايات ما يدل على مذهب الاصحاب من قطع الادراج الاربعة ، وليس حرم مفتر يدل صريحا على ان المحرر للابل خاصة فليكن الامر ان مستفاد ان من الخارج

ثم ان هذا شرط في صورة التمكن واما اذا عصى الحيوان او وقع في شر فيصح ديبجه وديجره في اى موضع اتفق فراجع روايات الباب العاشر من ابواب الذبح^(٤) .

نعم المدكور في تلكم الروايات عصيان الثور والثور كما في صحيح الحلبي وعيس ونردى العير في الشر كما في روايتي الحمفي ودرارة لكن يلحق بالثور كل حيوان مدبوح وعصيانه كل ما لم يتمكن معه من ذبحه من مدسحه ويلحق

٢- ص ٣٠٩ ح ١٦ الوسائل .

١- ص ٣٠٨ ح ١٦ الوسائل .

٢- ص ٣١٧ ح ١٦ الوسائل .

٣- ص ٣١١ ح ١٦ الوسائل .

تردى التعبير أيضا كل ما لم يتمكن معه من تحرره . وجه الالتحاق هو فهم العرف بالمعاء
اعتبار المدح ح من دون اعتبار خصوصية أخرى

(٧) بحرم قطع رأس الذبيحة حين الذبح من دون إيجابه تحريم الأكل كما
دل عليه الروايات المعتمدة فلاحظ الباب (٩) من أبواب الذبح ^(١) .

(٨) بحرم نحر الذبيحة كما في صحيح ابن مسلم والحلي ^(٢) وهو عبارة
عن قطع النخاع - وهو عرق خاص - حين الذبح لابعده

(٩) حرمة بعض أصنامه قبل الذبح كطرف العين وركض القائمة أو مصع
الدنث أو تحريك الدنث للاحظ الروايات في الباب (١١) من أبواب الذبح ^(٣) لكن المعتمد
هو حرمة بعض أصنامه بعد الذبح لا قبله فدقق النظر في الروايات تجد صدق ما قلناه .

(١٠) خروج الدم من الذبيحة كما في صحيح الشحام . لكن يعتبر كونه
معتدلاً لا متنافلاً كما في صحيح بكر بن محمد ^(٤) لكن صحيح الشحام لا مفهوم له ؛
والعمدة هو صحيح بكر وكونه قبيحاً زائداً على الحركة محل تأمل والحكم منى
على الاحتياط اللازم .

(١١) ذكر اسم الله عليه فلا يحور أكل ما لم يذكر اسم الله عليه كتاباً وسنة ،
ولا يقتصر فيه صيغة مخصوصة للإطلاق بل في صحيح ابن مسلم ^(٥) قل سألته عن رجل
ذبح فمسح أو كبر أو هلك أو حمد الله قال هذا كله من أسماء الله لأشبهه .

ولا فرق بين العلم والعهل للإطلاق ، نعم يجعل أكله أن لم يسم شيئاً
للروايات ^(٦) لكن إذا كان الناسي ملماً وإذا سبه الكافر فيحرم أكله وإن
قلنا بجواز ذبحه في صورة ذكر اسم الله . فلاحظ صحيح ابن مسلم ^(٧) والاحوط

٢ - ص ٣١٤ ح ١٦ الوسائل

٤ - ص ٣٢١ ح ١٦ الوسائل .

٦ - ص ٣٢٥ ح ١٦ و ص ٣٢٦ الوسائل .

١ - ص ٣١٥ ح ١٦ الوسائل

٣ - ص ٣١٩ ح ١٦ الوسائل

٥ - ص ٣٢٧ ح ١٦ الوسائل :

٧ - ص ٣٢٦ ح ١٦ الوسائل

لزوما التسمية عند التدكير لصحيح ابن مسلم . ان كان تاسيياً فليس من حين يدكر ونقول
 بسم الله على اوله و(على) آخره الا ان يجعل الحملة الاحيرة قريبة على الاستصحاب .
 (١٢) استقبال الديحة فيحرم اكل ما لم يستقبل بممداً ، واما اذا بر كك
 الاستقبال جهلاً او غيباً فيجعل اكله فلاحظ روايات المسألة^(١)

مسائل

- (١) ذكاة الحبس ذكاة امه اذا كان تاماً اي اشعر داور والا فلا يؤكل^(٢) .
- (٢) لا يعتبر التسمية في صيد السمك كما في الروايات^(٣)
- (٣) لا يعتبر الاسلام في صيد السمك لكن لابد من احرار احراجه الكافر حياً
 لاحظ الرواية في ص ٣٦٢ ج ١٦ وما بعدها .
- (٤) اذا اخرج السمك حياً ثم عاد او رسله الصياد الى الماء فمات فيه يحرم
 اكله كما في الروايات^(٤) .
- (٥) لابد من الاحد علاناً على الحصة فلو خرج حياً ومات قبل الاحد حرم
 كما يستفاد من الروايات^(٥) .
- (٦) اغتر جمع زائداً على ما تقدم استقرار الحيوة في الديحة وهو ان يعيش
 مثلها اليوم او الايام ولو كانت الحيوة غير مستقرة وهي التي يسمى بموتها عاجلاً لم
 تجعل بالداحة لان حر كتمها كحر كة المذبوح . والاقوى عدم اعتبار هذا الشرط
 لعدم الدليل عليه بل روايات اعتبار الحر كة دالة على عدمه فلاحظ .
- (٧) لا يحرم اكل السمك حياً لما استفاد من الروايات السابقة الدالة على
 ان ذكاته . من الماء حياً بلا اعتبار موته في يده وما ذكره الشيخ الطوسي .

١ - ص ٣٢٤ وص ٣٢٥ ج ١٦ الوسائل ٢ - ص ٣٢٩ وص ٣٣٠ الوسائل ج ١٦

٣ - ص ٣٦١ ج ١٦ ٤ - ص ٣٦٥ ج ١٦ الوسائل

٥ - ص ٣٦٦ وص ٣٦٧ ج ١٦ الوسائل

في وجه المنع عليل .

(٨) اذا صب الحظيرة في الماء قدخلها الحيتان وما نت فيها قبل اخراجها من الماء فالظاهر جوارا كله كما دل عليه صحيحة الحلبي وغيرها فلاحظ ^(١) .

(٩) ذهب جمع كما في الحواهر الى ان ذكاة الحنين هي ذكاة امه اذا لم تلحه الروح ولو ولحته لم مكرب من تركيته فلو حرج ستاعد ولو ح الروح فيه كان ميتة لاطلاق عموم مد دل على اشتراط تذكية الحي ، لكنه ضعيف واطلاق الروايات تدل على الجواز .

(١٠) اذا حرج الحيين حياً وان لم ينسج رمان حيوته للذبح فالاقوى عدم تذكيته بتذكية امه بل حلته موقوفة على تذكية نفسه لموثق عمار ^(٢) لكن لم اجده في التهذيب فراجع .

(٣٣)(٤٧) العناوين المحرمة العامة من الحيوانات

١٠ يحرم اكل كل حيوان سفع وان لم يكن ذئباً ومقتضى اطلاقه عدم الفرق بين الدابة والطيرومين الري والبحري اللهم ان يدعى انصراف السع الى الدابة البرية لاحظ صحيح ابن الفرقد وصحيح الحلبي ، وموثق سماعة ^(٣) .

٢٠ محرم اكل كل ذي ناب من الوحش كما في موثقة سماعة المتقدمة الوحش الحيوان الري : الناب . الس حلف الرباعية كما في المنجد .

٣٠ يحرم اكل كل طير يصف . ففي صحيح زرارة انه سأل اسحق عن ما يوكل من الطير فقال كل مادي ، ولا تأكل ماصف ^(٤) وفي موثق سماعة المتقدم كل ماصف وهو ذو مضلب فهو حرام الخبر .

١ - ص ٣٦٩ ح الوسائل .

٢ - ص ٣٣٠ ح ١٦ الوسائل .

٣ - ٣٨٧ و ٣٨٨ ج ١٦ الوسائل .

٤ - ص ٤٢٠ ج ١٦ الوسائل .

واعلم ان الطيور اذا كثرت اذاب غير عارفة بكيفية الطير ان كليلة لا تطير
على نحو واحد بحيث يكون صبيحا لادى فيه اذ ديبعا لاصف فيه والظاهر كما
ذكره ابي الفقه ايضا - هو اصف والادى على لا دائما
وقال بعض حوارج الطير تصف اى تحرك عال حناجها حين تطير بخلاف
آكلة الحبوب فاتها تدف غالبا .

«٤» كل ذو مخلب من الطير يحرم اكله - ففى صحيح ابن فرقد عن ابي
عبدالله عليه السلام اكل دى من الباع ومخلب من الطير حرام ومثله صحيح الحسن
وفى موثقة سماعة - حرم رسول الله ﷺ كل دى مخلب من الطير ^(١)
هـ . ولكن فى دليل الموثقة . كل ما صفت وهو ذو مخلب فهو حرام وفى
الحواهر عن بعضهم صط الحديث هكذا - وهو ذو مخلب فهو حرام .
وعلى هذا فالرابع والثالث معا امانة واحدة لا انهما امانتان مستقلتان
على التحريم .

ولعل ما يكون صبيحا كثر من ديبعا من الطيور كلها خارجا واجدة للمخلب
ولو كان كذلك لارتفع نمرة المخلب . وعلى فرض عدم الملازمة خارجين ما يصف
وى مخلب فى المقام وجهان احدهما هو المخلب فى غير الواحد لاكلتهما لان دليل
الموثقة بقيد اطلاق ما دل على تحريم ما يصف وما هو ذو مخلب فسقطت عن
استقلالهما :

والوجه الثانى هو الحرمة فيهما . اذ عارية ما فى الباب عدم دلالة الدليل على
الاستقلال وهو لا ينافى دلالة غيرة على استقلال كل واحد منهما فتأمل ولعل
لاظهر هـ - الاول وان كانت - احوط والله العالم .

مسألة

إذا فرض تساوى الدف والصف فى الطير ولم يوجد علامة أخرى على
الحرمة والأطهر هو الحل للإطلاقات كقوله تعالى: «قل لا أحد فيما ادعى...»
والأصالة المحلية العامة.

وقيل بالحرمة لأصالة عدم التذكية لكنها لا تعتمد عليها فى قتال العمومات
ولشبهه حكيمية وتحقيق الحال حرره فى شرح كتاب الطهارة من الصروة
الوثقى والله العالم

(٥) عدم القاصة - مستكداً - فى صحيح ابن سنان عن أبى عبد الله عليه السلام
قال قلت للطير ما يؤكل منه؟ فقال لا تأكل ما لم تكن له قاصة ^(١) وفى صحيح
رواية عن السافر عليه السلام فقلت فطير الماء فقال ما كانت له قاصة فكل، وما لم تكن
له قاصة فلا تأكل ^(٢) وفى موقوف سماعة - كل من طير البر ما كانت له حوصلة
(جيبه دان) ومن طير البحر ما كانت له قاصة كقاصة الحمام

ثم الحوصلة والقاصة إنما تكون إمارتين إذا لم يعلم كيفية الطيران و
الأفلا مثلاً إذا فرضنا طيراً دميمه أكثر من صفيقه فهو حلال اللحم وإن لم تكن له
قاصة ولا حوصلة وإذا كان صفيقه أكثر فهو حرام وإن وجد فيه أحدهما، وذلك
لقول الصادق عليه السلام فى ديل موقوف سماعة ^(٣) والقاصة والحوصلة يمتحن بهما من
الطير ما لا يعرف طيرانه وكل طير مجهول.

ثم الظاهر الاكتفاء فى الحلة بالقاصة أو الحوصلة فقط ولا يمتنع اجتماعهما
ولا يوجب الحرمة فقد أحدهما إن لم تقل بوحدهما

١ - ص ٤١٨ ح ١٦ الوسائل.

٢ - ص ٤١٩ ح ١٦ الوسائل.

٣ - ص ٤١٩ ح ١٦ الوسائل.

«٦٥» عدم القشر في السمك ففي صحيح ابن مسلم ^(١) عن الباقر - عليه السلام -: كل ما له قشر من السمك وما ليس له قشر فلا تأكله ومثله غيره .
 لكن في صحيح زرارة قال الصادق عليه السلام ^(٢) لم يحرم الله شيئاً من الحيوان في القرآن إلا الخنزير بعينه ويكره كل شيء من البحر ليس له قشر مثل الودق وليس بحرام ، إنما هو مكروه .

والرواية مع صحة سندها - مهجورة عند الأصحاب فلا بد من رد علمها إلى أهلها والمعول على غيرها من الروايات و مثل صحيح زرارة في الحران صحيح ابن مسلم عنه عليه السلام .

إنما الحرام ما حرم الله ورسوله في كتابه ولكنهم قد كانوا يعاؤون أشياء فمنعوا عنها . إذ المذاق العقلي لا يلائمه والله العالم
 «٧٥» الموشح : ففي موقوف سماعة عن الصادق عليه السلام وحرم الله ورسوله الموشح جميعها ^(٣) .

(٤٨) (٤٣) العناوين الخاصة المحرمة

«١» الصب «٢» الفارة «٣» القردة «٤» الخنازير (وقد حرمها القرآن أيضاً كما مر) وقد عدت هذه الأربعة من الموشح في صحيح الحلبي ^(٤)
 «٥» وفي صحيح عياث عن الصادق عليه السلام أنه سئل عن لحم الفيل فقال : ليس من بهيمة الأنعام .

أقول . الظاهر دلالة الرواية على حرمة لحم الفيل وأنه إشارة إلى قوله تعالى : أحلت لكم بهيمة الأنعام وإن لحم الفيل مما لم يحل .

«٦٧-٧٨» الجري والمار ما هي . والزمبر والحريث ، كما في صحيح

٢ - ص ٤٠٤ ج ١٦

١ - ص ٢٩٧ ج ١٦

٤ - ص ٣٨٠ ج ١٦

٣ - ص ٣٨٠ ج ١٦ الوسائل

محمد بن مسلم وموثق سماعة وغيرهما^(١).

١٠٠-١١-١٢ « في صحيح علي ابن حمزة^(٢) قال الكاظم عليه السلام لا يحل أكل
الحري ولا السلحفاة ولا السرطان . قال وسألته عن اللحم الذي يكون في أصداف
المحمر والفراة أبو كل^(٣) : قال ذلك لحم الضفادع (و) لا يحل أكله .

« ٩٣ » الورق . وهي كما قيل . دوية كالسنور لكنها أصغر منه ، قصير الذنب
والأدين وربما يظن أنه لادب له : وقيل دوية كالهر على ماقى القاموس : و علي
كل ، يدل على حرمتها موثقة عمار عن أبي عبد الله عليه السلام^(٤).

١٤-١٥-١٦ « الصقرة والبارى والحداة وقدم ذكرها في موثقة سماعة^(٥)

فائدة

في موثق زرارة عن الباقر عليه السلام قال . ما حرم الله في القرآن من دابة إلا
الخنزير ولكنه التكره^(٦)

أقول . أيا ما كان معنى الجملة الأخيرة ، ليس مراد الرواية حلية جميع
الدواب غير الخنزير بل المراد عدم تحريم غيره في الكتاب العزيز فقط وهذا
حق لكن من الظاهر أن نهي الخاص لا يدل على نهي العام ، فغيره أيضاً حرام في
السنة^(٧).

نعم هذه الرواية تصلح شاهدة على أن قوله تعالى : إلا ما دكيتم ليس راحماً

٢ - ص ٤١٦ ج ١٦

١ - ص ٤٠٠ ج ١٦

٤ - ص ٤٢١ ج ١٦ الوسائل

٣ - ص ٤١٦ ج ١٦

٥ - ص ٤٧٨ ج ١٦ الوسائل

٦ - نعم في صحيح ابن مسلم عن الباقر (ع) أنه سئل عن صياح الطير والوحش . . .

فقال : ليس الحرام إلا ما حرم الله في كتابه . . . ثم قرأ هذه الآية قل لا أجد بها . . .

ص ٣٩٤ ج ١٦ لكن الفقهاء - رخص - لم يفتوا بمضمونه ومضمون أمثاله ، والله ورسوله

وخلفائه يعلمون حقيقة الحال .

الى خصوص الحملة الاحيرة في الآية المدكورة في سورة المائدة - اعنى ما اكل
السبع ، بل الى جميع الحملات اعنى المنمنقة والموقودة والمتروية والنطحية ،
ولو سلمنا رجوع القيد الى الاحيرة فنلحق النقص بها حكما لاحل هذه الرواية
فافهم جيدا . وفي صحيح حماد عن الصادق عليه السلام كان رسول الله ﷺ عروى النفس
وكان يكره الشيء ولا يجرمه فاني بالارباب فكرهها ولم يجرمها
اقول . حماد الرواية على الثقة محتاج الى اجماع قطعى او دليل قوى والا
فالرواية صريحة في عدم الحرمة .

وفي صحيح ابن مسلم وغيره ^(١) نهى رسول الله (ص) عن اكل لحوم الحمير
وانما نهى عنها من اجل ظهورها معاينة ان يعقوها وليست الحمير بحرام .
اقول . النهى عنها وقع يوم خيبر كما في صحيح زرارة وابن مسلم وغيره ^(٢) .
وفي صحيح ابن مسكان قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن اكل الحيل و
البدل والحمير فقال : نهى رسول الله (ص) عنها ولان كلها الا ان تصطر بها ^(٣)
قلت . لا بد من حمل النهى على الكراهة لصحيح محمد بن مسلم عن النافق
عليه السلام قال . سألت عن لحوم الحيل والبعال والحمير فقال . حلال ولكن الناس
يعافونها ^(٤) .

الغراب

في صحيح زرارة عن احدهما انه قال ان اكل الغراب ليس بحرام المما
الحرام ما حرم الله في كتابه ولكن الانفس تنفره عن كثير من ذلك تفردا ^(١)
اقول : ولا حله بحمل صحيح علي بن جعفر على الكراهة ، قال . سألت عن

١ - ص ٣٩١ ج ١٦ لوسائل . ٢ - ص ٣٩٠ ج ١٦ لوسائل

٣ - ص ٣٩٣ ج ١٦ ٢ . ٤ - ص ٣٩٢ ج ١٦ ٢

٥ - ص ٣٩٦ ج ١٦ ٢

الغراب الانقع و الاسود يحل اكلها فقال . لا يحل اكل شيء من الزمان (راغ)
ولاعيره ، وهي الرواية الاخرى ، وهي رواية ابي يحيى ولعلها صحيحة سنداً قال
سئل الرضا عليه السلام عن الغراب الانقع قال ؟ انه لا يؤكل و من احل لث الاسود ؛
هذا ولكن في النفس من جهة صدور الرواية الاولى المحللة شيء لمكان قوله اما
الحرام ما حرم الله الوارد في غير هذه الرواية ايضاً المتروك طاهرها والله العالم
والاحتياط سبيله واضح .

الامساك

في صحيح الحلبي قال ابو عبد الله عليه السلام لا يكره شيء من الحيتان الا العري
لكن عمومته مفيد معاصر من حرمة بعض الاقسام ، نعم عمومته في غير ما ثبت حرمة
معكم

وفي صحيح حماد قال قلت لا يبعد الله عليه السلام الحيتان ما يؤكل منها ؟ قال
ما كان له قشر . قلت ما تقول في الكنت ؟ قال لا بأس ما كله قال قلت فانه ليس له
قشر ، فقال بلى ولكنها حوت سنة الحلق تحتك بكل شيء فاذا نظرت في اصل
ادنها وجدت لها قشراً .

اقول وهذه الرواية تعطى اصلاً كلنا في مقدار القشر

الخطاف

في موقوف عمارة عن الصادق عليه السلام عن الرجل يصب خطافاً في الصحراء او
يصيده أياً كله ؟ قال هو مما يؤكل ^(١) .

اقول وما دل على المنع ضعيف سنداً

(٤٣) البيوض

في صحيح ابن مسلم عن احدهما عليه السلام اذا دخلت الاحمة فوجدت بيضاً فلا

تأكل منه إلا ما اختلف طرفاه . وفي صحيح عبد الله من سنان ما كان مثل يبص
الدجاج يعنى على خلقته فكل . وفي صحيح زرارة . . عن يبص في الاحام فقال .
ما استوى طرفاه فلا تأكله وما اختلف طرفاه . فكل^(١)

هذه الروايات تدل على تعلل الحلية ، اختلفا طرفيه وتعلق الحرمة بتساويهما
دلالة واضحة وليس فيها ما يدل على كون الحكم في صورة الشك بل ظاهرها انها
ليان الحكم الواقعي لكن الفقهاء ذهبوا الى ان يبص حلال اللحم حلال وبص
حرام اللحم حرام ، وادأ اشتبه بين الصنفين فذكروا اختلفا الطرفين وتساويهما
علامة للمحل والحرمة ، ويدل عليه رواه زرارة عن ابي الخطاب عن الصادق عليه السلام
ورواية ابن ابي عمير عنه عليه السلام ورواية علي بن حمير عن ابيه^(٢) لكنها ضعيفة
سنداً

لكن أغلب الظن ان المراد من الصحاح ما ذهب اليه الفقهاء من بيان حكم
صورة الشك غير ان حرمة ببص الحيوان المحرم الاكل مما لم اجد له دليلاً حتى
في مثل الطائر حيث ان ما دل على حرمة لحمه وببصه ضعيف سنداً^(٣) ودالة حرمة
الحيوان لا اطلاق لها تشمل البيض ايضاً

طير الماء

في حسنة بن الحارث قال سألت ابا الحسن عليه السلام عن طير الماء ما يؤكل
السماك منه يصل ؟ قال لا باس به كله^(٤) .

اقول : الظاهر ان مراد الامام عليه السلام هو عدم مانعية اكل السمك من حلية
الحيوان الاكل لا حلية مطلق طير الماء وان لم توجه فيه علامة المحل اصلاً
فافهم جيداً .

١ - ص ٢٢٣ و ص ٤٢٤ ج ١٦ الوسائل . ٢ - ص ٤٢٣ و ص ٤٥٢ ج ١٦ الوسائل .

٢ - ص ٣٩٠ و ص ٣٨١ ج ١٦ . ٣ - ص ٤٢٧ ج ١٦ الوسائل .

(٦٤)(٦٥) المرتضع من لبن خنزيرة وذريته

في صحيح او حوثق حنان بن سدير قال سئل ابو عبد الله عليه السلام واما حاصر عنده عن حدى رضع من لبن خنزيرة حتى شب و كبر واشتد عظمه ثم ان رجلا استعمله في عتمه فخرج له نسل فقال اما ما عرفت من نسله بعينه فلا تقرنه و اما ما لم تعرفه فكله فهو بمنزلة الحسن ولا نسل عنه ^(١).

المستفاد من الرواية امور :

- (١) كون المرتضع حديبا لكنه - محض الظاهر - لخصوصية له فيلحق به كل ربيعة من الحيوان الماكول لحمه والله العالم
- (٢) كون المرتضعة خنزيرة ولا يلحق بها غير ما من الحيوانات لعدم ما يوجب الاتصال ولو فهم العرف كما لا ينبغي .
- (٣) موضوع الحكم ليس مطلق الرضاع بل الرضاع الخاص المدكور في الرواية.
- (٤) حرمة لحم المرتضع ابتداء و هو و ان لم يدكر في الرواية نصا لكنه يفهم قطعاً ان حرمة لحم نسله تدل - بالاولوية القطعية - على حرمة لحمه
- (٥) عدم وجوب الاحتياط في المقام بل طاهر الرواية حوار المخالفة القطعية تدريجاً ولا تقع فيه اد العلم بكونه من نسل تلك المرتضعة اخذ في موضوع الحرمة فافهم جيداً .
- (٦) عدم لزوم الفحص في الموضوع كما هو المتداول في الموضوعات الخارجية .
- (٧) كون الرضيع ذكرا لقوله استعمله فاذا كانت انثى فلا يحرم سلبها و اما نفسها فلا يبعد القول بكونها محرمة اذ هي ليست نادون من ذرية الرضيع المذكور ^(٢).

(٨) مظهر الرواية حرمة اكل لحم النسل من دون اختصاص بالمولودة منه فلا فصل ولا فرق بين الطبقة الاولى وسائر الطبقات وان كان الاعتبار العقلي على خلاف هذا المصنوع المستفاد من الاطلاق

(٩) هل الرضاع معتبر في نشر الحرمة ام لا بل بمعنى مطلق الشرب بهي وضع كان كما في الجواهر؟ فيه تردد . والثاني ان لم يكن اقوى لانشائه احوط .

(٦٦) (٦٧) الجلال^(١)

في صحيح حمص عن الصادق عليه السلام لا تشرب من الماء الامل الحلالة وان اصابك شيء من عرفها فاقبله .

وهي حديث هشام عنه . لاننا اكل لحوم الحلالات وان اصابك من عرفها وعمله وفي صحيح ذكره ناس آدم عن ابي الحسن عليه السلام انه سأل عن دجاج الماء فقال اذا كان يلتقط غير العذرة فلا بأس^(٢)

اقول : في سند الرواية الثانية على من الحكم المشترك لكن الاقوى الحكم بسعة الرواية لانه هو على من الحكم الثقة بقرينة رواية احمد بن محمد عنه فلا حظ والمستفاد من الصحيح الاول والصحيح الاخير امور .

(١) حرمة الماء الامل الحلالة (٢) نجاسة عرفها (٣) حرمة اكل لحم الدجاجة التي تلتقط العذرة كما يقتضيه مفهوم الشرط والمستفاد من صحيح هشام حرمة لحم مطلق الجلال ونجاسة عرفه .

١ - قالوا الجبل هو عذرة الاسن ولم اجد دليلا عليه ، بل انظر من القاموس حلاله والاصح انه عذرة مطلق الحيوان المحرم اكله وفي تحديد هذه حصول الجلال بينهم خلاف ولم يرد به نص وفي الجواهر لا عرف متفق الا يرجع اليه لعدم استعماله فيه . قلت العرف هو المرجح ولو لاجل استعمال ما يرد في هذا اللفظ ولعله في الفارسي : نجس حور ونحو حور ... لاحظ صحيح ذكره بن ادم بعد صدق ما قلناه .

وهناك روايات أخرى كلها ضعيف الاسناد

وفي باب (٢٨) من أبواب الأطعمة والآشربة روايات دلت على حرمة لحم
عدة الحيوانات الحلاله و تعليق حليتها بالربط عدة امام لكن الروايات كلها
معها سدا السبيل فيها حجية^(١)

(٦٨) (٦٩) الحيوان الموطئ به والانتفاع به

وفي صحيح محمد بن عيسى عن الرجل - ع - انه سجد عن رجل نظر الى راع
بنا على شاة قال ان عرفها دمها واحرقها وان لم يعرفها قسمها بصين ايدا حتى
يقبح اللحم بها فتدبح وتحرق وقد سئلت سائرنا^(٢)

وفي موطئ سماعة عن الصادق عليه السلام في الرجل ياتي بهيمة او لافه او فرس فقال
عليه السلام ان يحد^(٣) حد اعر الحد ثم ينفي عن ملاده الى غيره ذكروا ان لحم تلك
البهيمة محرمة وليسها

وفي صحيح بن مسان عن الصادق عليه السلام في الرجل ياتي البهيمة فقالوا^(٤)
حمدا ان كانت البهيمة للفاعل دسحت فادما ماتت احرقته النار ولم يستمتع بها و
صر ب هو خمسة وعشرين (ون) سوطا ربيع حد الرائي وان لم تكن البهيمة له قومت
واحد ثمنها منه ودفع الى صاحبها ودسحت واحرقته النار ولم يستمتع بها وصر ب
خمس وعشرين (ون) سوطا فقلت وما ذنب البهيمة فقال لا ذنب لها ولكن
رسول الله (ص) فعل هذا وامره لكيلا يحري الناس بالبهائم ويسقطم السل

وفي موطئة الاحمسة سدر^(٥) عن أبي حنيفة عليه السلام في الرجل ياتي البهيمة

١ - ص ٤٣٣ ح ١٦ ابوسائل ٢ - ص ٤٣٦ ح ١٦ ابوسائل

٣ - في اجوامهم ان يجلد وكذا في ص ٥٧١ ح ١٨ ابوسائل

٤ - ص ٥٧٠ ح ١٨ ابوسائل ٥ - ي تصدق و لكنهم و برضا - ع -

٦ - به على ثبوت مدح له، والا فوى انه مجهول لضعف ما استدلل به على مدحه

٧ - ص ٥٧١ ح ١٨

قال يجلد دون الحد ويعرم قسمة المهمة لصاحبا لانه افدها عليه وتدرج وتدرق ان كانت مما يؤكل لحمة وان كان مما يركب طهره عرم قسمتها وجلد دون الحد واحرقها من المدسة التي فعل بها فيها الى بلاد اخرى لا تعرف فيسبغها فيها كئلا يعير بها صاحبها

مسائل

(٩) قال المحقق في الشرائع في حيوان البحر ولا يؤكل منه الا ما كان سمكا او طيرا . قال الفقيه الا كسر الشارح في حواشره . بلا خلاف احده فيه بينا كما اعتراف به في المسالك بل عن الخلاف والعنبة والسرائر والمعتبر والدكري وفوائد الشرائع الاحماع عليه . وهو الوجه بعد تنسبه على وجه يمكن دعوى تحصله . وان وسوس فيه بعض متأخري المتأخرين لاحتلال الطريقة اقرب : الكتاب والسنة بدلان على العوار والخلية مطلقا الا ما حرج بالدليل اما الكتاب فمثل قوله تعالى قل لا احد فيما اوحى ومثل قوله اما حرم عليكم الميتة وقوله احل لكم صيد البحر وقوله لعماطر ما وغيره .

واما السنة فقد تقدم حملة منها في طي المساحات السابقة . نعم تصدى صاحب العواهر .هـ في ادائل كتاب الاطعمة والاشربة للمناقشة فيها من وجوه لكن لو مبينا على قبول مثل هذه الوجوه في قال العمومات والمطلقات والظواهر لاختل نظام الاستنباط في اكثر كتب الفقه وحدث طريق حديد في عالم الاجتهاد . وملخص القول ان المعنى يتردد دها في فتواه بين الاساد الى الكتاب والسنة وبين الاعتماد على الاحماع المفقول وفقرى مشهور العلماء .

ولاشك ان الاولين مقدمان ، بل الاخير ان لم يثبت حجيتهما في نفسهما ١١
والحاصل ان مجرد كون الحيوان بحريا لا دليل على حرمة اكله .

(٣) قد مر ان مطلق الجلال مواء كان مرياً او محرماً - يحرم اكل لحمه و من الامل لئنها اصلاً وهل يحكم بحرمة لمن غيرها من الحيوانات ؟ الاحوط ذلك للظن بمدى الفرق والاقوى هو الوقوف على النص في الحكم المجالف للقيعة

(٤) حرمة لحم الحلال ليست ذاتية للحيوان المدكور بل معلقة على عنوان الحلال فاذا رار رالت فالاقوى هو ربط الحيوان بعلمه بالطاهر حتى يرول اسم الجدل عنه وعدم الاكتفاء بالتقديرات المدكورة في الروايات فانها صاف مندا نعم الاحوط مراعاة اكثر الامرين .

(٥) طاهر الصحيحين لماعة عرف الحلال، لكن بحاسته غير مسلمة في الفقه ولعل المتأخرين او المشهور على الطهارة واحتارها سيد الاستاذ الخوئي وله في ذلك كلام ذكره في محث الحاسات من كتاب الطهارة لكنه غير مقنع فلاحوط ان لم يكن اقوى هو الاحتياط

(٦) المستعاد عرفا من صحيح ابن عيسى هو حرمة الحيوان ما كول اللحم الموطوء للانسان وهل يجب الذبح بتمام شرائطه ثم الاحراق ام يكفي مطلق الاعدام مقتضى الحمود على النص هو الاول وان كان الثاني ايضاً لا يخلو عن شيء والله العالم

(٦) في صورة اشتباه الموطوء بغيره الحكم هو القرعة على نحو ذكره في الرواية .

(٧) طاهر موثقة سماعة لاجل ديلها وهو قوله ان لحم تلك الهيمة ... ان الصير في قوله ان يحد (يجلد) حدا غير الحد وفي قوله ثم يسقى من ملاده .. راجع الى الواطى دون الموطوء

لكن في الجواهر، ولا احد فائلا به كما انه كذلك لو كان المراد منه الموطوء اقول . لو ارجع الصير في : ان يحد الى الواطى وفي ينهى الى الحيوان المقصود ركونه التشم مع سائر روايات الباب ولا بد من ذلك بعد عدم عامل به بين الامامية لكن الناظر في الرواية يرى انها وردت غير مودد بيان الحكم الواقعي وكان الامام

قصد اجمال البيان ايضاً

(٨) قصة الامر بالاحراق وعدم الانتفاع هو الاحتساب عن جميع احواله حتى صوفه ووبره

(٩) قال في الحواهر وهذه لغوص وان حدث من التصريح بالسند المنقو طهراً على حرمة ايضاً لانه قد يستند - ولو بمعوية الاله في المدك - من الدبح والاحراق وعدم الانتفاع من الظاهر عدم الفرق من السبل لذكر واشي اقول لاحقيه في الاجماع المقول لا سيما في مثل هذا الحكم المتخالف الاعتناء العقلي بمم الاحتياط حسن

(١٠) بعدد الواطى ١٢٥٠ سنة وسبع عده ١٠ قيمة الحيوان ، واما اذا كان الحيوان لموتوا ، مما يقصد به ظهوره فمقتضى الواطى احاحه الى عر ملك الواطى وسعه فيه (١٠٠ على اعته ١٠٠ نه - عر) وهل يجوز رشقه عن ملكه سائر المواقف كالهمة والاحارة والمصالحة ويحوزه لاسعد احار ، وارقات الواطى فالظاهر وجوب الاحراج على الورثة بل لاسعد وجوب البيع عنهم نصاً فتأمل (١١) ثم ان دانه سدير محصنه او مقبلة لسائر رذائل الناس في المقصود مظهر كما لا يخفى لكنها قاصرة من ناحية سندها

(١٢) لظاهر من قوله - ع - في دونه سدير فسمعها ان الحيوان بعد الغرامة يصير ملكا للواطى فيكون الثمن له وقد وقع فيه اختلاف بين الفقهاء فلاحظ الحواهر

(١٣) قال في الحواهر ثم ان مظاهر المصنف وغيره اختصاص الحكم المدكور بقسمه في ما كثر اللحم دون محرمه كالهر والكلب والغيل ويحوزه - مع احتمال - على معنى وجوب احراقه وعدم حوار الانتفاع به لا لطلاق جملة مع المصوص التي لا ينافيها ما في آخر من التعرض لحرمة اللحم اذ المعنى ح انه يحرم لحمها ان كانت

ما كولة فهو حكم من الأحكام

أقول . العمدة في المقام هو صحيح ابن سنان فقط حيث ذكر فيه الهيمة وفي
المسند . الهيمة ح : الهائم كل ذات أربع قوائم من دواب البر والماء ما عدا
السباع والطيور .

أقول . لكن يحتمل أن قوله إني لا في الصحيح المدكور . قوم واحد منهم
منه . شاهد على الاحتصاص بما إذا جاز بيعه شرعاً دون مطلق دوات أربع قوائم
كما أن قوله إني لا في بدل الرأفة . لكلاً يحترى الناس بالهائم وينقطع النسل
يصلح دليلاً على العموم . والله العالم

(٧٠) (٩٣) بقية المحرمات اكلاً

قل في الشرائع والخواهر فلا خلاف بيننا وبين أكثر المسلمين في أنه
يحرم الكلب من الإجماع نفسه عليه لأنه يحس وسع وموح . وكذا يحرم
النور من الإجماع فيه سواء أهلك كان أو وحشاً لمنص عليه مخصوصه ولأنه
سبح . وكذا لا خلاف من الإجماع نفسه عليه في أنه يحرم الأرب والضب
والحشرات كلها التي هي صغار دواب الأرض والتي تنادى نفا الأرض كالحيه والقارة
والعقرب والحفاس والصواصر وسات وردان والراعت والقمل مما هو ممدوح
في الحشرات أو الحشرات أو الموح . وكذا لا خلاف في أنه يحرم اليربوع
والقنعد والوبر والحز والفتك والسمور والسحاب والغطاثة والذحكة وهي دويبه
نموس في الرمل . فلا خلاف في أنه يحرم أكل النور . والدندان حتى التي
في الفواكه منها وإن تردده بعض الناس أقول . لاشك أن الكلب يحس وهو حرام
ولاشك أيضاً أن الموح من العناوين المحرمة كما مر وكذا عنوان الحشرات لقوله
تعالى ويحرم عليهم الحشرات وسيأتي توضيحه

وأما عنوان الحشرات فلم أجده نصاً ، عاجلاً وأما الكلام في سائر الحيوانات

فان يطبق عليها احد العناوين المحرمة المتقدمة فهو والا فحرمته موقوفة على
احراز دليل لى قطعى من الاحكام والبرء ومداق الشرع ونحوه

(٩٣)(٩٨) ما يحرم من الذبيحة

في صحيح ابراهيم بن عبد الحميد - سيد الرقى دوز سيد الكلبى عن
ابى الحسن عليه السلام قال حرم من الشاة سبعة اشياء الدم والحصىتان والقصبة
المثانة ، والعدد ، والطحال ، والمرارة من ٤٣٧ ج ١٦ من الوسائل
وفي موقوف سماعه عن الصادق عليه السلام لا تأكل حرمنا ولا طحالاً ولا تست
الدم ومصفى الشيطان من ٤٤٢ ج ١٦

هذه الروايتان هما المعتبرتان من بين جميع روايات الباب والله العالم .
وقد ذكر في الروايات اشياء غير ما فيها . وقد ان مقتضى القاعدة الاحتياط عن
الجميع لكونها اطراف العلم الاحدى لان الانصاف حصول العلم حملاً لا يكون
شيء من عمر الثلاثة الاولى - لطحال والقصبة والاثنيان التي اتفق الفقهاء على
حرمتها محرماً وان لا يعلم ذلك تفصيلاً .

اقول لا علم لما ولو حملاً بحرمه غير ما ذكر في الصحيح المتقدم نعم
لا بد من اصابه ثامن وهو الروث لانه حلت وكذا كل حل حلت وقد قال الله تعالى
ويحرم عليهم الحثائث نعم لا خصوصه للشاة بل الحكم شامل لكل ذبيحة بل
المحجور أصلاً ، لكن لا مجال لتعدي الى الاسماك والجراد ، بل ولا في مثل العفود
ونحوه فان الحافه ناشئة غير طهر الوجه نعم لا شك في حرمه الطحال ، طلقاً للضرر
الثاني

مسألة

في موثقه عمار عن الصادق ^(١) وقد سئل عن الحري يكون في السفود . آهني

(١) من ٤٦٨ ج ١٦ الوسائل .

كه ، او گوشت بریدن می شود . مع السمك قال ، یو ککل ما کان فوق الحری ویرمی
ما سال علیه الحری قال . و سئل عن الطحال مع اللحم فی سفود و تحتہ خسر و هو .
الجواز (عن المجلسي و لعل المراد بالجواز هنا العصر المشرد ، تحت الطحال
و اللحم الذي علی السور) أمؤ ککل ما تحتہ ؟ قال . نعم یؤ ککل اللحم و الجواز
و یرمی بالطحال لان الطحال فی حجاب لا یسبل منه و ان کان الطحال مشقوقا او
منقوبا فلا تأ ککل ما یسبل علیه الطحال .

اقول : الظاهر ان الروایة لانتشت حکما جدیداً . بل یرشد الی ان ما یسبل
من الشیء المحرم ایضاً محرم لانه من احراء المحرم فلا یجوز اكله ، و اذا سال من
المحرم علی الحلال و امکن ازالة ما یسبل عن الحلال یجوز اكله ، ثم ان الحكم
غیر مختص بالحری و الطحال و لا السمک و اللحم بل یعم کل محرم یسبل منه علی
معلل ولو ، العصر دون الشوی ^(١) و ان لم یکن المحرم اعلی
هدا ما فهمت من الروایة و الله سبحانه اعلم باحكامه

(٩٩) اكل النجاسات

من احکام الاعیان النجاسة حرمة اكلها و قيل بل الاجماع یقسمه علیه
مضافا الی السنة المقطوع بها ان لم تکن متواترة اصطلاحاً .

(١٠٠) اكل المتنجسات

ومما یحرم اكله ، المتنجس فلاحظ ص ٤١٦ ح ١٦ الوسائل و ما بعدها و ما
دل علی خلافه متروک .

(١٠١) اكل المحرم الجراد

فی الصحيح عن الصادق (ع) لیس للمحرم ان یأ ککل حرادا ، ولا یقتله . و مثله

(١) و لا ادري لم ضل المحقق تفصيلا تعديدا فی الشرائع فلاحظ

عبره ص ٨٤ ج ٩

(١٠) أكل اللحم غريصاً

في صحيح رواية عن أبي حمزة عليه السلام أن رسول الله ﷺ نهى أن يؤكل اللحم غريصاً وقال إنما: كله السباع حتى تغره الشمس أو النار ويظهر من المحاسن أن العملة الأخيرة - أي حتى تغيره - من حرير

طاهراً مراد كوشة لحم باشد، وكمكان نهي ردد حرمت آن طرفدار داشته باشد. واحتمال دارد كه نهي ارشادي باشد بامولوي استحبابي والله العالم

(١٠٢) أكل مال الغير من دون طيب نفسه

١ كل مال المرء من دونه أدبه والأطمئنان طيب نفسه حرام ولا ريب، وفي الجواهر ولو كان كافراً محترماً المال. ولا خلاف بل الإجماع تقسيمه عليه أن لم تكن ضرورية والكتاب والسنة دالان عليه بل العقل أيضاً

أقول: لا يبعد أن الحرمة المذكورة اليوم من الضروريات الدنيوية، لا أقل من كونها فطرية مسلمة في دين الإسلام ومن يتردد فيها أو يشككها ويقول بأن الملكية المردية غير ثابتة في الإسلام فيجوز للحكومات أن تأخذ رؤس الأموال من الملاك فهو ليس من أجل اشتباه الحكم بل من الزندقه والالحاد ولا أقل من الفسق العظيم نعم والله منه نعم العقل لا يدل على الجمع مطلقاً حتى فيما إذا كان الأكل فقيراً محتاجاً - دون حد الاضطراب - وكان المالك غير متضرراً ولا متألماً بمقدار من ماله لغرضه وعدم التفاته لكنه حرام في الشرع قطعاً

ثم لا بأس بذكر بعض الروايات تنبئها على المقصود وإن كان أصل الحكم واضحاً قطعياً.

(١) موثقة سماعة قال قال أبو عبد الله عليه السلام ليس بولي من أكل مال مومن

حر اما (١).

(٢) صحيح ريد الشحام عن الصادق عليه السلام في حديث ان رسول الله ﷺ قال من كانت عنده امانة فليؤدها الى من ائتمنه عليها ، فانه لا يحل دم امرء مسلم ولا ماله الا بطيبة نفس منه ورواه الصدوق بسنده الى سماعه عنه عليه السلام ايضاً وقيل السند موثق (٢).

(٣) وعن الاحتجاج (٣) عن ابي الحسين محمد بن جعفر الاسدي عن ابي جعفر محمد بن عثمان العمري عن صاحب الزمان (عج) فلا يحل لاحد ان ينصرف في مال غيره الا باذنه (١) دلالة الحديث على الحرمة واضحة وانما الكلام في السند

(٤) موثقة ابي بصير عن الصادق عليه السلام قال قال رسول الله ﷺ سبب المؤمن سوق وقتاله كفر واكل لحمه معصية وحرمة ماله كحرمة دمه (٢)

(٥) في صحيح العدا . قال ابو جعفر عليه السلام قال رسول الله ﷺ من اقتطع مال مؤمن عصا يغير حقه لم يرل الله ممر صا عنه ما قتالا عما له التي يعملها من البر والخير . لا يشترى في حسنة حتى يرد المال الذي اخذه الى صاحبه (١) انظر كيف انه جامع من قبول الاعمال (٢)

والروايات في مختلف ابواب الفقه متواترة قطعاً ببعضها ذلك وراجع الحدود والمكاتب والعص ووجوب رد المظالم وكتاب اللقطة وغيرها وقد ورد بسند صحيح تحريم اكل صداق الست على أبيها فعلا عن عمر (٢)

١ - ص ٥٣ ح ١٢ الوسائل

٢ - لاحظ ص ٤٢٤ ح ٣ الوسائل . ياب ٣ من بواب مكان المصلى .

٣ - ص ٢٦٧ ٤ - لاحظ ص ١٣٧ صباح النقااة وص ٤٢٥ ح ٣ الوسائل

٥ - ص ٦١٠ ح ١٨ الوسائل ٦ - ص ٣٤٣ ح ١١ الوسائل

٧ - ص ٢٦ ح ١٦ د

اما القران فيه ايات دالة عليه .

منها قوله تعالى لا تأكلوا اموالكم بينكم بالباطل وسيأتي بحثه
منها قوله تعالى وابتلوا اليتامى اموالهم ولا تشمدلوا العسيف بالطيب . اى
لا تدفعوا ردى اموالكم اليهم مكان حيد اموالهم . ولا تأكلوا اموالهم الى اموالكم
اياه كان حوا كبيرا (النساء ٢) .

منها قوله تعالى : وابتلوا النساء صدقاتهن نحلة فان طعن لكم عن شيئين منه
نفسا فكلوه حثيثا مرثا «النساء ٤» ومفهومه : فان لم يظن لكم منه نفسا فلا
تأكلوه اى يحرم اكله فان المطلق هو حوار الاكل دون دونه حتى يكون
المعهوم عدم الوجود فافهم جيداً ومنها قوله : الذين يأكلون اموال اليتامى ظلماً
انما يأكلون فى بطونهم نار او يصلون سعيراً ^(١) النساء ١٠٥

نعم اذا كان الولي او الوصى فقيراً يجوز له احدى المثل من ماله فى
مقاييس عمله للتبتم لقوله تعالى و من كان عيياً فليستعفف و من كان فقيراً فليأكل
بالمعروف

و من الضرورى عدم الفرق بين النساء واليتامى و عرهما فى حرمة اكل
اموالهم .

ومنها قوله . و تاكلون التراث اكلالاً و تحمون المال

ومنها قوله تعالى : يا ايها الذين امنوا لا يحل لكم ان ترثوا النساء كرها
ولا تعملوهن لتذهبوا بسن ما آتيتوهن الا ان يأتين معاوضة مبيمة النساء (١٩)
ومنها قوله تعالى : فان اردتم استبدال زوج مكان زوج و آتيتن احديهن
قنطاراً فلا تأخذوا منه شيئاً اناخذونه بهتاً واثماً مبيناً .

١ - دى صحيح ابن محبوب صرح بكون اكل مال اليتيم و اكل الرباه من الكفاي
ص ٢٥٢ ح ١١ الوسائل

(فايتة) الذي يحرم اكله واستعماله و صرفه هو مال محترم ماله و ان لم يكن اعميا ، و اما ما ليس بمال عرفا و ان كان مملوكا فلا يكون موضوعا للحكم المذكور ومنه يظهر صحة المسح بدماء الماء المتوصى به و كان الماء مال الغير و قد توصى به سهوا ثم التفت بعد الفصل و قبل المسح كما اقتضى به صاحب العروة و غيره ، ولا يفتى الى استصحاب الملكية اذ لا اثر له خلافا لجمع هذا و لكن لا يبعد ان يحمل الموضوع مطلق الشيء و ان لا يصدق عليه انه مال ليعوى مكانة محمد بن الحسن الاتية في مادة الاستعمال تحت رقم (٣٤٥) ولا حظ

ثم الظاهر ان الادب - على تقدير ثبوت اعتباره - انما هو من جهة كشفه عن طيب النفس ولاحصوية له كما ان المراد من طيبة النفس هي التقديرى و لولا احسن السيرة فيحوز الاكل والاستعمال والتصرف في مال الغير و ان كان عاملا عن التصرف و الرضا به

نعم اذا فرضنا ان طيب نفس المالك موقوف على وعظه ونصحه ومدحه ولا يكفى الطهر المبرور للحلية قطعا فالطلب الفعلي وان لم يعترف بها لكن التقديرى منه ايضا مبررة لا يكفى و اما الكفاي منه ما اذا حصل بعد التعاقب الى الاكل والتصرف فلا حظ و الله العالم .

ماذا استثنى من الحرمة

الاول الاكل من البيوت الخاصة

قال الله تعالى : ولا على انفسكم ان تاكلوا من بيوتكم او بيوت امائكم او بيوت امهاتكم او بيوت اخوانكم او بيوت اخواتكم او بيوت اعمامكم او بيوت عماتكم او بيوت احوالكم او بيوت خالاتكم او ماملتكم مفاتيحه او صديقكم ليس عليكم جناح ان تاكلوا جميعا او اشتاتا - النور (٦١) .

قال المافر عليه السلام في صحيح درادة ^(١) سألته عما يحل للرجل من بيت ابيه من الطعام؟ قال المادوم والتمر وكذلك يحل للمرأة من بيت زوجها اذا تقرر هذا فهما مسائل :

(٩) ان الآية الشريفة استثناء من اكل مال المير من دون علم برصاء و ملاادن منه وعقصى اطلاق الآية هو الاكل حتى مع العلم بكراهة ارباب البيوت المدكورين فصلا عن الطل والشك بالكراهة . لكن الاكراه بالاطلاق الشامل للصورة الاولى . اى العام بالكراهة . غير مناسب لمذاق المشرعة فانهم يفهمون من مذاق الشرع عدم الحوار وفي الحوار لا خلاف احده . وعن الرصاص الا انها (صورة العلم) خارجة بالاجماع طهراً

و اما احراج صورة الطل بالكراهة بل صورة الشك بها . امسا و احتصاص الحكم بصورة وجود امادة طنبه برصاء ارباب البيوت فهو خلاف لانصاف فاطلاق الامة محكم يجب الاكراه به والله العالم

(٢) اما المحار هو الاكل دون الحمل والمقل و دون الاطعام و التصديق لعدم دليل عليه نعم لا بأس بحمل يسير كما اذا بقي في يده ثمرة او لقمة يريد اكلها خارج البيت ، وما دل على حوار الاطعام والتصديق لم يثبت سنده الا في الزوجة وسياتي في حرف العين

(٣) لم يذكّر في الآية بيوت الانشاء والزوجات والارواح ، لكن بيوت الانشاء تلحق بالبيوت المدكورة بطريق اولي كما لا يخفى على من علم مذاق الشرع في حق الاناء على الاناء ولا يحتمل احداث يجوز الاكل من بيوت الصديق دون الابن واما الزوجة والزوج فينتهجا داخلية في قوله بيوتكم كما لا يخفى ، وقدس في صحيح درادة المتقدم على حلية اكل الزوجة من بيت زوجها

ثم انه اذا حاز الاكل من بيت الفأل والخالة والمم وألعة هل يجوز لهم
 الأكل من بيت امين الاخ وسته وامين الاخت وسته ام لا ؟ فيه وجهان ، مقتضى
 الظن القوي الغير المغنى عن الواقع هو الاول ، ومقتضى القاعدة هو الثانى
 (٤) الظاهر عدم الاعتناء بعنوان البيوت فيحرى الحكم فى المعجم وغيره
 ايضاً للفهم العرفى .

(٥) هل يحرى الحكم فى الاحداد والعداء ، قيل نعم لشمول الاماء و
 الامهات لهما وفيه تردد .

(٦) لا يحرى الحكم فى العنوان الرسمى بل هو مختص بالنسب للتمايز
 (٧) الظاهر ان المراد بقوله . او ماملكتكم معاتمة ، هو سوت الميعة والاماء
 بناءً على انهما لا يملكان وانما المالك لاموالهما هو مالكهما . واما لو لم يشت
 فى الفقه الملكية المذكورة ، فيمكن ان يقال انه بمعنى سلطتم . كما قرر به .
 وشمل الوكيل و القسم ايضاً والله العالم
 ولصاحب الجواهر كلام آخر فراجع ان شئت

(٨) العمدة فى المقام بعد المسألة الاولى بيان ما يجوز اكله ، وانه يجوز
 اكل كل شىء ام اكل بعض الاشياء وفى صحيح رواية السابق ، المادوم (خورش)
 والتمر . لكن الرواية لا تطاذه لها الى تفسير الآية والمحمتم قويا ان المراد
 بالاح . فى كلام الراوى . هو الاح الدينى نعم لا يبعد دلالة الرواية على ان ما
 يجوز للزوجه اكله هو ذاك

وعلى كل فالظاهر انه هو كقول الى ما هو المتعارف بين اهل العرف من
 الاشياء المعدة للاكل لامثالهم ، واما مثل بعض المأكولات الثمينة الثمينة المعدة
 لبعض الصيوف العظماء فاكله مشكل والله العالم .

(٩) الظاهر ان حوازا الاكل لا يدل على حوازد حول البيت فى صورة الشك

أو الظن بمكرهة الدحول وليس في الآية الكريمة ما يعهم منه - ولو بمعونه فهم العرف - الملازمة بينهما فالأحوط الرجوع في حوار الدحول إلى القاعدة وهي عدم الحوار في صورة عدم الاطمئنان بالرضا في صورة عدم الاذن فافهم .
(٩٠) يلحق بالأكال الشرب فلا ريب حتى شرب اللبن والحليب فصلا عن شرب الماء .

الثاني أكل المارة من الثمار

(٩١) في صحيح علي بن جعفر في كتابه عن أخيه موسى بن جعفر عليه السلام قال سألته عن رجل يمر على ثمرة في كل منها قال نعم ، قد نهى رسول الله أن تستر المحيطان برفع يديهما ^(١) .

أقول : سند الشيخ إلى كتاب علي بن جعفر صحيح كما يظهر لمن راجع علم الرجال في حال علي بن جعفر وصاحب الوسائل في العزائم المشريين من كتابه يصرح بأنه يروى هذا الكتاب وغيره من الشيخ مسنده ، وإني وإن لم أفتش طريق صاحب الوسائل إلى الشيخ لكنني «طمش مسنده»

(٩٢) صحيح مسعدة بن زياد عن الصادق عليه السلام أنه سئل عما يأكل الناس من الفاكهة والرطب وما هو حلال لهم ؛ فقال لا يأكل أحد إلا من ضرورة ولا يفسد إذا كان عليها فناء معاط ومن أحل الضرورة نهى رسول الله - ص - أن ينسئ على حدائق النخل والثمار مناء لكي يأكل منها كل أحد (وفي نسخة لكي لا يأكل) ^(٢) .

(٩٣) قال الصادق عليه السلام في صحيح بن مثنى ^(٣) لا بأس بالرجل يمر على الثمرة ويأكل منها ولا يفسد . وقد نهى رسول الله أن تستر المحيطان بالمدينة لئلا يمكن المارة

قال : وكان اذا بلع نخله ^(١) امر بالمعيطان فخرت لمكان المادة .

في صحيح بن يقطين قال سألت ابا الحسن عن الرجل يمر بالثمرة من الزرع والنخل والكرم والشجر والمناطق وغير ذلك من الثمرات يحل ان يتناول منه وياكل من غير ادن صاحبه وكيف حاله ان نهأ صاحبه (صاحب الثمرة) او امره القيم قايس له وكم الحد الذي سمع ان يتناول منه ؟ قال لا يحل له ان يأخذ منه شيئاً ^(٢)

هنا مباحث

(١) لاشك في صحة الفاء الشارع ملكية الملاك مطلقاً او هي الجملة ، وهذا امر ممكن ثبوتاً وائتته هذه الروايات المعتمدة وغيرها . طهراً - وادعى توانيها بل ادعى الاحتجاج على معادها وهو حوازل اكل المادة من الاثمار . فلا مانع من - المحكم المدكور عقلاً ولا قياساً الى القواعد الفقهية وما قيل في المنع فهو من قبيل الاحتياط في مقابل النص فان الصحيح المانع يحمل على الكراهة جمعاً بين الأدلة

(٢) لا يسمى الاشكال في شمول الحكم لصورة الظن بالكراهة مصلاً عن - الشك بها فلا يفيد صورة وجود اشارة بالرصاص فيه تقييد بقرء نادر . وهذا فليكن امراً مفروضاً .

بل الانصاف عدم ما يمنع من الجواز في صورة العلم بالكراهة ، وان كان الاحوط هو الاحتياط فيها .

(٣) الذي يجوز اكله هو الثمرة كما في الاول والثالث ، وهي الصحيح الثاني

١ - لا يبعد رجوع الصبر الى رسول الله صلى الله عليه وسلم (ص) ، لكن في الجواهر سبعة ، نقطة ، مكان نخله

٢ - ص ١٥ ح ١٣ الروايات .

الفاكهة والرطب لكن لم يرد في المقام وهو المارة اللهم الا ان يكون ديله شاهدا وقريفة على نظارته الى المقام كما هو غير بعد - والثمرة - كما في القاموس - حمل الشجر فهل يشمل الرطب ام لا؟ فيه نظر - نعم يجوز اكل الرطب في حال الصرورة اي الجوع كما في الصحيح الثاني . ولكن لا يبعد الحاق الرطب بالثمرة بالفهم العرفي^(١)

نعم يشكل الامر في النقول والعصودات والاطهر الرجوع في عر الثمرة والرطب الى القواعد العامة الدالة على الحرمة والى صحيح على بن نطفين السابق الدال على الممنوع . ولا حجة في الشهرة الفتوائية ولا في الاجماع المنقول (٤) المأذون هو الاكل دون الحمل وهو طاهر من الروايات

(٥) يختص الحوار بصورة المرور فلا يشمل صورة الترويض ولا المعنى الى الشجرة بقصد الاكل فانه لا يصدق عليه المرور فتأمل

(٦) يحرم الافساد كما في الحديث الاخر فان فسد بهدم المعاط وكسر الاعصاب وسجوها فوجهه واضح وهل يكون حوار الاكل مقيد بعد منه كما قيل ام لا؟ الظاهر هو الثاني فيكون الاكل حلالا وان ارتكح حراما بالافساد . وان فسد بكثرته الاكل ولو بكثرته المارة او قلة الثمر فالظاهر حرمة الاكل والاصاب في صورة الافساد ولا يبعد شمول الافساد الامرين المدكورين . واما قوله ^{في} ^{الافساد} في صورة الافساد ولا يبعد اذ كان فناء معاط فحمل المراد بالافساد هو مجرد هدم الفناء وان قصد راجع الى مجموع قوله ولا ياكل احد الامن ضرورة ولا يفسد والا فلا فساد حرام مطلقا وان لم يكن عليها فناء معاط ولا محتمل اختصاص حرمة بوجود فناء معاط ١١

(٧) هل يجوز الاكل حلقا او يختص بصورة الصرورة وهذا هو العمدة في

المقام . فمن سرائر الحلوى . كما في ص ٢٣٠ متاخر الحوار . اذا مر الانسان بالتمر حارله ان يأكل منها قدر كفايته ولا يحمل منها شيئاً على حال من غير قصد الى المعنى الى الثمرة للاكل . بل كان الانسان محتاراً في حاجته ثم مر بالتمر سواء كان اكله منها لاجل الضرورة او غير ذلك على ما رواه اصحابنا وجمعوا عليه لان الاحاد في ذلك متواترة والاحصاء منعقد ولا يمتد بسبب شاذ او خلاف من يعرف باسمه ونسبه لان الحق مع غيره . انتهى كلامه لكن مقتضى الجمع بين الحديث الاول والثالث وبين الحديث الاوسط هو احتصاص الحوار بحال الضرورة - اى الجوع وعدم ما يشبعه عنده ولو في لحظة المرور ففى الحديث المذكور ولا يأتى احد الا من ضرورة ولا يفسد اذا كان عليها فناء محاط . نعم يحتمل رجوع القيد اليه لعدم صحة رجوعه الى الجملة الاخيرة فمكينة المعنى «ح» عدم حوار الاكل بعير ضرورة من الاشجار المحاطة بالعناء . وفي غير هذه الصورة نرجع الى اطلاق الر وابتسار عليه فيسهل الخطب لعدم قائل بهذا التفصيل اى عدم الحوار بعير ضرورة اذا كان له فناء محاط والحوار اذا لم يكن له فناءهم وعلى كل فلا يظهر هو العمل باطلاق الر وابتس وان كان الاحوط الاحتياط في غير حال الضرورة ولو في سورة عدم المحاط

(أ) معنى الروايات هل هو اثبات حوار الاكل للمادة فقط او الماء ملكية المالك اصلاً حتى لا يجوز له المنع وكان المالك ممنوعاً عما يوجب حرمان المادة يمكن ان يستدل للتأني بقوله ^١ في الصحيح الاول . وقد نهى رسول الله ﷺ ان تستر الحيطان برفع منتهى . وفي الصحيح الثالث ^(١) وقد نهى رسول الله ﷺ ان تبنى الحيطان بالمدينة لكان المارة لكن يمكن تفهيد النهى بسورة

١ - هذا بناء على نسخة الجواهر واما بناء على نسخة النوازل الموجودة عندي كما مر فالرواية حاكية عن عمل النبي في ماله فقط .

المرودة كما في الحديث الثاني : فاننا وان لم نقيّد حواز الأكل بالضرورة لكن لامانع من تقييد عدم البناء به . فالتتيحة عدم حواز المنع في ضرورة العارة . نعم يحتمل قويا ان الهى المذكور كان من قبيل الحكم الموقت دون بيان الاحكام الثلاثة . يعنى انه عليه السلام الباهى بعنوان حاكم الوقت ، لا بعنوان مسين الاحكام الكلية . ويؤيده ان المسلمين في جميع الاعصار منوا الحيطان حول ساتينهم وعليه فلم ينسب ما دل على منع المالك من منع المادة من الأكل ، فيرجع الى قاعدة سلطنة الناس على اموالهم فتأمل .

الثالث اكل مال الغير الزاماته

اخرج الشيخ الطوسي باساده عن احمد بن محمد بن محمد بن اسماعيل بن مزيع قال سألت الرضا عليه السلام عن ميت ترك امه واحوة واخوات فقسم هؤلاء ميراثه فاعطوا الام السدس واعطوا الاخوة والاخوات ما بقى مما بقى الاخوات فاصابنى من ميراثها فاحسنت ان اسئلك هل يعود لى ان احد ما اصابنى من ميراثها على هذه القسمة ام لا ؟ قل . بلى فقلت ان ام الميت فيما لمضى قد دخلت في هذا الامر اعنى الدين فسكت قليلا ثم قال خذ .

لاحظ الروايات في ص ٤٨٤ ج ١٧ وص ٣٢٠ ج ١٥ الوسائل وما بعده . و

اعما لم يوردها لعدم قوة اسنادها واما هذه الرواية فسندها صحيح على الاصح واما من جهة المتن فنقول اذا قسم المال في زمان عدم استصدار الام صار القاس مالكا وبعد استصدارها لا مجال لقلب الحكم اصلا^(١)

وهنا صحيحة اخرى عامة في باب الاموال والنكاح والطلاق وغيرها .

وهي صحيحة محمد بن مسلم عن الباقر عليه السلام قال سألته من الاحكام قال .

يجوز على اهل كل ذوى دين ما يستحلون^(٢)

اقول : المراد بالجواز لنا لا لهم اذ يحرم عليهم اثناع اديانهم ، الفاسدة ولذا اني ^{قلت} بكلمة (على) دون اللام لكن الاظهر ان الحديث ليس صحيح فان طريق الشيخ الى ابن فصال ضعيف . فلم يوجد رواية معتمدة دالة على عموم الحكم في جميع الموارد .

الرابع اكل الاب مال ابنه

وسياتى معنه في مادة العفوق في حرف العين فلاحظ

الخامس اكل المضطر مال غيره

قد سبق ان الاصطرار دافع للاحكام الالزامية في الشريعة المقدسة ، ومن اضطر الى اكل مال غيره بحيث لم يكن عنده ما يشتري به الطعام ولم يمكن تحصيله بوجه حلال اصلاحا له اكل مال غيره باى وجه اتفق لكن بمقدار يسدفع به الضرورة لا اكثر منه . ومقتضى الجمع بين ادلة الاصطرار وبين ما دل على ضمان من التلف مال الغير ونفى الضرر وقاعدة العدل والاعصاف يجوز الاكل مع الصمان وجوب اداء عوضه عند التمكن سواء كان اضطراره مهلكا ام لا .

مسائل

(١) يجب على المالك غير المضطر الى طعامه بذله الى المضطر لان حفظ النفس المحترمة من الهلاك واجب على كل احد وهذا الوجوب لادليل عليه لعظا خلافا لجمع من الفقهاء بل دليله الفهم من مذاق الشرع ولو بملاحظة ما ورد في حق المؤمن واكرامه واطعامه وقضاء حاجته ونحو ذلك وهذا الوجوب قطعي وان نقل عن الشيخ والحلى - قد هما - انكاره بل ادعى السيرة في الاعصار والامصار على خلافه في المقتولين ظلمما مع امكان دفعه بالمال ، وفي المرضي اذا توقف علاجهم المقتضى حياتهم ما حار اهل الخبرة على بذل المال .

نعم في الاضطرار غير البالغ تلف النفس وغير الموجب لابتلاء المضطر

دمر اضمر منة طول عمره بشكل الوجوب المدكور وان حار للمصطر اكله واخذه
 (٣) لو دار الامر بين اكل مال الناس حراما واكل الميتة تقدم الثاني
 لاطلاق قوله تعالى - الا ما اضطررتم ولو كانت ميتة ادمي الا اذا كان اكلها حرجيا
 (٣) يجوز قتل من حار قتله شرعا لا كل لحمه دفعا للمضرورة .
 (٤) ولو اضطر الي شرب خمر او بول فدم الكلب لم ينعهم من الروايات
 من ان الاول اشد ممعا عند الشارع ولو اضطر الي الخمر بعبه حار شره لاطلاق
 ادلة الاضطرار ومادل على المنع مآدا ومن اراد التفصيل فعليه بم احصاء المطولات
 (في كتاب الاطعمة والاشربة) .

السادس اخذ مال الغير مقاصة

وهو مما لا اشكال فيه لنحو من القرآن الكريم الاغنياء بالمثل وسأني
 جملة من الايات الشريفة الدالة عليه في مادة الب في حرف السين وفي غيرها
 وفي صحيح علي بن جعفر عن احمد رضي الله عنه قال سألت عن رجل كان له على
 اخر دراهم فوجده ثم وقعت للحاحد مثلها عند المحجود رضي الله عنه هل له ان يمجده مثل
 ما جعده قال : نعم ولا يزداد ^(١) .

وفي صحيح دواد قلت لابي الحسن موسى عليه السلام اني احاطت السلطان فتكون
 عندى الجارية فباحدودها ولداه لعا به وسمنون فباحدودها ، ثم يقع لهم عندى
 المال : فلي ان اخذه ؟ قل : حد مثل ذلك ولا ترد عليه ^(٢)

وفي صحيح القضاة ان شهابا ما داه في رجل ذهب له بالف درهم واستودعه
 بعد ذلك الف درهم ، قل ابو العباس فقلت له حدها مكان الالف التي احدها منك
 فابى شهاب ، قل : فدخل شهاب على ابي عبد الله عليه السلام فذكر له ذلك ، فقال اما ان

فأحب أن تأخذو تحلف^(١).

وفي صحيح سليمان بن خالد قال ؟ سألت أبا عبد الله عليه السلام عن رجل وقع لى
عنده مال فكأبرئى عليه وحلف ووقع له عندي مد آخذه (واخذه) لمكان مالى
الذى أحده واحضه واحلف عليه كما صنع ؟ قال ان حانك فلا تحته ولا تدخل
فيما عنته عليه^(٢).

أقول : إنه يفيد المطلقات المحذورة والمادة كصحيح معاوية^(٣) لكن يعتبر
استناد الحلف الى الاستحلاف كما قرر في كتاب القضاء والا فلا اثر للحلف في
المسح

ثم ان من يطلب التفصل في فروعات هذه المسألة فلا بد له من مراجعة
المجلد الثالث ص ٢٠٨ الى ص ٢١٨ من المروءة الوثقى لتعقبه النسل السد البردى
شكر الله سعيه فإنه ذكر فيها معظم فروع المسألة وان اشبه في توصف حمله
من الروايات الضعيفة سدا للصحة فراجع^(٤) والله الهادي

السابع الشرب من الانهار

بحور شرب الماء والتوصية من الانهار المملوكة للسيرة القطعية، والمتيقن
منها صورة عدم بهي المالك وعدم كونه صمرا أو محتونا كما ذكرنا في شرح
كذب طهارة المروءة الوثقى.

الثامن غير المنقول ممن اسلم في دار الحرب

قال المحقق في الشرائع : اذا اسلم الحرابي في دار الحرب حقق دمه وعصم

٢ - ص ٢٠٤ ح ١٢

١ - ص ٢٠٢ ح ١٢

٣ - ص ٢٠٥ ح ١٢ وص ٢١٥ ح ١٦

٤ - وراجع ص ٢٤١ وص ٢٤٢ ح ٣ شرح للعبة المطبوعة الحديثة. ونحن قد ذكرنا
بعض فروع الموضوع في كتاب القضاء الذي انشاه به هذا بسطة ولا حظ مادة لرصا في
قسم الواجبات به.

ماله مما ينقل كالذهب والفضة والامتعة دون ما لا ينقل كالارصين والعقار فانها
 هي للمسلمين ولحق به ولده الاصغر ولو كان فيهم حمل .
 وعنه صاحب الجواهر بكلامه : لا خلاف احده في شيء من ذلك كما
 اعترف به غير واحد . . . وخصوص حس عيثة المتحس بما عرفت ، قال سألت اما
 عبدالله عليه السلام عن الرجل من اهل الحرب اذا اسلم في دار الحرب فظهر عليهم
 المسلمون بعد ذلك فقال اسلامه اسلام لعمه ولولده الصغار وهم احرار وولده
 ومعتاقه ورفيقه له . وما الدور والارصون فهي في ولا تكون له ، لان الارص
 هي ارض حريه لم يجر فيها حاكم الاسلام وليس بمنزلة ما ذكرناه لان ذلك يمكن
 احتياله واحراجها الى دار الاسلام ^(١) اقول الرواية سمعته سندا ولا تعمرها الشهرة
 على ما قررناه في محله .

وهل المراد بها حوار نصرى المسلمين فيها ومعاملة العبيثه معها أو عدم
 اعتد الشارع الملكية في المنقول في دار الحرب لاهلها مسلما كان ام كافرا طاهرا
 الرواية الثاني لكنه بعيد جدا بالنسبة الى السيرة وعمرها ، هذا سكنها مسلم من
 اهلها او من غيرها حار ولم يحتج الى ادن او معاملة مع الحاكم الشرعى والصحيح
 هو الاول فتأمل

التاسع مال المسلم اذا اخذ من الحربي في الجملة

مقتضى القاعدة عدم مالكية الكافر مال المسلم بالاستعنام والاحتياال وبحو بها
 وبدا اخذه مسلم احر مقهر او سرقة او هبة او معاملة بحسب علمه رده الى مالكه
 الاصلى ، هذا فليكن مقررنا عنه .

انما الكفر بما اخذ الكافر مال المسلم في حرب او غيره ثم استنعمه
 المسلمون في جهاد مشروع فمن الشيخ الطوسي ومن تبعه (رض) انه للمقاتلة مع

غرامة الامام عليه السلام للمالك الثمن من بيت المال .

والله ذهب ابو حنيفة والثوري والاوزاعي ومالك واحمد في احوال رايبتين وغيرهم كما قل اذا عرف بعد القسمة انه لمسلم مثلاً
ولعل المشهور هو اعادة المال الى مالكه مطلقاً لكن مع رجوع العائنه بقيمته على الامام عليه السلام اذا تسنت ملكيته للمسلم بعد القسمة
وعن جمع تقييد الرجوع بفرق الدين والا اعاد الامام القسمة أو رجع على كل واحد منهم بما يخصه ^(١) .

اقول والذى وقعت عليه من الروايات المعتبرة اثنتان

احديهما صحيحة هشام عن الصادق عليه السلام قال سأله رجل عن الترك يعززون على المسلمين باحدون اولادهم فيسرقون منهم ويرد عليهم ؟ قل نعم ، وللمسلم احو المسلم والمسلم احق بماله انما وحده ^(٢)

هذه تدعم القاعدة الاولى ورأى المشهور ، واما رجوع العائنه على امير الحيش فلا بأس به وان لم يفل عليه النص .

لكن في صحيح المحلى عن الصادق عليه السلام قال سألته عن رجل لقيه العدو واصاب منه مالا او متاعاً ثم ان المسلمين اصابوا ذلك كيف يصح بمتاع الرجل ؟ فقال - اذا كانوا اصابوه قبل ان يحوروا متاع الرجل رده عليه وان كانوا اصابوه بعد ما حاوره فهو في المسلمين فهو احق بالشئمة ^(٣) ولا حنها غنوب المسألة في المقام .

اقول لا يخلو دلالة الرواية من الاحمال ولعل المراد من التفصيل هو التفصيل بين معرفة كون العنفة ملك المسلم قبل الحيرة وبين معرفتها بعد ما يحتمل رجوع الصمير في قوله يحوروا الى المدد فلااحمال ومع ذلك بشكل الالتزام بالصحيحة

العاشر المروى في ارض الغير

يخبر المروى في اراضي الناس من دون اذن مالكهم والعلم برصاهم وذلك للسيرة المستمرة من زمان صاحب الشرع المقدس الى زماننا هذا وتصيل البحث في محله .

الحادي عشر الاكل من طعام الغريم

في موثقه ساعة . سألت عن الرجل سرى على الرجل وله عليه دين أيا أكل من طعامه ؟ قال نعم يأكل من طعامه ثلاثة ايام ثم لا يأكل بعد ذلك شيئاً^(١)
اقول الظاهر نظارة الرواية الى شهة الردء دون العاء اعتبار اذن المالك في اكل طعامه أو العاء ملكته . كما يفهم من مجموع روايات الباب ولعله لا معنى سننا مفتى بحوار الاكل من طعام الغريم مرة واحدة من دون اذنه

(١٠) اكل الاموال بالباطل

قال الله تعالى : ولا تأكلوا اموالكم بسكم بالباطل وتدلوا بها الى الحكام لتأكلوا فريق من اموال الناس بالاثم و انتم تعلمون النقرة (١٨٨)
وقال تعالى : يا ايها الذين امنوا لا تأكلوا اموالكم بينكم بالباطل الا ان تكون تجارة عن تراض منكم^(٢) و من يفعل ذلك عدوان و ظلماً فهو ضالیه
نارا النساء (٢٩-٣٥)

وقال تعالى : واكلهم اموال الناس بالباطل النساء (١٦١)
وقال تعالى : يا ايها الذين امنوا ان كسراً من الاحبار والرهائن لياكلون اموال الناس بالباطل . التوبة (٣٤)

١ - من ١٠٢ ح ١٣ .

٢ - الاستثناء منقطع اذا تجارة لا تدخل في الباطل فلا حصر في الآية كى يخص بالاسباب لصحيحة غير التجارة . . . ثم ان التجارة تشمل البيع والاجارة والفسادية . وامثالها كما يظهر من تعريف الراغب في مفرد . . . مع لاشتمل الارث والهبة ومحوها .

والإتيان الأخيرتان وإن لم تردا في المسلمين لكن الظاهر منهما عموم الحرمة
منهما فافهم . ثم إن المراد بالباطل هو الباطل عرفاً إلا أن يتصرف الشارع فيه سعة
وضيقاً والباء طاهر في السببة ، والأكل معناه واضح لكن الظاهر إرادة المعنى
الاعم أي التصرف على نحو التملك (والله العالم)

ومعنى الآية : يحرم أكل أموال الناس وتملكها بسبب باطل عرفاً وشرعاً
فيشمل القمار وغيره من الأسباب الباطلة ، ومن حمله الباطل ، المرعى العصب و
أكل مال الناس بلا حجة ومن الباطل الشرعي كل عقد وفقد لشرط أو حرء معتبر
شرعي لم يعلم رضا المالك من غير حجة العقد المدكور ثم إن ما ذكره سيدنا
الاستاذ من أن المراد من الباطل ، الموافق دون العرفي غير صحيح لاحظ كلامه
ص ١٤١ ج ٢ مصباح الفقهه

(١٠٣) الأمر بالقتل

في صحيح رواية عن أبي حمزة عليه السلام في رجل أمر رجلاً بقتل رجل (فقتله)
فقال بقتل به الذي قتله وبحس الأمر بقتله في الحس حتى يموت ^(١)
أقول الحس الدائم دليل على حرمة الفعل كما لا يخفى
وفي صحيح أو موثق إسحاق بن عمار ^(٢) في رجل أمر غيره أن يقتل رجلاً
فقتله قال : فقال : يقتل البيديه .

وفي الصحيح عن علي عليه السلام : « من أمر الرجل بالكوفة أو كسيفه »
بقتل السد وستودع ، لعنه في الحس حتى يموت

(١٠٤) الأمن من مكر الله

(٩) ولو أن أهل القرى آمنوا وانفوا الفتحا عليهم بركان من السماء و
الأرض ولكن كذبوا وحدهم مما كانوا مكسبون ألقا من أهل القرى أن تأتيهم

نأسا بياتا و هم فاعدون او امن اهل القرى ان ياتيهم بأسا صبي و هم يلصون
افأمنوا مكر الله فلا يامن مكر الله الا القوم الحاسرون (الاعراف ٩٥ - ٩١).

(٢) افأمن الذين مكروا السيئات ان يخسف الله بهم الارض او ياتيهم
العذاب من حيث لا يشعرون ... النحل (٤٨).

(٣) افأمنتم ان يحسفكم من جانب الراديرسل عليكم حصا - سبك
ربره ياش فيرسل عليكم فاصفا من الريح فيعرفكم بما كفرتم . . .
الاسراء (٧١ - ٧٢)

(٤) ام امنتم من في السماء ان يحسفكم الارض فادا هي تمور . ام امنتم
من في السماء ان يرسل عليكم حصا فتعلمون كيف تدبر الملك (١٧ - ١٨).
(٥) و ما يؤمن اكثرهم بالله الا ادهم مشركون افأمنوا ان تأتيهم غاشية
من عذاب الله او تأتيهم الساعة بغتة وهم لا يشعرون (١٠٧ - ١٠٨).

اقول - ليست للآيات الشريفة (سوى واحدة منها) دلالة على حرمة الامن
من مكر الله كما لا يخفى على المتدبر فيها لكن في صحيح عبدالعظيم عن العواد
عليه السلام^(١) عن الكاظم عليه السلام عن الصادق عليه السلام اكر الكائنات الشرك . . و بعده
البأس من روح الله لان الله عر و حل يقول . و لا يبأس من روح الله الا القوم
الكافرون ثم الامن من مكر الله لان الله عر و حل يقول ولا يامن مكر الله الا القوم
الحاسرون .

اقول : والآية المستشهد بها في نفسها ايضا لا تخلو من دلالة على الحرمة
والله العالم وفي صحيح ابن سنان قال : سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول ان من الكائنات
والامن من مكر الله ص ٢٥٤ ح ١١ ومثله غيره .

ثم المراد بالمكر هو العذاب الدنيوي كحسف الارض وارسال الحاصب و

بحسب ذلك دور العقاب الأخرى كما يظهر من الآيات المتقدمة .

وتلك الآيات متوجهة إلى الكفار وتخوفهم بالعذاب ، ولا نظارة لها إلى المؤمنين سوى قوله تعالى : ولا يأس مكر الله إلا القوم الخاسرون ، فإن إطلاقه يشمل الجميع .

و الصحيحة أنها قرينة عليه . فلا يحور للكفار أن يأمّنوا العذاب لكفرهم و للمؤمنين لعصائهم

و لقائل أن يقول أن المؤمن كيف لا يأمن من عذابه تعالى ولا أقل من استغفاره في بعض الأوقات أو في الصلاة وقد قال الله تعالى وما كان الله معذبهم وهم يستغفرون (الأنفال ٣٤) (١) .

وقال الله تعالى : والذين آمنوا ولم يلبسوا أيمانهم بظلم أولئك لهم الأمن وهم مهتدون (الأنعام ٨٣) .

وقال الله تعالى : والذين يحتملون كل الأثم لكفر عنهم سئاتهم . والمكفر لا يزل لآجله العقوبة . فلم لا يحور لمحتب الكائر الأمن من مكر الله تعالى ؟ هذا مصافا إلى التحربة المقدمة للعلم أو الإطمئنان الحاسلة من مرور مئات سنين بأن الله لا يهذب المؤمنين على معاصهم بل الكفار على كفرهم . والناظر في حال كفر عصره والإعصار المتقدمة يطمئن بأن الله أمهلهم إلى حين الموت وأن هذه الدار ليست دار انتقام .

و ليس حل هذه الأدوار حل الأدوار السابقة على الإسلام في نزل البلاء السامد واستئصال الناس بالعذاب .

١ - أن قلب الله المعنى بالاستعداد هو عذاب الأمة بأكملها استئصالا لهم كما في الأمم الماضية وابن هذا من إيصال مكر الله إلى كل فرد فرد ؟ قلت لو سلم الأول لا سلم الأخير ، إذ مقتضى قوله ولا يأمن مكر الله إلا القوم الخاسرون . ليس هو احتمال وصول المكفر إلى كل فرد لاحظ الآيتين اللتين قبل الآية نجد صدق ما قلنا .

دأما ما يقع في بعض الامكنة احداث من الرزلة والحف والطوفان ونحوها فلا دلالة فيها على انها من جهة الانتقام اذ كثيرا منها في البلاد الاسلامية التي فيها المستعرون والغالب وقوعها في القرى دون المحاصرات التي تكثر فيها المعاصي والفسوق والكفر . وليكن هذا الذي ذكرته قرينة على ان حرمة الامن من مكر الله من جهة اعتقاد عدم قدرته تعالى على ايجاد المذاب الى الناس وهذا حق بل يكون هذا الاعتقاد موحيا للكفر - نعمون بالله منه - ولا يراد به الاطمينان بعدم وقوع العذاب وان اعتقد انه تعالى قادر عليه ولكنه لا يعمل لكرمه ورحمته وصله فتأمل فان المقام لا يخلو عن عموم و تردد وقال سيدنا الاستاذ الحوثي .. كما كتبه لك من المحف الاشرف .. الطاهر ان المراد ممن يأمن من مكر الله تعالى هو من لا ياتى بالدين والحلال والحرام ويعمل ما يشاء ويترك ما يشاء . فكانه لاحنة ولا تار وان شئت فقل . ان المراد من ذلك حدود الفعل من القاعل في الخارج مأموئا من عذاب الله غير حائف منه تعالى وعليه فمن الطمعي ان حرمة ارشادية لا مولوية . انتهى كلامه .

(١٠٥) ايواء المحدث

في صحيح حميد عن الصادق عليه السلام قال سمعته يقول . لعن رسول الله ﷺ من أحدث ما لم يشرع الله او آذى موحدا قلت ما المحدث ؟ قال . القتل^(١)
اقول : يحتمل الصراى الرواية الى فرض ما نعية الايواء عن القصاص أو الضمان أو الحد وفرض تقوية القاتل وتشويقه لا مطلقا فلا حظ .

(١٠٦) ايواء المحارب

في موثق حنان عن الصادق عليه السلام في قول الله عز وجل : (اما جزاء الذين يحاربون الله ورسوله) الآية . قال : لا يبايع ولا يؤوى (ولا يطعم) ولا يتصدق عليه^(٢)

ويسر عنه الفارسية (سجادان)

(٥) ايواء المغنية

في رواية صر بن قابوس عن الصادق عليه السلام المنعم مملون والكاهن مملون
والساحر مملون والمغنية مملونة، وفي ايواها مملون وآكل كسها مملون^(١) اقول
في سند الرواية تردد لست احرم باعتبارها، ثم الظاهر ان حرمة ايواء المغنية
لاجل عنائها وتسهيل عملها المحرم والا فمطلق ايوائها ليس محرام فلا حظ
نم على فرض اعتبار الرواية هل تعدى من ايواء المغنية الى ايواء كل
عاص لمصيئته ؟ فيه وجهان .

حرف الباء

(٥) البخس

قل الله تعالى ولا تسحوا الناس اثبتهم (الاعراف ٨٥، هود ٨٥ وقال تعالى وليلمز الذي عليه الحق ولتق الله به ولا تسح منه شيئاً (القرة ٢٨٢)

وعن عيون الاحدث ما سبده . التي في اعتبارها تردد ولا تعد حس احدها
فلاحظ احمر الوسائل . عن سهل بن شاذان عن الرضا عليه السلام واحسب الكئير وهي
قتل النفس والبخس في المكال والميران ^(١)

فعد البخس في المكال والميران من الكئير
البخس هو البقس ومقل تماخس القوم ، تفاخوا ، خدع بعضهم بعضا في
البيع والشراء

فالظاهر به ليس حراما على حده ، بل هو من افراد اكل اموال الناس بال
رماهم ولاحظ مادة التطعيب في حرف الطاء

(٥) البخل

قل الله تعالى : ولا يحسن الذين يحلون بما آتاهم الله من فضله ، هو حيرا
لهم بل هو شر لهم سيطوقون ما ضاعوا به يوم القيمة (ال عمران ١٨٠) .

وهذه الآية هي التي دلت على تحريم المحل من بين الايات الواردة في
هذا الموضع ، لكنها فرت بمنع الزكوة في الرذابات كما في تفسير المهران

واحدتها صحيحه سنداً وهي رواية محمد بن مسلم قال . سألت أبا عبد الله عليه السلام عن قول الله عز وجل . سيطو قون ما بخلوا به يوم القيامة . فقال يا أبا محمد ما من أحد يجمع من زكوة ماله شيئاً الاحتمل الله ذلك يوم القيامة تعباً من التاديب في عنفه ينهش من لحمه حتى يفرغ من الحساب قل وهو قول الله عز وجل سيطو قون ما بخلوا به يعني ما بخلوا من الزكوة ^(١) .

وعليه هذا فليس المخل حرام عليه . ويمكن ان يقال ان الرواية تدل على حرمة منع الزكوة فهي يجب ابتائها ويحرم منعها ويظهر الثمرة في تعدد العقاب ووحدته ادعى احتمال كونهما من الواحبات فقط يستحق العاقب عما واحداً على ترك الواجب . وعلى الاحتمال الاخير يعاقب العاصي المدكور عقابين على ترك الواجب وفعل الحرام . وبعبارة اخرى يمكن ان يكون الزكوة مما في فعله المصلحة الملممة وفي تركه المفسدة الملممة . وهذا امر ممكن في نفسه . واثم الكلام في اثباته من الآية والرواية فتدبر .

وهي الآية احتمال آخر وهو حرمة المخل في نفسه مما انه صفة دينية او بما انه ينجر الى منع الحقوق الواجبة ، او صنف علائق الممنوع وغير ذلك ، ويحرم المخل ولو في المستحبات .

وان شئت فقد الامسك عن غير الواجب ان كان عن غير بخل فهو مكروه و مرجوح ان كان عن بخل فهو حرام . ولكن في الرواية ما يحصر مفهوم المخل في منع الزكوة وهو قوله عليه السلام ما بخلوا به من الزكوة فتأمل .
واما الفتوى القهية فلا تذكر لاحد فيه قولاً ولا اجناً ، ولكن اكثر الناس عدم القول بالحرمة بين الفقهاء والله العالم

وقال في تفسير التامعين قبل التامع ، الذي يشتمك لينال من طماعتك ولا حاجة له في النساء وهو الاله المولي عليه وقيل هو الممين الذي لا ارب له في النساء محرره وقيل انه الخصى المحبوب الذي لا دغنة له في النساء وقيل انه الشيعي اله

(٣) ذكر غير واحد ان المراد بالربنة هو صمها لعمه حرمة اظهار الربنة نفسها .

اقول - ان ارادوا الربنة متعصلا عن بدن المرثه فالامر كذلك . اد لاشك لاحد في جواز اظهارها للبيع والهبة والرهن والصاغة ونحوها وان ارادوا جواز اظهار الربنة ملبسه والحوار اول الكلام بل هو يقتضي دلالة الآية حرام من وحتى على القواعد منهن فضلا عن غيرهن .

كيف لا وقد حرم الله تعالى اعلام الربنة على النساء وان لم يظهروا ، فكون اظهارها وابدائها حراما بطريق اولي . ولا ادري كيف لم يلفت المجورون الى هذا فافهم نعم في صحيح الفصل من سار قل سالت ابا عبد الله عليه السلام عن الدراعين من المرأة احما من الزينة التي قال الله تدرك وبغالي ولا مدس ريشتهن الا لمعولتهن قل نعم ومدوس الحمار من الزينة وما دون السوارين ^(١)

وحيث لا يستفاد الحصر من الرواية فنقول ان المراد بالربنة في الآية الكريمة هو ما يتزين به ومواضعه مما يحرم عليهن ابدائهما معا

(٣) لا يحرم ابداء الزينة الطاهرة لقوله تعالى الا ما طهر منها وفسرت في الروايات غير المعتمدة سندا ^(٢) . بالكحل والحاتم والمسكة وهي القلب (السوار) والثياب وخضاب الكف .

١ - ص ١٣٠ ج ٣ البرهان . ص ١٤٥ ج ١٤ التوبل .

٢ - ص ١٣٠ ج ٣ البرهان .

لكن المستفاد من صحيح القليل المتعمد ان السوارين من الزينة الظاهرة
واما الكحل والاسنان المدهرة فيسأ من الظاهرة بناء على الاصح من عدم وجوب
ستر الوجه عليهن وكذا خضاب الكفين كما يظهر من قوله **يُحْلَلْنَ**. وما دون السوارين
اما الفرط فهي من الناطقة المحرمة وان كانت طاهر قوله **يُحْلَلْنَ**. وما دون الحمار
خر وجها منها لكن الادنان خدر حذان عن الوجه ودأ حذنان في ما يحمر فيحرم
ابدائها فدوهم جيداً

واما الثياب الظاهرة وحوار ابدائها قطعي من سروري والاحرم عليهن -
الخروج ، واما الثياب التي تحت الحجاب ونحوه اذا صدق عليها الزينة ولم
يتعارف ظهورها من وراء الحجاب وامثاله فابدائها مشكل ، بل المنع هو الاقرب
عملاً بالاطلاق

وهي صحيح مسعدة ابن ريد قال سمعت جعفر اوسئل عما تظهر المرأة من
زيستها ؟ قال الوجه والكفين^(١) ولا قوال الثلاثة المنقولة عن مجمع السان سابقا
كلها صبيحة

(٢) المحتمل في قوله تعالى (اذ تسألن) امر ان احدهما ان يكن
المؤمنات تابيهما الحوارى والخدم لهن من الحرائر فعلى الاول لا يجوز لهن
ابداء زينتهن لغير المسلمات وعلى الثاني يجوز اذا لحوارى والخدم قد يكن
عبر مسلمات ويحتمل ثالث وهو ان يكون المراد بالساء مطلقهن والمعنى .
ولا يبدن زينتهن الا للنساء .

واما صحيح حفص عن الصادق **يُحْلَلْنَ** لا ينسقى للمرأة ان تكشف بين يدي
اليهودية والمصرية فانهن مفسن ذلك لازواجهن^(٢)
فمع عدم نظائره الى الامة ، غير طاهر في الواجب اذ كلمة (ينسقى) تدل على

مطلق الرحمن قد دخلت عليها كلمة النفي تدل على مطلق المرجوحية العامة للكرامة والحرمة .

مع ان تعليل الدليل يشمل المسلمات ايضا فانهم انما يضمن ذلك لادراجهم و اصاله الصحة في حقهم غير حادثة لان هذا الوصف لم يكن بمحرم مضاف الى ان الحكم واقعي لا ظاهري اذ لم يقل احد بوجوب السر من المسلمة اذ علم انها تصف لزوجها .

قل في الحواهر المشهور عدم الفرق في حوار نظر المرأة الى مثلها بين المسلمة والكافرة ، بل هو الذي استمرت عليه السيرة والطريقة خلافا للشيخ في احد قوله . فعلى ذلك ليس للمسلمة ان تدخل مع الدخلة الى الحمام^(١) بل مقتضى ذلك عدم حوار ذلك لعير الدخلة من الكفر كما هو مقتضى ما حكاه عنه وعن الطبرسي والرازي . لكن في المسائل الأشهر الحوار وان المراد نسائهن من في خدمتهن من الميراث والامه فشمس الكافرة ولا فرق بين من في خدمتها منهن وغيرها

اقول . والظاهر حوار اداء الزينة لمطلق النساء ولو كافرات لعدم ما يدل على حرمة عليهن لهن و للسيرة المشار اليها في كلام صاحب الحواهر وان كان المفهوم من المسالك ان القول بالحرمة هو المشهور (مقابل الأشهر)

(٥) اوه ملكة ايمانهم . هذا مورد اخر من موارد استنباط حرمة اداء الزينة ومقتضى الاطلاق عدم الفرق بين كونه عبدا او امة ، محكوما بالاسلام ام لا وباللزامه العرقية يفهم حوار نظر العبد المملوك اليهن ايضا

وفي صحيح معاوية بن عمار قال قلت لابي عبد الله عليه السلام المملوك يرى شعر مولاته وماقها ؟ قال لا بأس به وفي صحيح عبد الرحمن قال سألت ابا عبد الله عليه السلام

٣ - في تفسير القمعة ان عمر كتب ان لا تدخل النسيان مع المسلمات الحمام .

المملوك يرى شعر مولاه قال لا بأس^١

وفي صحيح ابن عمر^٢ قال كما عدا بني عبد الله وهو برعم ناهل
المدينة يصعقون شئ ما لا يحل لهم ، قال وما هو؟ قال المرأة العرشة والهاشمية
تركب وتضع يدها على رأس الأسود وذراعها على عنقه فقال ابو عبد الله عليه السلام يا بني
انفقوا لقران قلت بلى قال فرأى هذه الآية لا جناح عليهن في امثالهن ولا منائهن
حتى يبلع ولا ما ملكت وفي البرهان معدى لاء لدقة الاماني ثم قال عليه السلام
يا بني لا بأس ان يرى المملوك الشعر والساق .

قول الآية في سورة الاحزاب وهي هكذا لا جناح عليهن في امثالهن ولا
امثالهن ولا احوانهن ولا ابتداء احوانهن ولا اسماء حواتهن ولا منائهن ولا ما ملكت
امانيهن والظاهر . حوّل المصائر الى سماء النسي عليه السلام لكن يتحقق
عمرهن لعدم وهم الخصوصية فهن ثم الظاهر من هذه الآية ان عدم الجناح في ترك
الاحجاب دون ابتداء الرشد والاحتياط وكيفية ما كان المصحح تدل على حوار نظر المملوك
الى سيدتها بل على جواز اللبس ايضاً

هذا ولكن في صحيح موسى بن يعقوب^٣ عن احمد الله لا يحسد لغيره
ان ينظر عدها الى شيء من جسدها الا الى شعرها غير متعمد لذلك وهو محمول
على الكراهة جمعاً .

هذا ما يقتضيه الكتاب والسنة ، واما الفقهاء . من الخاصة والعامة . فقد
اختلفوا فيه فمن ابن ادریس . كما في ص ٢٥ تكاح الحواجر . سنة عدم الحوار
حتى في الخصى ، المملوك الى مدهنتا . وسنة الحوار الى مذهب المتأخرين واحاد

١ - ١٣١٠ ج ٣ تفسير البرهان ص ١٦٥ ج ١٤ لوساقل .

٢ - نفس المصادر وغيره في المستمك بالحبر دون التصحيح ولم يعلم وجهه .

٣ - ص ١٦٤ ج ١٤ لوساقل .

عن الآية بأن أصحابه وأهل الأئمة في تفسيرها أن المراد الأسماء دون العبيد
 وقد سبقه إلى هذا الجواب الشيخ الطوسي ^{رحمته} واستدل على المنع بإجماع الفرق
 وحاشي في الجواهر عن مختلف العلامة حوار نظر المملوك الخصي إلى
 مالكته وعن المالك الحوار مطلق ^{وقال} بل ربما مال إلى حوار ذوه الفصل
 إلى مالكته وتعتمد بعض من تأخر عنه ، لكن صاحب الجواهر نعم للمحقق اختيار
 المنع المستند من السنة ، ^{وقال} الإجماع وقصد على أن المرأة عورة بل ذلك
 ضروري المذهب والدس ، ^{وقال} لا حوار المعودة حملها على التقية

قول ^{وقال} ولم لا يرى لا عراض القهقهة نصاً في حجية الروايات المعتمدة
 سندا ولا للمرسلة المذكورة في كلام الشيخ دامن ادريس وغيرهما تقييد الإطلاق
 الكتاب العزيز ، الإفتاء بالحوار لا دعدعه ^{وقال} على هذا يقال إذا حوار المملوك
 الكافر نظر إلى سديتها المسلمة ولم يحرم عليها الداء رسته فكيف يحرم إبدائها
 للنساء الذميات وغيرهن ؟ فتأمل جيداً ^(١) .

١ - ثم كتبنا بعد ذلك لسيدنا الأستاذ الحوني ماكم فيتم بحرمته الله حرية للمملوك
 بما للشهور والعدل ن ظاهر الكتاب وصراحة السنة - روايات لمعتره - يدلان على
 الحوار ووجود لرسالة المقيدة لإطلاق الأول وأعرض المشهور لمسطح لحجية الثاني
 لا يبردان لكم الفتوى بالحرمة (١٧ ح ١٣٩٢٢) فأجاب بما أمطه : عمدة لخصوص ائدة
 على حوار نظر للمملوك إلى شعر مولاته وما فيها هي رواية اسحاق بن عمار وصحيفة مدويه
 ابن عمار واولى صحيفة سدا ، فان في طريق الصدوق إلى اسحاق بن عمار على بن اسماعيل
 وانظر منه بقرينه رواية عداثة بن جعفر الحميري عه هو عبي بن سماعة لدى وثقه بصر
 ابن الصباح وبحث اب لا يمد على توثيقه فتم يشبه وادعه فتصح الرواية ضعيفة .

وما صحيفة مدويه بن عمار فهي معارضة بصحيفة يونس بن يعقوب الدالة على عدم
 حوار نظر للمملوك إلى شعر مولاته متعمد او حيث ان الصحيفة اثابه موافقة للكتاب والسنة
 ومخالفة لعامة دون الصحيفة الاولى فيها مخالفة للكتاب وسنة ، وموافقة لعامة فلا بد من
 تقديمها عليها على ان لسألة من المتأخرين عليها ولم يختلف فيها . ثانياً ، نعم لو كان هناك
 اختلاف اما هو في حوار نظر العد الخصي إلى شعر سديته مع انه لا خلاف في عدم حوار

(٦) أو التاسع من التبع في الروايات الكثيرة المعشرة وغير المعشرة بالاحتمق الذي لا يأتي النساء^(١).

ولا يبعد الحاق الشح بهم به اذا لم يكن داشهوة واما الحصى والمحبوب :
المبين فلا دليل على الحاقهم بالاحتمق اذ لهم اذنة الملاعة والتقبيل ومحوهما فرجع
الى القواعد

لكن هذا رواه صحيحة دلت على عدم الشتر من الحصى ولو غير المملوك^(٢)
ومدل على المسح - ان صح سندنا - محتمل على الكراهة حمدا غير ان القابل به
منا غير معلوم فترك والله العالم .

(٧) يحرم عليهن امداء رستنهن لغير المال اذا كان قادرا على اتيان النساء ،
بل وكان له اذنة في الملاعة ومعهم عورات النساء .

(٨) اعلام الزينة حرام وان لم يظهر بها ولا ادري رأى الفقهاء فيه ، عرس

طوره ايضا .

واما قوله تعالى (او ما مك ابناهن) فظاهر منه الامة دون العبيد وذلك بقريته
قوله سبحانه او سائهن ، فان التاخر منه لعرائر . وحيث ان الامة لم تكن مدرجة فيها
ذكر عرو وجل بقوله او ، مكنت ابناهن فاذن الآية بقريته المقتضية طاهره في ذل المراد منه
الامة .

و لو ترك عن ذلك فلا اشكال في ان الآية ليست مدبرة في العموم و لا اطلاق وذن
تصبح مجمعة من هذه الناحية وعد تد فلا اثر لها والله العالم ١١ رجب ٩٢
اقول : لروايات المعشرة هذا الدالة على الجواز ثلاث كما ذكرنا ولا تعارضها صحيح
ابن يقين لما عرفت من ان قضية الجمع العرفي هي حمده على الكراهة ، كما هو قاعدة
مطردة في ان المقامات ، وهي الخلاف قد عرفت ضمه في الجملة من بعضهم . و التبادر
غير محقق ولا . في اطلاق الآية وشمول كلمة (م) الموصولة للاماء والعبيد اذن تصبح
مبينة غير مجمله فلها الاثر ومع ذلك الاحوط لزوما هو الترك .

١ - ص ١٣٦ ح ٣ تفسير البرهان .

٢ - ص ١٦٧ ح ١٤ الوسائل .

ان الآية طاهرة في التحريم وهو المختار .

(٩) لا يحوز للقواعد اداء ربتها وان حذر اداء بعض حسنها كم في الآية
وسياتي بعض الكلام فيه في التبرج .

خاتمة فيها حل مشكلة

في صحيح الحسني عن الصادق عليه السلام انه قال (ان بعض ثيابهن) قال الحمار و
الحملات . قلت . بين يدي من كان ؟ قال بين يدي من كان غير مترجحه بزيمة فان
لم تفعل فهو حير لها والزمته التي سدين لهن شيء في الآية الاخرى^(١٠) وفي تفسير
البرهان حذف كلمة (الاخرى) .

اقول كلمة كان في الموضع تامة وقوله غير مترجحه . ليس حيز الكان .
بل هو حال عن صميم بعض و المراد من الآية الاخرى . بحسب الظاهر - هو
قوله تعالى قل هذه الآية ثلاثين آية تقريباً - ولا يدين ربتها الاما طهر منها .
اما قوله لهن فاعلم مراد الامام عليه السلام هو كلمة نساءهن اي التي يحوز للقواعد
ادائها للنساء هي ما يحوز لغيرهن من الثياب من الريته الطاهرة فتصير

هذا تمام الكلام في هذه المسألة ولذا سالة مفردة في تحقيق النظر و
الحجاب شرعاً لبعض مسائل العروة الوثقى كتبناها في اوائل شهر صفر المظفر سنة
١٣٨٨ القمرية في المحف الاشراف بعد الرجوع من سفر الحج - السفر الاول - والله
تبارك وتعالى الحمد

(١٠٨) البدعة في الدين

قال رسول الله (ص) كان بدعة ضلالة و كل ضلالة سبيلها الى النار
في صحيح النجاشي قال قلت لابي حمزة عليه السلام ما ادنى المصائب فقال ان يستدع

الرجل نشأ في حب عديد ونفس عند^(١) وحش ان النصب حرام والناسي محكوم
بالكفر كان البدعة ايضاً حراماً .

وهي صحيح داود بن سرحان عن الصادق عليه السلام قال رسول الله ﷺ : اذا
رأىتم اهل لرب والبدع من بعدى يظهر واثرائهم منهم واكثر وا من سبهم
والقول فيهم والوقعة ، واهتوهم كيلا يظعموا في العباد في الاسلام (وسعدهم
الاساس) ولا يتعلمون من بدعتهم يكتب الله لكم بذلك الحسنات ويرفع لكم به
الدرجات في الآخرة^(٢) والرواية وان وردت مورد وطعة المسلمين قال اهل البيت
والبدع لكنها بدل دلاله واصحة على حرمة البدع حرمة شديدة .

اقول البدعة عبارة عن احداث ما لا يكون من الدين وادخاله في الدين
قال بعض الصلوة المحدثين . او ورد نهى عنه عموماً او خصوصاً ، فلا يشمل
مثل بناء المدارس وامثالها الداخلة في عموم ابواء المؤمنين واسكانهم ، وكا إنشاء
بعض الكتب العلمية والآله والاطعمة المحدثه فابها داخلة في عمومات الحلية
وما يفعل منها على وجه العموم اذا قصد كوتها مطلوبه على الخصوص بدعة كما
اذا عين احد سبعين نهلة في وقت مخصوص على انها مطلوبة للشارع في خصوص
هذا الوقت بلان في ردها كانت بدعة .

وبالحكمة احداث امر في الشريعة لم يرد فيها من فما ذكر المحالون
ان البدعة منقصة ، لا قيام الحمسة تصحح القول الثاني في الترابيح (نعمت البدعة)
طال اذا لا تطلق البدعة الاعلى ما كان محرماً كما قال رسول الله ﷺ كل بدعة
بدعة

١ - ص ٢٣٠ عقاب لاعمال للصادق - ده - لطعة الأخيرة بغداد سنة ١٩٦٤ الميلادية
ومها غلات في متن الاحاد - هـ - وعلى كل هي لاث روايات دالة على حرمة البدعة
حرمة شديدة عينة كذا المعبر - زكرنا ولاحظ ص ٥١ وما بعدها من الوسائل ج ١١

صلاة و كل صلاة مستها الى لها^(١) انتهى كلامه

عن الشهيد رحمه في قواعد محدثات لامور بعد المي بقسم اقسامها ، لا يطلق

اسم المدعة عندنا الاعلى ما هو محرم عندنا الخ .

ان نقرر هذا فاعلم ان حرمة المدعة هذه واصح من حرمة عقلا وشرعا ، وانها
كذب و افتراء و حرثه على الله سبحانه وقد قال الله تعالى **آلله اذ لكلم ام على الله**
تعترون ، ويظهر منه ان مجرد عدم الادن افتراء عليه والمدعة افتراء على الرب
الخالق المعبود حل شانه و من اطلب من افتري على الله كذبا اولئك يعرصون
على ربهم ويقول الاشهاد هؤلاء الذين كذبوا على ربهم الا لعنه الله على الصالحين
وفي صحيح محمد بن مسلم قال : قال ابو جعفر عليه السلام **لا ديس لمن دان بطاعة**
من عصى الله ولا دين لمن دان بغيره ، اطلق على الله : لا ديس لمن دان بعبود شي
من آيات الله^(٢) .

ثم لاسمى الفرق بين المدعة والاحتياط ان الاول ادخال ما ليس من الدين
في الدين والتزام انه منه و الثاني اتيان عمل او تركه باحتمال انه من الدين من
دون ادخاله فيه والتزام انه منه ، وهذا كان الثاني انضاد او حسنا شرعا و عقلا مع
ان الاول فيبيع عقلا و حرام شرعا .

(١٠٩) تبديل الازواج على الرسول الاعظم (ص)

قال الله تعالى : **لا يعزل لك النساء من بعد ولا ان تبدل بهن من ازواج و او**
اعصيت حسنهن الا ما ملكت يميناك : كان الله على كل شي رؤسا . الاحزاب (٥٣)
الاية طاهرة في حرمة تزويج النساء عليه **عليه السلام** وتبديل ازواجه بعضهن بعد برول

١ - هذه الجملة مروية عن رسول الله (ص) في ضمن رواية صحيحة في باب ما قال

شهر رمضان لاحظ ص ١٩٢ ج ٥ الوسائل

٢ - ص ٤٢١ ج ١١ الوسائل .

الآية الشريفة

ولكن في صحيح الحلبي عن الصادق عليه السلام قلت قوله لا يحل لك النساء من بعد قال اما عني بها النساء الثلاثي حرم عليه هذه الآية حرمت عليكم امهاتكم وبناتكم وحوالككم الى اخر الآية ولو كان الامر كما يقولون قد احل لكم ما لم يحل له ، ان احذكم يتبدل كلما اراد ولكن ليس الامر كما تقولون ان الله عز وجل احل منه ما اراد من النساء الا ما حرم عليه في هذه الآية التي في النساء وقريب منه تلك روايات اخر لكن اسأدها صعبة^(١) وعليه فلا يكون حرمة النساء عليه عليه السلام من خصائصه ، ولا حكماء حديثا ان تلك النساء بحر من على الجمع وبيان في مادة النكاح وظهر الرواية عدم حرمة التبديل عليه ايضاً

قول المتفق من حجة الاحكام ما لم يعالف القرآن والا فلا يعمل بها كما في المقام خلافاً للشهيد الثاني في مسائله حيث التزم بالرواية مع ان مثنها ايضاً لا يحلوا من ايراد ، اد لاشك ان للسبي خصائص - واجبة ومعززة - لم تشمل امته ولا معنى للانكار عليها (قد احل لكم ما لم يحل له ..) على ان تخصيص النساء في الآية بالمحارم النسبية لا يحلوا من تعديل من دكاكة ملاحظة قوله تعالى (من بعدها) ولا بد من رد علمها الى اهلها ، ولا ينبغي تأويل القرآن بهذه الروايات والله العالم .

والله اعلم الحلبي كلام في المقدم ذكرناه في سراط الحق^(٢) فلاحظ ومعاذ كرا هنا تعرف الخلل في سراط الحق .

(٥) تبديل نعمة الله

قال الله تعالى ومن يبدل نعمة الله من بعد ما جائته فان الله شديد العقاب^(٣)

١ - من ٣٢٩ ومن ٢٣٠ ج ٢ تفسير البرهان

٢ - من ١٤١ ج ٣ - البقرة ٢١١

لظاهر ان امر د بالعمه ليست هي نعمة الله الدسويه اى ما يرجع الى الاكل
واللس و سحوهما بل الهداية الى الدين كما زعمنا يظهر من صدر الامة اصلاً
و عليه فليس تحريم تبديل نعمة الله حكماً برأسه في قتال الشرك و الكفر
و المعاصي فانظر .

(١١٠) تبديل الوصية

قال الله تعالى : كتب عليكم اذا حضر احدكم الموت . ان تترك حجراً . الوصية
للو الدين و الاقربين بالمعروف حقا على المتقين ومن بدله بعد سماعه و لما ائمه
على الذين بدلوه ان الله سميع عليم ومن خاف من مو من حنفا اذا نفا و صلح بينهم
فلا اثم عليه ان الله غفور رحيم ^(١) .

المستفاد من الايات الشريفة حرمة تبديل الوصية بالمعروف ^(٢) (الا اذا اراد
عن الثلث فانه حيف على الورثة) .

ثم لا فرق في الحرمة المذكورة بين كون الوصية المربوبة واحدة ام
مستعينة و ان كان صدر الامة طاهراً في الوجوب لكن قوله تعالى حقا على المتقين ،
يهدم الظهور المذكور و يوجب الاحتمال فيها ، فلا يصح استعادة لوجوب منها ،
و المتيقن هو الاستصحاب فلا يحتاج في استعادة الاستصحاب الى عمل المسلمين كما
يظهر من سيدنا الاستاذ الخوئي - دام طله - و قيل الحكم المذكور مسوح باية
الارث و احب عنه بان المنسوح هو الوجوب دون الاستصحاب

و الحق ان اية الارث غير ناسخة لهذه الامة فان الارث معلق على عدم
الوصية فلا تنافي بينهما كما ذكره سيدنا الاستاذ في مدخل تفسير البيان
و كيفما كان يمكن ان يقال ان هذا ليس حكماً برأسه فان التبديل المذكور

١ - ليقرة ١٨٠ - ١٨٢

٢ - لاحظ ص ٤١١ ح ١٣ الوسائل باب وجوب تعاد الوصية الشرعية .

أما أكل مال الغير (الموصى له) أو منعه عنه ، لكن الأسح كونه حكماً عليحدة
ففي صحيحتي محمد بن مسلم عن الإمام عليه السلام في رجل أوصى بماله في سبيل الله^١
فقال أعطه لمن أوصى به له وإن كان يهودياً أو نصرانياً إن الله تعالى يقول : فمن بدله
بعد ما سمعه فإنما أثمه على الدين بدلوله ومثلها غيرهما^(١) .

ثم إن الآية الثالثة مل والأولى محتاجتان إلى بحث ليس هنا موضعه

(١١١) البذاء

أخرج الحسين بن سعيد بسنده الصحيح عن الحذاء عن الصادق عليه السلام قال .
العياء من الإيمان ، والإيمان في العنة ، والبذاء من الجفا والجفا في النار^(٢)
وفي صحيح ابن سنان عنه عليه السلام من خاف الناس لسانه فهو في النار^(٣)
قال الشيخ الأنصاري - أعلى الله مقامه الشريف - في عداد المحرمات هي
المكاسب^(٤) المحرم بالصم وهو الفحش من القول وما استفتح التصريح به منه . الخ
وقال سيدنا الحكميم في منهاجه في عداد المحرمات الفحش ، ما يستفتح
التصريح به إذا كان في مقام الكلام مع الناس إلا الزحمة فإنه لا يحرم معها^(٥)
وفي المنجد البذاء الكلام الفصيح . بدأ تكلم بالفحش ، سفه الدعاة الكلام
السفيه البقل ، وعن أربعين الهائي - ده - البذاء بالفتح والمد بمعنى الفحش و
فسر الحفاء بالغلظة والخشونة

أقول . سند الشيخ - ده - في فهرسته إلى كتب الحسين بن سعيد ومنها كتاب هذه
صحيح وصاحب الوسائل يصرح في آخر الوسائل بأن سنده إلى كتبه هو سند الشيخ .
وأما سند صاحب الوسائل إلى الشيخ فهو أيضاً مذكور في آخر الوسائل وإلى أن لم

١ - ص ١٧٨ ج ١ تفسير البرهان

٢ - ص ٣٣٠ ج ١١ الوسائل ٣ - ص ٣٢٦ ج ١١ ٤ - ص ٦١

٥ - و لعل الذي إلى زيادة هذا الاستثناء في الطبقات الأخيرة من كتابه هو ما كتبه
ليه من اقتدها قبل سنوات ، أيام حياته و صحته رحمه الله رحمة واسعة

أراحته تفصيلاً لكنني مطمئن صحته أحماً لا .

أذا تقرر هذا فاعلم أن القول بحرمة مطلق الخشونة والغلظة مشكك جداً
أذ ما من أحد الأوله خشونة ولوقى بعض الاوقات حتى مع الاهل والاقارب فضلاً عن
الاجانب نعم لا يبعد القول بحرمة المخشونة أذا كانت للإنسان عالية

وأما البداء المحرم فهو كقول القائل فلان حمار ، أحقق ، ابن المال ،
ابن المرح - ونحو ذلك - وكثير من الناس حتى المتدينين يمثلون بهذا اعتداءً
الله منه ومن سائر حقوات اللسان .

قال الله تعالى : قد افلح المؤمنون الذين هم في صلاتهم خاشعون والذين
هم عن اللغو معرضون .

(١١٢) التبذير

قال الله تعالى : واتذا القريبى حقه والمسكين وابن السبيل ولا تبذر تبذيراً
إن المدبرين كانوا اخوان الشياطين وكان الشيطان لربه كفوراً (١) .

وعن عيون الاخبار بأصابه الثلاثة التى لا تعد حسن أحدها عن العضدين
شاذان عن الرضا عليه السلام . . . واحتساب الكسائر وهى قتل النفس . . . والاسراف
والتبذير (٢)

فى المنع . بذر المال : فرقه اسرافاً وبدده . دفعه إيساً ، اسرف المال . بدده
هى كذا جاوز الحد أو فرط فيه . خطأ . جهل . غفل فهو مرفى .
وفيه : السرف تجاوز الحدود والاعتدال . صد الفساد . الخطأ .

قال الطبرسى فى معكى كلامه . التبذير التفريق بالاسراف ، واسله ان
يفرق كما يفرق البذر الا انه يختص بما يكون على سبيل الافساد وما كان على .

١ - الاسراف ٢٦ و ٢٧ .

٢ - ص ٢٦١ ج ١١ الوسائل .

لاصل لا يسمى سديراً وان كثر^١ اصل الاسراف تجاوز الحد المباح الى عالم يسبح
 واما كان ذلك في الاوراق^٢ وربما كان في التفسير، غير انه اذا كان في الاوراق يقال
 عنه اسراف يسرف اسرافاً^٣ واذا كان في التفسير يقال سرف سرفاً انتهى
 ان اراد بالمباح الحكم الشرعي، وليس للاسراف عنه حرماً عليه وانه
 اراد بالمقتصد والمعتدل فهو موافق لهذه^٤ الصحاح من حرمة الاسراف بنفسه
 وربما قيل^٥ التدبر المفاق المال وما لا يسمى^٦ والاسراف زيادة على ما
 يسمى^٧ وبعيدة اخرى^٨ لاسراف تجاوز الحد في صرف المال والتدبر الملافة
 في غير موضعه، فهو اعظم من الاسراف^٩ ولذا قال الله تعالى: ان المفسدين كانوا
 اخوان الشياطين.

اقول لاشك في حرمه كالا الامر من صح لفسد المد كورام لا
 ثم لا يحصى ان لاسراف ربما يطبق على الاوراق^{١٠} تجاوز الحد وان لم يكن
 في المال كقوله تعالى محطاً لقوم لوط، بل اتم قوم مسرفون، وقوله تعالى
 «جرأ عن فرعون انه كان عاد من المرفين، وقد مر في كلام المد أيضاً
 وعلى الجملة يصبح لما ان يعبر عن التدبير^{١١} بهوده جرح كردن^{١٢} و
 مشخصه هو المرف وهذا من موارد تعدد تصرفات الملاك في اموالهم واطال
 ملكيتهم بهذه السعة حلالاً لظرفه لكافة المعروفة^{١٣} كابتنارم العربية
 ويحرم على الشخص القاء ماله في البحر او احراقه وسد ذلك

(*) البرائة من امير المؤمنين - ع -

قال شعبنا المفيد - قدس الله سره - ومن ذلك ما استعاض عنه^{١٤} من قوله
 انكم ستعصون من معدي على سبي وسموني^{١٥}، فان عرّض عليكم البرائة مني فلا

١ - الى ما كلامه موجود مذكور في تفسير سورة لاسراف من المجمع

٢ - ص ٣٢ فروق اللغات .

تسره وامتنى فأنى ولدت على الاسلام فمن عرض عليه الرأيه منى فليمدد عنقه ، فمن تسره منى فلا دسأ له ولا احره ^(١)

اقول قد ورد روايات بذلك ووردت روايات اخرى بحوار الرأيه ايضاً وفي بعض الروايات : ما أكثر ما يكذب الناس على على ^{عليه السلام} ولم يقل : اى على ولا تسره منى

لكن الروايات ، جميعها معارف سنداً فلا بد من العمل بما دل على حفظ النفس من التهلكة ، وبعمومات التقية وعليها يتعين القول بوجوب الرأيه ، للبدن فتأمل جيداً وعلى كل فالقول ، بالحرمة ضعيف جداً ولا ادري فتوى الاصحاب في المقام

نعم لا شك ان الرأيه من على ^{عليه السلام} في غير مقام الضرورة حرام وموجب للخروج عن المذهب ولكنه خارج في الرأيه عن غيره من الائمة كما وان الرأيه من النبي ^{صلى الله عليه وآله} او القران موجب للكفر .

(١١٣) التجري من النسب

قول الصادق ^{عليه السلام} في صحيح ابى بصير كفر بالله من تسره من نسب وان دق ^(٢) اقول ، طاهر الروايه حرمة الرأيه من النسب بغتوا بها لامن جهة الكذب خلافاً لسدنا الاستاذ الحوئي دام طله

وقوله ^{عليه السلام} وان دق ، يحتمل ان يكون المراد منه وان كان النسب بعيداً ويحتمل ان يكون المراد منه وان كان الترسى ، بالاشارة . والله العالم

(.) التجريج

قال الله تعالى والقواعد من النساء اللاتي لا يرعون تكاح فليس عليهن جناح

١ - ص ١٦٩ الارشاد المطبوع في النجف سنة ١٣٨١ .

٢ - ص ٢٢٢ ج ١٥ .

ان يصنع ثيابهن غير مشرحات مزينه (المود ٦٠)

وقال تعالى وقرن في سوتكن ولا تخرجن الجاهلية الاولى

اقول : اذا لم يحر الترح برنة للقواعد فلميرها بطريق اولى لكن الظاهر انه ليس حكما احرم بعد ما مر من حرمة ابداء الرنة ، فهو محرم على جميع النساء بلا استثناء

وفي صحيح حرير بن عبد الله عن الصادق عليه السلام انه قرأ ان يصنع من ثيابهن قتل الجلباب والخمار اذا كانت المرأة منه^(١) .

اقول . لفظ الآية حال من كلمة (من) و لعلها من سهو الراوى او اشتباه الناسخ او ذكر تفسير الآية وان المراد وضع بعض ثيابهن لاجمعيها

و في صحيح الحلبي عنه عليه السلام انه قرأ ان يصنع ثيابهن قال . الخمار و الجلباب^(٢) لكن في صحيح محمد ابن ابي حمزة عنه عليه السلام . قال . تصنع الجلباب وحده . وفي صحيح محمد بن مسلم بعد ذكر الآية ما الذى يصلح لهن ان يصنع من ثيابهن ؟ قال الحلبي .

وفي رواية ابي الصباح الكناني . قال : سألت ابا عبد الله عليه السلام عن القواعد من من النساء ما الذى يصلح لهن ان يصنع من ثيابهن ؟ فقال الجلباب ، لا ان تكون امة فليس عليها حناح ان تصنع خمارها

وهذه الرواية ترفع التنافي من السنين ، لكن الراوى عن الكناني هو محمد بن الفضيل وفيه كسلام طويل في الرجال و الاظهر عدم ما يسدل على كونه الثقة فالرواية غير سالحة للاستدلال بها .

وح يصح ان نقول بجواز وضع الخمار والجلباب لهن .

١ - ١٥١ ج ٣ تفسير البرهان وص ١٤٧ ج ١٤ الوسائل .

٢ - ص ١٤٧ ج ١٤ .

وهي صحيح البزطى عن الرضا عليه السلام عن الرجل يحل له ان ينظر الى شعر
أخت امرته ؟ فقال لا الا ان تكون من القواعد ^(١)

اقول : فيحوز للقواعد اداء الرأس والذراع وحوها لكن يحرم التبرج
والريئة كما اذا لسس القرط والقلادة وحوهما . وفي تكاح الجواهر ^(٢) استظهر
من عبارة الشهيد وغيرها ارتفاع حكم العورة عن جميع احسادهن . اقول : الضمار
كما قيل . ما يستر الرأس والرقبة وشياً من الصدر . والحجاب على ما قيل . خمار
المرأة الذي يغطي رأسها وحوها اذا خرجت لحاجة . وقيل هو الملاء التي تشتمل
بها المرأة شبه العباءة الفعلية وعلى كل لا دليل على جواز اطهار تمام حدها ولا
سيما مثل الفخذ والطن وحوهما .

(٥) بسط اليد

قال الله تعالى : ولا تجعل يدك مغلولة الى عنقك ولا تفضها كل السط
فتتعد ملوماً محسوراً ^(٣) .

اقول . جعل اليد مغلولة كناية عن امساك المال والمغل . وقد مر ان المغل
يعنونه ليس بحرام ، والمحرّم منه انما هو لاجل ترك الركوة الواحدة . اللهم الا
ان يقال ان المغل والامساك وان لم يكن حرام على غير السي عليه السلام لكنه حرام
عليه عليه السلام والحكم من حواصه عليه السلام ومثله يمكن ان يقال في السط . والا
فاعطاء المال المملوك امر حسن ولا يظن باحدان يلتزم بالعمرة . لكن ملاحظة
الآيات السابقة واللاحقة تمنع عن احتمال الخصوصية فلاحظ

وهما احتمال آخر وهو ان يكون النهي في كلتا الحملتين ارشادياً لا
مولوياً وهذا الاحتمال يؤيده امر الآية كما لا يخفى

ويمكن ان يقال بحرمة السط شرعاً من اجل انطباق عنوان الاسراف عايه

ان قد مر ان الاسراف و التدبير محرم شرعاً و هذا الاحتمال بمره قوله كل
المسط وقوله محدود بل هو الاظهر فلاحظ والله العالم

ثم ان في تفسير الآية رؤسنا و في بعضها لتفسير بما لا ريب مفاعنا
لكنها ، اجمعها صواب سدا فلذا لم يغفلها وان شئت الوفاء عليها لاحت^(١) تفسير
المرهان

(١١٤) مباشرة النساء على العاكفين

قال الله تعالى و لا تناشروهن و انتم عاكفون في المساجد^(٢)
قول . بسبب تحريم مباشرة النساء على المعتكف الى الاصحاب او قطعهم ،
وما هو غير واحد الاتفاق عليه ويدل عليه النص من الكثيرة وفي الحواهر الاحماع
نفسه على حرمة مباشرة النساء ، الحماح في القل او الدر كما في المستمسك^(٣) .
بل عن المشهور و عن قطع الاصحاب حرمة اللبس و التقبيل شهوة ملا
ورق بين الرجل والمرأة قال سيدنا الحكيم - رحمه الله - في مستمسكه^(٤) ، ودليله
غير ظاهر وقوله تعالى و لا تناشروهن و انتم عاكفون في المساجد . لو سلم ارادة
الاعتكاف الشرعي منه فالظاهر من المباشرة فيه الحماح مع ان الحمل على مطلق
المباشرة ، المعنى المعقود غير ممكن ، و البناء على اطلاقه و تقبيده بما ذكر
بالاحماح ليس اولى من حمله على خصوص الحماح و كونه لذلك كان طاهر
التهديد حوار ما عدا الحماح ، و اما مع عدمها . اي الشهوة - فمن المنتهى انه
لا يعرف الخلاف في الحواز .

اقول . لا يبعد اختصاص المباشرة بالجماع في الآية الشريفة ، وانما الكلام
في ان حرمتها من اجل المسجد او من جهة الاعتكاف . و اما المراد من الماكفين
هو المعنى القوي او الاصطلاحي . فنه تردد .

واما حرمة الاحماع لاحل الاعتكاف فدل عليه موثقة ابن الجهم عن الكاظم عليه السلام قال سألته عن المعتكف ياتي اهله ؟ فقال لا ياتي امرأته لسلا ولا نهارا وهو معتكف ^(١) الرواية طاهرة في ان المسع لس لاحل المسعد وصريح في عدم سمية الصوم للحكم المذكور. وفي صحيح زرارة قال سألت ابا جعفر عليه السلام عن المعتكف يجمع (اهله) قال اذا فعل فعليه ما على المظاهر وفي موق سماعه قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن معتكف واقع اهله فقال هو بمنزلة من افطر يوما من شهر رمضان ^(٢).

واما اللبس والتفصيل شهوة ، فلم احد على حرمتها دليلا يعتمد عليه نعم لا بأس بالحكم بحرمة العصاع على المرأة ايضا وان كان روحها غير معتكف لقاعدة الاشتراك وقد نفى عنه الخلاف ايضا

(٥) ابطال الصدقات بالمن والاذى

واما الذين امنوا لا تنطلوا صدقاتكم بالمن والاذى ^(٣) في صحيح ابن رباب عن الصادق عليه السلام لا يدخل الحنة العاق لوالده ومد من خمس ومئتان بالفعال للمغير اذا عملته ^(٤).

اقول : معنى الاطال هو ابطال اجرها واستحقاق ثوابها وعليها يكون النهي ارشادا لا مولويا وبؤيده ما قبل الاية الشريعة ايضا قال الله تعالى . الذين ينفقون اموالهم في سبيل الله ثم لا يسمعون ما انعقوا من ولا اذى لهم اجرهم عند ربهم ولا خوف عليهم ولا هم يحزنون قول معروف ومعمرة خير من صدقة يشعها اذى واما الاذى فقد مر انه حرام واما الرداة فعلى فرض دلالتها على الحرمة لا يبعد ان يقال فيها ان المن الكا - المستبعد من صيفه المعاينة - ايداء للنقاص

٢ - ص ٤٠٦ ج ٧ - حواصل

١ - ص ٤٠٥ ج ٧ .

٤ - ص ٣١٧ ج ٦ - د

٣ - البقرة ٢٦٤ -

محرم من هذه الجهة فتأمل .

(٥) ابطال الاعمال

اطيعوا الله واطيعوا الرسول ولا تنفلوا افعالكم^(١)

المدقق في ما قبل هذه الآية ويعدّها بهم ان النهى المدكور ارشادي يرشد
في ان الكفر يبطل الاعمال فلا بد من ادامة الايمان حتى الموت لئلا يصيح اجر
اعمال الصالحة و ليس النهى مولويا يدل على الحرمة الشرعية فلاحظ .

(١١٥) ابطال عمل الغير

هل يحرم ابطال اعمال الغير اذا كانت عمادة كالصلاة و الصوم و الحج
الاغتاف و نحو ذلك ؟

قد يكون الابطال مستلزما للايداء و مزاحمة الناس في سلطتهم على
عالمهم وهذا مما لا شك في حرمة .

و قد لا يكون كذلك كما في صورة الصداقة والحلة بين العامل والمطل
يدخل الماء في حلق الصائم او شحكه فتبطل صلاته مثلا .

يمكن ان يستدل على حرمة بقوله تعالى : ولا تنفلوا افعالكم . لكن مرما
ه . ولا يبعد ان يفصل بين ما يحرم قطعه على المكلف العامل وما لا يحرم ، فمحكم
بحرمة ابطال الاول على الغير دون الثاني ، استنادا الى مذاق الشرع كما ان رضا
لمكلف بابطال عمله من الغير تجزى محرم .

و يحري هذا الكلام في منع الغير عن اعماله الواجبة حدودنا بطريق اولي
محرم المنع مطلقا في صورة الايداء والاكرام ، وفي خصوص الواجبات المنيقة
في غير الصورة المذكورة والله العالم .

(•) التباضع وبغض المؤمنين

في صحيح مسجع عن الصادق عليه السلام قال : قال رسول الله ﷺ : (في حديث)
 الا ان في التباضع العاقبة ، لا عني خالفة الشر ، ولكن خالفة الدين ^(١)
 وفي صحيح النخراز قال سمعت الرضا عليه السلام يقول : ان ممن ينتحل مودتنا
 اهل البست من هو اشد فتنة على شيعتنا من الدجال ، فقلت بماذا ؟ قال : بموالاة
 اعدائنا ومعاداة اوليائنا انه اذا كان كذلك اختلط الحق بالباطل واشتبه الامر فلم
 يعرف مؤمن من منافق ^(٢)

وفي صحيح هشام بن سالم وحمص بن البختري عن الصادق عليه السلام قال : ان
 الرجل ليحكم وما يعرف ما اثم عليه فيدخله الجنة يحكم . وان الرجل ينفذكم
 وما يعلم ما اثم عليه فيدخله الله بنفصكم النار ^(٣)

وفي صحيح ابن ابي جبر ان قال سمعت ابا الحسن عليه السلام يقول : من عادى شيعتنا
 فقد عادانا ، ومن والاهم والانا لانهم منا ، خلقوا من طينتنا من احبهم فهو منا
 ومن ابغضهم فليس منا . . . من رد عليهم فقد رد على الله ومن طعن عليهم فقد
 طعن على الله لانهم عباد الله حقا . . . ^(٤)

اقول . هذا ما وحدته عاجلا من سجاج الاحاديث في هذا الموضوع
 لكن يحتمل ان يكون حاليقية الدين في الحديث الاول لاجل عاقبة
 التباضع من صدور المعش والفيبة والتهمة وامثالها من المعمرات ، لانه نفسه
 يعلق الدين على انه مطلق يشمل الكفار ايضاً والتخصيص بالمسلمين او المؤمنين
 تخصيص للاكثر المستهجن فتأمل .

و الحديث الثاني جعل اشدية الفتنة على الامرين معا لكن لامطلقا ، بل

٢ - ص ٤٤١ ج ١١ الوسائل .

١ - ص ٥٧٠ ج ٨ الوسائل .

٤ - ص ٤٤١ ج ١١ د .

٣ - ص ٤٣٩ ج ١١ د .

فيما ادبروا عنهم اشتداد المومن . المصافق

والاخر ان لا يدلان . دلاله واضحة على حرمه بعض بعض افراد الشيعة
لاحل امور عارضة في ميدان المعاشرة ، بل الظاهر منهما . اعتماد عنوان الطائفة
في المحام كما معهم من قولك بشيء من رد عنهم فقد رد على الله . ادلاش في
حوار الرد على الشيعة في الامور العادية ، بل على العلماء الاعلام ورؤساء المذهب
في الاحكام الشرعية حسب ما يقتضيه القواعد العلمية
والله در رسوله وحلفائه اعلم بالحفايق والاحكام

والمحقق في بحث العدالة من شروط الشاهد في كتاب الشهادة من الشرائع
الحسد معصية وكذا بعبه المؤمن والتظاهر بذلك قدح في العدالة وعاقبه في -
الدواهر بقوله للنهي عن التعادي والتهاجر والامر بالتحاب والتعاطف في الموصوف
التي لا تحصى ولكن الظاهر ان ما تحده الاناس من الثقل من بعض احواله لبعض
الاحوال والافعال او لغير ذلك ، ليس من المعص ان شاء الله فانه لا يثبت عنه احد
من الناس هذا ، وفي كتب اللثام وغيره انه لما كان كل منهما قليلا قال والتظاهر
بذلك قدح في العدالة ، بل في المالك وان كانوا محرمين بدون الاظهار ، لكن
في محكي المسوط ان طهر منه سب وقول فحش فهو فاسق والارادت شهادته
للعداوة ، وقال الصادق عليه السلام في حرم حمة من حمران . ثلثة لم ينبج منها سى فمن
دونه لتعكر في الوسوسة في الحلق ، والطيرة والحسد الا ان المؤمن (من) لا
يستعمل - صد - فيمكن ان يقال ان التظاهر بها محرم وبؤيدة ما سمعته من ا -
لاصحب من عد . اقتضاء العداوة الديوية المفسرة عندهم سرور كل منهما بمسائلة
الآخر وبالعكس فسقا كما ستعرف انتهى وعن المالك ان الفرح بمسائلة المومن
والحزن بمسرة معصية ، فان كانت العداوة من هذه الجهة وأصر على ذلك فهو فسق .

(•) البغي

قال الله تعالى وسهي عن المعصية والمسكر والمعنى (المحل ٩٠)

وقد تعالى بعد حرم ربي الفواحش ما طهر منها وما بعض والائمه والمعنى
بمعنى الحق (الاعراف ٣٣)

في صحيح أبي عبيدة عن الدارقطني قال في كتاب علي عليه السلام ثلاث خصال لا
يموت صاحبهن أبدا حتى يرى ودهن ، المعنى وقطيعه الرحم ، واليمين الكاذبة
سأرا لله بها ^١ وفي صحيح ابن رجب عن الصادق عليه السلام قال قال الله عز وجل المؤمنون
أبها الناس أن المعنى نفوذ أصحابه إلى النار ^٢

و إن ولا من معي على الله عناق ست آدم واد قيل فتد الله عناق و كان
محلها حراماً في حرب و كان لها عشرون أصفاً في كذب اصبح طهر ان منا
المعصية فسلط الله عليها أبداً فالعدل واد كالمعصية و رأى مثل العدل وقد قت
الله المعصية على افضل احوالهم وآمن ما كانوا ^٣

وفي صحيح الثمالي عن الدارقطني قال وان سرع الشر عقوبة المعنى ^٤
وفي صحيح ابن ميمون عن الصادق عن ابيه عليه السلام قال قال رسول الله صلى الله عليه وآله

١ - ص ٣٤٧ ح ٢ اصول الكافي

٢ - المعنى هو الظلم والمسدول عن الحق كما في العاقبة . وفي (و نقائل صاحب
سير الميراد) هو طيب لانه ما ليس له حق كاي نوع الظلم والعسدي على الناس و
والاستيلاء غير المشروع عليهم وفي مجمع البحرين ، والمعنى تضاد ، واصل البغي العبد
ثم سمي لظلم بيدان المعاصد ظالم . ولعل اوسط الاقوال وسطها وفي للمجمع ايضاً و
قدرا الجريب من الارض سنين دراهم في السنين والذرع ست قبضات فانقصه اربع صابع .
وعشر هـ الجريب يسمى قير وعشر هذا القير يسمى عشيرا . وقال المصنف بكسر الميم
ما يحصل به الزرع وعظمة جنة عناق بهذه الكفاية عجيبة غريبة .

٣ - ص ٣٣٢ ح ١١ الوسائل

٤ - ص ٣٣٣ ح ١١ د

ان اصعب الشر عقوبة البغى^(١) وفي سميحة الاخر عن علي عليه السلام . . . ولو بغى جبل على جبل لهلك الباغى .

تمة مفيدة

والدين اذا اصابهم البغى هم ينتصرون وجزاء سيئة سيئة مثلها . فمن غفى واصلح فاحره على الله انه لا يصعب الظالمين ولمن اتمر بعد طلعه فاولئك ما عليهم من سبيل اما السبيل على الذين يظلمون الناس و يغفون في الارض بغير الحق اولئك لهم عذاب أليم ولمن صبر وعفران ذلك لمن عزم الامور^(٢) .

يستفاد من الايات الشريفة ان البغى حرام ، ويجوز لمن بغى عليه ان يغفى على الباغى لكن بمقدار بغيه لا اكثر نعم يحسن له الغفر والصبر ، هذا في الاموال والصرف واضح وكذا في سب الشخص . كما اذا قال الباغى انت حيث فيجب له انت حيث . وللمعت تمة تمر بك في بحث السب .

إتقاء العيب

قال الصادق عليه السلام في صحيح عبدالله بن سنان : قال رسول الله ﷺ ألا اسكنكم مشاركم ؟ قالوا بلى يا رسول الله قال المشاؤون بالنميمة ، المفرقون بين الاحبة ، الساغون للبراء المعائب^(٣) .

لكن الظاهر انه ليس حكما براسه بل حرمة من جهة الكذب و الافتراء والتوهين و الايذاء ودموها .

(١١٩) البهتان

في صحيح ابن ابي يعفور عن الصادق عليه السلام من بهت مؤمنا أو مؤمنة بما ليس فيه بعته الله في طينة خال حتى يخرج مما قال . قلت وما طينة خبال ؟ قال : صديد

يخرج من فروج المومسات^(١) أى المجاهرات ما لفجور.

اقول - الطاهران حرمة هتان المومن ليست من جهة الكذب وحده ، بل من جهة قذف المؤمن و الاختلاق عليه بما يوهنه و يسهو . فيكوط عقابه من المهتين نموذ بالله منه وفى القران ايضاً دلالة على منع الهتان ولاسيما فى قول تعالى : ولا ياتين هتان ويعرى فى الرجال بقاعدة الاشتراك .

فصل فى البيوع المحرمة

(١١٧) البيع بعد النداء للصلاة يوم الجمعة

قال صاحب العدائق - ره - الطاهرانه لاختلاف بين الاصحاب (رص) فى تحريم البيع بعد النداء للصلاة يوم الجمعة : بل نقل الاحماع عليه فى المنتهى التذكرة ، ويدل عليه قوله عز وجل : اذا نودى للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا الى ذكر الله وذروا البيع^(٢) (الجمعة ٩)

اقول - يحتمل عدم حرمة البيع نفسية بل هى غيريه من اجل السمي الواحد لكن الاظهر هو التحريم التامى . و عليه فيحرم البيع ولو فى حال السمي عما مظاهر الآية .

ثم الطاهران المراد بالبيع ليس هو الايجاب فقط ، بل القبول ايضاً فه حرام على النائم والمشتري كما ذهب اليه جمع منهم صاحب العدائق لاحظ^(٣) وذهب العلامة - ره - وقيل الطاهرانه المشهور بين المتأخرين الى حرمة بقية المفود و الايقاعات كالصلح و الاحارة و الطلاق و غيرها الحاقاً لها بالبيع

١ - ص ٩٠٣ ج ٨ الوسائل

٢ - ليست الآية ظاهرة فى التحريم ، بل تحتمل ان ترك البيع واجب حيث ان ترك البيع قد تعلق به الامر .

٣ - ص ١٧٢ ج ١٠

للمشاركة في العلة الموصلة اليها في قوله سبحانه وتعالى - ذلكم خير لكم واما
 حص البيع المذكور لان فعله كان اكثر با - وايضا فان طاهر الآية يقتضي وجوب
 السعي بعد النداء على الفور . فكون كل ما نافع محرم
 واما المحقق الحلبي فقد ذكر ان الاشبه في المذهب عدم التحريم خلافا
 لطائفة من الجمهور .

افور . ولعل الاحسن ان يقال بعدم الالتحاق بحدود ايجاد العقد والايقاع .
 لعدم ما يدل على المنع ، نعم اذا كان منافعاً للسعي حرم عرصاً من جهة سسية ترك
 الواجب وامت هذه الحرمة نفسه او غيراً بل عرصه غير مختصة بالعمود و
 الايقاعات بل تشمل الموم والمكاملة والاكل والشرب بل وقراءة القرآن والصلاة
 المأفلة وقضاء حاجه الموم بل الواجب الموسع وكل ما يكون سبب لترك السعي
 وعليه فاداء عقد او وقع او تمكلم او قرء القرآن او فعل فعلاً غير ذلك في انشاء السعي
 الى ذكر الله فقد اتى بامر مباح او مندوب

ثم اذا كان احد المتأثرين غير مكلف بالسعي فهل يجوز المعاملة مع
 المكلف به ام لا ؟ قيل : لا لحرمة التعاون على الاثم ، وسيأتي في مادة التعاون
 توضيح امثال هذه المسائل . وكفما كان الحرمة المذكورة لا تدل على فساد
 المعاملة لعدم الملازمة بينهما كما قرر في اصول الفقه

ثم ان صاحب الحقائق نعماً لمص من تقدمه ذهب الى حرمة البيع بعد
 الروال ولو قبل النداء لكن الحق عدمها ، وعدم الحرمة بعد الادان بل لا بعد
 الحكم بالتحريم في انشاء الادان ايضاً اذ يصدق انه نودي ولو باعلام بعض اصول
 الاذان^(١) .

(٥) بيع ابوال ما لا يوكل لحمه

و عن اوائل المكاسب المحرمة من متاجر الجواهر ، ادعاء قدم الاجماع المحصل على حرمه ابوال ما لا يوكل لحمه . وقال ان نقل الاجماع بين الاصحاب مستفيض عليها .

اقول ، اما الحرمة التكلفية فليس لها دليل سوى الاجماع المنقولة و حجييتها موقوفة على الاطمئنان برضى الامام عليه السلام وهو غير حاصل لنا . و اما الحرمة الوضعية اعنى الفساد فان قلنا باعتبار المالية في المعاملة بحسب فهم العرب . وان مالاً ماله له باعتبار سلب منافعها يكون المعاملة والمعاوضة عليه باطلة عندهم ، فالامر واضح نعم اذا فرض الانتفاع بها في بعض الاحيان فيجوز معادوتها واما ان لم نقل باعتبارها فلا دليل على الفساد ايضاً

(١١٨) بيع الحر

نقل عن الشيخ و جمع بل عن المشهور كما عن التنقيح انه من باع العبد حراً صغيراً كان او كبيراً ذكر او اناثى قطعت يده .
وهي الجواهر^(١) لكن عن الشيخ تقييد ذلك بالصغير الا انه كما ترى
اقول ودليلهم رواية السكوني عن الصادق عليه السلام ان امر المومنين اتى برحل قد باع حراً فقطع يده^(٢) لكنها كغيرها مما دل عليه ضعف سندها .

(١١٩) بيع آلات القمار

قال سيدنا الاستاذ الحوثي دام طله . وقد اتفقت كلمات الاصحاب على حرمة بيع آلات القمار بل في المستند^(٣) دعوى الاجماع عليها محققاً ومدان نفى عنها الخلاف اولاً .

ثم ان مورد البحث هنا سواء كان من حيث حرمة البيع ام من حيث وجوب الاتلاف ما يكون معد المقامرة والمراهنة كالرد والشرط وسجود مما يعد آله قمارا بحمل الشايخ والا فلا وجه لحرمة بيعه وان اتفقت المقامرة به في بعض الاحيان كالحدود والبيع^(١) واستدل له برواية ابي الحارود^(٢) لكنها ضعيفة سنداً ورواية الحسن بن زيد عن الصادق عليه السلام عن ابيه في حديث المناهي قال . نهى رسول الله ﷺ عن بيع الشر .^(٣) ورواية ابي بصير عن عن اسمعيل بن عمار قال . بيع الشر بيع حرام واكل ثمنه سحت الح^(٤)

قال سيد الاستاد^(٥) ومورد الخسرين وان كان خصوص بعض الآلات ولكن يتم المقصود بعدم القول بالفضل بين الآلات القمار المعدة لذلك

اقول هما معد ضعيفان سنداً وعدرا الاستاد في تصحيح رواية ابي بصير ان ابن ادريس لا يعمل بحراً لو اُخذ اذا عمل بخراً ابي بصير الموحود في جامع الزبلي فلا محالة فندول الجامع انه بطريق متواتر ولا يقل من طريق قطعي

اقول . ابن ادريس قد عمل بحراً الواحد قهر الان ابي بصير الراوى الاحير واحد وتواتر الجامع لا يعمل الحصر متواتر الان التسعة تنبع اخس المقدمات و قطع بن ادريس نسخة طريق لا يكون في حقنا حجة وهو لم يذكر طريقه الى الجامع لمنطوقه وضعه فالحق ان الرواية مرسله . هذا

ويمكن ان يجعل الاحماع المتقدم قرينة على ان الحرمة المذكورة . اي حرمة بيع آلات القمار . من المتركبات عند المشرعة الكاشفة عن ثبوتها شرعاً فافهم جيداً

١ - ص ١٥٢ ج ١ مصباح الفقاهة .

٢ - ج ١٦ البحار باب حرمة بيع الشرط

٣ - ص ٢٤٣ ج ١٢ الوسائل

٤ - ص ٢١٤ ج ١٢ الوسائل

٥ - ١٣٥ مصباح الفقاهة

(١٢٠) بيع آلات اللهو

قول مدنا الاستاد^(١) اتفق فقهاؤنا بل الفقهاء كافة طاهرا على حرمة بيع آلات الملاهي وضعا وتكليفيا بل هي المستند دعوى الإجماع على ذلك محققا .
والذى سفى ان يقال ان الروايات قد تواترت من طرقا وطرق العامة على حرمة الانتفاع بآلة اللهو فى الملاهي والمعارف وان الاشتغال بها والاستماع اليها من الكسير الموقنة والجرائم المهلكة وان حررها بنيت النفاق فى القلب كما بنيت الماء الخسرة وتسلبت عليه الشيطان ينزع منه الحياة وانه من عمل قوم لوط بل من الوظائف اللازمة كسرها واتلافها حسما لمادة الفساد وليس فى ذلك ضمان بالضرورة اذن والمسألة من صغريات الظائفة الكلية التى ذكرنا ها فى البحث عن حرمة بيع هياكل المادة المستدعة وعليه والحق هو حرمة بيع آلات اللهو وضعا وتكليفيا .

اقول وملخص صابطته الكلية التى ذكرها فى ص ١٥٠ وص ١٥١ ان -
المالحوط استقلالا فى بيع الصليب والصنم ان كان فى الهيئات المادية عن المواد اما لعدم مالة المواد كالخروف او لكونها مفقولا عنها - فلا شبهة فى حرمة بيعها وصفا وتكليفيا لوقوع البيع فى معرض الاسلال ولتمحض المبيع فى جهة الفساد وانحطاطه عن المالية لحرمة الانتفاع بها بالهيئة الوثنية ولذا وح اتلافها .
وان كان الملحوظ فى بيعها هى المواد مجردة عن الصورة الوثنية الاصلها ط
التسعى عبر المقصود فلا اشكال فى صحة بيعها

وان كان المقصود من البيع هى المواد والهيئة معا - كما اذا كان مصنوعة من الجواهر فلا اشكال فى حرمة البيع وصفا وتكليفيا لعموم أدلة المنع . ولا معنى للحيار وتقسيم الثمن هنا لان الصورة ليست موجودة خارجة مستقلة عن المادة .

اقول ما ذكره وحدها للطلان في الصورة الاولى والاخيرة عبر واضح اذا
اماليه عبر معتبرة عنده في البيع فصلا عن التحارة والمقد ومادل على بطلان البيع
في فرض تمحيصه المبيع في المصاد صحف السا عنده وعدنا ومعرضة الاصلال
تأثيرها في الحرمة التكليفية مشكلة فصلا عن البطلان وانما المسلم هو حرمة -
الاصلال تكليفا .

ودعوى قواني الاحاد على ما ادعاء مجموعهم ولاستعداد منها بطلان البيع
ايضا فالمعدة في المسح هو الاتفاق^١

(١) بيع آنية الذهب والفضة

قال الشيخ الاصاري - قدم - ومنها اي من اقسام ما يحرم التكسب به
لتحريم ما يقصد به - اذ اوى الذهب والفضة اذا قلنا بتحريم افتنائها وفساد المعادنة
على مجموع الهيئة والمادة لا المادة فقط
اقول - المشفق هو تحريم استعمالها في الاكل والشرب او حصة مائس
الاستعمالات على ما سباني ان شاء الله واما الافتناء للتربين مثلا فلا دليل على حرمة
كما يظهر من روايات الباب وعليه فلا دليل على حرمة السع حلالا لصاحب العروة
الوثقى وغيره .

(١٢١) بيع الجوار المغنيات

في صحيح ابن ابي البلاد قال : قلت لابي الحسن الاول عليه السلام جعلت فداك

١ - قال الشيخ الاصاري (رد من ١٥) مكاسبه : وحيث ان المراد بالآلات الهوام
اعدليه توقف على تعيين معنى اللهو وحرمة مطلق اللهو الا ان المتقين منه ما كان من جنس -
المرامير والآلات الاعاني ومن جنس الطبول . . . وقال سيدنا لاسناد الحوتى دام طله من
١٥٦ ج ١ مصباح لفظة . ومن اوضح مصاديقه ما هو مرسوم اليوم من تعني اهل الفسوق
ولهوهم بالراديات وغيرها من آلات الملاهي اقول الاقوى جواز بيع الراديات بها منافع
مهمة محللة الهوم .

ان رجلا من مواليك عنده حواد مميّيات قيمتهن اربعة عشر الف دينار وقد جعل لك ثلثها . فقال لاحاحه لى فيها ان نمر الكلب والمغنية ماحت ^(١) والمتش من هذه حرمة المعاملة وسعد اى الطلان دون الحرمة التكليفية .

وروى الكلبي عن عدة من اصحاب عن سهل وعن علي بن ابراهيم عن ابيه حميد عن ابن فضال عن سعيد (هكذا في الوسائل لكن في الرجال الما مقابى سعد وكذا عن الكافي والاستبصار) بن محمد الطاطري عن ابيه عن ابي عبد الله عليه السلام : سأله رجل عن بيع الحواري لمصنات فقال شر اوهر وسهون حرام وتعلمهن كفر واستماعهن نفاق ^(٢)

اقول سند الرواية لا سعد اعتباره لقول الشيخ بن الطائفة عملت بما رواه الطاطري بن سعد واسوء وان لم يوثقا لكهما معتر اقولهما ، والرواية طاهرة في الحرمة التكليفية ومن المحدث ما في هامش المصباح بعد ذكر الرواية عن محمد الطاطري . ضعفه الطاطري وسهون وعبرهما ^(٣) اقول ضعف سهل لا يصح لان الكلبي يروى عنه وعن علي بن ابراهيم في عرس واحد والطاطري وابوه عملت الطائفة بروايتهم والطاطري لا وجود له في السند اوهومصحف الطاطري . وقد قبل الاستاذ نقل الشيخ عمل الطائفة في دروسه وكتاب رجاله

ثم ان للشيخ الاصارى - قدمه - كلاما في المقدم عر حال من الاشكال وقدرته عليه سيدنا الاستاذ فلاحظ ^(٤) .

ثم المراد لعله صورة وقوع المعاملة عليها بداعي سعة العناء ، والا فمجرد مهارتها في التعتى غير موجب لطلان بيعها

١ - س ٨٦ ح ١٢ الوسائل .

٤ - ص ١٦٧

٢ - ص ١٦٨ ح ١

٢ - ٨٨ ج ١٢

(١٢٢) بيع الخشب ممن يتخذُه صليباً

في صحيح بن دينة قال كتب إلى أبي عبد الله عليه السلام أسأله عن رجل له خشب فباعه ممن يتخذ به رابطاً له لباساً به وعن رجل له خشب فباعه ممن يتخذ صليباً، قال لا^١

أقول محذور اطمينان الدئع - سواء كان ما لكا أو كلاً أو زول - بان - المشتري يتخذُه صليباً بعد لا شراءه بغيره في الحرمة ولا يحق له غيره من - المحرمات كما هو صريح الرواية فإن الربط آلة اللهو والامام عليه السلام حذر بيع - الخشب لعلها تعم بلحق «الصلب الصم» ونحوه مما هو أكثر قبوحاً عند الشارع فافهم جداً والمراد بالبيع هو الالتزام النفسي المكشوف بكاشف لفظي أو فعلي على ما قررناه في حاشية كفاية الأصول ، وهذا امر احتشاري يتعلق به الحرمة التكليفية وفي استلزامها المطلان نظر او منع فلا بد من التماس دليل آخر

(١٢٣) بيع الخمر

في صحيح محمد بن مسلم عن الصادق عليه السلام عن رسول الله صلى الله عليه وآله ان الذي حرم شرها حرم ثمنها^(١) دللت الصحاح كمرها^(٢) على بطلان بيع الخمر واما الحرمة فقد قال سيدنا الاستاذ دام طله^(٣) قد قامت الصرورة عين المسلمين واطبقت الروايات من العريقين على حرمة بيع الخمر وكل مسكر مائع مما يصدق عليه عنوان الخمر من النسيذ والعقاق وغيرهما - الخمر المشهور بين الخاصة والعامة من ان رسول الله صلى الله عليه وآله لعن الخمر وعاصرها ومعتصرها وبائعها ومشتريها وسافقها وآكل ثمنها وشاربها وحاملها والمحمولة اليه الخ

١ - ص ١٢٧ ح ١٢ الوسائل

٢ - ص ١٦٤ ح ١٢ ٣ - ص ٦١ ح ١٢ الوسائل

٤ - ص ٨٢ ح ١ مصباح الفقاهة

أقوال الرواية تدل على حرمة البيع و بطلانه بل على حرمة التكسب به مطلقا ولو لأحمد والسقي لكن في سند الرواية الحسن بن علوان عن عمرو بن خالد عن زيد بن عيسى عن أبيه أما ابن علوان فلا يعد الاعتماد على قوله لسقط العلامة عن ابن عقدة في أحسن الحسن أنه أدنى من أحد الدال على كون الحين هذا موثقاً^(١)

١. زيد بن عيسى حاله معروف وأما عمرو بن خالد ففي الاعتماد عليه تردد لأن توثيق ابن فضال له المدكور في رجل الكشي لم يعلم بأقله ولا حظ .
والحاصل أن حرمة بيع الخمر وإن كانت مرتكرة في أدهن المتشعبة عن أبي لم أحد عاجلا رواية معتبرة دالة عليها .

نعم في حسنة الوشا أو صحبة قال : كتبت إليه يعني الرضا عليه السلام سأله عن الفقاع فكذب حرام ومن شر به كان بمنزلة شارب الخمر قال : وقال أبو الحسن عليه السلام أو إن الدارد أرى لقلت بابعه ولجلدت شاربه الخ^(٢)

بدل الرواية على حرمة بيع الفقاع حرمة شديدة . فتدل على حرمة بيع الخمر بالأولوية القطعية ، بل لا يعد استعادة الأولوية من نفس الرواية أيضاً كما لا يخفى .

وهي صحيح على بن يقطين عن أبي الحسن المامني عليه السلام قال ، إن الله عز وجل لم يحرم الخمر لاسمها ولكن حرّمها لعاقبتها فما كان عاقبتها الخمر فهو حرام^(٣) .

أقول . وعلمه فكل مسكر خمر ، والخمر محرم بعبه إلا أن يقال إن الحرمة

١ . لكن الأظهر عدم الاعتماد على طريق العلامة إلى كتاب ابن عقدة غير معلوم ، بل طريق الشيخ إليه ضعيف فلم يثبت التوثيق من ابن عقدة .

٢ . ص ٢٩٣ ج ١٧ وقريب منها حديث سليمان ص ١٦٦ ج ١٢ .

٣ . ص ١٧٣ ج ١٧ الوسائل .

لم تثبت لبيع الخمر بعنوانه حتى بعيد التنزى بل الحد كود حرمه بيع كل مسكر بل ثبت للعقد - انتمناه للخمر دالولي - لكن نقول ان المسكرات اذا كانت حراما فهي ففاح بطريق اولي وحرم سبها بطريق اولي وفهم

فتمتخص ان مطلق المسكرات يحرم سبها ، ولا فرق بين مائعها وحامدها وقد كنا سابقا مترددا في دليل حرمة اكل المسكر الحامد لما في الروايات من احد قيد الشرب الظاهر في المائع لكن هذه الصحيحة نعمت الدليل على عموم الحرمة للحوامد بل على حرمة بيع المسكرات الحامدة خلافا لسيدنا الاستاذ - الخوئي دام ظله (١) .

نعم لاند من اقامة الدليل على طهارة المسكر الحامد اذ مقتضى الالحاق هو النجاسة ولم نقل بها احد فيما اذكر عا حلا فتأمل .

تتمة مقبلة

قال المحقق في الشرايع . من باع الحمر مستحلا يستتاب ، فان تب والا فقد وان لم يكن مستحلا وما سواه لا يقتل وان لم تب ، بل يؤدب وعن المسالك . يبيع الحمر ليس حكمه كشرمه ، فان الشرب هو المعلوم تحريره من دين الاسلام كما ذكر ، واما مجرد البيع فليس تحريره معلوما ضرورة وقد يقع فيه الشبهة من حيث انه موع تناوله على بعض وجوه الضرورة كما سلف فيمرر فاعله ، ويستتاب ان فعله مستحلا وان قاب قبل منه وان اصر على استحلاله قتل حدا وكانه موصع وفاق وما وقعت على نص بقتليه

واما يبيع غيره من الاشرية فلا شك في عدم استحقاق فاعله القتل لقيام الشبهة ، نعم يمرر لفعل المحرم كغيره من المحرمات .

وعن بعضهم . والتحقيق انه ان استحله مع اعترافه بحرمة في الشريعة فهو

مرتد حكمه حكم غيره من المرتدين ، والا عرف فان تاب والا قتل ، وكذا -
الحكم في كل من افكر محمدا عليه بين المسلمين فان افكاه ارتداد مع العلم
بالحال لا بدونه فلا فرق بين شيء وشيء وكذا من انكر شاء مع علمه اورعه انه
في الشريعة على خلاف ذلك وان لم يكن محمدا عليه ، فانه تكذيب للنبي ﷺ
في علمه اورعه - والحق ان المستحل ان علم بتحريم السع المدكور من النبي
او الامام عليه السلام وهو مرتد حاله كسائر المرتدين وان لم يعلم عرف ؛ ثم بعد التعرف
ان امسك فهو الاثود ومقتل في الرابعة او الثالثة كغيره من ارباب الكفار

مسألة

قال سيدنا الاستاد لا يسعد اختصاص الروايات بما كان المطلوب الشرب و
الاسكار واما لو كان المرض منه شيء آخر ولم يكن معدا للاسكار عند العرف ولو
كان من اعلى مراتب المسكرات كالمابع المنجد من الحش او غيره المسمى بالمعط
(الكل) لاحل المصالح النوعية والاعراض العقلانية فلا يحرم بيعه لانصراف ادلة
حرمه ببيع الخمر عنه وصما وتكليفه كاصراف ادلة عدم حوار الصلاة في ما لا يؤكل
لحمه عن الانسان

اقول - هذا الانصراف غير بعيد كما افاد لكن مع ذلك لا بد من الاحتياط
لعدم الاطمينان بالانصراف الا ان يدعي قصور المفتي كما مر .

(١٢٤) بيع الخنزير

قال سيدنا الاستاد دام طله ^(١) . المشهور بل المجمع عليه بين الخاصة و
العامة هو عدم حوار بيع الخنزير قال في التذكرة : ولو باع نجس العين لم
يصح اجماعا .

اقول ويدل على المنع رواية ابن سعيد عن الرضا عليه السلام لكنها بطريقيها

معيمة سدا^(١) واما رواه يونس فلم نشت كونها من الاعماد بل الظاهر انها فتوى
يونس نفسه فلا عبرة بها^(٢)

و يدل على الحرمة التكليفية صحيح محمد بن مسلم عن ابي جعفر في رجل
كان له على رجل درهم فباع خمرًا وخنازير وهو ينظر فقضاء فقال لا بأس به اما
للمتصفي محلال واما للشافعي حرام^(٣)

اقول حله الثمن للمتصفي لا تصح طاهرا - الاما على صحة المعاملة و
صفا وان كانت محكومة عليها بالحرمة التكليفية وهذا هو مدلول صحيح رواية
عن الصادق عليه السلام في الرجل سكه في عليه الدراهم فيبيع بها خمرًا حريرا
ثم يقضى منها قال لا بأس اوقال : اخذها .

ومثله رواه محمد بن يحيى وامي صبر^(٤)

وهي صحيح منصور قال قلت لامي عبدالله عليه السلام في رجل دمي دراهم
فيبيع الخمر والخنازير وانا حاصر فيحل لي احدها ؟ فقال انما لك عليه دراهم
فقضاءك دراهمك اقول ذكر الدمي فيه لا يوجب تمريل اطلاق نفيه الروايات
عليه كما توهم بعضهم لعدم موجب التقييد كما لا يحى

وهي رواية علي بن جعفر في كتابه عن ابيه الكاظم عليه السلام قال سألته عن رجلين
نصرانيين باع احدهما خمرًا او خنزيرًا الى احل فاسلما قبل ان يقضا (يقبض
سبعة) الثمن هل يحل له ثمنه بعد الاسلام : قال انما له الثمن فلا بأس ان يأخذه^(٥)
ستعد سيدنا الاستاذ من حصره اطلاق البيع بعد الاسلام والالهي الحصر
وصحته قبل الاسلام والالهي يحل له الثمن . اقول : استفادة الامر الثاني واضحة واما
استفادة الامر الاول ففيها غموض بل منع .

ولعل الأحسن في المقام أن يخصص بهذه الروايات ما دل على أن ثمن الخمر سبحت بعر اخذه للدائن وهذا أمر ممكن وإن كان لا يخلوا عن بعد ، وأما بيع -
الضربير فلا عموم أو إطلاق مانع ، يقال شحصبه أو تقييده ، بل القدر المتيقن
من الإجماع المتقدم عبر هذه الصورة والله العالم .

(٥) بيع الدم

قال الشيخ الأنصاري (رحمه الله) في مكاسبه ، يحرم بالمعادسة على الدم بلا
خلاف ، بل عن النهاية وشرح الإرشاد لغرض الدين وبيع الإجماع عليه وبدل
عليه الأخبار السابقة .

(ورع) وأما الدم الطاهر إذا قرئت له منفعة محللة كالصنع لو قلنا بحوازه
ففي حوار بيعه وجهان أقربهما الحواز ، لأنها عن طاهرة ينتفع بها منفعة محللة
وشرح في التذكرة بعدم حوار بيع الدم الطاهر لاستخفافه ولعله لعدم المنفعة
الظاهرة فيه غير الأكل المحرم انتهى .

أقول : وما ذكره قدمه أشكال به عليه سددنا الأستاذ في ص ٦٤ مصاحبه .
والأحسن أن يقال إن الدم - سواء كانت نجاسة أو طاهرة أو أضرار لها منفعة
محللة لأمنا من بيعها وشرائها تكليفاً ووصفاً يجوز للمومنين .
والدم في هذه الأعصار منفعة مهمة محللة وهي تزديقها في بدن الضعفاء و
المرضى وأما إذا لم تكن لها منفعة محللة كما في قليلها ففي صحة بيعها أشكال
لأن مسلوب المانع يشكل حريان المعاملة عند العرف وعليه فلا حزم لنا بشمول
الأدلة إلا مصابية له .

(١٣٥) بيع السلاح للأعداء

قد وردت فيه روايات غير نقية السند سوى رواية علي بن جعفر عن أخيه
موسى بن جعفر عليه السلام قال : سألت عن حمل المسلمين إلى المشركين التجارة

قال: «أما لم يحملوا سلاحاً فلا بأس»^(١) والمراد بالسلاح آلة لدفع و الهجوم كما في الدعوى.

ومقتضى إطلاقه هو حرمة البيع مطلقاً سواء كان في الحرب أم في السلم كما لا يخفى.

ثم إنه لا خصوصية للحمل بل يحرم التملك بأي وجه كان البيع وغيره. لكن يشكك الأمر في بيع بعض الأسلحة المستوردة من بلاد الكفار في بلاد المسلمين لبعض الكفار مع العلم بعدم سرور للمسلمين كالمدس مثلاً ولا يسعد الأقول بالحدود.

وكذا إذا كان في بلاد الكفار يشتري الأسلحة منهم ثم يبيع منهم أو غير ذلك حل في ظاهر النص.

(٥) بيع المشرط بصرفه في الحرام

قال الشيخ الأنصاري - رحمه الله - في مكاسبه^(٢) القسم الثاني ما يقصد ممة المتعاملان المنفعة لبعضهم، وهو ثلثة على وجه يرجع إلى سبيل العدل في مقابل المنفعة المحرمة كالمعادنة على اللعب مع الترامها أن لا تنصرف فيه إلا بالحصر وأخرى على وجه يكون الحرام هو الداعي إلى المعادنة لأعر كالمعادنة على الغنم مع قصد هما تخصيصه.

والأول أما أن يكون الحرام مقصود الأعر، كبيع اللعب على أن يعمل به حرام أو مباح ذلك. وأما أن يكون الحرام مقصود أعر الحلال بحيث يكون بدل المال براء ما، كبيع العارية المعنية بشرط لو حط فيه وقوع بعضه براء صفة التفنى فهما مسائل ثلاث. ثم ذكر بعد بيان حكمها صورة أخرى بقوله: «أما لو لم

١ - ص ٧٠ ج ١٢ الوسائل

٢ - ص ١٥ الطبعة الحديثة

بقصد ذلك ولاكثر على عدم التحريم معني به ضرورة علم النافع بصرف المشتري المبيع في الحرام فلا قصد منه كسح العيب ممن يعلم انه يجعله حراما مثلاً، فهذه
وهي كذا

اما المسألة الادلى وهو بيع المساح بان يشترط في العقد صرفه الى الحرام فقط بحيث يكون بدل الثمن في مقابل المنفعة المحرمة . فقد قال الشيخ المذكور (ره) ولا اشكال في فساد المعاملة فصلاً - بحرماتها ولا خلافاً فيه و بدل عليه مصروف الى كونها امانة على الاثم و الى ان الاثام و الاضرار بصرف المبيع معني المنفعة المحرمة البقعة في نظر الشارع اكل و ابدال للمال بالباطل ، حرام حرام

و عن المستند و مناجر البواهر و غيره عدم الخلاف بل الاجماع على حرمة الاحارة و البيع بل كل معاملة ذكبت للمحرّم سواء اشترطه في العقد ام حصل اتفاق المتبايعين عليه و الى هذا القول ذهب بعض اهل الخلاف بل هو ظاهر جميعهم^(١)

اقول لم افهم مراد الشرح في اصل الفرص ان الثمن براء المبيع لا براءة الشرط اى صرفه في الحرام ومنه اوضح بطلان الاستدلال على الحرمة بقوله تعالى ولا تأكلوا اموالكم بينكم بالباطل ، اذ اكل المال في مقابل المبيع دون شرطه كما قرره هو فقهه في بحث الشروط في كلامه تذاق و اصح .

واما الاستدلال بحرمة الاعانة فصعب بعدم دليل على حرمتها في جميع الموارد كما ياتي في حرف العين . وخير حابر اوصار قد تقدم في مائة الاحارة انه ضعيف سدا و الاصح ان المعاملة حرام عقلاً لا بها لمكان شرطها نوع من التجري الموحى لاستحقاق العقاب ؛ وعدم ثبوت الحرمة الشرعية بدليل قوى لا يهمل بعد استحقاق

العقاب فيه العمدة واما بطلان المعاملة فالظاهر انه مبنى على ان فساد الشرط هل يوجب فساد المعاملة المشروطة ام لا واما الاجماع سواء كان نقله على الحرمة التكلبية أو الوضعية - صححيته موقوفة على حصول الاطمئنان منه برضا المعصوم او بدليل معتبر وحيث لا فلا .

ومنه يعلم حال ما اذا كان الشرط حراً ما يدل له الثمن حسب فرض الشيخ قدّم كما اذا باع العبد بشرط ان يعطى به المشتري ^(١) فانه حرام عملاً وباطل بناء على استلزام فساد الشرط فساد المشروط ، واما مسألة الداعي واستحقاق العقاب لآخر التحري غير بعيد ، لكن المعاملة صحيحة للمعومات والمطلقات وعدم المتخرج الا في بعض الموارد المتقدمة كبيع الحارثة المقننة المحرم تكليفاً ووصفاً حيث يقع الثمن براء الحارثة ووصفها او تكون الصفة داعية لمكان مطلوبيتها للمشتري لاعطاء زيادة الثمن لبعض المسعة والاطهر عدم التعدى الي غيرها

واما الصورة الرابطة فقد تقدم المنع عنها في بعض مواردنا وهو بيع الخشب ممن يتخذ صلباً وحوارها في بعض مواردنا الآخر كبيع الخشب ممن يتخذ برابط وتلك الرواية دليل على عدم اطراد الحكم في تمام الموارد ؛ بل لا بد في كل مورد من ملاحظة الدليل ، والاقوى هو الحوار وصحة البيع مطلقاً الا اذا دل الدليل على المنع كما في بيع الخشب ممن يتخذ صلباً وذلك لعدة من الروايات المعتبرة الدالة على حواز بيع الثمرة والعنب والرطب ممن يجعل شراً خيشاً وخمراً وحراماً وملاحظة الروايات تدلنا على ان الحكم غير مخصوص بموردها ، بل هو حكم عام فلا حظ ^(٢) .

١ - اذ اصرنا كلام الشيخ بما ذكرنا يسقط اعتراض سيدنا الاستاذ عليه بان القدرة على الحرام ليست بحرام قاتل .

٢ - ص ١٢٩ وص ١٧٠ ج ١٢ من الوسائل .

وهذه الروايات دليل على بطلان حرمه الاعانة على الاثم سواء على انها عين قابلة للتخصيص كما نقل عن المحقق المائني خلافاً لسيدنا الاستاذ الحوئي ، فادّعى حصصت في مـ رد يهذه الروايات فقد ماـ عدم ثبوتها رأساً و الاصح عدم اثباتها من التخصيص و ليس المقام محل تفصيل ثم ان الشيخ الانصاري قدّم - اطال المقام بما لا يبعد عندي انه من التطويل بلا طائل .

(١٢٦) بيع المصحف

قد ورد فيه حو واد حطر اعدة روايات بذكر اليك ما اعتمر منها سنداً (١) موق سماعة عن ابي عبدالله عليه السلام قال . سألت عن بيع المصاحف وشرائها فقال ؟ لا تشتر كتاب الله ، و لكن اشتر الحديد و الورق و الدفتين و قبل اشترى منك هذا بكذا وكذا (٢) .

(٣) صحيح ابي صير قال سألت ما عبدالله عليه السلام عن بيع المصاحف وشرائها فقال اما كان يوضع عند القامة (٤) و المنبر . قال كان من الحائط و المنبر قدر ممر شاة و رحل ، و هو منحرف . فكان الرجل ياتي فيكتب القرعة و يعيش احب فيكتب السورة ، كذلك كانوا . ثم اثم اشترى بعد ذلك ، فقلت : فماترى في ذلك فقال اشتره احب الي من ان ابيعه (٥)

هاتين الروايتان هما معتبرتان سداً من بين الطائفتين المحورة و العائمة . والجمع بينهما يقتضى كراهة اشتراء القرآن و ان الاحسن اشتراء الجلد و الدفتين والحديد والورق وبيع القرآن اشد كراهة من اشتراؤه والله العالم .

١ ص ١١٤ ح ١٢ و ذكر سيدنا الاستاذ الحوئي ان روايات المنع كلها ضعيفة وضعف هذه الموثقة لاجل هشام بن عيسى لكنه موثق كما يظهر من الشيخ الطوسي في العدة لاحظ ص ٢٥٣ ح ٢ بحار الانوار . لكن ذكرنا احيراً في لرجال انه مجهول .

٢ - اي حائط المسجد فانه كان قامة كما قيل .

٣ - ص ١١٥ وص ١١٦ ج الوسائل .

وعن المشهور من كافر الأصحاب حرمة البيع وهو أحوط
وكيف كان الحكم بكلقي محض فالبيع صحيح على كل حال
والشيخ الأصمدي هذا اشكال لما جواب ليس هنا موضع ذكرهما

(١٠) بيع المصحف من الكافر

والشيخ في مكانه من ٦٧ ثم ان المشهور من الملامه ومن نادر عنه
عدم جواز بيع المصحف من الكافر على الوجه الذي يجوز بيعه من المسلم ، ولعله
لعمدوى ما دل على عدم امكان ان يدور للمسلم ان الاسلام يعلم ولا يعلم عليه .
والشكل بعد من جهة مماثلته الكافر مع المسلم العادي بمسألة اياه خصوصا مع
المرطوبه

وقد اردت عندها حرمة الاياه بالقرآن تنصير الوجه اربعة
لديها غير موجه للحكم بالحرمة . فان الاول مع فرض نمونه قياس . و
الثاني بعد اعتباره سدا بترك لاحتماله دلالة والثالث بصعق مما من من عدم حرمة
الاعانة والرابع احسن من المدعى ، مع ان الاياه من التسليم دون البيع ، ولا
شك في حرمة ما به حب به من القرآن واما ادائك فاصالة المدم بالاماع والاقوى
هو المحذور

(١١) بيع العذرة

والشيخ الأصمدي قد حرّم بيع العذرة النحسة من كل حيوان على
المشهور بل في التذكير . كما عن الخلاف الاجماع على تحريم بيع السرحين
المحسن وعن الجواهر الاجماع بقسميه على حرمة بيع ارواث ما لا يؤكل
لحمه وعن المستند انه اى بيع العذرة موضع وفاق وعلى هذا اتفاق المذاهب
الاربعة

اقول الروايات المانعة والمبجوزة كلها صاف سنداً ، وقول سيدنا

الاستاذ بحسن حديث الحواز ضعيف والعمدة هو الاحماع المدكور الموجب للاحتياط اللزومى المحتص بما اذا لم يكن لها منفعة محللة ، فانه المتيقن من الاحماع .

واما الارواث الطاهرة فالمشهور هو الحوار بل ادعى عليه الاحماع و عن المفيد وسار المنع و هو بلا دليل .

(١٠) بيع العبد المدرك للمزانية

قال الماقرئ رحمه الله في صححة محمد بن مسلم : قضى امر المؤمنين رحمهم الله في امرأة امكنت من نفسها عند الهى ، فتكدها ان تصرب مائة و تصرب العبد حسين حلة ، و باع بصغر منها . قال : و يحرم على كل مسلم ان يبيعها عدا مددا كما بعد ذلك ^(١) ولا ادرى هل حرم الفقهاء (رحمهم الله) البيع المدكور ام لا ؟ ولا بعد حمل ، التحريم على التعزير و الحكم التدبيرى دون الشرعى الاصلى الدائم فلا حظ

(١٢٧) بيع المعتكف

يحرم على المعتكف البيع والشراء . قال سدد الحكم ^(٢) ، لا خلاف بل الاحماع بقسميه عليه كما فى الحواهر .
وهى صحيح ابى عبدة عن ابى جعفر رحمهم الله المعتكف لاشم . اطلب ولا تلتد .
والريحان ولا يارى ولا يشتري ولا يبيع ^(٣)

قال الفقيه الردى - فدهم - فى العروة بك مطلق التجارة مع عدم الضرورة على الاحوط . بل لاناس مالىع و الشراء اذا مست الحاجة اليهما لالاكل .
الشرب مع تعدد الوكيل او النقل بغير البيع و عن المنتهى . تحريم الصائغ المشغلة عن العبادة كالحيطة و شبهها الا ما لا بد منه

٢ - ص ٢٥٨ ج ٦ مستمسكه

١ - ص ٥٥٩ ج ١٤ الوسائل .

٣ - ص ٤١٢ ج ٧ الوسائل .

اقول . الحاق مطلق التجارة بالبيع مطلق وليس ثامت و اما جوار البيع عند الحاجة فهو اما من جهة التصرف او لدى العرج ^(١) والحاق المنافع بالبيع اشبه بالقياس

بيع الفقاع

قد مر تحريمه في بيع الحمر فلا حظ .

(١٢٨) البيع من القاتل في الحرم

في صحيح معاوية بن عمار قال سألت اما عبد الله عليه السلام عن رجل قتل رجلا في الحل ثم دخل الحرم . فقال : لا يقتل ولا يطعم ولا يسقى ولا يباع ولا يؤذى حتى يخرج من الحرم فيقام عليه الحد ^(٢) .

وهي صحيح الحلبي : ولكن يمنع من السوق ولا يبيع ولا يطعم ولا يسقى ولا يكلم فانه اذا فعل ذلك يوشك ان يخرج فيؤخذ ^(٣) .

اقول . الحرمة تكلفية لا تدل على الفساد ، والظاهر الحاق مطلق التجارة بالبيع كما يظهر من تعليل الرواية الثانية . فافهم . والاطهر عدم حرمة الاشتراء على القاتل .

ثم الظاهر عدم حرمة هذه الامور في حق قاتل الحرم لانه يقام عليه الحد في الحرم صاغراً .

(٥) بيع الكلاب

والروايات في الباب كثيرة ^(٤) لكنني اوردتها ما ارضاء سنداً وهو :

موثقة محمد بن مسلم و عبد الرحمن عن الصادق عليه السلام ثمن الكلب الذي لا

١ - لكن في العرج لا يثبت صحة الاحتكاك كما به عليه سيدنا الحكيم . فله . .

٢ - ص ٣٣٦ ج ٩ الوسائل ٣ - ص ٣٣٧ ج ٩

٤ - ص ٦١ و ص ٨٢ الجزء (١٢) من الوسائل .

يصيد سحت ، ثم قال : لا بأس بئمن الهر .

فالكلب الذي يصيد يعوز يبيعه وشرائه ، وادعى الاجماع عليه ايضاً . والذي لا يصيد ما طل يبيعه وشرائه ، واما الحرمة التكليفية فلم احد عليها دليلاً . ثم المشهور بين الشيخ ومن تأخر عنه حوازي بيع كلب المشيمة و كلب الحائط و كلب الزرع و يسمى كل واحد منها بالكلب المعارس بل ادعى عليه الاجماع لكن قيل ان الحرمة هو المشهور بين الفقهاء . والاقوى هو الحرمة لعدم الدليل على الجوار ، نعم لا بأس باحارنها و هبتها و اقتنائها لعدم الدليل على الحرمة و شيخنا الانصاري و سيدنا الاستاذ قد اطالا الكلام في المقام ولا يرى له نقماً مستنداً به .

(٥) بيع المسوخ

قال سيدنا الاستاذ دام ظله ^(١) . اما المسوخ فالمشهور بين اصحابنا و بين العامة حرمة بيعها . بل في المسوخ ادعى الاجماع عليها و على حرمة الانتفاع بها و في الخلاف دليلنا اجماع الفرق و قوله من : ان الله اذا حرم شيئاً حرم ثمنه و هي محرمة الاكل فيحرم ثمنها و عن بعض فقهاءنا انه لا يعوز بيعها لنجاستها الخ

اقول : كل ذلك لا يوجب الحرمة فالحق هو الجواز . و لانفع في تمصيل الاطال قال سيدنا الاستاذ : نعم ورد النهي عن بيع الفرد و كون ثمنه سحتاً فان ثبت عدم الفصل فهو و الا فلا بد من الحكم بعدم الجواز في خصوص الفرد
اقول : النهي عنه ورد في رواية مسند ضعيفة سهل بن زياد وغيره ^(٢) وهي كتاب الجعفریات كما في المستدرک ^(٣) وهو ايضاً ضعيف بجهالة موسى بن اسماعيل

وما عترى منه دام طله فالحق هو الحواز مطلقاً

(٥) بيع ما لا نفع له

وقد استدل على الحرمة بالاحكام المحصل والمقول وعبره

لكن الحرمة التكليمية غير ثابتة ولم يعلم ادعائها من المشتري والوصية
اعنى العباد انما نتحمل اذا لم يكن للمبيع منفعة حتى ماددة عند المشتري فانه ح
يشك في صدق البيع والتجارة وعبرهما عليه فيشملة قوله تعالى ولا تأكلوا أموالكم
بينكم بالباطل فتأمل وفي استعادة الحكم التكليفي للمعاملة ح من الاله ترد
واذا كان له منفعة ولو للمشتري وحده يجوز بيعه ، وقد مر ما دل على حواز بيع
الهر ، وفي صحيح المعص قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن اليهود وسباع الطير هل
يلتص التجارة فيها ؟ قال نعم ^(١) مع انها لا تمنع محللة لها في ثلث الارمان فافهم .

(١٢٩) بيع المبتة والانتفاع بها

قال سيدنا الاستاذ ^(٢) المشهور بل المجمع عليه بين الخاصة والعامة هي

حرمة بيع العينة وضما وتكليفاً

اقول الروايات الواردة في منع بيعها كلها ضعيفة سدا ^(٣) كما ان ما دل
على حوازها ايضاً ضعيف فلا عبرة بشيء منها ، ولا ملتفت الى دعوى احبارها بالشبهة
قائما لاصل لها على ما قررناه في اصول الفقه

نعم اذا قلنا بحرمة الانتفاع من المستة لاسعد بطلان البيع لما مر وح فلا بد
من لفت النظر الى هذه المسألة فيقول

فعي كلام سيدنا الاستاذ الخوئي ^(٤) ان المشهور انما هي حرمة الانتفاع

١ - ص ١٢٣ ح ١٢ الواسائل ٢ - ص ٦٧ ح ١ مصباح

٣ - سوى صحيحة علي بن جعفر وان ضعفها الاستاذ على ما في هامش ص ١٩ ح ١

مصباحه لكن في دلالتها تأمل ويأتي في بحث من بعد ذلك

٤ - ٥٠١ لتفصيله ص ٦٢ ح ١ مصباح الفقاهة ولاحظ ١٥٦ ح ١ المستمك لاصح الاول .

وعليه فتدري أكثر لمامه والث ما فرت به من الروايات سوى صافها .

(١) مصممة سماعة قال سألته عن خلود الساع أمتنع بها ؟ فقال اذا رمت

وسمت فتنفع بحدده . اما المنة فلا

(٢) مصممة له أيضاً قال سألته عن اكل الحن وتقليد السيف وفيه اليمحت

والعري (مرشم) فقال لا بأس ما لم يعلم وكتباها موثقان^(١) والاطهر ضعف الثانية

بعضها

(٣) عبي بن جعفر في كتابه عن اخيه موسى بن جعفر ^{عليه السلام} قال سألته عن

العائنة تكون لرحل فسموت بعضها يصلح له بيع خلودها وودعها وبلسها (ولسها)

ق ر . لا وان لسها ولا يصلي فيها^(٢) ص ٦٥ ح ١٢

صممه . سدد الاستاد دام طله بجهالة عبد الله بن الحسن^(٣) وهو اشتاء فن

الرواية عن كتاب علي بن جعفر وعبد الله ليس في سنده وهذا من مثل سدد الاستاد

دام طله غريب ولعله من معجز الكتاب .

ثم الطاهر ان الذي في الحوارات راجع الى الجميع دون السع وحده واما

فهى عن الصلاة فيه ثاب على تقدير المعصن بالنس للاهتمام بالصلاة وعليه فالرواية

تدل على منع الانتفاع دون حوارته كما نوههم

ليس استعادة الحرمة الوضعية أو التكليبية منها مشكلة لان نهي الصلاحية

اعم من المطلق أو الحدية فتأمل فانها للمتأمل في كتاب علي بن جعفر غير بعيدة

ذكثيرا اما استعمال الصلاحية في كلامه في الحوارات راجع وتدبر

(٤) مصممة سماعة قال سألته عن خلود المنة المملوح وهو الكسحت

فرخص فيه ، وقل ان لم تمسه فهو احسن ص ٤٥٤ ح ١٦

افوا . الجميع بن الاخيرة وما قبلها يقتضى الحكم بالكراهة دون الحرمة

بل أكثر الطر أن النهى المذكور ليس نفسه بل من جهة الاحتراز عن تعات
 المتة المحنة ودا حار الانتفاع لائس بالبيع ايضا غير ان دعوى الاحماع اذا
 انصت الى صحيحة على بن حمر تصلح للاحتياط اللازم في البيع وصا وتكليفها
 والله الموفق

تتمة

في الروايتين المشترتين ان المحتلط من الدكي والمينة يدع من يستحل
 المينة و كل نمه ، وهذا ايضاً يؤيد عدم حرمة البيع ممن لا يستحل والقوى
 بمصموبهما متمين و كل ما قبل في المصع عن العمل بهما يشبه الاحتهاد في مقابل
 النص . ص ٦٨ ج ١٢

(٥) بيع اللحم بالحيوان

سند ذكر حكمه في طي مباحث الرما انشاء الله في حرف الراء

(١٣٠) بيع المملوك الصغير وحده

سيانتي بحثه في اشراء المملوك الصغير في حرف الشين تحت رقم (٢٨٣)

(١٣١) بيع ام المملوك الصغير وحدها

سنانى حكمه ايضاً في حرف الشين تحت رقم (٢٨٣)

(١٣٢) مبايعة المحارب

مردليل حرمتها في حرف الالف تحت رقم (١٠٢)

حرف التاء

(٠) اتباع خطوات الشيطان

قال الله تعالى يا ايها الناس كلوا مما فى الارض حلالا طيبا ولا تتبعوا خطوات الشيطان انه لكم عدو مبين^(١)

الظاهر انه لیس محرما براسه، بل هو عادة عن مخالفة الشريعة قولاً وعملاً كما اذا امتك من اكل بعض الاطعمة المحللة مايا على حرمة او افنى بمنع بعض المأكولات الطيبة او بجواز المحرمة اوباً كلها، بل واعم من المأكولات كما يظهر من بعد الاله : انما يأمركم بالسوء والعصاة وان تقولوا على الله ما لا تعلمون وقال تعالى يا ايها الذين امنوا ادخلوا فى السلم كافة ولا تتبعوا خطوات الشيطان^(٢) .

وهى صحيح منصور بن حازم قال لى ابو عبد الله عليه السلام . . فقال يا ابا جعفر الى حلت ما الطلاق و المتساق و النذر . فقال له . يا طارق ان هذه من خطوات الشيطان .

وفى موثقة ابن حجاج عنه عليه السلام : اذا حلف الرجل على شىء والذى حلف عليه اتياله خير من تركه فليات الذى هو خير ولا كفارة عليه . و انما ذلك من خطوات الشيطان . والروايات متظافرة لاحظها فى تفسير الرهان^(٣) .

(٥٠) اتباع متشابهات القرآن

قال الله تعالى فاما الذين في قلوبهم زيغ فسعون مما تشبه به اتباع الفتنة
واتباع تدويله وما يعلم تدويله الا الله والراسخون في العلم^(١)
اقول المظاهر ان الحكم هنا ايضا ليس سوى حكم طلب الفتنة والاصلال و
حكم القول على الله بغير علم ويحذر ذلك والله اعلم

(٥٠) اتباع الهوى والسبل

قال الله تعالى فلا تتبعوا الهوى ان تعدلوا^(٢) وقال تعالى ولا تتبعوا هوا
قوم قد ضلوا من قبل واصلوا كثيرا^(٣) وقال ولا تتبعوا السبل فتفرق بكم عن
سبيله^(٤)

اقول . لاشك في حرمة كل ذلك في الاسلام ، غير انها ليست باحكام علمية
بل هي راجعة الى ما سبق ويأتي .

(٥٠) ترك البر

روى الكليني عن علي عن ابيه عن ابن محبوب عن اسحاق بن عمار قال
سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول . نعوذ بالله من الذنوب التي تجعل الفناء
وتفترق الاحال وتغلي الدمار وهي قطعة الرحم والعقوق وترك السر^(٥) والسند
معتبر وان اسحاق المذكور ان كان هو السر في فقد وثقة المحاشي وان كان
السايطي القطعي فقد وثقة الشيع في العهرست نعم توثيق الشيخ اسحاق في رجاله
في اصحاب الكاظم عليه السلام غير معلوم الرجوع الى احدهما بعينه

لكن العمدة هو فهم مداول الرواية في محل الكلام فاني لم اتحصل من
افسير ترك السر الحرام ولا بعد ان يكون ترك السر راجعا الى قطعة الرحم

١ - (ال عمران ٦) . ٢ - النساء ٥١٤ . ٣ - المائدة ٧٧ .

٤ - الامم ١٥٣ . ٥ - ص ٥١٤ ح ١١ الوسائل .

والمعقوق أى ترك الر إلى الوالدين والأقارب فيما إذا استلزم قطع الرحم وعقوقهم
والله العالم

(١٠) ترك الجماعة

فى صحيح عمداً من مسمون عن أبى عبد الله عليه السلام عن أبىه عليه السلام قال اشترط
رسول الله ﷺ على حيران المحدث شهود الصلاة وقال لينشهن أقواماً لا يشهدون
الصلاة أو لا مرن مؤدماً به دن ثم مضم ثم آمر رجلاً من أهل بيتى - رحمه الله عليه السلام
فليحرفن على أقوام يوبهم تحرر من الحب لا يشهدون الصلاة ^(١)

اقول بعد عدم التزام الفقهاء بوجوب الجماعة يحمل الرواية على الحكم
المصدر من النسي عليه السلام بعنوان الحاكم لا بعنوان ميسر الأحكام الشرعية الأولية
ليكون لحكم دائماً شرعاً بل هو حكم ديمى سداسى صدر عن مصلحة ملزمة
زاهى النسي عليه السلام فى ذلك الوقت مشروء خاصه

وعليه فالأحراق المذكور لا يتكشف عن الحرمة الشرعية الدائمة

هم الرواية تدل على أن للحاكم الشرعى أن يحرم الناس على أتيان بعض
المستحبات وتاديبهم على تركها عند اقتضاء المصلحة والله العالم نعم يحرم ترك
الجماعة إذا كان عن استعفاف بها بناء على اتحاد حكم الجماعة ونفس الصلاة فإن
الاستعفاف بالصلاة حرام كما باتى دليله فى رب الجاء فلا حظ

(١٣٣) ترك وطئ الزوجة أكثر من أربعة أشهر

فى صحيح صفوان من يحيى عن أبى الحسن الرضا عليه السلام أنه سأله عن الرجل
تكون عده المرأة الثثة فيمسك عنها الأشهر والستة لا يفرقه لا يبرئ ولا يصرار
بها، يكون لهم مصة، يكون فى ذلك اثماً؟ قال اد، تركها أربعة أشهر كان أثماً
بعد ذلك ^(٢)

١ - ص ٢٠٩ عقاب الأعمال المطبوعة - خير سعد و مطبعة سعد

٢ - لا يبعد أن يكون النوة بعد - أربعة أشهر واجب على الزوج لأن تركه حرم .

٣ - ص ١٠٠ ح ١٤ الوسائل .

مسائل

قال السيد اليزدى - فقه - فى المردة الوثقى .

مسألة : لا يجوز ترك وطى الروحة اكثر من اربعة اشهر من غير فرق بين الدائمة و المتمتع بها ولا الشاة و الشائمة على الاظهر و الامة و المعرة لاطلاق الخبر .

اقول اطلاق الرواية يشمل المتمتع بها فلا يحسن التردد والمنع عنه كما من بعض الفحول واما المعاق الشائمة بالشاة مع ان الرواية مختصة بها فهو من اجل الاجماع كما قيل وليس عليه دليل هنا فالحكم منى على الاحتياط الدرهمى من أجل الحكمة ومن روايات الإبلاء فلا حظ

ثم قال فقه كما ان مقتضاه . اى الضرر . عدم الفرق بين المعاصر والمسافر فى غير سفر واحد اقول ؟ ما افاده غير واضح لان قول الراوى : عنده المرأة يعتمل المحذور دون الملقاة الزوجية فيبقى حكم الفبة مورد الاصابة البرائة على أن السيرة ايضا تفوى الاماحة فلا حظ

ثم قال فقه : و هى كعابة الوطء فى الدبر اشكال و كذا فى الادخال بدون الاتزال لانصراف الضرر الى الوطى المتعارف وهو مع الاتزال لكن الانصراف المذكور ضعيف والعمدة فيه مناسبة الحكم و الموضوع و لعلها مراد من قال ان العمدة فى الانصراف ان الظاهر ان الحكم المذكور ارفاقى بالزوجة وهو لا يحصل بمجرد الوطء مطلقا اقول فلا بد من اعتبار الوطء فى خصوص الفل ايشأ بمين هذا الوجه .

ثم قال فقه والظاهر عدم توقف الوحوب على مطالبتها ذلك و يجوز تركه مع رضاها او اشتراط ذلك حين العقد عليها او مع خوف الضرر عليه او عليها او مع غيبتها باختيارها او مع مشورتها .

اقول . اما عدم التوقف فلا مطلق النص ، و اما حواز الترك مع الرضاء او اشتراطه فهو مسمى على انه من حقوقها لكن اثبات الحقيقة بحيث تفصل الاسقاط محتاج الى دليل قوي في مقابل اطلاق النص المتقدم لكنه موجود واما سقوطه بخوف الضرر فوجهه واضح بعد اثبات قاعدة لاضرر واما غيبتها فهي كغيبتها بلا فرق كما مر . واما المشور فلا دليل على رفعه للحكم الا من جهة التسالم لكن الاحتياط اللزومي في العمل باطلاق النص ثم قال مسألة اخرى اذا ترك موافقتها عند تمام الارادة اشهر لمانع من من حبس او نحوه او عصيانا لا يجب عليه القضاء اقول : لعدم دليل ولما مر عن عدم اثبات الحقيقة بسحب الوعد اللهم الا ان يستصحب الوجود ، و ما اورده سيدنا الحكيم عليه في متمسكه غير واضح

(هـ) تفتة الشهود

قال الشهيد ان في كتاب القضاء من اللعة وشرحها ويحرم على الحاكم ان تمنع الشاهد (اصل التفتة في الكلام التردد فيه) وهو (هنا) ان يداحه في الشهادة (فيدخل معه كلمات توقفه في التردد او الغلط) او يتعقبه بكلام ليعمله تمام ما يشهد به بحيث لولاه لتردد ، او اتى بغيره او برعه في الاقامة او برهده لو توقف . وتحقيق الحق في كتاب القضاء

(١٣٤) الاتهام

في الصحيح عن حماد بن عيسى عن ابراهيم بن عمر اليماني عن ابي عبدالله عليه السلام قال اذا اتهم المؤمن اخاه المات الايمان في قلبه كما ينمى الملح في الماء ^(١) .

اقول: دلالة الرواية من جهة اثبات الايمان، على حرمة الاتهام مما لا يحق

و بما الكلام في وثاقه ابراهيم بن عمر المدكور ، اذ في رجال النحاشي انه .
شيخ من اصحاب ثقة روى عن ابي جعفر و ابي عبد الله عليهما السلام ذكر ذلك ابو العباس
وعمره . له كتاب برهانه عنه حماد بن عيسى وغيره .

اقول ، التوثيق ان كان من النحاشي فهو وان كان من ابي العباس فهو ايضاً
معتبر سواء كان ابن بونج او ابن عمده حيث ان الاول ثقة والثاني مؤثق و ان كان
الاطهر انه ابن بونج دون ابن عمده و الامر النحاشي انه شيخ من الريدية مكان
قوله من اصحابنا فافهم وانه دقيق لكن العلامة في خلاصته قال قد ابن العسائري
انه ضعف حداد روى عن ابي جعفر و ابي عبد الله عليهما السلام و كسى ادا اسحاق ثم قال
العلامة قدمه و الادحج عدى قبول روايته وان حصل فيه بعض الشك

اقول ، ابن العسائري سواء كان الحسن او امته احمد معتبر قوله لان كليهما
من مشايخ النحاشي اما شيوخه الاول فواضح اما الثاني فقد روى النحاشي عنه
في ترجمة احمد بن الحسن بن عمر كنهه و قد ذكر بعضهم في الرجال ان النحاشي
لا روى عن الضعيف بلا واسطة فراجع و لاحظ ^١

لكن الكلام في ان هذا الحرج الذي نقله العلامة عنه هل هو من كتاب
احمد ام من قوله او قول ابيه و هذا غير معلوم وان كان الظاهر انه من كتاب احمد
كما لا يخفى على الحسرة ، و حيث ان الكتب المدكور غير ثابت عندنا بطريق
معتبر حتي ان العلامة ايضا لم يذكر طريقه اليه كان الحرج ساقطاً عن رحمة
نا و كذا الحال اذا نقله من قول احدهما فان النقل مرسل فهو غير معتبر
فينبغي توخي النحاشي بالامكان

نعم ينتقص ذلك توثيق النحاشي و الشيخ ، باعلب التوثيقات فيها مرسلة
و البحث يدل طويلاً لاحظ كتابات (قوايد رجالية)

١- على اشكال فيه ذكرناه في كتابها (قوايد رجالية) .

وكيفما كان فالسند معتبر ، ويعين هذا السند زوجه مفصلة أخرى والتي
ديلتها

وأذا قال الرجل لأخيه أ ، انقطع ما بينهما من الولاء ، وإذا قال له أنت
عدوى كفر أحدهما ، وإذا اتهمه أ ب ما لا يثبت في قلبه كما ثبت الملع في الماء
الح^(١) قال الرازي في مختار الصحاح في مادة وهم ونوهم أي طن وأوهم غيره
أيهم ، وأوهمه أ ب ، نوهمها واتهمه بكذا ، * سم التهمة بفتح الهاء وفي المصحف
اتهمه بكذا أدخل عليه التهمة وطنه ، * واتهموه في قوله شك في صدقه وفي
القاموس ، * وأوهمه واتهمه بكذا اتهام ، أدخل عليه التهمة - كهمزة^(٢) أي ما
يتهم عليه .

فوق - فالظاهر أن الاتهام المحرم هو بسبه المؤمن إلى عبث وسوء محرم
الظن والاحتمال عائداً كان المؤمن أو حاصراً فتدبر جيداً

ثم إن الظاهر عدم شمول الحكم لمطلق المسلم لأن المؤمن في الرواية
الأولى والأيمان في الرواية الثانية ينصرفان إلى أهل الولاء ، وهذا بخلافهما في
القرآن فانهما بمعنى المسلم والإسلام فافهم تقييده لم أحد في حرمة حرمة
وأما ما ورد في حرمة ثمن بعض الأشياء فهو يدل على فساد المعاملة دون الحرمة
الشرعية

١ - ص ٥٤٥ ح ٨ الوسائل

٢ - يعني أن التهمة بفتح الهاء لا يسكونها .

حرف الجيم

(•) الجحد بايات الله

قال الله تعالى : وما يعبد آتائنا الا الكفرون وما يعبد آتائنا الا الظالمون ^(١) وورد ذكر الجحد في سورة هود والانعام والاعراف والمجل والتمل وعمر والاحقاف وحملت ولقمان ، اقول ولعل المراد من جحد ايدت الله او جحد نعمت الله كما في بعض الآيات ، الراجع الى انكار الله وصعته فيكون من اقسام الكفر فلا يكون موضوعا لحكم حديد .

واما الجحد شيء من الاحكام وغيرها مما تست في الاسلام فهو حرام ، لا ريب بل ان علم المجهود من المسمى يكون جحده موحيا للكفر وكذا ان علم من الامام المعلوم امامته والا فيكون موحيا للخروج عن المذهب دون الدين ، وعليه فانكار الشيعة ما تست عند المنكر انه من الامام يوجب الكفر دون انكار المحالين واما اذا جحد شيئا لم يشت عنده من الدين فلا شيء عليه ، اذا لم يكن مقصرا ، بل لا شيء على منكر المعرف اذا كان جاهلا قاصرا وان حكم عليه في الدنيا بالكفر واما في الآخرة فلا يستحق العقاب ، بل يتمتع هناك فيستحق الثواب او العقاب على الطاعة او المضالعة ^(٢) وذهب المشهور الى انكار العاهل القاصر في المعارف وان كل جاهل مقصر ، واستدلوا بوجوه ناقشناها في الجزء الاول من صراط الحق

١ - المنكوت ٤٧ ٤٩

٢ - وقد وردت بعدة روايات معتبرة لاسط الجزء الثاني من صراط الحق

ثم ان المحكى عن الرابع ان المحمود يعنى ما فى القلب اثباته ، واثبات ما فى القلب نفيه .

اقول : الثانى اذا كان فى الشرعيات يكون من التشريع والدفعه المحرمه

(١٣٥) الجدل فى الاحرام

قال الله تعالى فمن فرس فهن الحج فلا رفث ولا فسوق ولا جدال فى

الحج .

وفى آخر صحيح معاوية بن عمار - فالرفث الجماع و الفسوق الكذب . و

الجدال قول الرجل : لا والله بلى والله^(١)

وفى صحيحه الاخر ، قال : سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل يقول : لا لعمري

وهو محرم قال ليس بالجدال . اما الجدال قول الرجل : لا والله ولى

والله .^(٢)

وفى صحيح ليث قال . سألت عن المحرم يريد ان يعمل العمل فيقول له

صاحبه ، والله لا تعمله ، فيقول : والله لا عملته . فيحالفه مرارا يلزمه ما يلزم الجدال

قال : لا انما اراد بهذا اكرام اخيه ، انما كان ذلك ما كان لله عز وجل معصية^(٣) .

والرواية الثالثة تحتاج الى البحث : كما ان للمقام فرعا ولابد من مراحمه

الفقه و نعم نعرضنا للمقام فى حواشينا على مناسك الحج لسيدنا الاستاذ الخوئى

- دام ظله - .

(٥) مجادلة اهل الكتاب بغير الاحسن

قال الله تعالى . ولا تجادلوا اهل الكتاب الا بالتي هى احسن الا الذين ظلموا

منهم (العنكبوت ٤٩) قال فى المجمع : اى بالطريق التى هى احسن ، وانما

١- ص ١٠٨ ج ٩ الوسائل .

٢- ص ١٠٩ ج ٩

٣- ص ١١٠ ج ٩ الوسائل .

يكون احسن اذا كانت المسطرة برفق ولين لارادة الحبر والنفع بها وفي هذا دلالة على وجوب الدعاء الى الله تعالى على احسن الوجوه، والطفها واستعمال القول الجميل في التنبيه على آيات الله .

وقال في تفسير الاستثناء والاول ان يكون معناه الا الدس طلعوك في حدالهم اذ في غيره مما يقتضى الاعلاط لهم

اقول الدلالة على الوجوب المذكور ممنوعة لان المنقصر من الاستثناء من الحرمة هو الحوار دون اللزوم كما لا يخفى نعم قوله تعالى وادع الى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وحادلهم بالتي هي احسن دال على الوجوب لكن التمدى من المحامد - وهو المسمى الاكرم عليه السلام الى غيره محتاج الى دليل مفقود ويحتمل ان يكون النهي اذا اراد ان يحتمل الكراهة بقرينة كلمة الاحسن ، ان حرمة المجادلة بالاحسن بعيدة جدا والله العالم

ثم نساء على الحرمة هل يلحق ما هل الكتب سائر ورق الكمار والفرق الضالة من المسلمين بل المومنين في المسائل العلمية الخلاقية ام لايه وجهان . واما نساء على الارشاد او الكراهة فالظاهر هو اللاحاق لعدم الفرق في الاخلاقيات والهداية الى الحق بحسن الطريق بين اراد الانسان وفي تفسير المنسوب الى الامام العسكري عليه السلام رواية مفصلة تبين المعدال بغير التي هي احسن والمعدال بالتي هي احسن ، وحث ان التفسير المذكور لم يثبت لنا طريق معتبر غير كذا نقلها لاحظ ^(١) .

(•) المجادلة في الدين

قال الله تعالى : ان الدين يعادلون في آيات الله بغير سلطان اتاهم ، ان في صدورهم الاكرم ما هم بالغيه فاستعذ بالله انه هو السميع البصير ^(٢)

يسكر^١ - تنصص المحادلن - ولو بقربة سائر الايات الواردة فيهم وبقرينة وجودهم في زمن النبي الاكرم عليه السلام وغيرهما بالكفار
ولكن لاشك ان المعادلة عن الدين او المذهب اذا لم تكن عن قوة علمية بحيث اوحشت وهو الحق في نظر المنكرين والمخالفين او اوحشت اصلال الناس فهي حرام .

(١٠) الجريث

وهو نوع عن السمك يحرم اكله على الاظهر لصحيح محمد بن مسلم وغيره^(١) وقد اشرنا اليه في بحث الاكل المحرم في دبل . الموازين الخاصة بالمعركة .

(١٣٦) التجري

يحرم التجري عقلاً؛ فمن شرب الماء باعتقاده مسكراً او برحاه انه مسكر يستحق العقاب ، وهذا ممحلاً لاسفى الشك فيه ، وان تردد فيه شيخنا الاصولي . بل لاعقاب على المحرمات الواقعية الا اذا صدرت عن تعبد . بل يمكن القول بحرمة شرعاً لصحيح حمص بن المختري قال - قال ابو عبد الله عليه السلام ان قوما اذنبوا دنوباً كثيرة فاشفقوا منها وخافوا شديداً ، وحاء اخرون فقالوا اذ نوبكم علينا فنزل الله عليهم العذاب ، ثم قال تبارك وتعالى ، حاووني واحترأتم^(٢) .
ولكن مع ذلك في المقام اشكال ياتي في مادة النيه في حروف النون انشاء الله .

(١٣٧) جز المرأة شعرها

قال صاحب الحواهر في مباحث الاموات : نعم لا يجوز اللطم والتخدش و
جز الشعر اجمعاً وظاهر كلامه عدم الفرق بين الرجل والمرأة

و اُفتي بالحرمة صاحب العروة و من علق عليها من ارباب الفتوى ثم قال صاحب العروة (قده) في حر المرأة شعرها في المصيبة كعادة شهر رمضان اقول الحر القطع والنتف النزع و يمر عن الاول بالعارسة . د (بريدن) وعن الثاني د (كندن) .

واما الدليل على الحكم المذكور فلم اجد سوى رواية ضعيفة السند دللت على الكفارة فلاحظها ^{١١} نعم ادعى الاحصاع على ما في الخبر المذكور فتكون الرواية معصرة والكفارة تدل على الحرمة فيتم المطلوب وسيأتي مزيد بحث له في المحشر في باب الحاء و نظر اليه

(١٣٨) جعل دعاء الرسول كدعاء غيره

قال الله تعالى لا تجعلوا دعاء الرسول بينكم كدعاء بعضكم بعضا (المور ٦٣) فيه ثلاثة احتمالات بل اقول :

فمنها ان المراد بدعاء الرسول دعوته الناس الى امر من الامور الدينية و الدنيوية فيكون اضافة الدعاء الى الرسول من اضافة المصدر الى فاعله ومنها ان المراد بدعاء الرسول خطبه ، فلا مدان يعظمه الامة في النداء و يحرم ان يساوى بينه و س غير في الخطاب فالإضافة من قبيل اضافة المصدر الى مفعوله

ومنها ان المراد بدعاء هو الدعاء عليهم لو اسخطوه فينهى الله عن التعرض لدعائه عليهم باستخاطه ، فان دعاء الرسول مقبول مستجاب لامحالة اقول . الاظهر هو المعنى الاول كما يفهم مما قبل الآية و ما بعدها و التشبيه ايضا يؤيد هذا المعنى فان اضافة (دعاء) الى (بعضكم) من قبيل اضافة المصدر الى الفاعل قطعاً .

وما الثول الثاني فقد ورد في النفس و يستمد من بعض الروايات لكنه
ضعيف سنداً راجع^(١).

وما الاحتمال الثالث فهو خلاف الظاهر من الآية الكريمة حدا
ثم ان النهى على الاول راجع الى وجوب امتثال امر الرسول في كل ما
امر به و نهى عنه فليس دالا على حكم مستقل ، الا ان يقال ان الآية تدل على
حرمة مساواة حكمه لحكم الناس بعضهم بعضا و في احكام الناس ، بعضها واحد
الامتثال والامر ، لقول ، وعنه فالمراد حرمة المساواة و لو كان المحاطب عاملا
بدعائه على حذمته بدعا غيره لكن الاول اطهر وعلى الثاني مدلول الآية حكم
مستقل وعلى الثالث النهى ارشادي كما لا يخفى فتدبر

(١٣٩) التجسس

قال الله تعالى ولا تجسسوا (العنبر ١٢) .

اقول . التجسس - كما قيل - تنصص ما استتر من امور الناس للاطلاع عليها
و مثله التجسس (الحياء المهلة) الا ان التجسس (بالعين) يستعمل في الشر
التجسس (بالحاء) يستعمل في الخير ، ولذا قيل ان معنى الآية و لا تتبعوا عيوب
المسلمين لتتكموا الامور التي سترها اهلها

وفي موق اسحاق وعن الصادق عن رسول الله ﷺ يا معشر من اسلم بلسانه
و لم يتوكل الايمان الى قلبه لا تدموا المسلمين و لا تتبعوا عوراتهم فانه من تنصص
عوراتهم ' يتصص الله عورته و من يتصص الله عورته فقصحه ولو في بيته
وفي صحيح ابى حنبل عن الباقر عليه السلام يا معشر من اسلم بلسانه لا تتبعوا
عورات المسلمين الخ والروايات كثيرة^(٢).

١ - ص ١٥٤ ح ٣ تفسير البرهان .

٢ - لاحظ ص ٢٠٩ ح ٤ تفسير البرهان .

(٥) جعل الله عرصة للإيمان

قال الله تعالى ولا تجعلوا الله عرصه^(١) لإيمانكم ان تروا وتتقوا وتصلحوا بين الناس والله سميع عليم^(٢) وفي صحيح البخاري^(٣) قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول : لا تحلفوا بالله سادقين ولا كاذبين فانه عز وجل يقول : ولا تجعلوا الله عرصة لإيمانكم^(٤).

اقول : لابد من حمل الرواية على الكراهة للقطع بان ائمة اهل البيت حلفوا بالله في محاوراتهم و السيرة اصافائمة عليه ، وفي موقوف يعقوب بن يوسف قال : كان ابو عبد الله عليه السلام كثيرًا ما يقول والله من ١٤٢ ج ١٦ الوسائل

(فائدة)

قال بعض السادة المفسرين المعاصرين ومعنى الآية . والله اعلم . ولا تجعلوا الله عرصة تتعلق بها ايمانكم التي عقد نموها بحلفكم ان لا تروا وتتقوا وتصلحوا بين الناس ، فان الله سبحانه لا يرضى ان يجعل اسمه ذريعة للامتناع عما امر به من البر والتقوى والاصلاح بين الناس وعلى هذا يصير قوله تعالى ان تروا الحج تنقدرون (لا) اولان تروا . وهو شائع مع ان المصدرية كقوله تعالى بين الله لكم ان تصلوا . النساء ١٧٥ اى لى لا تصلوا او كراهة ان تصلوا

١- قال بعض المفسرين : العرصة من العرض وكأداة الشئ للشئ حتى يرى صلوحه كما يريد و يقصده كعرض المال للبيع و عرض المرء للنزول و عرض الفداء للاكل . و لايمان جمع يمين ما حوزة من اليمين بمعنى الجارحة لكونهم يصريون بها في الحلف و العهد و البيعة فاشتق من آلة العمل اسم للعمل للملازمة بينهما كما يشتق من العمل اسم آلة العمل كالسبابة للاصبع التي يسب بها . من ٢٣٢ ج ٢ تفسير الميزان .
٢- (البقرة ٢٣٤) .

٣- بناء على كون الحزاز هو ابراهيم بن عثمان او عيسى دون ابراهيم بن زياد ابي ايوب الحزاز فانه مجهول .

٤- ١٤١ ج ١٦ الوسائل .

و يمكن ان لا يكون بتقدير (لا) و قوله تعالى ان تردوا الخ متعلق بما ^{بدل}
 عليه قوله تعالى ولا تجعلوا من الهى اى يسهاكم عن الحلف الكدائى او يبين
 حكمه الكدائى ان تردوا و تتقوا و تصلحوا بين الناس
 و يمكن ان يكون العرصة بمعنى ما يكثر عليه العرض ، فيكون بهما عن
 الاكثار من الحلف بالله سبحانه والمعنى لا تكثر دأ من الحلف بالله فانكم ان فعلتم
 ذلك اذبحكم الى ان لاتردوا و لاتتقوا و لاتصلحوا بين الناس ، فان الخلاف الكثير
 من اليمين لا يستعظم ما حلف به ...

والاى على هذا المعنى اى عدم تقدس (لا) فى الكلام بل قوله تعالى
 ان تردوا منصوب سرع الحافى او معمول له ما بدل عليه النهى فى قوله
 لا تجعلوا الخ

اقول : التقدير خلاف الظاهر فى كلا الاحتمالين ، كلاهما ، ولعل الاظهر
 فى تفسير الآية ما فى رواية اسحاق عن الصادق من قوله ^{عليه السلام} انا دعيت لتصلح بين
 اثنين فلا تقل على يمين ان لا افعل و رجال السند كلهم مقولون به على ان
 اسماعيل قاله حسن ان تمت انه حفيد عمر كما صرح به بعض الرحالين لكنه
 لم يصل الى احد الاطمين والطن غير حجة ^(١)

(٥) الجفاء

الجفاء حرام وقد مر القول فيه فى مادة النداء فراجع

(٥) جعل اليد مغلوطة

قال الله تعالى ولا تجعل يدك مغلوطة الى عنتك (الاسراء ٢٩) اقول قد مر ما
 يتعلق به فى مادة (السط) فراجع ، ولكن يمكن ان يقال فى المقام ، ان الامساك
 المطلق - دونى فرض عدم البدل الواجب كالم كوة وحوها - حرام غير جائز ، و

تعالى يقول : ولا تحبوا الاغيارى سبل حتى تغتسلوا . اقول فالمحرم هو مطلق
المكث دون الجلوس فقط .

(١٤٠) الجلوس على مائدة يشرب عليها الخمر

في رواية هارون بن الجهم . فأتى نقدح فيه شراب لهم فلما صار النقدح
في يد الرحى قام ابو عبدالله عليه السلام عن المائدة فسئل عن قيامه ؟ فقال . قال رسول الله
ﷺ مدعون ملعون من جلس على مائدة يشرب عليها الخمر ^(١)

اقول دلالة الرواية على حرمة الجلوس وامسحه ورجل السند ثقته سوى
محمد بن الخليل الرقي فانه وثقه الشيخ (ره) لكن المحاشي قل انه ضعف في
الحدث

اقول المارة محمله لست بظاهرة في سعة في نفسه و لذا لا يسعد حجه
توثيق الشيخ قسامل ^(٢) ثم ان مقتضى اطلاق الرواية حرمة مطلق الجلوس على
المائدة وان لم يكن الحائس واما اذا كان حائسا في بيت فيها المائدة المدكورة
ولم يكن حائسا عليها عرفا ، اذا كان في مجلس يشرب فيه الخمر وان لم تكن فيه
مائدة فعم الحرمة تردد ، ممثلة التردد في فهم العرف لخصوصه في المائدة
والاحاطة اردما هو الترك هذا : الظاهر من الرواية هو حرمة لجلسه فقط
فلو جلس و عمى ربه لا يحرم عليه الاكل كحرمة اكل النخس و مال العير
و نحوها .

الكن في موثق عمارة المنقولة في الكافي و التهذيب عن ابي عبدالله عليه السلام ما
يدل على حرمة المائدة ونحن فنقل ما رواه الكافي و تذكر متن رواية التهذيب

١- ص ٤٩٢ ج ١٦ الوسائل .

٢- وجه التأمل ما قرناه في رسالتنا الفوائد الرجالية من ان اللزم هو التوقف
والاعتماد على روايته على سبل الاحتياط الرومي .

عند الاختلاف بين القوسين .

قال : سئل عن المائدة اذا شرب عليها الخمر او مسكر (الخمر المسكر)^(١) قال حرمت المائدة و سئل فان قام رجل على مائدة منصوبة يوكل مما عليها و مع الرجل مسكر ولم يسق (لم يسق) احدا ممن عليها بعد ؟ قال : لا تحرم (يحرم) حتى يشرب عليها وان وضع (وان يرفع) بعد ما يشرب فالودح فكل فانها مائدة اخرى يعنى كل العالودح . و الرواية طويلة في التهذيب^(٢) و رواها صاحب الوسائل عن الكافي بعدد كلمه (و اد) قبل قوله سئل فان قام و حذف كلمة (كل) بعد كلمة (يعنى)^(٣) .

قال المحقق في الشرائع : و يحرم الاكل على مائدة يشرب عليها شئ من المسكرات او الفقاع . و عقبه في الجواهر بقوله : بل في كشف اللثام لسه الى الاصحاب . . بل عن ابن ادریس : لا يجوز الاكل من طعام يصبي الله به او عليه و تنقيح المقام و تمحيص المقال :

اولا ان الحلو على المائدة حرام على الاحتياط الواحد اكل الحالى منها ام لا يا كل . وهل الحرمة محتصة في حين شرب الخمر ام تشمل ما بعده ايضا ، بل وما قبله ايضا اذا علم شر به عليها ؟ فيه تردد ، و دعوى الحلية قبل الشرب و لو مع العلم به من احد حلوس الامام عليه السلام على المائدة او لا عبر مسموعة لعدم الدليل القاطع على علمه عليه السلام بجميع الموضوعات الخارجية . و انما الثابت من علم الامام عليه السلام بالموضوعات هو البعض على ما حررناه من جو مديع في الجزء الثالث من كتابنا صراط الحق في علم الكلام .

١- في الجواهر : الخمر والمسكر .

٢- لاحظ ص ٤٦٩ ج ٦ الطبع الحديث من فروع الكافي و ص ١١٦ ج ٩ تهذيب الأحكام ، الطبعة الحديثة .

٣- لاحظ ص ٢٩٩ ج ١٧ الوسائل .

ثانياً الأكل من المائدة المدكورة حرام ، وأما ما ذكره المحقق - قدس - و
 غيره من حرمة الأكل على المائدة فلم اجد دليلاً عليها ، ويطهر الثمرة بين ما ذكرناه
 و بين قولهم إذا لم يجلس الأكل على المائدة بل كان في قبة أخرى فمديده من
 المنفذ و احد الطعام من المائدة واكله ، او جلس على المائدة و لكنه لم يأكل
 منها بل اخرج من لسانه طعاماً و اكله ، فعلى المختار يحرم الأكل في الصورة
 الأولى و يجوز في الصورة الثانية و ان كان عاصياً بالجلوس في الصورة الثانية
 دون الأولى واما على فتوى الجماعة فينعكس الامر ، بمعنى يحل الأكل في الأولى
 و يحرم في الثانية ، واهم هذا

ثالثاً يلحق المسكرات بالحمر في الحكم المدكورة واما للمقطع بعدم الفرق
 او للموافقة على سعة الكافي فانه أصح من الشيخ و هو امن جهة ان وصف الخمر
 بالمسكر كما في نسخة التهذيب غير متعارف و لعل أظهر النسخ هو نسخة الجواهر
 كما نقلناها في الهامش .

رابعاً ان حرمة الأكل مقيدة برمان شرب الحمر دون غيرها و قد مر ح
 الامام عليه السلام في الرواية حوار الأكل قبل السقاية و بعد الشرب
 و الأكل والجلوس و ان كانا امرين متضمنين يصح اختلافهما من حيث الحكم
 غير ان حوار الأكل في غير حال الشرب يستلزم حوار الجلوس عرفاً . و بهذا
 نحصل من التردد السابق في استفادة إطلاق رواية هرون بن الحهم بالنسبة الى
 غير حالة الشرب و عدمه فتفطن .

خامساً ان ما ذكره ابن ادريس (عليه الرحمة) من حرمة الأكل من
 المائدة او عليها ^(١) في سائر المعاصي فتوى بلا دليل لا يلتفت اليه والله العالم .

١- هذا بناء على عطف قوله (عليه) على قوله (من طعام) و اما بناء على عطفه على
 قوله (به) كما هو ظاهر فالمحرم عليه هو الأكل من المائدة فقط لا الأكل عليها لكن مورد
 الحكم يصير ما يشمل صورة القصب والقناه والكذب وغيرها و تامل جيداً

(١٤١) جلوس المعتكف خارج المسجد

قال الصادق عليه السلام في صحيح المجلس في حق المعتكف: ثم لا يجلس حتى يرجع ولا يخرج في شئ الا لصارده او يمود مرصا ولا يجلس حتى يرجع. قال، واعتكف المرأة مثل ذلك^(١)

اقول: لعل المراد بالجلوس المكث من غير حاجة ولو قائما خارج المسجد

(١٤٢) جماع المحرم

قدم في باب العدل ما يدل على حرمة الجماع على المحرم، ويمكن ان تستفاد من صحيح زرارة ايضا قال سألته عن محرم عشي امراته وهي محرمة فقال: ان كانا جاهلين ستغفر لهما و مصبا على حجهما و ان كانا عالمين فرق بينهما من المكان الذي احدهما عليه مدية وعليهما الحج من قابل الحج^(٢)

سأء على ان الاستفاد كاشف عن حرمة الفعل، وان لم يكن امطلا فافهم^(٣) واما اطالة الحديث فمعه تفصيل وبحث مدكور في محله

ثم انه لا فرق بين الزوج والزوجة فيحرم عليها ايضا

(١٤٣) جماع الحائض

قال الله تعالى: و مثلوك عن المحض قد هو ادى فاعتزلوا النساء في المحيض ولا تقربوهن حتى يطهرن فاذا تطهرن فاتوهن من حيث امركم الله ان الله يحب المتطهرين. (٢٢٢ النقرة)

فا سيدنا الحكم في المستمسك في اثبات الحرمة المدكورة، اجماعا من

١- ص ٢٠٨ ج ٧ الوسائل .

٢- ص ٢٥٧ ج ٩ الوسائل .

٣- واما ما يقبل من ان الكفاية دليل الحرمة فيد تأمل او مبع كما اشهر في حواشيها على ما سلك سيدنا الاستاذ الخوئي دام ظله ايضا وقد ادعى سيدنا الامام المحكم هذه الملازمة بينهما حرما او اجماعا لكن الاول غير ثابت والثاني غير حجة .

العلماء أو من علماء الإسلام

حكاه - أي الإجماع المدكود - جماعه كثيرة بل هي كلام جماعة أنه من
 ضروريات الإسلام ، ويدل عليه الكتاب المجيد والسنة المتحدرة حد التواتر .
 قال صاحب العروة السامع وطؤها - أي العائنه - في القفل حتى يادخل
 الحشفه من غير أنزال بل معصه على الأحوط و يحرم عليها أيضا ، و يجوز
 الاستمتاع بغير الوطء من التقبيل و التمجيد و القفم . . . و أما الوطء في دبرها
 فعوارده محل اشكال و إذا جرح دمها من غير الفرج فوجوب الاحتساب عنه غير
 معلوم بل الأقوى عدمه إذا كان من غير الدبر - نعم لا يجوز الوطء في فرجها
 بخالفه عن الدم حينئذ .

قلت أكثر ما افتاء مطابق لتنصيص الواردة في الدبر كما يظهر لمن
 راجعها

وأما الحرمة عليها فلمعها المستفاد من ارتكابات المشرعة وغيرها ، و أما
 الوطء في الدبر والأحوط أن لم يكن أقوى حرمة ولا فرق بين خروج الدم منه
 وعدمه أصعب ما يخص المنع بالأول سندا و العمدة في المنع هو إطلاق الكتاب
 وبعض الرداءات المعشرة وضعف سند ما دل على أن المحرم هو القفل بعنه ؛ وإن
 العائر للروح كل شئ غير الفرج ، أو العائد إيقافها حيث شاء ما أتقى توسيع
 الدم ؛ إلى غير ذلك

و كیفما كان الأحوط أو الأقوى وحدة حكم القفل والدبر ، وتفصيل صاحب
 العروة غير جيد^١

(*) الجماع في حال الاعتكاف

يدل على حرمة الوطء قبلًا و دبرًا موثقه حسن بن الجهم عن أبي الحسن

عليه السلام قال : سألت عن المعتكف يأتي أهله ؟ قال : لا يأتي امرأته ليلاً ولا نهاراً وهو معتكف ^(١)

وهي صحيح ورادة قال سألت أبا جعفر عليه السلام عن المعتكف مع أهله (أهله) قال إذا فعل فعله ما على المظاهر ^(٢)

وهي صحيح الحناط قال سألت أبا عبد الله عليه السلام عن امرأة كان زوجها عائماً فقدم وهي معتكفة باذن زوجها فخرجت حين ملعها فدومه من المسجد الى بيتها فتهيأت لزوجها حتى واقعها فقال : ان كانت خرجت من المسجد قبل ان تقضى ثلاثة ايام ولم تكن اشترطت في اعتكافها فان عليها ما على المظاهر ^(٣)

اقول . مقتضى اطلاق الاولين و اشعار الثالثة ان حرمة الوطى ليس من اجل المسجد بل يحرم حارجه ايضا الا ان يحدش في الثالثة بان الكفارة لا تدل على الحرمة اولا وعدم طهور فيها يترتب الكفارة على الوطء ؛ بل على الخروج من المسجد فقط وان كان احتمالا من حوها وعلى الحدش المذكور لا دليل على حرمة الوطى على المعتكفة سوى قاعدة الاشتراك كما لا يخفى

واما الكلام في الكفارة وغيرها من الفرع فمذكور في الكتب المبسوطة وقد تقدم هذا الموسوع في حرف الباء تحت رقم (١١٣) ايضا

(١٤٤) جماع الزوجة قبل اكمالها تسع سنين

وحرمة . كما قيل . اجماعه بل ادعى عليه الاجماع بضميه وهي صحيح المحلى . ابي عبد الله عليه السلام اذا تزوج الرجل الحارسة وهي صغيرة ، فلا يدخل بها حتى يـ . لها تسع سنين

و مقتضى الاطلاق عدم الفرق بين الدائمة والمنقطعة وبين الوطى في الفحل والدبر .

و في صحيح حمير ان عنه عليه السلام سئل عن رجل تزوج حارية مكرها لم تدرك ، فلما دخل بها افحصها فاصفاها فقال ان كان دخل بها حين دخل بها و لها تسع سين فلا شيء عليه ، و ان كانت لم تسع تسع سين او كان لها اقل من ذلك بتقليل حين افحصها فانه قد افسدها و عطاها على الازواج فعلى الامام ان يعرّمه ديّتها ، و ان امسكها ولم يطلعها حتى تموت فلا شيء عليه ^(١)

اقول : و اما الحرمة الابدية كما عرّف بمشهور المدعى عليه الاجماع فلم احد لها دليلا يعتمد عليه . كما ان المستند من الصحيح الاثر حوار الوطى في اثناء التاسعة و ان لم تكمل فتدبر جيدا

(١٤٥) جماع النفساء

ليس بها ما يبدل على حرمة وطء النفساء بعد منقتر ^(٢) فالعمدة هو الاجماع المنقول على مساواة حكم النفساء مع الحائض . والله العالم

(١٤٦) (١٤٨) جمع الرجلين المجردتين في لحاف واحد و كذا

المرأتين المجردتين والرجل والمرأة

في صحيح ابن عسك ^(٣) عن ابي حمير عليه السلام قال كان على عليه السلام اذا وجد رجلين في لحاف واحد مجردتين جلدتهما حد الزاني مائة جلدة كل واحد منهما و المرأتان اذا وجدتا في لحاف واحد مجردتين جلدت كل واحدة منهما مائة جلدة

١- ص ٣٨٠ ج ١٤ الوسائل وفي صحيح الحلبي قال سألت عن رجل تزوج بحارية فوقع عليه فافصاها قال عليه الاجراء عليها ما دامت حية ص ٣٨١ ج ١٤ لكن لم يفرص عدم ادراكها بل الرواية مطلقة فادهم .

٢- ص ٦٢ ج ٢ الوسائل .

٣- بناء على كون ابي ايوب الواقع في سندها هو ابراهيم ابن عثمان او عيسى لاحظ

وفي صحيح عبد الله بن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام قال سمعته يقول حد الحلد في الزنا أن يوحدا في لحاف واحد و الزحلان يوحدان في لحاف واحد والمرأتان يوحدان في لحاف واحد^(١).

وفي صحيح الحلبي عنه عليه السلام قال حد الحلد أن يوحدا في لحاف واحد والزحلان يحلدا إذا ووحدا في لحاف واحد، الحد والمرأتان يحلدا إذا احدثا في أحدهما أحد الحد^(٢).

وقرئ منها صحيح ابن الجراح عنه عليه السلام^(٣).

وفي صحيحه الآخر عنه عليه السلام كان على عليه السلام إذا ووحدا الزحلان في لحاف واحد صر بهما الحد فإذا احدث المرأتان صر بهما الحد.

وفي صحيح عبد الرحمن بن أبي الهاشم عن أبي جده عبد الله عليه السلام قال ليس لأمرأتين أن تستا في لحاف واحد إلا أن يكون بينهما حاحر فإن قملتا بهيتا عن ذلك وإن وحدثا بعد الهبي حلدت كل واحدة منهما حداً واحداً فإن وحدثا أيضاً في لحاف واحد حلدتا. فإن وحدثا الثالثة قتلت^(٤) ومثله بتفسيره رواية أخرى له في ص ٣٦٨ ح ١٨.

أقول: الكلام في أبي جده عبد الله بن مكرم فإنه وثقه النجاشي مكرراً وصححه الشيخ. ومذهبه ابن فضال بن نفل من الشيخ أيضاً فوثقه وقد ذكرنا في الرجال ترجمته اعتباراً برواياته.

وفي صحيح عبد الرحمن بن الصادق عليه السلام إذا ووحدا الزحل والمرأة في لحاف واحد قامت عليهما بذلك بيعة ولم يطلع منهما على سوى ذلك، حلد كل واحد

١- ص ٣٩٣ ح ١٨ وص ٢٦٤ ح ١٤ وص ٣٦٧ ح ١٨.

٢- ص ٣٦٣ ح ١٨ ٣- ص ٣٣٤ ح ١٨.

٤- ص ٢٦٤ ح ١٤.

منهما مائة حوله^(١) وفي صحيح ابن سنان يجلدان غير سوط واحد. وفي موطأ
ابن الصديق عليه السلام ان عليا وحده امرأة مع رجل في لحاف واحد فجلد كل
واحد منهما مائة سوط غير سوط وفي صحيح حريز بن عليا عليه السلام وحده رجلا و
امرأة في لحاف واحد فصر كل واحد منهما مائة سوط الاسود

اقول الروايات كثيرة لكن الكلام في انه من هو حرام شرعي او حكم
من سدا لظيق الرضا والى الله اطو المساحقة ، وبعض الآثار يدل على الثاني لكن
يمكن ان يكون ذلك حكمه لتحرمة كنه هو غير بعد والله العالم

وفي الشرائع والخواهر (والمجتمعان تحت ازار واحد) مثلا معردين و
ليس بينهما رحم^(٢) ولا ضرورة^(٣) يقتضي ذلك (بغضرا من ثلاثين سوطا الى
سعة وتسعين سوطا^(٤) كما عن الشيخ و ابن ادرس واكثر المتأخرين لعدم
سليمان بن هلال^(٥) لكن في الراس ثمة للمسالك المتافقة فيه بان مطابق
لرحم لا يوجب تحوير ذلك^(٦) وامكان منع الحرمة مع عدم التحريم حصصا
به. ملاحظة السيرة^(٧) اذ لم يكر ذلك منهم و تحلله التفسير جدا في الثالثة

١ - ص ٣٦٥ ج ١٨ -

٢ - القيد المذكور لم يثبت بطريق معتبر لصحيف الرواية المشتملة عليه سدا ولا قوياً
عموم لحكم في الرحم وغيره الا فيما اذنت جريان السيرة عليه .

٣ - قيد الضرورة مثل قيد الرحم الا ان يسع حد الاصطراء والخرج والضرر .

٤ - الروايات المتقدمة به محتله كما عرفت ، فينحصر الى الحد كنه

٥ - والجبر ببجالة سليمان بن هلال غير حجة

٦ - من بعد ضعف الخبر

٧ - وهو في محله لكن اطلاق الروايات شامل بتقديم ايضاً وان مدلل على اعتبار
لتجرد لا يصلح قيد المطلقات والمقام عند من لا يرى الفتاوى لهم من الروايات المعتمدة
سداً من المشكلات حداً . واما الجابر في روضة ابي حنيفة فيس هو الباب طاهراً بل
شيء حر كما لا يخفى نعم هو بقيد اطلاق بقيه الروايات كما لا يخفى من هذه الجهة ولا يحرم
الاجتماع تحت لحاف واحد مع الحاجز بينهما .

لفحوى خبر أبي خديجة . ٥٠ عن ابن حمزة أنهما ان عادا ثلاثا و عررا بعد كل مرة ، قتلا في الرابعة ^(١) وقال في محل آخر

(والا حنيتان ارا وحدتا في ارا) واحد (محدثين عزوت كل واحدة دون الحد) على نهوما سمعته في الرحلين (فان تكرر الفعل و التعزير مرتين اقيم عليهما الحد) التم (في الثالثة) و لاخلاف احده الا ما يمكن عن ظاهر الحل من القتل فيها لانه كبيرة ، و كل كسرة مقتل فاعلها في الثالثة بعد تغلل الحد او التعزير ، و فيه انه بعد تسليمه محض خبر ابي خديجة السابق (هكذا) ^(٢) .
نعم (ان عدنا قال) الشيخ (في النهاية قتلنا) للخبر المزبور المقتضد مما روى من قتل اصحاب الكناثر في الرابعة (لكن الادلى الاقتصار على التعزير) ثم الحد في كل ثالثة (احتسبا في التهم على الدم) . . . قلت .

فيه اولا ان المتحذء على ما ذكرناه اى المالك والرياض - القتل في التاسعة او الثانية عشر لتغلل الحد (ح) لان الحكم كذلك مطلقا وثانيا قد سمعت الصحيح ومعقد الاحماع الدالين على قتل اصحاب الكناثر في الثالثة .
ثم قد يقال في المقام بالرابعة الحاقاله بالزنا واحتياطا في الدماء ^(٣) فتأمل جيدا انتهى .

اقول: وسنرجع الى المقام في بحث الحدود في آخر الكتاب انشاء الله تعالى .

(١٤٩) (١٥٠) الجمع بين الفاطميتين

قال الصادق عليه السلام كما في الرواية : لا يجعل لاحد ان يجمع بين ثنتين من ولد فاطمة عليها السلام ان ذلك يسلقها فيشق عليها . قلت يسلقها ؟ قال . اى والله

١ - والاقوى جواز القتل في الرابعة لصحيح ابي عبيدة بصيغة مادل على ان الزامى

بقتل في الرابعة .

٢ - كون الجمع المذكور كبيرة مطلقا محل بحث .

٣ - قد عرفت انه الاظهر مع النض عن صحيح ابي خديجة .

أقول: للرواية طريقان: الأول مارواه الشيخ بإسناده عن علي بن الحسن عن
السندی بن الربیع عن محمد بن أبي عمر عن رجل من أصحابنا قال سمعته يقول .
الثاني مارواه الصدوق في العلل عن ما حيلوبه عن محمد بن يحيى عن أحمد
بن محمد عن أبيه عن ابن أبي عمير عن أنان بن عثمان عن حماد قال : سمعت أبا
عبدالله عليه السلام يقول من ٣٨٨ ح ١٤ الوسائل

أما الأول فإسناد الشيخ إلى علي بن الحسن ضعف على الصحيح كما قررنا
في كتابنا العوائد الرخالة . والسندی أيضا مجهول الحال ومصر و مرسل وفيه
ضعف على ضعف .

و أما الطريق الثاني ولما راجح أن المراد بأحمد هو الرقي فيكون المراد
بقوله عن أبيه هو محمد بن خالد و قد مر الكلام فيه . وسد الرواية غير حل عن
الاشكال .

وأما الدلالة ففيها مناقشات ثلاث .

منها أن المشهور أعرضوا عن مدلولها ومنها أن المحرم هو أبنائها (س)
دون مشقتها ، أذن المسلم أن خدمتها -س- لعلى عليه السلام كانت مشقة عليها و لم تكن
سعرا عليه عليه السلام ومنها أنها عبر ظاهرة في النكاح قلعل الجمع في خدمه أو غيرها
لكن أعراض المشهور عن كاف لرفع اليد عن الرواية إذا صحت أو حجت
أو اعتبرت سنداً إلا أن يقال أن مثل هذا الحكم لم يكذب يضيء بل لا شهر و داع و
حيث لا فلا . واما الثاني فمراحة الصدر في نهي الحلية أقوى من ظهور المشقة
في الكراهة على أن المراد بالمشقة طاهراً هو الأبناء أي الأبنام وأنها تنال من
الجمع المذكور . واما الثالث فهو مسموع بل هو طاهر فيه ولو قرنة فهم
العلماء ، نعم الحكم تكليفي لا وصفي فالأحوط لزوماً هو الترك فتأمل ثم أتى بعد
ذلك أطلعت على كلام لصاحب المروءة و ما علقه عليه سيدنا الاستاذ الحكيم في

مستمسكه واليك ذكر عبادة العروة، حاعلا بعض عبارات المستمسك في الحاشية
مسألة. الاقوى حواز الجمع بين فاطميتين^(١) على كراهه وذهب جماعة
من الاحبارية الى الحرمة والطلاق بالنسبة الى الثانية. ومنهم من قال بالحرمة
دون الطلاق فلا حوط الترك^(٢). و ان كان الاظهر على القول بالحرمة عدم
الطلاق لانها تكليفية^(٣) لا تدل على الفساد كما ان الظاهر اختصاص الكراهة
او الحرمة بمن كانت فاطمية من طرف الابوين او الاب فلا تحري في المنتسب
اليها ^{عليها} من طرف الام^(٤) وذلك لاعراس المشهور عنه مع ان تعليقه
ظاهر في الكراهة او لانسلم ان مطلق كون ذلك شافعا عليها ابداء لها حتى يدخل
في قوله من : من آذاها فقد آذاني^(٥).

(١٥١) الجنابة على الميت

في صحيح عبد الله بن سنان عن الصادق ^{عليه السلام} في رجل قطع رأس الميت ؟
قال عليه الدية . لان حرمة ميتا كحرمة وهو حي^(١)

١ - كما هو المعروف بين الاصحاب ، بل طاهرهم الاتفاق عليه ، في الجواهر : لم
جد احدا من قدماء الاصحاب ولا متأخريهم ذكر ذلك في المكروهات فضلا عن المحرمات
ص ٢١٦ ج ٩ المستمسك .

٢ - ... وكيف كان فالقائل بالحرمة والطلاق او بالحرمة فقط يادر من الاخباريين
وسببه الى جماعة منهم غير ظاهرة اقول احتار الحرمة صريحا ميذا الاستاذ الخوئي دام ظله
في حاشيته على المقام .

٣ - ... ولجل التعليل في الخبر بالمشقة المحمولة على الابداء المحرم . لا لاجل
القصور في موضوع العقد لتدل على الفساد .

٤ - هذا يتم لو كان موضوع المنع الفاطميتين . لكن الموضوع من كان من ولد
فاطمة . وهو يصدق على من تولد منها ولو من البسات كما ذكره في الجواهر وجعله من وجوه
الاشكال في الخبر لانه لا يحلوه كثير من الناس بل اكثر الناس ...

٥ - ... ان ابدائها المنهى عنه يراد به الايلاء التصاني وهو غير لازم من المشقة
الخ . اقول مر ما فيه .
٦ - ص ٢٤٨ ج ١٩ الوسائل .

وفي صحيح حميد عن غير واحد من اصحابنا عن ابي عبد الله عليه السلام انه قال
قطع رأس الميت اشد من قطع رأس الحي ^(١)

وفي صحيح صفوان عنه عليه السلام ابي الله ان يظن ما لمؤمن الاحياء و كسر ك
عظامه حيا وميتا سواء ^(٢) .

وفي صحيح كردس قال سالت ابا عبد الله عن رجل كسر عظم ميت ؟ فقال
حرمة ميتا اعظم من حرمة و هو حي اقول يستنطق من هذه الردايات بعض
الاحكام الاخر فلا حظ

(١٥٢) الجهر بالقول للنبي «ص»

قال الله تعالى في سورة الحجرات يا ايها الذين آمنوا لا ترفعوا اصواتكم
فوق صوت النبي ولا الجهر ولا له ، القول كجهر بمصم لبعض ان يحيط اعمالكم و
انتم لا تشعرون ان الذين يصون اصواتهم عند رسول الله اولئك الذين امتحن
الله قلوبهم للتقوى لهم مغفرة و احر عظم

حرف الحاء المهملة

(١٥٣) الحب على المتمدع و البغض عليه

في صحيح ابى حمزة الثمالى قال قلت لابي حمزة عليه السلام ما ادى النصب ؟
قال ان يمدع الرجل : أما (فى عقاب الاعمال ثبت) فيحب عليه و يبغض عليه ^(١)

(١٥٤) حب شيوع الفاحشة

قال الله تعالى ان الذين يحبون ان تشيع الفاحشة فى الذين امنوا لهم عذاب
الدم فى الدنيا والاخرة والله يعلم وانتم لا تعلمون (المود ٢٠)
فى صحيح هشام عن ابى عبد الله عليه السلام قال من قال فى مؤمن ما دأب عليه
و سمعت اذلاء كان من الذين يحبون الحق .

اقول : المتفاد من هذه الصحاح تعميم الفاحشة لجميع المعاصى و ان لم
تكن من الكبائر و ان الحكم ثامت لكل فرد من المؤمنين و لا اختصاص له
بهم و ان جماعة المؤمنين

ثم ان حب شيوع الفاحشة يقترب من العينة بعدم الاطهار ومجرد ود القلب
وإظهارها للناس فى حضور المقول فيه ، سواء كان المحب صادقا ام كادما عصمنا
الله من الوقوع فى هذه التهلكة و بطئرها

(٥) حبس الحقوق

عن عيون الاحبار ناسايد ثلاثة لا بعد حسن بعضها عن الرضا عليه السلام و ...

و احتساب الكسائر ٩ هي حس الحقوق من عر عسر ١٠ لكن الظاهر انه من ذلك الواجب

(١٥٥) حجة المحرم

في صحيح البخاري قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن محرم يحتجم؟ قال لا الا ان لا يجد بد ولا يحتجم ولا يلحق مكان المحاحم ١
 ٢. قال علي الحوار مطلق بحمل على ضرورة الضرورة فلاحظ

(١٥٦) الحج عن الناصبي

في صحيح ذهب بن عدي قال قلت لابي عبد الله عليه السلام أيجب الرجل عن -
 الناصب فقال لا : قالت : فان كان ابي ؟ قال : ان كان اباك فتعم ٢
 ٣. قول لا يجب لحاق الصلوة والصوم وغيرهما من العبادات بالجمع في الحرمة
 اذا كان الناصبي غير - العادل . وفي الحوار اذا كان امام . وليس هذا بقاس بل هو
 لاجل لفهم العربي . ليقطع بعدم الفرق بينه وبينها ودهم
 ثم ان في صحيح اسحاق بن عمار عن بعض بحوار الحج عن الناصبي ٤ لكنه
 مخصوص بآيات حرم من الحر من . وممكن ان تدون الرواية ارشادا الى
 الصحة والمطلان .

(٥) الحد علي من علمه حد

في الصحيح ع الصادق عليه السلام ان امر المؤمن انما رجل فقد د امر المؤمن
 ابي دست قطري . ثم ندى الناس د معشر المسلمين اخر حو ليقيم عبي هذا
 الرجل اجد لا . من احدكم صاحبه . ثم قال . معاشر المسلمين ان هذه حقوق
 الله فمن كان لله في عنقه حق فليصرف ولا يقيم حدود الله من في عنقه حد . ونصرف

٢ - ص ١٤٣ ح ٩ الوسائل

١ - ص ٢١٦ ح ١١ الوسائل

٢ - ص ١٣٥ ح ٨ الوسائل

٣ - لاحظ ص ١٣٩ ح ٨ الوسائل الطبعة الحديثة

الناس وفقى هو والحسن والحسين فرماه كل واحد ثلاثة اصحاب فمات الرجل (١) ...
 وفي صحيح زرارة عن الباقر عليه السلام ابنى امير المؤمنين عليه السلام برحى قد افر
 عذ نفسه بالعجور ، فقال امير المؤمنين عليه السلام لاصحابه اعدوا على مثلهم فقال
 لهم من فعل مثل فعله فلا يرحمه ولنصرف ، فاصرف بعضهم . (٢) ومثلها عرهما
 اذوا . ذهب بمصهم الى الاثرام بمصوبهما وقول جرمد حد من عنه حد ، و
 قد بمصهم الاخر بالكرامة وقيل انها المشهورة ووجه الاول ظهوره في الحرمة
 ووجه الثاني انه لو كان حراما لاشتهر الحكم من رعن السى عليه السلام الى رمان امير
 المؤمنين عليه السلام ولم يكن هناك حاجة الى تعلمه اياه للناس ، ويمكن ان يكون امره
 من باب الحكم الموقف دون بيان الحكم الاولى الشرعى فلاحظ

(١٥٧) الاحداث في المسجد الحرام والكعبة

وفي صحيح الكاظمي عن الصادق عليه السلام ما تقول فمن احدث في المسجد
 الحرام متعمدا ؟ قال قلت يصرف صر ما شديدا قال اصبت ، فما تقول فمن احدث
 في الكعبة متعمدا ؟ قلت يقتل . قال : اصبت .
 وفي موقف سماعة ولم ان رجلا دخل الكعبة فقال فيها معاندا اخرج من -
 الكعبة ومن الحرم وصريت عنقه (٣) .

اقول : الحكم غير مرهون بوجوه حرمه تنجيس المصاحف ، اذ يعزى حكم الاحداث
 فيما اذا مال على فرش غير المسجد اذ في طرف كان في الكعبة او وقع البول على
 لباس احد اتفاقا

ثم ان اطلاق الحدث يشمل الريح ايضا ولا ادرى الترام الاصحاب به لكن
 سمعنا الاستاذ الحوئي ملتزم به كما صرح به في كتاب له كتب الى . لكنه مشكل

حد

والاستكثار والعسد^(١).

وكون الحديث صحيحاً منى على أن مكر من محمد هو كسر الثقة بقريضة
رواية العباس بن معروف عنه . لكن ، دلالة الرواية على الحرمة غير ثابتة فان ما
ينشأ منه الحرام ليس محرام .

هذا مع أن الحرص هو الخل وشدة الرعة في شيء والمراد بها طاهر ! هو
الرغبة في المال - وهو بعنوانه مما لا يمكن للفقير الالتزام بحرمة ما فهم

(٥) احراق اسماء الله وصفاته

في روايه عبد الملك بن عتبة عن ابي الحسن الاول عليه السلام قال سألته عن -
الفرطيس تجميع (نتمتع) هل يحرق بالنار وفيها شيء من ذكر الله ؟ قال لا
تعسل بالماء اولاً قبل . لكن سند الرواية غير نفى على الاقوى
وفي صحيح ابن سنان عن الصادق عليه السلام لا تحرقوا الفرطيس ولكن امحوها
وخرقوها^(٢) .

واطلاق الثاني منزل على الاول والاصحاح على الكراهة لعدم الحرمة قطعاً
في احراق غير ذكر الله وذكر رسوله والائمة واما احراق ذكرهما وهي الحاقه
بذكر الله تردد والمنع عن اسالة الرئاسة فيه محتاج الى دليل فتأمل
وفي صحيح رواية عن الصادق عليه السلام عن الاسم من اسماء الله يمحوه الرجل
بالتفل ؟ قال امحوها طهر ما تجدون .

قول - وهذا احسن واكمل ، والحرمة تدور مدار التوهين

(٥) تحريم ما احل الله والطيبات

قال الله تعالى . يا ايها النبي لم تحرم ما احل الله لك (سورة التحريم) .
وقال تعالى : يا ايها الذين آمنوا لا تحرموا طيبات ما احل الله لكم (المائدة ٨٧)

اقول الآية الاولى ترشد النبي ﷺ الى عدم تحريم ما أحل الله له طلب رضاء
ازواجه ولكنه غير محرم اذ يمكن ان يحرم الانسان بعض العباد بالندب والعهد و
اليمين اذا رأى مصلحة في ذلك فلا يستفاد من الآية حكم الرأى بم تحريم لاحتلال
بلامحرم شرعى محرم لكونه مدعة وتشريفا .

ومنه يظهر المراد في الآية الثالثة ايضاً ان شاء الله

(١٥٩) الحسد

في صحيح محمد بن مسلم قال ابو جعفر عليه السلام ان الرجل ليتى يادى مادته
فيكفر، وان الحسد لـ كل الايمان كما تا كل النار الحطب ^(١)

وفي صحيح معدينية بن وهب قال قال ابو عبد الله عليه السلام آفة الدين الحسد
والمحب والفض ^(٢) اقول الظاهر ان كل واحد منها آفة الدين لأممجموعه

وفي رواية حرر عن الصادق عن رسول الله عليه السلام رفع عن امتي تسعة اشياء
وقد منها الحسد ^(٣) لكن الرواية - ١٠ - عم استنهارها ووضعها بالصحة غير خالصة عن
المناقش في مسنده ، اذ هي زورها احمد بن محمد بن محمد بن يحيى ولم يوثق لكن استعدنا
حسنه من كثرة تروحم الصدوق عليه .

قال في الشرائع والخواهر ^(٤) لا كلام في ان الحسد - وهو بمعنى ذوال السوء
من الغير او هزوله - معصية النج .

(١٦٠) تحسين الفاسق على فسقه

في صحيح حماد قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن قول الله : وَلَا تَتَّبِعُوا الْاَسْوَاقَ ولعله قال الرجل
للذى يفتى احسن ^(٥) اقول - الظاهر ان قول الرواية اشارة الى قوله تعالى : وَلَا تَتَّبِعُوا

٢ - ص ٢٩٣ ج ١١

١ - ص ٢٢٩ ج ١١ الوسائل

٤ - كتاب الشهادة في بحث مدانة

٣ - ص ٢٩٤ ج ١١ الوسائل

٥ - ص ٢٢٩ ج ١٢ .

قول الرد : ولا فرق بين الغناء وغيره من المحرمات في مرتكزات المشرعة فافهم على ان العقل ايضاً يفهمه .

(١٦١) حسان الشهداء امواتا

قال الله تعالى : ولا تحسبن الذين قتلوا في سبيل الله امواتا بل احياء عند ربهم يرزقون (آل عمران ١٦٩) .

قال الله تعالى : ولا تقولوا لمن يقتل في سبيل الله اموات . بل احياء ولكن لا تشعرون (البقرة ١٥٤) .

اقول : حرمة الحسان المدكوراما لا حل انكار الروح والاحل التوبة بين الشهداء وسائر الاموات وعدم تفضيل الشهداء على غيرهم ، مع ان الشهداء فرحين بما اتاهم الله من فضله . والاول اظهر وتخصيص الشهداء لاحل شراعتهم واصليتهم والاحل تشويق المؤمنين الى الجهاد ونحو ذلك . وفي دليل صحيح اسي صير عن الصادق عليه السلام : وهو رد على من يسئل الثواب والمعاقب بعد الموت ^(١) وهو يدل على ما قلنا .

واما الآية الثانية فيمكن تفسيرها بما ذكرنا ايضاً . ويمكن ان يستفاد منها حرمة تسمية الشهداء بالاموات وانه لا يجوز ان يقال للشهيد ميت والله العالم .

(١٦٢) احصاء عثرات المؤمن لتعييرها

في موثقة ابن بكير عن الصادق عليه السلام قال : بعد ما يكون العبد من الله ان يكون الرجل يواحي الرجل وهو يحفظ ذلته فميره بها يوماما وفي موثقة زرارة عن الباقر عليه السلام قال : ان اقرب ما يكون العبد الى الكفر ان يواحي الرجل على الدين فيحصى عليه ذلته ليعنه بها يوماما ^(٢) .

١ - ص ٣٢٥ ج ١ تفسير الرها .

٢ - ص ٥٩٤ ج ٨ الوسائل .

وهي حصة سيف بن عميرة عن الصادق عليه السلام قال . أدنى ما يخرج به الرجل من الإيمان أن يواخي الرجل الرجل على دينه فيحصى عليه عثراته وزلاته ليعيره بها يوما ما .

وفي معشرة اسحاق بن عمار قال سمعت أبا عبد الله عليه السلام يقول . قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم يا معشر من أسلم بلسانه . ولم يخلص الإيمان إلى قلبه . لا تذبوا المسلمين ولا تشعوا عوداتهم فإنه من تشع عودتهم تشع الله عز وجل . ومن تشع الله عز وجل تشعه ولو في بيته (١)

وللحديث طرق في بعضها . لا تشعوا عثرات المسلمين وفي بعضها لا تشعوا عثرات المؤمنين

أقول : أما الأخيرة فلا دلالة لها على الحرمة الشرعية . وأما الثلاث الأولى فدلالته على الحرمة غير بعيدة لكن ذكر المواجاة فيها ربما شهد بصرف الحكم إلى الجهات الأخلاقية . ومع ذلك لا مانع من الالتزام بالحرمة لقوة شهورها فيها (فافهم)

ثم إن معرر التعبير لم ثبت حرمة . ولا معرر الإحصاء بل المحرم هو إحصاء الرلات للتعسر وربما يعود إليه في حرف العين في مادة التعبير . ولا فرق في الرلات بين كونها محرمات شرعية أو معاص عرفة عملا بالاطلاق

(٥) حفظ كتب الضلال

فقد تعرض له الشيخ الأنصاري رحمه الله ومن علق على مكاسبه من العلماء الكرام . والصحيح أنه ليس محرما في نفسه لعدم الدليل عليه وإنما يحرم إذا ترتب عليه اضلال الناس فإنه حرام قطعا وقيل بالضرورة الإسلامية

(١٦٣) تحقير المؤمن

في صحيح أبي بصير عن الصادق عليه السلام قال - لا تحقروا مؤمناً فقيراً فإن من حقر مؤمناً أو استخف به حقره الله ولم يزل ما قتاله ، حتى مرجع عن محقرته أو يتوب وقال من استدل مؤمناً أو احتقره لقلة ذات بدنه شهروه الله يوم القصاصه على رؤوس الخلائق ^(١) .

(*) المحاقلة

في موقوف عبد الرحمن عن أبي عبد الله عليه السلام قال - هي رسول الله صلى الله عليه وآله عن المحاقلة والمزاينة قلت : وما هو قال - ان يشتري حمل النخل بالتمر ، والزروع بالحصاة ، اقول : وفي رواية اخرى النسل بالحصاة ^(٢) اقول - الظاهر النهي للإرشاد الى مطلق المعاملة بالحرمة الشرعية فتأمل وقد كتب لنا سيدنا الأستاذ الخوئي رأيه بان النهي ارشاد الى فساد المعاملة وليس نهياً تكليفاً حيث ان النهي المتعلق بالمعاملة او المعادة طاهر في ذلك ، و المحمل على التكليف يحتاج الى دليل .

(١٦٤) التحاكم الى حكام الجور

في صحيح عبد الله بن سنان عن الصادق عليه السلام ايما مؤمن قدمه مؤمناً في حصومه الى قاص أو سلطان حائر ففضى عليه مبرح حكم الله فقد شركه في الاثم ص ٢ ح ١٨٤ الوسائل

١ - صحيح أبي بصير - سند الصدوق دون الكليني والشيخ قدّمه - عنه قال في رجل كره - نه وبين احله ممارسة في حق فدعاه الى رجل من اخوانه ليحكم بينه وبينه ، فابى الا ان يرافقه الى هؤلاء كان بمنزلة الذين قال الله عز وجل : ألم تر الى الذين يرمون انهم امنوا بما نزل اليك وما نزل من قبلك يريدون ان يتحاكموا

الى الطاغوت وقد امروا ان يكفروا به ^(١).

في رواية ابي حنيفة عنه ^(٢) اياكم ان يحاكم بكممكم معاً الى اهل الجور و لكن انظروا الى رجل منكم يعلم شيئاً من قصايانا فاجعلوه بينكم فاني قد حمايته فامسا فتحاكموا اليه

في مؤتفة ابن فضال . ولانا كلوا اموالكم بكممكم دسطل وتدلوا بها الى المحكم فكتب بخطه . اي اموال الحسن الثاني ^(٣) . الاحكام القضاة ثم كتب تحتة : هو ان يعلم الرجل انه ظالم فحكم له القاضي فهو عمر معدود في اخذه ذلك الذي قد حكم له اذا كان قد علم انه ظالم

اقول اطلاق الثانة و الثالثة لا يقد دلولى لعدم المشاهدة بينهما و لا بالاخيرة ^(٤) فانظر الى حكم الماخوذ طلما فافهم جيداً

بم اذا لم يمكن الترافع الى اهل الحق و كان حقه في عرصة التلغ حار التحاكم الى حكام الجور لقاعدة نفي الضرر . واما اذا كان النظم محالفاً فالظاهر حواز الترافع الى حكامهم لعدم دلالة الاحمار على منعه في هذا الفرع

ثم ان المستعاد من الاخبار المدكورة كون الحاكم مومناً عالماً بعصائه و اذا لم نقل باطلاقتها فيما اذا كان القاضي مقلداً تقليداً صحيحاً فلا شك في ما اذا كان مجتهداً متحزياً . و اشتراط الاحتياط المطلق في القاضي لادليل عليه و للكلام دليل ليس هن موضع ذكره ذكرناه في كتابنا الذي الفاء في القضاء بعد طبع هذه الكتاب عدة سنوات .

(١٦٥) الاحتكار

في صحيح سالم الخطاط قال : قال لي ابو عبد الله ^(٥) : ما مملك ؟ قلت

١ - ص ٣ ج ١٨ الوسائل .

٢ - رجال السنن متعلون عبر اي خليفة وهو مختلف فيه وعندى انه ثقة .

خناط و ربما قدمت على نفاق و ربما قدمت على كساد فحسنت . قال : فما يقولون من قبلك فيه ؟ قلت : يقولون انه محتكر . فقال مبعه احد غيرك ؟ قلت ما ابيع انا من الف حره حرا . قال لاناس اما كان ذلك رجل من فريش فقال له حكيم بن حزام وكان اذا دخل الطعام المدينه اشتراه كله فمر على النبي ﷺ فقال : يا حكيم بن حرام املك ان تحتكر^(١)

في صحيح غياث بن ابراهيم عنه عليه السلام . لس الحكرة الا في الحنطة والشعير والتمر والزبيب والسمن وفي رواية الصدوق (والسند صحيح ايضا) رد الربيع ايضا^(٢) .

في صحيح ادموثق اسماعيل بن ابي زياد عن الصادق عن ابي عليه السلام . لا تحتكر الطعام الا حاطي . ص ٣٥١ ج ١٢ .

و في صحيح الحلبي عنه (ع) . انما الحكرة ان تشتري طعاما وليس في المصر غيره فتحكره ون كان في المصر طعام او متاع (بائع) غيره فلا بأس ان نلتصم بما حثك الفضل^(٣) .

و في صحيح عياث عن الصادق عن الباقر عليه السلام عن علي بن ابي طالب عليه السلام انه قال : رفع الحديث الى رسول الله انه مر بالمحتكرين فامر بحكرتهم ان تخرج الى بطون الاسواق وحث تنظر الاصار اليها فليل لرسل الله لو قومت عليهم . ففض رسول الله حتى عرف النصف في وجهه فقال انما اقوم عليهم ؟ اما السعر الى الله يرفعه اذا شاء ويخفضه اذا شاء^(٤) .
اقول . مفاد الروايات امور

(٩) ان الاحتكار حرام وهذا من احد موارد تحديد اختيارات المالك شرعاً .

١- ص ٣١٦ ج ١٢ من الوسائل

٢- ص ٤١٣ ج ١٢

٣- ص ٣١٥ ج ١٢

٤- ص ٣١٧ ج ١٣ من الوسائل

(٢) الاحتكار، المحرم عادة عن حكرة الطعام اذا لم يكن في العسر غيره او كان ولا يبيعه ماله - ولو شمن رايد - فادا كان غيره ويبعه ماله فلا حرة .

(٣) الاحتكار في الموارد الستة المذكورة فقط لا في غيرها

(٤) القصة مفوضة الى المالك وليس للحاكم ان يقوم اللهم الا ان يكون التفويض المدكوم ذا معصية عند الحاكم الشرعي وله التعيين حينئذ (فافهم) .

(٥) عدم الحكم بما انزل الله

قال الله تعالى ومن لم يحكم بما انزل الله فاولئك هم الكافرون وقال تعالى ومن لم يحكم بما انزل الله فاولئك هم الظالمون . وقال تعالى ومن لم يحكم بما انزل الله فاولئك هم الفاسقون (٤٤ ، ٤٥ ، ٤٧ سورة المائدة)

قال بعض المعسررين المدققين : وقد اختلف المعسرون في معنى كفر من لم يحكم بما انزل الله كالفاسي بمعنى ما انزل الله والحاكم يحكم على خلاف ما انزل الله والمستدع ستن بغير السنه ان المعاملة لحكم شرعي ولأى امرئات في الدين في صورة العلم بشوته والرد له توجب الكفر وفي صورة العلم بشوته مع عدم الرد له توجب الفسق وفي صورة عدم العلم بشوته مع الرد له لا توجب كفرا ولا فسقا لكونه قصورا بعذفيه ، الا ان يكون قصري شيء من مقدماته انتهى

اقول ما ذكره هو المشهور المعروف الذي لا يصح العسير الى خلافه وان كانت الصورة الثانية غير حالية عن الاشكال لانها تقييد لاطلاق الكتاب والروايات المستفيضة - وان لم يوجد فيها معصرة السند^(١) فلا مقيد لفظي معتبر فتأمل .

(١٤٤) الحلف بالبراءة من الله ورسوله

في مكاتبة المصار الى العسكري عليه السلام رجل حلف بالبراءة من الله ورسوله فحنث ما نوبته وكفارتة موقع - عليه السلام - : يطعم عشرة ما كين لكن مسكين مد

ويستغفر الله أقول لعل الاستغفار للمحنث لا للحلف بالرافة نعم في بعض الروايات ما يدل على الحرمة لكنه ضعيف سنداً^(١).

لكن قال الشهيد الثاني في شرح المعة في كتاب الكفارات : واتفق الجميع أي القائلون بالكفارة والقائلون بصددها - على تحريمه مطلقاً « انتهى » أي تحريم الحلف صادقاً وكاذباً مع المحنث وعدمه

وفي كمدات الحواهر : نعم لا خلاف فيما أحده في أصل الحرمة بل الإجماع بقسميه عليه من غير فرق بين الصدق والكذب والمحنث وعدمه .

وعن فخر المحققين إجماع أهل العلم على عدم حواره ، وقال الشهيد في شرح كتاب قضاء اللعنة : وفي تحريمه بغير الله في غير الدعوى نظر من طاهر انتهى في الخبر ، وإمكان حمله على الكراهة إما بالطلاق ، العتاف والكفر والبرافة محرام قطعاً . فالأحوط لزوماً - أن لم يكن الأقوى - هو الترك

(٥) الحلف بغير الله

في صحيح محمد بن مسلم قال : قلت لأبي جعفر : قول الله عز وجل . والليل إذا يغشى والنجم إذا هوى . وما أشبه ذلك فقال : إن الله عز وجل إن يقسم من خلقه بما شاء وليس لخلقه أن يقسموا إلا به^(٢) .

في صحيح الحلبي عن الصادق عليه السلام قال : لا أرى للرجل أن يحلف إلا بالله قال أما قول الرجل لابن شائك (قيل مخف لا أب لشائك أي ميفضك ويعبر عنه في الفارسية : « تكيه كلام : وقد حمل قسماً وربما قيل : أنه : بل شائك لمن ينسب السوء إلى نفسه » أي السوء ، لعدوك لالك) فإنه قول الجاهلية ولو حلف الناس بهذا واشباهه لترك الحلف بالله الخ^(٣) .

أقول : وعدم الجواز في الروايتين يحتمل عدم الصحة والنفوذ بل الرواية

١ - فلاحظ ص ٢٥٢ ج ١٦ من الوسائل

٢ - ١٩١ ج ١٦

٣ - ص ١٩١ ج ١٦ من الوسائل

الثالثة غير طاهرة في الحرمة رأساً لقوله (لا اري) وللتعليق المذكور في الذيل ولا اقل من الثلث في الدلالة على الحرمة والعسرة هي الرواية الاولى ، وهي مطلقة في المرافعات وغيرها ولا تنحصر بالاول كما سنذكر من الصدق

لكن لابد من حملها على الكراهة من جهة سيرة المسلمين العممية خارجا حيث يقومون بالقرآن والرسول والامام والكنة وسجوها ولا يسعد دعوى - الاطمينان باستمرارها الى زمان المعصوم عليه السلام وبعد ذلك وقعت على اختلاف الفقهاء ايضا في ذلك فلا حظ المقصد الرابع من كتاب قضاء الجواهر ، حيث ذهب بعضهم الى البطالان وعدم الانزاع معهم الى الحرمة الشرعية ايضا .

(١٦٧) احلاف غير المسلم بغير الله

في صحيح الحملي قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن اهل الملل يستحلون فقال لا تحلفوهم الا بالله عز وجل ^(١)

وفي موق سماعه عنه - عليه السلام - قال : سألته هل يصلح لاحد ان يحلف احدا من اليهود والنصارى والمجوس بالهتهم ؟ قال لا يصلح لاحد ان يحلف احدا الا بالله عز وجل ^(٢)

وفي صحيح الحملي ايضا عنه عليه السلام قال سألت عن استحلاف اهل الذمة قال لا تحلفوهم الا بالله ص ٢٠ ج ١٦ .

اقول لكن في صحيح محمد بن مسلم عن احدهما . ع - قال سألت عن الاحكام فقال . في كل دين ما يستحلون به ^(٣) .

وفي صحيح عاصم بن حميد عن محمد بن قيس الذي فيه كلام في علم الرجال قال سمعت ابا جعفر يقول قسى على عليه السلام فيمن استحلف اهل الكتاب يمين سران

١ - ص ١٩٧ ج ١٦ وقريب منه صحيحه الاخر ص ١٩٨ .

٢ - ص ١٩٨ نفس المصدر .

٣ - ص ١٩٧

يستحلفه بكتابه وملة

وفي صحيح محمد بن مسلم أيضاً قال سألته عن الأحكام فقال تجوز على كل دين بما يستحلفون^(١) وطريق الجمع هو الحمل على الاستصحاب ان لم يكن - الاحتماع على خلافه .

لكن في الجواهر في المقصد الرابع من كتاب القضاء و ما صحيح محمد بن مسلم عن أحدهما قال سألته عن الأحكام فقال في كل دين ما يستحلفون به وعن بعض لم يح ما يستحلفون به وعلى التقديرين فهو مجرد احراز عن شرائعهم لان المراد منه حواء الحلف بغير الله أقول ومثله يمكن ان يقال في الاخرة وام الثانية ففيها ان محمد بن قيس مشترك بين الثقة والضعيف فليست بحاجة لكن لاظهر من صحيح ابن مسلم الاخير هو حواء الحلف بغير الله وكون محمد بن قيس هو الثقة قدس

تستمة

قال في الشرائع والجواهر في المقصد الرابع من كتاب القضاء : لاحلاف في انه لا يستحلف احد الا بالله تعالى شانه ولو كان كافرا ما نكار اصل واجب الوجود (نعم بالله) فضلا عن غيره فلا حلاف احده في ذلك نصا و فتوى . قال في محكي الموطأ و عمدي ان الوثني والملحد يستحلف بالذي يعبده و يعتقد انه الخالق الرزاق الخ . . .

فلا يجوز الاحلاف بغير اسماء الله تعالى كالكتب المنزلة والرسائل المعطية والامكن المشرقة فضلا عن غيرها بلا حلاف احده .

(١٦٨) حلق الراس للمحضور

قال الله تعالى : واتموا الحج والعمرة فان احصرتم فما استيسر من الهدى ولا

تخلقوا رؤسكم حتى يبلغ الهدى محله فمن كان منكم مريضا او به اذى من رأسه
فعدة من صيام الاصدقة او ثلث (١٩٦ البقرة)

اقول الحصر هو عسر المكلف عن اداء الحج بسب المرض ومحل الهدى
يوم النهر كما في صحيحه عماد^(١)

محرم الحلق قبله الا في صورة المرض والادى وجود لكن يدع شاة في
المكان الذي احصر فيه او يصوم ثلاثة ايام او يصدق على منته صد كين لكل مكين
صف صاع كما في رواية زرارة^(٢)

(•) حلق المحرم

في صحيح العلي قال سألت ابا عبد الله عن المحرم يحنم قال لا الا ان
لا يجد الماء فليحنم ولا يلحق مكان المحاحم^(٣) .

وفي صحيح حرير عنه قال لا بأس ان يحنم المحرم ما لم يعلق او يقص
الشعر^(٤)

(١٩٩) حلق الراس على النساء

قال صاحب الجواهر (فده) : بل يحرم عليهن ذلك (اي على النساء المحرمات
حلق رؤوسهن) بلا خلاف احده فيه ، بل عن المختلف الاجماع عليه وهو الجحفة
بعد الرصوى . بهي رسول الله ان تحلق المرأة رأسها اي في الاحلال (الاحرام ط)
لامطلقا فان الظاهر عدم حرمة عليهن في غير المصائب المقتضى للجهرع للاصل
السالم عن معارضة دليل معتبر ، اللهم الا ان يكون هناك شهرة بين الاصحاب
تصلح حبرا لنحو المرسل المزبور بناء على ارادة الاطلاق فيكون كحلق اللحية
للرجال^(٥)

و منه يظهر حواد تفسير الشرع من طريق اولي

(٥) احلال الشعائر

قال الله تعالى . يا ايها الذين امنوا لا تحلوا شعائر الله ولا الشهر الحرام و
لا الهدي ولا الفلأند ولا آمين الحرام (العائدة ٢)

اقول : لا يبعد ان يكون المراد بالشعائر هو حاملة من مناسك الحج . فليس
في الاية حكم جديد و يحتمل ان تكون الشعائر عامة غير محنصة بمناسك
الحج و عليه فكل ما تمت في الشريعة انه من الشعائر يحرم احلاله اى ترك
احترامه .

(١٧٠) حلق اللحية

و هو محرم باجماع الشيعة والحنفية والمالكية والهادثة كما قيل و اما
الشافعية فقالوا بكراهة الحلق واستدل عليه (بعد الاجماع) بالسيرة القطعية بين
المتدبسين المتصلة الى زمان النبي ﷺ فانهم منصرفون بجمع اللحية و يدمسون
حلقها ؛ بل يعاملون معه معاملة الفساق في الامور التي تعتبر فيها المعدالة كما
افاده سيدنا الاستاذ النجاشي (١) .

اقول . السيرة المذكورة . على احتمال قوى . ناشئة من فتوى العلماء
بالحرمة و فتوى العلماء مستندة الى الاخبار الواردة في الموضوع . والاجماع (مع
كونه منقولاً غير حجة) مستند ايضاً الى الاخبار ، ولاقل من احتمال ذلك فليس
تعمدي حتى يرفع محصله

واما الروايات فهي يس ما لادلالة له على الحرمة وبين ما هو ضعف سنداً (٢) .

نعم هنا رواية واحدة صحيحة سنداً و هي ما رواه علي بن جعفر في كتابه

١- ص ٢٦١ ج ١ مصباح الفقاهة .

٢- ملاحظ ص ٤٢٣ ج ١ الوسائل .

عن الرجل هل يصلح له ان ياحذ من لحيته ؟ قال : اما من عارضيه فلا بأس و اما من مقدمها فلا يؤخذ و بها استدل سدنا الامتاز الحوثي (دام طله) على الحرمة و حملها العبد في المقام ^(١)

اقول الرواية تنهى عن احد مقدم اللحية وهذا غير حلقها فلا بد من حملها على الكراهة فيما اذا لم يرد على القصة والا فالاحد مستحب اى الزيادة مكرهة .
 * بالحمل لا شك في حوار الاحد من اللحية ولو من مقدمها ولا دلالة للرواية على فر من حلق اللحية فلا يصح الاستدلال بها وعنده بالحرمة ماسة على الاحتياط والله العالم .

(*) حمل السلاح للمحرم

لاحظ محته في حرف اللام في مادة المس فانما تذكره هنا .

(١٧١) حمل المحرم امرئته بشهوة

في صحيحه معارضة عن الصادق عليه السلام وان حملها من غير شهوة فامنى او امدى وهو محرم فلا شيء عليه و ان حملها ادمها شهوة فامنى او امدى فعليه دم ^(٢)
 ولم يرد البحث لاحظ مادة المس في حرف الميم

(*) تحنيط الميت المحرم

سيأتي محته في مادة المس في حرف الميم .

باب الخاء

(٥) الخبائث

قال الله تعالى: ويسعير عليهم الحماث (الاعراف ١٧٥)

قد بحثنا عن حرمة أكل الحماث مفصلاً فلاحظ مادة الأكل تحت رقم (٢٩)

(٥) التختيم بخاتم الحديد للرجال

في موقفة عمار عن الصادق عليه السلام في الرجل يصلي وعليه حاتم حديد؟ قال

لا، ولا يعتنم به الرجل فإنه من لباس أهل النار^(١)

أقول: لا يترتب بظهور اللفظ المذكور مع ملاحظة عمل المسلمين وفتوى

الفقهاء مشكل ولعله لا لوم أن حملناه على الكراهة

(٥) التختيم بخاتم الذهب

سباني بحته في مادة اللس في حرف اللام أنشاء الله

(١٧٢) إخراج الحمام والطير من الحرم

في صحيح علي بن جعفر قال سألت أبا موسى عليه السلام عن الرجل يخرج

حمامة من حمام الحرم إلى الكوفة أذيعها؟ قال عليه السلام إن يردّها فإن مات فعليه

ثمنها يتصدق به. وفي صحيحه الآخر: قال سألت عن رجل خرج بطير من مكة

حتى ورد الكوفة كيف تصنع؟ قال يردّه إلى مكة. فإن مات تصدق بثمنه^(٢)

أقول: وجوب الرد مع كون نفس الإخراج حائزاً بعيد جداً بل المتعاهم

عرفا هو حرمة الاحراج حدودا ونفاذ واليه يرجع وجوب الرد فافهم

(٥) اخراج التراب والحصى من المسجد

في صحيح بن مسلم ^(١) قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام لا ينبغي لاحد ان يأخذ من ترربة ما حول الكعبة وان احد من ذلك شأده ^(٢)

اقول وجوب الرد كما يستعاد من الدخان دليل على ان المراد (لا يمسى) عدم الحوار كما ان المراد من الاحد هو الاحراج تقرينة الرد ثم الظاهر ان المراد مما حول الكعبة والست كما في رواية الشيخ والصدوق هو تمام المسجد الحرام (فافهم)

وفي صحيح معوية بن عمار قال قلت لابي عبد الله عليه السلام الى احدث سكا من سك المقام ونرا من تراب البيت وسمع حصات فقال نثر ما صنعت اما التراب والحصى فرده .

اقول ٥ رواه الكليني بسند ضعيف و رواه الصدوق بسناده عن معاوية و الاسناد صحيح ^(٣) والك بلفتح المسار كما في مجمع البحرين و لعل عدم وجوب رده لكونه الفى في المسجد من حارجه و لس من احراء المسجد و لا مما وقف للمسجد فلاحظ

وفي موقفة الشحام . قلت لابي عبد الله عليه السلام اخراج من المسجد وفي نومي حصاة قال فردها اولا طرحها في مسجد ^(٤) والرواية غير مختصة بالمسجد الحرام بل تعم كل مسجد وتدل على جواز الطرح في غير المسجد المأخوذ منه من المساجد وقد مر في مادة (الاخذ) ايض بعض الكلام .

٢-ص ٥٠٩ ح ٣ الوسائل

١- بناء على كون ابي ايوب هو الثقة

٤ ص ٥٠٦ ج ٣ .

٣-ص ٥٠٩ ج ٣

(١٧٣) اخراج الدم للمحرم

في صحيح معاوية قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن المحرم كيف **يسلك** رأسه ؟ قال : ما طويروه ما لم يدم او يقطع الشعر ^(١) وفي صحيح الحلبي قال : سألت ابا عبد الله عن المحرم يستاك قال : نعم ولا يد من

وفي صحيح علي بن حمزة عن اخيه عليه السلام قال سألت عن المحرم هل يصلح له ان يستاك ؟ قال لا بأس ولا يسمي ن مد من قد ^(٢)

وقد مر في مادة (الحلق) حرمة الاحتجام في غير الضرورة هذا ولكن في صحيح معاوية عن الصادق عليه السلام قال قلت : المحرم يستاك قال : نعم قلت فان ادعى يستاك قال : نعم هو من السنة ^(٣) .

وحمله على صورة الاتفاق وعدم العلم خلاف اطلاقه الا ان يفيد الاطلاق صحيح الحلبي لانه يجعل قرينة على حمل المعنى في صحيح الحلبي على الكراهة فتأمل .

(١٧٤) خروج الزوجة من البيت من دون اذن زوجها

في صحيح علي بن حمزة عن اخيه قال سألت عن المرأة ألها ان تخرج بغير اذن زوجها قال : لا . الخ ص ١١٣ ح ١٤

وفي صحيح ابن مسلم عن النضر عن رسول الله . . . ولا تخرج من بيتها الا بأذنه وان خرجت بغير اذنه لمستها ملائكة السماء وملائكة الارض وملائكة الغضب وملائكة الرحمة حتى ترجع الى بيتها ^(٤)

اقول : لكن في السند مالك بن عطية وهو مشترك بين المجهول والثقة بل يحتمل كونه هو المجهول فلا تكون الرواية صحيحة فلا تكون حجة وهل يجوز

٢- ص ١٥٩ ج ٩

١- ص ١٥٧ ج ٩ الوسائل

٤- ص ١١٢ ج ١٤

٣- ص ١٥٨ ج ٩

لروحها ان يسمعها من ان نصل رحمها ام لا؟ سيأتي جوابه في مادة القطع في حرف
لثاق

(١٧٥) (١٧٦) اخراج المطلقات في العدة وخروجها

قال الله تعالى : يا ايها النبي اذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن واحصوا
العدة واتقوا الله ربكم لا تخرجوهن من بيوتهن ولا يخرجن الا ان يدين بفاحشة
مبينه (الطلاق ٢) .

اقول : لاحظ الروايات في ص ٢٣٤ وما بعدها من ج ١٥ الوسائل . ونحن
لا نذكر الا بعضها .

وهي صحيح الحديث عن الصادق عليه السلام لا معنى للمطلقة ان تخرج الا ماذن
روحها حتى تنقضي عدتها ثلاثة قروء او ثلاثة اشهر ان لم تحص

وفي موثق سماعة قال سألت عن المطلقة أس تعتد ؟ قال : في بيتها لا تخرج .
ان ارادت ردة حررت بعد نصف الليل ^(١) ولا تخرج نهرا . وليس لها ان تصح
حتى تنقضي عدتها وسألت عن المتوفى عنها زوجها كذا هي قال : نعم و تصح
ان شاءت وفي موقوفه ايضا : المطلقة تصح في عدتها ان طابت نفس روحها ^(٢)

وفي صحيح ابن ابي خلف سألت ابا الحسن موسى بن جعفر عليه السلام عن شيء من
الطلاق ؟ فقال اذا طلق الرجل امرأته طلاقا لا يملك فيه الرجعة فقد بان منه
ساعة طلقها وملك نفسهها ولا سبيل له عاينها وتعنت حيث شئت ولا نفقة لها قال
قلت : أليس الله تعالى يقول : ولا تخرجوهن الا بمعنى يدين التي تطلق
تطليقة بعد تطليقة ، فتلك التي لا تخرج ولا تخرج حتى تطلق الثالثة ، فاذا طلقت

١- في رواية المصدوق والثحيح : ورجعت بعد نصف الليل وفي نسخة قبل نصف الليل
وكذا في الحروح .

الثالثة فقد مات منه و لافقة لها و المرثه التي بطلتها الرجل تطليقة ثم يدعها حتى يحلوا محلها فهدء ايضا تمتد في مرل روحها ولها النفقة و الكنى حتى تنقضى عدتها^(١) .

هنا مسائل

(٩) المستفاد من الروايات ان حرمة الجروح و الاخراج محتصة بالرحمة دون الدائنة و هي الجواهر ادى الاجماع بسمعه على حوارها للاخره .
(١٠) استثنى في لقران المحدث من حرمة الاخراج سيرة اثنان العاشرة الميئة وقرت في بعض الروايات بالزمان في بعضها ،الحق و هي بعضها ناداه لاهل روحها سه ، حنقها و عردت لكن الروايات كلها بسمعه سنداً وعن القواعد و هي الشرائع هو ان تعمل ما يجب به المحدث فخرج لاقامته و ادبى ما يخرج له ان تؤذى اهل

و منه عبارة اللمعة لكن في سرح اللمعة و تخرج في الاول لاقامة الحدث ثم ترد الى الميت عا حلا ثم قال بعد اسطر و اعلم ان تفسير الفاحشة في المساواة الاول هو طهر الامة ، مدلولها لغة ما هو اعم منه ، ما الذي فيه روايتان من سلتن و الآية عبر طاهرة فيه ولكنه مشهور بين الاسحاب و تردد في المختلف لما ذكرنا وله وجه انتهى .

وسندنا الاستاد الخوئي فسرها مرادونها مع الاحاب والسب في حاشيته على توضيح المسائل^(٢) .

ولم احد ما يصح الاعتماد عليه في تحديد المستثنى والله العالم .

١ - ص ٤٣٦ ج ١٥ .

٢ - وكتب سيدها لاستاد في جواب سوالنا عن دليله بقوله : تفسير الفاحشة بالمرادة و الفحش من باب المثال و بيان ادبى قريها ، و الابهى غير محصورة بهما ، و الدليل على شموله لهما اخلاق الامة الكريمة فلا تحتاج الى وجود نص خاص في ذلك .

(٣) نقل عن الأكثر حرمة خروجها ولو برضى زوجها. وذكر الشهيد الثاني في شرح اللمعة أنها من حق الله لا من حق الناس . أقول : وهو الموافق لاطلاق الآية لكن الروايات تدل على الحواز كما عرفت فيقيد بها اطلاق الآية و يلحق به فتوى الأكثر فتأمل .

(٤) لا يخفى اختلاف صحيح الحلبي مع موثقة سماعة في كيفية الخروج اختلافا يشكل الجمع بينهما عرفا والأحوط هو الخروج ليلا في حال الضرورة مع اذن الزوج و ان اضطرت اليه نهارا بحوزة أيضا مع أدته و اما الحج و ان كان مذكورا فيحوز مادته . والمقام من المشكلات . والله العالم

(٥) في موثقة سماعة دلالة على أن المتوفى عنها زوجها أيضا لا يخرج نهارا بل يخرج بعد اصف الليل .

وفي رواية من أبي بصير . ولا نبت عن بيتها و تقتضي الحقوق . و تحج و ان كان في عدتها و في سند الرواية محمد بن اسماعيل و لم يثبت عدى كوله هو الثقة^(١) :

أقول . الروايات في المقام كثيرة فلا حظ^(٢)

و الاظهر هو حرمة البيوتة للمتوفى عنها زوجها في غير بيتها و حوار خروجها عن بيتها كما تدل عليه موثق عمدة من رواية^(٣) عن الصادق عليه السلام يخرج من بيت زوجها و تحج و تنقل عن منزل الى منزل . و في صحيح ابن مسلم (نفس المصدر) . . . ولا نبت عن بيتها .

وعليه فلا يحوز له السر في غير الحج الذي لا يمكن بيتوتها في ستها لاحظ صحيح أبي بصير^(٤) نعم يحوز لها تعديل المنزل في الاستداء و النقاء كما يظهر

١- ص ٤٥٠ ج ١٥٠

٢- ص ١١٥ ج ٦٠ و بعدا من فروع الكافي الطبع الحديث .

٣- ص ١١٦ ج ٦٠ فروع الكافي ٤- ص ١١٧ من المصدر .

من موثق ابن عماد وصحيح سليمان^(١) و موثق أبي مكر^(٢) ومع هذه الاطالة لا بد لك من مراجعة الحق في المقام في الرخصة والمتوفى عنها زوجها

(١٧٧) اخراج الولد من حجر امه

في صحيح ابن سنان عن الصادق عليه السلام في رجل مات وترك امرأة ومعها منه ولد والفتنة على خادم لها فادعتته ثم حلت تطيب وصاغ العلام من الوصي فقال لها احرمي مثلها وليس للوصي ان يحرقه من حجرها حتى يدركه ويدفع اليه^(٣) لاحت مادة المرقع في حرف الميم ومادة الاثني عشر في حرف الشين

() خروج المعتكف عن المسجد

في صحيح داود بن سرحان قلت لاسعد الله^(٤) في رجل اراد ان يعتكف فقال لا يخرج من المسجد الا بالحاجة لابد منها

وفي صحيح ابن سنان عنه عليه السلام ليس للمعتكف ان يخرج من المسجد الا الى الجمعة او حائاة او غائط^(٥)

اقول و هل خروج المدكود حرام تكليفا اذ هو مفسد للاعتكاف فيه وجهان

وعلى كل استثنى من حكم المدكود موارد

منها الحاجة كما في غير واحد من الروايات

ومنها الجمعة ومنها لغائط كما مر ومنها الحائاة ومنها المداة مر بها كما

في صحيح الحلبي^(٦) والتعدي عنها الى غيرها موضع تردد

(١٧٨) الخروج من مكة على المتمتع محلا

المشهور انه لا يجوز الخروج من مكة بعد الاحلال من عمره التمتع قبل

١- ص ١١٥

٢- ص ١١٨ ج ٦ فروع الكافي

٣- ص ١٧٩ ج ١٥ لوسائل

٤- ص ٤٠٩ ج ٧

٥- ص ٤٠٨ ج ٧

ان بأتى بالحج وانه اذا اراد ذلك عليه ان يحرم بالحج فيخرج محرما به كما
ذكره الفقيه الردي (قده) في عروته

لكنه قال . والاقوى عدم حرمة الخروج وحواره محلا ، حمد للاخبار على
الكراهة كما عن ابن ادريس رحمه الله : جماعة اخرى بقرينة التعبير بملاحب في
بعض تلك الاخبار وقوله عليه السلام في مرسله الصدوق (قده) اذا اراد التمتع الخروج
من مكة الى بعض المواضع وليس له ذلك لانه مرتبط بالحج حتى يقصيه الا ان
يعلم انه لا يفوته الحج و نحوه الرصوى بل وقوله عليه السلام في مرسله فان ولا
يتجاوز الاعلى قدر ما لا تفوته عرفة ..

اقول : طاهر حملة من الصحاح حرمة الخروج ^١ والمرسلان لستما
بمحبتين والرصوى لم يثبت كونه رواية فعلا عن كونه حجة فلم يبق الاصححة
الحلبي قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل تمتع بالعصرة الى الحج يريد
الخروج الى الطائف ، قال : يهد بالحج من مكة ، وما احب ان يخرج منها الا
محرما ، ولا يتجاوز الطائف انها قريبة من مكة

الرواية لا تدل على حرمة الخروج غير ان عدم دلالتها ليس بحد يكون
قريبه لحمل ما يظهر منه الحرمة على الكراهة فالقول بالحرمة ان لم يكن
اقوى لا اقل انه احوط لروما

(*) خسران الميزان

قال الله تعالى و اقبموا الوزن بالقسط ولا تخسروا الميزان (الرحمن)
اقول : حرمة الخسر المدكور مما لا شك فيها غير انها ليست بحكم حديد ، بل
هو من افراد اكل مال الغير .

(٥) الخشية من الكفار

قال الله تعالى : ليوم تش الذين كفروا من دينكم فلا تخشوهم واخشون (المائدة ٥) .

وقال الله تعالى فلا تخشوهم (اي الظالمين) واخشوني (البقرة ١٥٠)

وقال الله تعالى : فلا تخشوا الناس واخشون (المائدة ٤٤)

وبحتمل ان يكون النهي عن الخشية لانفسها ، بل للمحافظة على الشريعة واحكامها و عدم تركها محافظة الكفار و بحتمل ان تكون الخشية منهى عنها لاجل المفلوسه في العدل لا لاجل الضرر البدني والمالي ثم ان الخشية منهى عنها اذا كان الضرر منهم (بناء على ارادة الضرر البدني والمالي) موهوم واما اذا كان محققا فلا تعزم فان القرآن يصرح بحوار التفة . و المقام بعد محتاج الى مزيد التأمل .

و كتب سيدنا الاستاذ الخوئي لثنا : الظاهر ان النهي في تمام هذه الايات ارشاد الى المحافظة على الحق وعدم ورود ضرر عليه من قس الكفار و الظالمين و الناس

(٥) الخصومة للخائنين

قال الله تعالى . ولا تكن للعائس خصيما (النساء ١٠٥) .

لكن الخصومة تنفع الخائنين بما هم خائنون اسرار و حيانة بالمخلصين الصادقين فتكون الحرمة غير ذاتية ، بل يكون النهي ارشادا الى ترك سائر المعرمات فافهم .

(١٧٩) الاختصاص

يمكن ان يستدل على حرمة بقوله تعالى حكاية عن الشيطان : و لا امرهم فليفرون خلق الله (النساء ١١٨) .

لكن البناء على حرمة تعبير خلق الله يستلزم التخصيص الأكثر المستحسن
وأوفى رضا الخروح بعنوان واحد خلاي الشيخ الأصوليين والفقهاء (رض) في رسائله
ويمكن أن يستدل عليها بمادل على حرمة الانذاء ، ولكنه لا يتم فيما إذا
كان القائل راضيا .

ويمكن أن يستدل عليها بمادل على حرمة الأضرار بالعسر . س . على شئونها
حتى في صورة رضا من يصبر به فتأمل

(١٨٠) (١٨١) خطبة المروجة والرجعية

ليحور التعرض بالخطبة (بالكر) ولو معلقه على فراق الروح لدات العمل
ولالدات العدة الرجعية لأبها روجه حكما فضلا عن التصريح بها أجماعا معكيا
من عسر واحد إن لم يكن محصلا وهو المحنة مضافا إلى ما في ذلك من مضافة ذلك
احترام العرس المحترم كالمال و الدم و من أفساد المرأة على روحها الذي ربما
أدى إلى سعيها بالتعلم منه ولو يقتله سم و غيره . كما ذكره صاحب الجواهر
- قده - ^(١)

أقول . لا بعد في استعادة الحكم المذكور من مذاق الشرع الأقدس و
الأجماع المتقول المدعى نعم الكاشف عنه و صورة التعريض . إن يقول : وب
راعب فيك أحرى يص عليك و إن الله لسائق إليك حبرا و ادك لصيلة و ما أشبهه
من الأقوال ، والتصريح أن يحاط بها بما لا يحتمل إلا المكاح مثل أن يقول : إذا
انقضت عدتك تفروحتك ونحو ذلك .

(١٨٢) الاستخفاف بالحج

في عيون الأخيار ما سألته التي لا بعد حين بعضها عن الرضا ^(عليه السلام) في كتابه
إلى العامون ... واختناث الكائن وهي ... والاستخفاف بالحج ^(٢)

اقول . الظاهر عدم الفرق بينه وبين سائر الواحات فلا يحل الاستخفاف بشيء منها وان اتى بها تدامها وفي محالها فتدبر

(١٨٣) الاستخفاف بالصلاة

في صحيح زرارة عن الصادق عليه السلام قال : قال : لا تنهادن صلاتك فان النبي صلى الله عليه وآله قال عند موته ليس منى من استخف صلاته ليس منى من شرب مسكر الا يرد على الحوض ، لا والله ^(١) .

وفي صحيح الآخر عنه عليه السلام . لا تستحقرون بالبول ^(٢) ولا تنهادن به ولا صلاتك فان رسول الله صلى الله عليه وآله قال عند موته : ليس منى من استخف صلاته لا يرد على الحوض لا والله ليس منى من شرب مسكر الا يرد على الحوض ، لا والله ^(٣) .
في موقوف اسي صير قال دحلت على ام حميدة ^(٤) اعزبها ناي عبد الله عليه السلام فبكيت وبكيت لسكاتها ثم قال داي الصادق عليه السلام ان شفاعتنا لا تنال مستغفرا بالصلاة . ص ١٧ ج ٣

(١٨٣) اختلاء خلا المكة والمدينة

في موقعة زرارة قال سمعت ابا جعفر عليه السلام يقول : حرم الله حرمه بريدان بريدان يختلى خلاه او يمسد شعره وحرم رسول الله المدينة وحرم ما حوله بريدان بريدان يختلى خلاها او يمسد شعرها ^(١) . . . ص ١٧٤ ج ٩
وفي مجمع البحرين واحتليته . قطعه . ومنه حديث مكة لا يختلى خلاها بسم اوله وفتح اللام . اي لا يجوز قتلها الرقيق ولا يقطع مادام رطبا (الخلا بالقصر

١ - ص ١٥ ج ٣ الوسائل

٢ - انتهى ادقادي ظاهر فان التعمية مائة عن الوصوه والصلاة على تفصيل مذكور

٣ - ص ١٦ ج ٣

في محله .

٤ - لم يطلع على حالها وحسن ظنا بها انها صدقت في حكايتها عن قول الامام ع

٥ - لا أدري رأى . . . في اختلاء خلا المدينة ومن المظنون عدم التزامهم بالتحريم

الركب من الثنات) دادا بيس فهو حشيش اقول . لاحظ مادة القلع في حرف القاف

(١٨٥) تخليص القاتل من يد اولياء المقتول

في صحيح حرير^(١) عن ابي عبد الله عليه السلام قال . سألت عن رجل قتل رجلا عمدا
ورفع الى الوالى فدفعه الى اولياء المقتول ليقتلوه فوثب عليه قوم فخلصوا القاتل
من ايدى الاولياء : قال ارى ان يحبس الذين خلصوا القاتل من ايدى الاولياء
(ا. ا. د.) حتى يأتوا بالقاتل . قيل فان مات القاتل وهم في السجن ؟ قل : ان مات
فعلبيهم النديه يردونها جميعا الى اولياء المقتول^(٢) .

اقول : ان نوقش في دلالة الرواية والحكم ثامت من جهة حرمة المنع عن
احراء حدود الله تعالى

(٥) الخلع بغير شرطه

في صحيح المعلى عن الصادق عليه السلام . لا يحل حلها حتى تقول لزوجها . والله
لا أبرك قسما ولا اطع لك امر او لا اغتسل لك من حنائة فاذا قالت المرأة
ذلك لزوجها حل له ما اخذ منها^(٣)

وقريب منه موثقة سماعة وغيره . لكن الظاهر ان عدم حلية الخلع لاحل
عدم حلية اخذ المال عنها لانتفائه

(٥) خلف الوعد

سيأتي بحثه في حرمة القول بلا فعل في حرف القاف انشاء الله .

(٥) التخلي على القبر

يحرم التخلي على قبر المؤمن اذا استلزم هتكه وذلك لما مر في مادة الجنابة
على الميت (حرف الجيم) من ان حرمة الميت كحرمة الحي . بل يحرم هتك

١ - في السند ابواب يوب وقطر التردد فيه غير مرة .

٢ - ص ٣٤ ج ١٩ الوسائل

٣ - ص ٢٨٨ ج ١٥

المومن الميت كالحي ماء وجهه كان . وكذا يحرم التحلي فيما إذا استلزم هتكاً
للمقدسات القدسية كالقراص وشهد الامام ونحوها

(٥) خلوة الرجل بالاجنبية

استدل على حرمتها بروايات ضعيفة سنداً ودلالة ولا حظ^(١)
ولا ظهر عدم الحرمة اذا لم يشرتب عليها حرام شرعي آخر .
نعم قال الصادق عليه السلام في موثقة ابي بصير : اذا وجد الرجل مع امرأة في بيت
ليلا وليس بينهما رحم حلالاً^(٢)
اقول : الحلد دليل على حرمة الخلوة على الرجل والمرأة كليهما ، لكن
مناسبة الحكم والموضوع (وان شئت فقد شتم الفحافة والانصراف) تقتضي
اختصاص الحكم بمر الكهول الذين لا يقدرون على الزنا ولا فرق حسب فهم العرف
بين البيت والغيمة بل والسر اذا كان محتمس قريباً وامكن التساعد . نعم يرتفع
الحرمة والحلد اذا اضطر الى ذلك^(٣) .

(١٨٤) الخمر

حرمة شرب الخمر اصححت اليوم من الضروريات الاسلامية وقد تواترت
بها السنة بعد تصريح القرآن الكريم .
وهو من الكبائر الموقفة اعاد الله المسلمين منه ، بل هو محرم في جميع الاديان
والشرايع ففي صحيح ابراهيم بن عمر اليماني عن الصادق عليه السلام قال ما بعث الله نبياً قط
الا وقد علم الله انه اذا اكمل له دينه كان فيه تعريم الخمر ولم تزل حراماً الخ^(٤) .

١ - ص ١٣٣ وص ١٣٢ ج ١٢ الوسائل وص ٥٠٧ ج ١١ وص ٢٨٠ ج ١٢

٢ - ص ٤١٠ ج ١٨ من الوسائل

٣ - والاقوى ضعف الرواية المذكورة بشان بن عيسى الواقفي كما ذكرنا وجهه في
بحرث في علم الرجال فلا مدرك للحكم .

٤ - ص ٢٣٧ ج ١٧

وفي صحيح ابن مسلم عن أحدهما عليه السلام قال : من شرب من الخمر شره لم يقبل الله له صلاة أربعين يوماً ومثله صحيح بن الحجاج وصحيح ابن خالد وغيرهما عن الصادق عليه السلام ^(١) .

وفي صحيح بن الحجاج عنه عليه السلام مد من الخمر يلقى الله كاهن مدوثن ^(٢) و قريب منه صحيح ابن مسلم وغيره من الروايات الكثيرة
وفي صحيح العمرى قال قلت للرضا عليه السلام أن ابن داؤد (يزيد) ذكر أنك قلت له شارب الخمر كافر فقال صدق قد قلت ذلك له ^(٣) .

وفي روايات كثيرة (ص ٢٤٦ ج ١٨) أن شارب الخمر يجلد ثمانين
والروايات في الباب كثيرة جداً ولا يسع هذا المختصر نقلها

(١٨٧) خمش الوجه

في صحيح الرطلى عن إمام ^(٤) عن أبي عبد الله عليه السلام قال : لما فتح رسول الله ﷺ مكة ما بع الرجال ثم جاء النساء فأنزل الله عز وجل : يا أيها النبي إذا جاءك المؤمنات بما يملك علي أن لا يبشر كن بالله شاكراً ولا يسرقن ولا يربين ولا يقتلن أولادهن ولا ما بين يهتان بفتريته بين أيديهن وأرجلهن ولا يعصينك في معروف فبايمنهم ... ما ذلك المعروف الذي أمر به الله أن لا يعصينك فيه قال ﷺ : لا تلطمن خداه ولا تخمشن وجهها ولا تتفقن شعرا ^(٥) ولا تشققن حبسا ولا تسودن ثوبا

١ - ص ٢٢٨ ج ١٧

٢ - ص ٢٢٨ وص ٢٣٩ ج ١٧

٣ - ص ٢٥٦ ج ١٧

٤ - الظاهر أن إمام هو بن عثمان الموقن ، وحيث أن إيمان مشترك بين عدة المجاهيل والثقة والموقن وكان الثمير لم يبلغ حداً الاطمئنان محتاط في مدلول الرواية .

٥ - الجبر هو القطع بمعنى يريدن والتف هو التزع بمعنى كشيدن وكندن ثم أن =

(١) الفخ

ومن المعجب قول سيدنا الاستاذ الحكيم (رضوان الله تعالى عليه) في حاشيته على العروة الوثقى اظاهر حمارهما (اي اللطم والحدش) اذا لم يؤد الى الضرر المعتد به بل ربما يكون واحدا في بعض الموارد.

قال صاحب العواهر قدس في احكام الاموات: نعم لا يسور اللطم والحدش في حر الشعرا جماعا حكمة في المسوط ولما فيه من الخط لقضاء الله تعالى الح.

قال في العروة الوثقى بعد الفقه ٥: بالجرمة وتعمد المحشون في الحر المرأة شعرها في المصيبة كفارة شهر رمضان وفي تنفخ كفارة اليمين وكذا في حدشها وجهها، لكن سيدنا الحكيم - ر - فيد الاحير بقوله: اذا ادمته وهو الصحيح كما في الرواية.

نرى هؤلاء الاعاظم يقدرون وحوب الكفارة بالمرثة دون حرمة الافعال المذكورة على ان موثقة اما مختصة بالنساء فقط اللهم الا ان يملك بقاعدة الاشتراك.

ثم ان الرواية الواردة في الكفارة صبيغة سنداً ولم اجد سواها عاجلاً يدل على الحكم لا حظ (٢).

نعم قال صاحب العواهر في كتاب الكفارات بان يجابها بفتوى العلماء بل بالاجماع. وعن ابن ادريس ان اصحابنا مجمعون عليها في تصانيفهم وفتاواهم الح ثم قال صاحب العواهر فلا وجه للتوقف في العمل به من الطعن في سنده كما وقع من بعض ذوي الاختلال في الطريقة.

اقول: ولعله - رحمه الله - اراد بهذا المعنى الشهيد الثاني حيث ضعف

= لرواية غير مخصوصة بدالة المصيبة لكن الصحيح انه لا ينعى في انصراف الرواية اليها ولا على باحد يقتضى يعزى اللطم ولو مزاحاً وكذا اذا نعت شعراً لمفرجة المصيبة.

الرواية سنا في كفارات شرح اللعمه ، ولكن الشهيد قدم من دوى المتانة في الطريقة والقول قوله ومثل هذه الاحصاءات الموقولة التي عانتها اعادة الظن بحكم الله تعالى لا تغني عن الحق شيئا فلا ينبغي ان يتعاشى من امثال هذه الكلمات .

() الخوض في آيات الله

قال الله تعالى : و اذا رايت الدين محصورا في اديب فاعرض عنهم حتى يخوضوا في حديث غيره (الاتعام ٦٨)

المحوص هو الشرع في الماء والمرور فيه كما قل والمراد هنا طاهرا هو التكلم في آيات الله مع الاستهزاء والسخرية وبطل عليه قوله تعالى وقدرل عليكم في الكتاب ان اذا سمعتم آيات الله مكفرا بها و يستهزء بها فلا تقعدوا معهم حتى يخوضوا في حديث غيره انكم اذا مثلهم ان الله جامع المنافقين والكافرين في جهنم جميعا (النساء ١٤) ، وهذا من اشد انواع الحرام يعود بالله منه و سيأتي في مادة القعودان المحلوس مع امثال هؤلاء المحائضين مادامه الاعيين في حوضهم ايضا حرام

(٥) الخيانة^(١)

عن عيون الاحبار باسائده التي لا تعد حسن ومصها عن الرضا عليه السلام و احتساب الكائ... والخيانة^(٢) .

اقول الظاهر ان المراد بها مقابل الامانة و اداء الامانة واجب كتابا وسنة ولا شك ان تركها - وهو الخيانة - حرام ولاحظ ما ورد في اداء الامانة في كتاب الوديعة عن الوسائل^(٣) .

قال الله تعالى : يا ايها الذين آمنوا لا تخونوا الله والرسول تحووا اماناتكم

١- واما احاطة لمومن والاحتياط فلم يثبت حرمتها لصعب رواياتهما استدا اودالة لاحظ

ص ٦١٤ وص ٣٦٧ ج ٣ وص ٣٠٢ ج ١١ الوسائل .

٢- ص ٢٦٠ ج ١١ ٣- ص ٢١٨ وص ٢٢٧ ج ١٣

وانتم تعلمون^(١)

من الظاهر ان خيانة الله والرسول هو مخالفة حكمهما لانهما محرمه منفسها
فكذلك حياته الناس . عبارة عن عدم رد آمالهم لكن الظاهر من الشيخ الانصارى
قدّم في مكانه (على ما سألني) هو نعمهم معنى الخيانة فراجع وتأمل

حرف الدال

(١٨٨) استدبار القبلة في حال التخلي

دلت روايات على حرمة استقبال القبلة واستدبارها في حال التخلي. وادعى
الاجماع عليها وأنها طهارة المذهب لكن الروايات بأسرها ضعيفة سنداً^(١)
ولم اجد عاجلاً برؤية مقننة سنداً فمستند الحكم هو الاجماع

(١٨٩) دخول بيت الغير بلا اذن

قال الله تعالى : يا ايها الذين آمنوا لا تدخلوا بيوتاً غير بيوتكم حتى
تستأذوا وتسلموا على اهلها ذلكم خير لكم لعلكم تذكرون فان لم تجدوا فيها
احداً فلا تدخلوها حتى يؤذن لكم وان قيل لكم ارجعوا فارجعوا هو اركب لكم و
الله بما تعملون عليم^(٢).

اقول . الظاهر ان النهي ليس من جهة التصرف في بيوت الغير ليقال انه
ليس موحياً لحكم حديد وانه دال على حكم ورد من افراد التصرف في مال الغير
و ملكه . بل النهي من جهة الدخول على الغير على غفلة منه . والاسان ربما
لا يحب ان يراه غيره على حاله وان كان الداخل انه او امه وكان راسماً مدخوله
الدار والبيت . والدليل على ما قلنا هو قوله تعالى : حتى تستأذوا كما لا يصحى و
عليه فيكون الحكم حكماً حديداً . وفي صحيح محمد بن مسلم عن الدارقطني

ومن دمر على مؤمن بغير اذنه وقدمه مباح المومن في تلك الحالة ^(١) وسبب ما يرتبط بالمقام في مادة (طلع) واما جعل التسليم عاية فلعله على ضرب من الرحمان والافلم اطر باحد يقتي حرمة الدخول بمجرد عدم التسليم والله العالم بكلامه وحقيقته احكامه

(١٩٠)(١٩١) دخول الجنب والحائض المسجدين

في صحيح حميد قال سألت اما عبد الله ^(٢) عن الجنب يجلس في المسجد؟ قال: لا ولكن دمر فيها كلها الا المسجد الحرام ومسجد الرسول ^(٣) الرواية تدل على حرمة جلوس الجنب في المسجد كلها وحوار مرود المساجد وحرمة المرور في المسجدين، وفي صحيح محمد بن مسلم وردادة عن الباقر ^(٤) قال: قلنا له: الحائض والجنب يدخلان المسجد ام لا؟ قال: الحائض والحائض لا يدخلان المسجد الا محتارين. ان الله تبارك وتعالى يقول ولا حنثا الا عابري سبل حتى تغتسلوا ^(٥) لكن حرمة مرود الحائض في المسجدين غير ثابتة ^(٦) نعم في حرم محمد بن مسلم قال الباقر ^(٧) في حديث: الحائض والحائض يدخلان المسجد متجارين ولا يقعدان فيه ولا يقربان المسجدين الحرمي ^(٨) و الظاهر ان المراد بالقرب الدخول لا معناه اللغوي لكي تحمل الرواية على الكراهة ولكن في الرواية نوح بن شعب ولم يثبت وثاقته على الاظهر واما النساء فالجنت بالحائض بقاعدة المساواة بينهما وترفع الحرمة بالنسبة دون قطع الدم كما يلوح من الصحيح الثاني فتدبر.

(١٩٢) دخول الحرم بلا احرام

في صحيح عاصم ابن حميد قال قلت لابي عبد الله يدخل الحرم احدالا محرماً

١- ص ٤٨٥ ج ١٩٢ ٢- ص ٤٨٥ ج ١٩٢ الوسائل .

٣- ص ٤٨٦ ج ١٩٢ الوسائل .

٤- ويمكن ان يفهم اتحاد حكم الحائض والجنب مما ذكر من مجموع صحيحة محمد

ابن مسلم و وردادة كما يظهر بتدقيق النظر . ٥- ص ٤٨٨ ج ١٩٢ الوسائل .

قال : لا ، الا مريض او مطون ، وقريب منه صحيح ابن مسلم عن الباقر عليه السلام وفي صحيحه الآخر قال سألت ابا جعفر عليه السلام هل يدخل الرجل مكة بغير احرام ؟ قال الا مريضاً او من به بطن ^(١) .

(٥) ادخال الحليمة الحمام

في صحيح دفعه عن الصادق عليه السلام . من كان يوم من الله و اليوم الآخر فلا يدخل حليته الحمام وفي موثق سماعة عنه عليه السلام فلا يرسل حليته الحمام و مثلهما غيرهما ^(٢) لكن في صحيح ابن مريم عن الرضا عليه السلام قال : عن الرجل يفر في الحمام و يسلخ فيه قال لا بأس به ومثله غيره ^(٣) ولا حله بحمل الاولان على الكراهة . لكن يمكن ان يقال ان الحمام في السؤال الاحي هو الحمام الشخصي او العالي عن الناس او لا يعقل تكاح رجل في حمام فيه الرجال او النساء حتى يسئل الامام عن حكمه .

وعليه فمعلوم ان في الحرمه في الحمامات المتعارفة بلا معارض ومقيد هذا ولكن السيرة القطعية من المسلمين تحرم على ان يحملها على الكراهة وهنا احتمالاً آخر خطر مالي ايام تصبلي في النجف الاشرف ، وهو ان يكون المنهى عنها هي الحمامات المتعارفة في ذلك الزمان لاجل عدم التستر وغيره بان تكون على نحو الفضة الخارجية دون القصة ، الحقيقة لا يقال هذا المصنوع الذي صدر من الصادق عليه السلام صدر من النبي صلى الله عليه وآله (بسنده غير نفى) فالاحتمال المذكور غير راجح فانه يقال يمكن ان يكون الفرض من التهيين امر واحد وهو عدم المحافظة على العورة في تلك الاحيان واستلزام الدخول في الحمام التطهر الى عورة الغير فتداهل

(٥) دخول الكفار الحرم

قال في جهاد الجواهر ^(١) بل عن الشيخ عدم حوار دخولهم (الكفار) الحرم لا اختياراً ولا استيظافاً واحتراماً القاصل وغيره بل لا أحد خلافاً بينهم معطلاله من المراد من المسجد الحرام في الآية ^(٢) الحرم بقرينة قوله وان حقت عبلة الخ وقوله تعالى : سبحانه الذي أسرى معه للا من المسجد الحرام مع انه أسرى به من بيت أم هاني ، بل لعل قول الأصحاب بعدم حوار الاختياراً (حلب الطعام) مشعر بمرادة ذلك ضرورة عدم الاختيار في نفس المسجد ، مصافاً الى مدلل على تعظيم الحرم على وجه يسمى ترميه عنهم تالي ما في الدعائم عن - حنفر ابن محمد عليه السلام انه قال : لا يدخل اهل الدمة الحرم ولا دار الهجرة ويخرجون منها ... ولو جاء رسول بعث اليه الامام من يسمع رسالته : ولو اراد المشاهدة خرج اليه الامام من الحرم . . ولو مرض في الحرم نقله منه ولو مات فيه لم يدفن فيه ، بل عن الشيخ لو دفن بش .

ويجتمل الحاق حرم الأئمة عليهم السلام بذلك فصلاً عن المحصرات المشرفة ، بل و الصحن لكن السيرة على دخولهم بلدانهم انتهى ما اردنا نقله اقول : نفس الخلاف ليس مدلل الحرمة ، وتفسر المسجد بالحرم خلافاً الظاهر ، وقوله تعالى : وان حقت عبلة ليس بقرينة عليه فان الكفار انما يقصدون الحرم غالباً لاجل المسجد والطوف فاذا منعوا عنه فلا يقصدون الحرم - ولو سلم استعماله فيه في آية الاسرى فلا ينفع المقام اذ مجرد استعمال لا دليل في غير مورد القرينة فان المجاز انما يصار اليه بدليل خاص .

وتعظيم الحرم راجح لا واجب بل وكذا تعظيم نفس المسجد الحرام وانما المحرم هتكه وحرق الدعائم ضعيف ، ونحن لا نقول بالجرأى حصر صفة لاجل فتوى جمع

او المشهور بمصونه ، ومنه يظهر حال المشاهد العشرية فهذه الوجوه لاقابلية لها ، في الاستسباط الفقهي .

(•) دخول الزوجة قبل اكمالها تسع سنين

قال الصادق عليه السلام في صحيح الحديث . اذا تزوج الرجل البجارية وهي صغيرة فلا يدخل بها حتى تأتي لها تسع سنين ^(١) وفي صحيحه الاخر ، من دخل بامرأة قبل ان تبلغ تسع سنين فاصداها عب فهو صامن ^(٢) لكن في بعض الروايات الممتنعة وان امسكها ولم يطلفها حتى تموت فلا شيء عليه ^(٣) . وقد سبق بحثه في مادة - الصامع

(١٩٣) دخول الزوج بالمدخولة شبهة

قال الفقيه البيهقي (قدس) لا اشكال في عدم حوار وطئها والمرأة الموطوءة بالشبهة ، وهل يجوز له سائر الاستمتاعات او لا ؟ وجهان بل قولان ، من انها لم تخرج عن الزوجية ويحصل الفرص من العدة وهو عدم احتلاط الانساب بترك الوطء واما الاستمتاعات الاخر فلا دخل لها في ذلك ، ومن ان مقتضى العدة الاحتجاب عنها مطلقا وهو الاحوط وان كان الاول اقوى (ص ١٠٦ ج ٢ العروة الوثقى)

لاحظ مادة العدة في حرف الميم في بيان الواحات

(١٩٤) الدعاء على المؤمن

والذي وحدته من الروايات المعتمدة ما يرتبط بالمقام هو صحيح هشام بن سالم قل : سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول . ان العبد لسكون مظلوماً فلا « فما » يرال يدعو حتى يكون طالماً ^(١) ظاهر الرواية حواز الدعاء عليه بمقدار ظلمه وحرمة اذا راد عليه واستفادة الحرمة من جهة اطلاق الظالم على الداعي فان الظلم حرام

١ - ص ٧٠ ج ١٤

٢ - ص ٧١ ج ١٤

٣ - ص ١١٦٤ ج ٤

١ - ص ٧٠ ج ١٤

٢ - ص ٧٢ ج ١٤

فتامل .

(•) الدعاء لطلب الحرام

بحرم الدعاء لطلب الحرام كما في العروة . وقال سيدنا الاستاذ الحكيم
اعلى الله مقامه في مستمكه ^(١) كما ذكره واحد مرسلين له ارسال المسلمات
وفي المنتهى الاحماع عليه . واعترف به واحد بعدم العثور على مستنده . نعم
هو يوجب من التجري فيحرم لوقيل بحرمة .

وهو اقتضاه بطلان الصلوة اشكال لعدم شمول ما دل على حبه الدعاء في الصلاة
له . ومن انه يكفى في عدم البطلان به اصل الدرائه . وشمول ما دل على قدح الكلام
لمثله غير طاهر . نعم عن التذكرة وفي كشف اللثام الاحماع على البطلان به عمداً
مع الاعتراف بعدم تعرض الاكثر له . وان تم احماع والافالم رجح ما عرفت انتهى
كلامه الشريف .

اقول التحري حرام عقلاً وموجب استحقاق العقاب كما قرر في محله من
لعل المقام اشد واقبح من غيره . حيث يطلب من الله تعالى التوفيق على معصية .
واعلم الظن ان نظر مدعى الاحماع على البطلان . مع الاعتراف المدكور .
الى دحول الدعاء المدكور في الكلام المطلق للصلاة في صورة التعمد . والاصاف
عدم ظهور شموله للمقام كما افاده سيدنا الحكيم . فله . قال البطلان غير واضح

(•) الدعوة الى البدعة

روى الكشي مسنداً عن محمد بن عيسى ان ابا الحسن عليه السلام اهدر دمه قتل فارس
بن حاتم وضمن لمن يقتله الحنة فقتله حنيد . وكان فارس فتاناً يقتل الناس و
يدعوهم الى البدعة فخرج من ابي الحسن عليه السلام . هذا فارس يعمل من قلبي فتاناً
داعياً الى البدعة ودمه هدر لكل من قتله ممن هو الذي يرخصني منه ويقتله ، وانا

صامن له على الله العنة^(١) أقول : في السند الحسين بن الحسن بن شداد لم يرد فيه مدح لكن لاشك في حرمة الدعوة المذكورة لأنها أصالة : بل لا يسعد حواز قتل فاعلها إذا رأى الحاكم الشرعي مصلحة فيه

(٥) الدعاء للكافر

لاحظ حرف الالف مادة الاتحاد تحت رقم (٨) وراجع آخر حرف الفاء مادة القيام .

(١٩٥) دفع مال اليتيم قبل رشده

قال الله تعالى . واملوا البتامى حتى اذا بلغوا النكاح فان آنستم منهم رشدا فادفعوا اليهم اموالهم^(٢) وفي صحيح المصنف عن الصادق عليه السلام قال : سألته عن اليتيم متى يدفع اليها مالها ؟ قال - اذا علمت انها لا تفسد ولا تضيع ، فألتته ان كانت قد نردحت فقال اذا نردحت انقطع ملك الوصى عنها^(٣)

أقول . يمكن ان يقال ان الامر بالدفع في الآية للإرشاد الى تخلص الدمة من ضمان المال ، وعليه مفهوم الشرطية هو عدم حواز الدفع قبل احرار رشد اليتيم لعدم وجوبه ، وهذا هو الظاهر من الصحيحة المربوبة والتزويج الذى ينقطع به ملك الوصى اى اختياره عنها هو التزويج المسوق بالملوغ والرشد كما يقتضيه الانصراف

وعلى الجملة يحرم دفع مال اليتيم قبل بلوغه ورشده ويبيح اذا بلغ وشوهد رشده وفاهم .

(١٩٦) دفن الكافر على المسلم

في موثق عماد عن الصادق عليه السلام : انه سئل عن النصراني يكون في الفرد

١ - ص ٥٢٢ ج ١٨ الوسائل

٢ - اتقاء ٧

٣ - ص ٤٣٢ ج ١٣

هو مع المسلمين فموت ، قال : لا يصله مسلم ولا كرامة ولا مدفنه ولا يقوم على قبره وإن كان أباه ^(١) .

أقول انتهى متوجه الى المسلم فيجوز ان يشار الى كافر آخر مدفنه وهل يجوز مواراة حشته في الارض بقصد عدم التأذي من ريحه عند الضرورة لاسيما اذا خلى من الشروط المعتبرة في الدفن فيه وجهان والارحح هو الجواز للانصراف وللصريح ثم ان انتهى عن القيام على قبره يدل بالاولوية على حرمة تكفينه والصلاة عليه ايضاً وقد نهى الله عن الصلاة على المنافق فكيف على الكافر وفي بعض الروايات تصريح بالمنع عن التكفين والصلاة ايضاً لكنه ضعيف سنداً ^(٢)

(٤) دفن المسلم في مقبرة الكفار وعكسه

قال صاحب العروة وتعمه محشوا كتابه : لا يجوز دفن المسلم في مقبرة الكفار كما لا يجوز العكس ايضاً نعم اذا اتته المسلم والكافر يجوز دفنهما في مقبرة المسلمين ، واذا دفن احدهما في مقبرة الاخر يجوز النسي اما الكافر فلمدم الحرمة له واما المسلم ولان مقتضى احترامه عدم كونه مع الكفار .

أقول الظاهر عدم دليل لعطى في المسألة ومناطق حكمهم هو حرمة هتك المسلم فان دفن المسلم في مقبرة الكفار هتك له كما ان دفن الكفار في مقبرة المسلمين هتك لهم فان الكافر رجس نجس .

لكن لروم الهتك في تمام الموارد ممسوع حداً : هذا اولاً ، وثانياً حرمة هتك مطلق المسلم غير ثابته عند الاصحاب ؛ بل ثابته الدم ، كما يظهر من محث السب والعيبة وغيرهما ، واما حكم صاحب العروة ومن تبعه معوار دفن المشتبه في مقبرة المسلمين فلا حل لعدم لروم الهتك ، لكن لارامه جوار دفنه في مقبرة الكفار ايضاً لعدم العلم ، الهتك والالواح دفن المشتبه في مكان لم يكن مقبرة

لاحد القيلين

قال العلامة (قدس) في قواعد ولا يدور في مقبرة المسلمين غيرهم ، وقال صاحب مفتاح الكرامة (رض) في شرحه : من الكفار وأولادهم باحجام العلماء كما في التذكرة ونهاية الأحكام والذكرى وجامع المقاصد وروض الجنان و مجمع الزهراء وقال في روض الجنان ، لكن يجب مواراتهم لدفع التأذي محيقتهم لا قصد الدفن في مقابر المسلمين ، وطاهره انه يجوز ذلك في مقابر المسلمين لا قصد الدفن بل ذلك صريحه . وفاقته صاحب المجمع وهي في محلها .^(١)

ثم قال العلامة الآدمية (العامل من المسلم) وفي مفتاح الكرامة أحصاء كما في الخلاف وطاهر التذكرة حيث نسب فيها الى علمائنا وفي مجمع الزهراء كأن دليله الإجماع . وفي النافع الى القيل

أقول . أما الإجماع فمع كونه منقولاً لا يمتثل كونه تعدد بابل مستند الى حرمة الهتك ، وأما الاستثناء في كلام العلامة فيظهر حال حكمه من حكم المستثنى منه والله العالم .

(١٩٧) الدلالة في الحرم على الصيد

قال الصادق عليه السلام في صحيح منصور : المحرم لا يدل على الصيد ، فان دل عليه فقتل فمليه العداة وفي صحيح العجلي عنه عليه السلام . لا تستحلن شيئاً من الصيد وأنت حرام ولأنت حلال في الحرم . ولا تدل عليه محلا ولا محرماً فيصطاده ولا تشر اليه فيستحل من أحلك فان فيه فداء لمن تعمده^(٢) .

(٥) ذلك المحرم

في صحيح معارية عن الصادق عليه السلام لا بأس ان يدخل المحرم الحمام ولكن

١ - ص ٥٠٣ ج ١ مفتاح الكرامة .

٢ - ص ٧٥ ج ١

لاشك ذلك^(١) وفي صحيح صعو ان عن يعقوب بن شعيب قال سألت ابا عبد الله عن المحرم
يعتزل قال نعم يفصر الماء على راسه ولا يندلكه اقول يعقوب مشترك بين الثقة
والمجهول ، وقيل ان صفوان يردى عن الثقة لكن التمييز غير ثامت وكفما كان
لا بأس بالالتزام بالحرمه ان لم تقم قرينة قطيعه على خلافها
لكن ذكر سندنا الاستاد الضوئي - كتابة - ان الروايات المذكورة قد قيدت
بمادل ان المحرم انما هو حثك البدن ودلكه الموحب لسقوط الشعر او خروج
الدم لامطلقا^(٢) .

(٥) الدهر على المومن بلا اذنه

وقد اشرنا الى حرمة في مسألة دخول بيت الغرمي مادة الدحول وسيأتي
ايضاً في مادة طلع فلاحظ .

(١٩٨) ادهان المحرم

قال الصادق عليه السلام في ديل صحيح العلي : فاذا حرمت فقد حرم عليك الدهن
حتى تحل^(٣) وفي صحيح معاذية : لا تمس شيئاً من الطيب وانت محرم ولا من الدهن
^(٤) ويموزي حال المرض كما اذا تشقت بداء او حرج به الخراج او الدمل فيحور
التداوي سجن اوربت واهالة كما نص في صحيح هشام وابن مسلم^(٥) .

(١٩٩) الديانة

قال الصادق عليه السلام في موثق محمد بن مسلم . ثلاثة لا يكلمهم الله يوم القيمة
ولا يزكهم ولا هم عذاب اليم ! الشيخ الرائي . والديوث . والمرأة تؤطى عراش
ورجها . واهل^(٦) في موثق ابن ميمون . حرمت الحنة على الديوث^(٦) وفي

١ - ص ١٦١ ج ٩ - ٢ - لاحظ ص ١٥٩ ج ٩

٣ - ص ١٠٤ ج ٩ - ٤ - ص ١٠٥ - ٥ - ص ١٠٧ ج ٩

٦ - ص ١٧٥ ج ١٤

مجمع المحررين : والديوث من لاغيرة له على اهله . ومثله الكشخان والقرنان
ويقال الديوث وهو الذي يدخل الرجل على زوجته . والقرنان هو الذي يرمى
ان يدخل الرجل على شاته . والكشخان من يدخل الرجل على الاخوات
وعن ثعلب لم ارهما - يعنى القرنان والكشخان - فى كلام العرب . و
معناه عند العامة معنى الديوث . اقول : حرمة الديانة قطعية وان لم تكن الرواية
موحودة .

(٥) التداوى بالمحرم غير المسكر

اعلم ان التداوى ان كان مالا كل والشرب المحرم فلا يجوز فى صورة غير
الانحصار بطلاق دليل الحرام المذكور ويجوز فى صورة الانحصار لنفى المسرد
العرج فضلاً عن اهمية وجوب حفظ النفس ولم يوجد مخالف فيه كما فى الجواهر
وان كان بغير الاكل والشرب فهو جائز مطلقاً الا اذا دل الدليل على حرمة الانتفاع
به فيحرم فى صورة غير الانحصار ورواية سماعة الدالة على منع شرب بول الغير
عند الاضرار ضعيف سداً مع ان دلالتها ايضاً غير واضحة^(١) .

(٥) التداوى بالخمر والنبيذ

فى صحيح ابن ادم قال : كنت الى ابي عبد الله عليه السلام اسأله عن الرجل يتبع
له الدواء من ربيع المواسير فيشره بقدر اسكرحة من نبيذ ليس يريد به اللذة
انما يريد الدواء فقال : لا ولا حرعة ثم قال : ان الله عز وجل لم يجعل فى شىء مما
حرم دواء ولا شفاء^(٢) وفى صحيح الحلبي قال : سألت ابا عبد الله عليه السلام عن دواء عجن
بالخمر فقال : لا والله ما احب ان انظر اليه فكيف اتداوى به ، انه معزلة شحم -
الخنزير او لحم الخنزير وترون اناس يتداون به^(٣) اقول التداوى ان كان بالشرب

كما هو معروف في الرواية الأولى فإن كان في غير صورة الانحصار فهو حرام قطعاً
 لأطلاق الأدلة وصريح بعضها كالروايات المذكورة وإن كان في صورة العلم
 بالانحصار فلا يبعد القول «لحوار خلافاً لجميع» بل المنسوب إلى المشهور وفاق
 لجميع آخر من أهميه حفظ النص عند الشروع من ترك شرب الخمر ، فلا بد من
 دفع اليد عن ظواهره يدل على المنع نعم لا بد من آخر إذا انحصار العلم به وعنه
 انقذ حوار التداوى عبر الأكل والشرب في صورة الانحصار بطريق الأولى و
 أن كان التداوى بغير الأكل والشرب في صورة غير الانحصار فملخص الكلام فيه
 عدم الحوار الصحيح الحلبي حيث أنه مطلق لم يعرف فيه الشرب^(١) نعم هو مختص
 بالخمر ولا يشمل غيره من المسكرات اللهم إلا أن تلحق به لما ورد من أن كل
 مسكر خمر . وإن شك في شمول التنزيل لصورة التداوى لاحتمال اختصاصه
 بغيره الشرب فقط كان مقتضى الأصل حوار التداوى والاتماع بسائر المسكرات
 والله العالم .

١ - لكن دلالة الصحيح المذكور غير واضحة على الحرمة وإن كان الترك احوط ،

حرف الذال

٢٠٠ ذبح الصيد في الحرم

أخرج الصدوق بإسناد عن صفوان عبد الله بن سنان قال أبو عبد الله عليه السلام لا يذبح الصيد في الحرم وإن صيد في الحل ^(١) أقول إن كان صفوان ابن يحيى والرواة صحيحة لوثيقة رجل طريق الصدوق إليه ، وإن كان بن مهران فالحكم بالحرمة منى على الاحتياط وفي السند محمد بن خالد الرقي وفيه كلام ذكرناه في رسالتنا الفوائد الرحالة وقلنا أنه لا بد من الاحتياط في رواياته

ثم إن حرمة الذبح عبر مختصة بالمحرم كما يفهم من إطلاق الرواية على شتمل المحل أيضاً وفي صحيح الحلبي - بإسناد إلى الإمام عليه السلام المحرم إذا قتل الصيد فعليه حرءه ويتصدق بالصيد على مسكين .

٢٠١ (٣٠٩) إذاعة الأسرار الدينية

في موق أمي صير عن الصادق عليه السلام في قول الله عز وجل : ويقتلون الأنبياء بغير حق فقال . أما والله ما قتلوهم ما سبواهم ولكن ادعوا عليهم دافشوا سرهم فقتلوا ^(٢)

١ - ص ٨٥ ج ٩

٢ - ص ٤٩٤ ج ١١ وقريب منه رواية ابن اسحاق عنه - ع - والرواية معتبرة إن كان

ابن سنان هو عبد الله ص ٤٩٥ ج ١١

وهي صحيح ابن أبي يعقوب عنه عليه السلام من أذاع علما حدثنا سلمه الله الإيمان أقول : والروايات في ذلك كثيرة جدا ، وإن كان أكثرها غير حال عن النقاش في السند أما الحكم فلا شك في أنه الحرمة ، وإن ترك المندوبات لاسلب الإيمان وأما الموسوع فلم أحد عاجلا لأحد حوله كلاما ومحتا والذي أطنن والله العالم . إن المراد بالسر هي الأحكام الشرعية الناشئة على الموسوعات المرتبطة بالحلفاء المخائرين والباطن وأصحاب الحور وبيان عذابهم كما ذكرنا بحيث لو سمعوا لا يتحملون على حفظ أنفسهم من انقاع الشر على قائلها ، وناقليها من المعصومين والرواية المؤمنين وبسبب توهم السي أو الإمام أو المؤمنين أو قتلهم وبحوزة لكل موسوع له معرفة لهذا وشبهه بحرم اداعته واقفاً .

وكذا المطالب الحق القامصة التي لا تلغ عقول الرجال الصماء إلى ذكرها فيصلون سسها أو يشكون في مذهبهم ، وإن اداعتها محرمة قطعا وإن قيل بعدم كونها من أفراد السر المذكور فمن هذا تنبع سؤال صعب على هذا ، وهو أنه ما زال العلماء الأعظم نقلوا في كتبهم أمور مهمة ، ومصه ومطالبا سرية نحو كفر العاصم ، ومطاعتهم وقد سب ضررا كثيرا على المؤمنين من أيدي المخالفين

ويمكن أن يجاب عنه أولا بعدم علم المؤلفين بشرت الأسرار المذكورة في عملتهم عنه . وثانياً بأن الحرمة المذكورة إنما تمت إذا لم يراجحها شيء أحرام كما في المقام ، وهو حفظ عقائد المؤمنين وأصول الدين ، أدلولا الكتب المذكورة لالتس الأصول المذهبية واختفى الرايين الحمفريسة ولا يدري أحد سؤاله العاقبة في تلك الحال . والله العالم .

(٢٠٢) اذاعة سر المؤمن

في صحيح بن سنان قال : قلت له : (الرواية مصرعة لكنها حجة) عودة المؤمن

على المؤمن حرام قال : نعم قلت : يعني سفليته ؟ قال : ليس حيث تذهب انما
هو اداعة س . م .^(١)

وفي موطئ الحسين بن محمد عن زيد عن الصادق عليه السلام فيما جاء في الحديث
عودة المؤمن على المؤمن حرام . قال ما هو ان تكشف عورته فترى منه شيئا
انما هو ان ترى عليه ادعيته^(٢)

وفي صحيح ابن مسلم قال سمعت ابا جعفر عليه السلام يقول محشر العبد يوم القيامة
وما بدا دما^(٣) فدفع اليه شبه المحجمة اذ وفي ذلك فيقال له : هذا سهمك من دم
فلان ، فيقول يارب انك تعلم انك قستني وما سفكت دما . فيقول بلى ، ولكنك
سمعت من رواية كذا وكذا في ربتها عليه ، فنقلت عليه حتى صارت الي فلان
البحار فقتله عليه وهذا سهمك من دمه^(٤)

اقول المستعاد منها حرمة اداعة امرين للمؤمن : الاول ما يصره الثاني ما
لا يصرى بعثاته ولو كان سمعه كما يظهر من الرواية الاولى فمن لا يصرى باقائه
صلاة ليله لا يجوز اقصائها

(٢٠٣) اداعة الفاحشة

في رواية ابن حزم قال ابو عبد الله عليه السلام قال رسول الله : من اذاع الفاحشة كان
كمشتدبها ومن غير مؤمن شيئا لا يموت حتى يركبه^(٥)
اقول : في السند على ابن اسماعيل بن عمار ولا بعد حسنه فلا حظ رجل
التبعاشي

ثم ان الظاهر اختصاص الحكم بفاحشة المؤمنين وعليه فيكون الحرمة
مدلولة قوله تعالى والذين يحبون ان تشيع الفاحشة في الذين اعنوا لهم عذاب

١ - ص ٦٠٨ ج ٨

٢ - ص ٦٠٩ ج ٨

٣ - ص ٦٠٩ ج ٨

٤ - ص ٤٩٥ ج ١١

٥ - أي لم ينله ولم يصبه

اليوم بضميمة بعض الروايات المتقدمة فتدبر .

ثم ان المراد بالدين امتوا في الامة مطلق المسلمين دون الامامية فقط فمرفق
من المؤمن المدكوك في القرآن وفي لسان ائمة المعرة عليهم السلام

(٣٠٤) اذلال المؤمن

في روايه معلى بن حنيس عن الصادق عليه السلام قال سمعته يقول في الله عز وجل
ليأذن بحرب منى من ادل عدى المؤمن ولما من عصى من اكرم عدى المؤمن ^(١)
وفي سند الروايه محمد بن خالد البرقي الذي مر هذا الكلام

ومعلی بن حنيس الذي ثبت له احراز حسنه ووثوقه خلافا للمعاشي (ره)
للروايتين الدالتين على مدحه وحالاته وقد تعرضنا للموضوع في فوايدنا الى حاله
في صحيح معاوية عند عليه السلام قال رسول الله ﷺ لقد اسرى ربي بي فادخني
الي من وراء الحجاب ما ادخى وشافهني ان قال لي : يا محمد من ادل لي ولبا فقد
ادخلني بالمعادرة وعن حارث بن حارثه . قلت يا رب من ذلك هذا ؟ فقد علمت
ان من حارثك حارثه فقال : ذاك من احدث مشاقه لك ولوصاك ولديرتكما
بالولاية ^(٢) .

وفي معتبره معلی بن حنيس عنه عليه السلام قال رسول الله ﷺ قال الله عز وجل
من استذر عدى المؤمن فقد مارى بالمعادرة وقد مر صحيح ابن بصير في باب
تحضير المؤمن فلاحظ .

وفي معتبره ايضا بطريق الصدوق قال رسول الله ﷺ قال الله عز وجل قد
بابذني من ادل عدى المؤمن ^(٣) يسأل التوفيق في احتساب اذلال المؤمنين فانه
امر كثير الاتلاء ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم .

حرف الرءاء

(١) الرئاسة

في صحيح معمر بن خلاد عن ابي الحسن عليه السلام انه ذكر رجلاً فقال انه يحب الرئاسة فقال ما ذئبان صار ما في غم قد تعرق دعاؤها باصر في دين المسلم من الرئاسة ^(١)

وهي معتبرة ^(٢) عبدالله بن مسكان قال سمعت ابا عبدالله عليه السلام يقول : انكم وهؤلاء الرؤساء الذين يترأسون . فوالله ما حفت النعال حلف الرجل الا هلك واهلك ^(٣) وهي صحيح محمد بن مسلم قال سمعت ابا عبدالله عليه السلام يقول اترى لا اعرف حاركم من شراركم ؟ بلى والله ان شراركم من احب ان يوطأ عقه ، انه لا بد من كذاب او عاجز الرأي ^(٤) .

اقول لا يحصر بي لاحد كلام حوال الموضوع ، ولا سمعت ان يقال بان الرئاسة

١ - ص ٢٧٩ ج ١١

٢ - وجد التفسير بالمعبرة دون الصحيحة وقوع محمد بن خالد البرقي في سدها وقد ذكره في رسالتنا الرجالية لزوم الاحتياط في روايته وفي السند عبدالله بن مغيرة المشترك لكن الظاهر بصراحته الى المشهور الثقة باجماع العناية واما ما في كلام بعضهم من ان ابن مسكان لم يرو عن الصادق سوى رواية من ادرك المشعر له فهو باطل جرماً وهذه الرواية احدي دلائل بطلانه .

٤ - ص ٢٨٠ ج ١١

٣ - ص ٢٧٩ ج ١١

في نفسها غير محرمة ، وإنما تحرم لأجل مقدارها و مقدماتها و ملائمتها من
من ارتكاب المعصيات الإلهية والله العالم .

(٢٠٥) الرأفة بالزانية والزاني

قال الله تعالى الراية و الزاني فاحلدا كل واحد منهما مئة جلدة ولا
تخذكم بهما رأفة في دين الله ان كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ولشهادة عليهما
طائفة من المؤمنين^(١) .

اقول . احتمل ان يكون الهى لأجل المحافظة على حد الحد ومؤبد
قوله تعالى في دين الله و احتمل ان يكون بعضا و ان كان الحكمه فيه هي
المحافظة المذكورة والله العالم

(٢٠٦) (٢٠٧) الرباء *

قال الله تعالى . الذين يأكلون الربوا لا يقومون الا كما يقوم الذي يتخبطه
الشیطان من العس . ذلك ما بهم قلب . ما البيع مثل الربوا و احل الله البيع وحرم
الربوا فمن حاد مع غطه من الله فانهى فله ما سلف و احره الى الله ومن عاد فذلك
اصحاب النار هم فيها خالدون يمحى الله الربوا ويربى الصدقات يا ايها الذين
امنوا اتقوا الله وذروا ما بقى من الربوا ان كنتم مؤمنين فان لم تفعلوا فادبوا بحرب
من الله ورسوله وان كنتم فلكم رؤس اموالكم لا تظلمون ولا تظلمون^(٢)

وقال الله تعالى . يا ايها الذين امنوا لا تأكلوا الربوا اضعافا مضاعفة واتقوا
الله لعلكم تفلحون^(٣) .

وقال تعالى . و حدهم الربوا وقد نهوا عنه^(٤)

١ - النور ٣ ٢ - الفرة ٢٧٧ - ٢٨٠ * ٣ - يحرم على الآخذوا المعطي

٣ - ال عمران ١٣٠ ٤ - النساء ١٦٠

وما لى تعالى وما أنتم من ربائير وما فى اموال الناس فلا ير بها عند الله وما
اتتم من : كوة تريدون رحمة الله فأولئك هم المصعبون^(١)

وهى جملة من الروايات المعتبرة وغيرها عند الرماة من الكائن^(٢)

وهى صحيح هشام بن سالم المروى فى الكافي والعقيد والتهذيب عن الصادق

عليه السلام : هم رما (عند الله) اشد من سبعين ذرية بذات محرم^(٣)

• فى موقوف سماعة وصحيح هشام بن سالم عند تعطيل الحرمة به • لكيلا

يتمتع الناس من اصطلاح المعروف (بعض المصدر) وفى موقوف زرارة عنه • درهم

رما بمحقق الدين • وان قد منه ذهب ماله واقتقر^(٤)

• فى صحيح حميد بن عيسى عليه السلام : درهم رما اعظم عند الله من سبعين ذرية كلها

بذات محرم فى بيت الله المحرام^(٥) .

انما عرفت هذا فنذكر المقصود فى طي مباحث

(الاول) ان حرمة الرما مذكورة فى دين الاسلام • ودلاله الكتاب والسنة

عليها قطعية وفرد • وقد شد الله سبحانه فى آيات سورة النقرة فى امر الرما بعالم

بشدد بعثله فى شىء من مروع الدين الا فى تولي اعداء الدين فان التشديد عنه

ايضا هو تشديد الرما • اما سائر الكائنات والقران وان اعلن مخالفتها وشدد القول

فيها فان لحق القول فى بحر منها ذن ما فى هذين الامرين حتى الرما بشرى بالحمر

والقمر والظلم وما هو اعظم منها كقتل النفس التى حرم الله • والعساد فجميع ذلك

دون الرما وتولى اعداء الدين

اقول • من لاحظ الاماات الواردة فى الرما والايات الواردة فى تولي اعداء

الدين وقد ذكرناها فى مادة (الاخذ) يعلم ان امر الرما اشد فى القران من امر

١ - الروايات ٣٩٩

٢ - ص ٢٥٢ ج ١١ وما بعدها

٣ - ص ٤٢٣ ج ١٢

٤ - ص ٤٢٤ ج ١٢

٥ - ص ٤٢٧ ج ١٢

التعلي كثير وكذا من جميع العروق حتى القتا ، والظاهر اشدية امر القتل من امر التولي والاحط

لثاني ان الله تعالى ، لم ينعى معنى الربا وحدوده مع شدة في حرمته وان الربا ان كان بمعنى لردة كما هو الظاهر فالامر واضح ، ادلى مطلق الرودة محرام ، وكذا ان كان بمعنى الاحد ، كثر من عدمه ، فلا بد من مراعاة المسألة في فهم المراد .

الاحط - على ما قيل - هو المشي على غير سواء ، وما المراد ان اكل الربا ينحرف عن الطريق الوسط بين الشيطان ومع ذلك فهو لا يدل على حرمه اكل الربا وان الاعتراف بالمد كوز مرتب على الاكل وانكار الحرمة منه ظهر ان الاسباب لتشرع بالحكم ابتداء هو آية الله ، وان آيات المقرء منه فقه بالحرمة كما يظهر للمتأمل .

فقوله تعالى احل الله البيع احراز لا ابتداء ، ثم ان تحرر الربا في قوله وحرم الربا ، تلحق كما يستفاد من السابق ؛ وصحة تحليل البيع لانكاف قرينه على كون التحريم المد كوزاً أيضاً وصحاً ^(١)

وقوله تعالى فلم يؤمن بآياتكم يدل على وجه على فساد المعاملة و الحرمة الوضعية مطلقاً وان لم يشك فان عدم الله به لا يصح المعاملة الربوية قطعاً ، ولادخل ، اس المار في حديث غير حالكه

واما قوله تعالى اصفافاً مصعقة فلا تفت بالحكم عليه بل المدار على اطلاق قوله تعالى ، ذروا ما بقى من الربا الخ .

(الثالث) طاهر قوله تعالى ومن حائثه من عظة من ربه فيتهى فله ما سلف

١ - لكنه يدل على بطلان المعاملة ايضاً ، وذن شئت قبل لحرمة اعم من التكليفية و

لوصفيه .

وامره الى الله . ان بطلان الربا وعدم تملك المربي الزيادة مشروطة بالتعمد والعلم بالحرمة ، واما اذا كان المربي جاهلا بالحكم فيتملك الزيادة المذكورة ، نعم اذا كان جاهلا مقصراً في تعلم الحكم يستحق العقاب بارتكابه الحرمة التكليفية ولعل قوله تعالى : وامره الى الله اشارة الى هذا الموضوع فافهم فانه دقيق .

ون قلت : لعل الموعدة هي تشرع الحكم وبلاغه الى النبي توسط الوحي فالمعنى ان المعاملات الربوية قبل دخول الوحي محرمة الربا صحيحة وبعد ذلك قاصدة .

قلت . هذا الاحتمار بعبء . ولا قوله تعالى فمن حائله موعدة فانه طاهر في ما قبله ، نعم لو قال ومن انتهى بعدمحيثي الموعدة او بعدما وعظته في الكتاب لكان طاهراً في ما ادعى ، وبالحكمة بيان الحكم في القرآن ودور الوحي لاستلزام معيضي الموعدة الى كل فرد من المكلفين .

وتاما ان هذه الآية عر واردة مورد التشريع كما قلنا اولاً : بل الظاهر منها انها مسوقة لتشرع الحكم وعليه فهي كالنص على ما قلنا ، او مجيئي الموعدة و عدمه بعد ثبوت اصل الحرمة فتعطل .

ومن حسن الاتفاق ورود جملة من الروايات على طبق ما استظهرناه من الآية الشريفة وذلك بعضها

(١) صحيح علي بن جعفر عن اخيه موسى عليه السلام قال سألت عن رجل اكل ربا لا يرى الاياه خلال ؟ قال : لا يصره حتى يصيبه متعمدا فهو ربا ^(١) .

(٢) حصة بن عيسى قال : ان رجلا ادبى دهرأ من الدهر فخرج قاصداً اما جعفر الجواد عليه السلام فقال له : محر حثك من كتاب الله يقول . فمن حائله الخ والموعدة

هي التوبة^(١).

وجهه بتحريمه ثم معرفته به ، فما مضى فحلال وما بقى فليستحفظ^(٢).

(٣) صحيح محمد بن مسلم قال دخل رجل على أبي حمزة عليه السلام من أهل حر اساف فدخل الرما حتى كثر ماله ثم انه سأل عنها فقالوا ليس يقبل منك شئ الا ان ترده الى اصحابه ف جاء الى أبي حمزة عليه السلام فقص عليه قصته فقال له ابو حمزة عليه السلام محرر حث من كتاب الله : فمن حاشه موعظة . في الموعظة التوبة^(٣) ولا بد من حملها على صورة الجهالة .

(٤) صحيح الحلبي ، قال الصادق عليه السلام كل رما اكله الناس جهالة ثم تادوا فانه يقبل منهم اذا عرف منهم التوبة^(٤) .

وقال : لو ان رجلا ورث من ابيه مالا وقد عرف ان في ذلك المال رما ولكن قد اختلط في التجارة بغير حلال كان حلالا طسا فلما كله وان عرف منه شيئا انه ربا فليأخذ رأس ماله وليرد الزيادة^(٥) .

والرواية لاتخلو عن اجمال والصحيح ما في التهذيب : فقهه (بغيره) مكان بغير حلال . وفيه توصيف (شيئا) ب (معزولا)^(٦) .

وفي صحيح اخر له عنه عليه السلام قال اني رجل ابي عليه السلام فقال : اني ورثت مالا و

١ - والموعظة هي نوع حرمة الربا الى المكلف دون التوبة ولعل تصويرها بها من باب اطلاق السب - وهو الحكم المعلوم - على السب اصى التوبة . وعليه فليست التوبة شرطا في حلية ما احده حال الجهالة . نعم الرواية الرابعة وهي صحيحة الحلبي ظاهرة في الاشتراط والاقرى عدم الاشتراط لعدم ظهور معتد به في الرواية المذكورة ملاحظ . ثم التوبة اما من جهة ارتكاب المعصية الواقعية او من جهة ان الغالب هو تقصير الجاهل الموجب لاستحقاق العس - لكن الاقرى اشتراطها ، على نحو سيأتي في ص ٢٣٥ .

٢ - نفس المصدر السابق ص ٤٣٢ ح ١٢

٤ - ولعل هذه الاستفاضة من قوله تعالى (فانتهى) .

٥ - ص ٤٣١ ح ١٢ . ٦ - ص ١٦ ح ٧

قد علمت ان صاحبه الذي ورثه منه قد كان يربى ، وقد عرف ان فيه ربا واستيقن ذلك ليس بطلب لى حلاله ^(١)

احل علمى فيه ، وقد سالت فقهاء اهل العراق واهل الحجاز فقالوا : لا يحل اكله ، فقال : ابو جعفر عليه السلام ، ان كنت تعلم بان فيه مالا معروفاً ربا وتعرف اهله وبعد رأس مالك ورد ماسوى ذلك وان كان مباحاً فكله هنئاً فان المال مالك و اجتنب ما كان يصنع صاحبه ^(٢) فان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد وضع ماضى من الربا وحرم عليهم ما بقى فمن جهل تسع له جهله حتى يعرفه ، فاذا عرف تحريمه حرم عليه ووجب (وحيث) علمه به العقوبة اذا ركه كما يجب على من اكل الربا ^(٣)

اقول . الرواية اهللت موضوع علم المربى وجهله بحرمة الربا : واهملت بن علم الوارث التفصيلى بالربا وعلمه الاجمالى وحسنت بالرد فى صورة الاولى دون الثانية ولو مع معرفة اهله كما نفتضه الاطلاق

ثم الظاهر ان المراد من الاختلاط المذكور فى الرواية هو عدم العلم بمقدار الربا دون مرجه بالحلال وان كان معلوم المقدار لان المالك او الدائم هو المرجع كما لا يخفى .

ثم اننى لا اعلم من الاسحاب من عمل بهذه المسححة ^(٤) والارجح عندي عدم الاعتماد على الرواية فى موردها اعنى الوارث ، بل لاندله من الاحتياط برد الربا ولو كان معلوماً احتمالاً الى اهله فى صورة علم المورث بحرمة الربا . واما فى صورة جهله بها فلا حوط ردما علم تفصيلاً كونه ربا الى اهله اذا عرفوا عملاً بالرواية

١ - لعل المراد ان حلاله المحتلظ بالربا الحرام ايضاً حرام للعلم الاجمالى .

٢ - يبنى لاثرب فى المعاملة كما يصنع صاحب المال اى المورث .

٣ - ص ٤٣١ ج ١٢ .

٤ - وقتت بعد ذلك على كلام المحقق اليزدى وقد حمل الامر بالرد على الاستصحاب

ص ١٧ ج ٢ من كتابه المروة الوقتى .

واعلم وتدبر والله العالم بالحكامه

ثم انه بشرط في حليه الرما الواقع في رده، ان الجهل الانتهاء (وهو الاثر جار والكف وقبول الهوى) عن الرما لترتبها في الالة على العلم بالحكم وامتناعه، فمن حاشه موعظه من ربه ولم يستد عنه لاجل له ما احده جهلا بل لابد من رده الى ماله لعدم الدليل على المالك وحلة التعريف لعل هذا هو اذ البر وايات المفسرة للموعظة بالتوبة، وليس البر واة نقلها بالمعنى واشتهوا وهذا الاحتمال غير بعد فلاحظ

ثم لو فرض ان المربي لم يستد بعد بحيثى الموعظة فوراً بل انتهى عنه بعد مدة فهل يحل له ما احده في صورة الجهل ام لا، والارجح الثاني لان المتيقن (لولا يمان طاهر) في الحكم بالحكم هو صورة ربه الانتهاء، ثم لا فرق في الجهل بين كونه جهلا بالموسوع او بالحكم او ببعض الخصوصيات لظهور الالة في الحلية في جميع ذلك كما انه لا فرق بين كونه المعطى عالم بالرما ام لا ولا بين صورة الاحتياط وعدمه (الانفاء على الاحتياط في بعض الوجوه) ولا بين وجود المال وعدمه.

وات بعد التدبر فما ذكرناه بقدر على ابطال جميع الاعتراضات الواردة من قبل المائمين او المفصلين ولا سيما اعتراضات الفقيه العظيم صاحب الدواهر فقه^(١) (الرامع) الشرط الاول من الشرطين المعترضين في حرمة الرما في السنة المقدسة، الكل والورن، فلا رما في غير المكبل والمورون، كالمعدود والمذروع وما يساع بالمشاهدة كالحيور والمص والعمد والثياب والدواب والاشجار ومحور فيها التفاضل ولو مع اتحاد الجنس على الاقوى نقداً ونسباً وهو المنقول عن المشهور؛ ويدل عليه روايات.

١ - ص ١٩٧ كتاب التجارة من الجواهر وقد سب المع الى المعروف بين المتأخرين ونقل عن الدروس في المع لهم ولكن لا معدل عما ذكرنا.

ومنها صحيح زرارة عن ابي عبد الله عليه السلام قال : لا يكون الرما الا قسما يكال
" بورن ^(١)

ومنها موثق عند زرارة عنه عليه السلام قال : لا يكون الرما الا قسما يكال او يوزن ^(٢)
ومنها موثق منصور بن حازم ^(٣) عنه عليه السلام سألته عن الشاة والثانين والبيضة
البيصتين قال : لا بأس ما لم يكن ككلا او ور.

ومنها موثقة الاخرى عنه عليه السلام قال سألته عن السبعة بالبيصتين قال : لا بأس
بـ . والثوب بالثوبين قال : لا بأس به . والعرس بالفرس قال : لا بأس به . ثم
قال : كل شيء يكال . بورن فلا يصلح مثني بمثل اذا كان من جنس واحد . وهذا
كان لا يكال ولا يوزن فلا بأس به اثني بواحد ^(٤) .

ومنها موثق زرارة عن الصادق عليه السلام قال : لا بأس بالثوب والثوبين (المصدر)
ومنها صحيح زرارة عنه عليه السلام قال المير والميرين والدانة والدانتين بدأ بيد
ليس به بأس ^(٥) .

ومنها عبر ذلك ، فلاحظها تحمل الكراهة في صحيح محمد بن مسلم ^(٦)
عامة الكراهة المصطلحة فصب ما عن المفيد وغيره من حران الرما في المعداد
وتحواه ايضا وكذا في الصلاحية في صحيح ابن مسكان ^(٧)

وقوز الامام عليه السلام في الحديث الاخير وغيره بدأ بيد لا يوجب تقييد حوار
الرما في النقد فقط بل الصحيح عموم العواز في النسبة ايضا للاطلاقات بل قبل
الحديث الاخير بطريق الصدوق (والطريق صحيح) نص فيما قلنا فقد قل الصادق

١ - ص ٤٣٤ ح ١٢ الوسائل

٢ - ص ٤٣٥

٣ - من المصدر بناء على ان المراد ما من رباط على بن الحسن بن رباط دون من

ابن رباط ثم الرواية في الوسائل مضرة وفي التهذيب ص ١١٨ ح ٧ من الصادق (ع) .

٤ - ص ٤٥٠ ح ١٢

٥ - ص ٤٤٨ ح ١٢

٦ - ص ٤٥٣ ح ١٢

٧ - ص ٤٤٩ ح ١٢

على صحة المعاملة أو إطلاقها بحاله .

(٣) اذا كان الشيء مختلفاً بحسب الأحوال ولظاهر اختلافه باختلافها كما في التمر فيه مورود بعد القس وبإع مشاهدة علي المحل وكذا اثمار سائر الاشجار ، فلا يحرى الربا في ثمره كبحرى في الاول ، واما اذا كان مختلفاً بحسب نوع المعاملة فلا يختلف حكمه كما اذا قلنا بصحة الصلح بالمشاهدة في مثل الحنطة والشعير وفي بحرى فيه الربا وان وقعت المعاملة بدورها

(٤) اذا كان حسن باع بكل من الورن والدل والمد فدل بعدم التفصيل اذا سمع بالوزن احتسباً ، بل كذا اذا سمع عدداً

فدل بل المسموع هو الأقوى كما يظهر من ملاحظته الروايات المتقدمة

(٥) المسموع عن مصادره المثل والمثلين وما مقرب منه في معنى الروايات المتقدمة لا يبدل على حوار المعاوضة ما قل من المثليين ؛ بل مقتضى إطلاق غيره هو حرمة مطلق الرادة

(الخاص) الشرط الثاني من الشرطين المعترضين في حرمة المعاملة وفسادها اتحاد جنس العوضين او كون أحدهما اسلاً للآخر او كونهما فرعاً من جنس واحد والمراد بالجنس النوع المنطقي الذي هو جنس لعوى عرفي ، وصابطه ان يكون له اسم خاص ولم يكن تحته قدر مشترك يسمى باسم خاص ، كالحنطة والتمر والربيب والذهب والفضة ونحوها مما يكون الاقدار المشتركة التي تحتها امتداداً لها وليس لها اسم خاص ، بل تذكر مع الوصف ، فقال الحنطة الحمراء والصبراء والحيدة او الرديئة او نحو ذلك وكذلك في بقية المذكورات . وعلى ما ذكر فمثل الطعام والحب وغيرهما مما يكون تحته اقدار مشتركة كالحنطة والشعير والماش والعنبر لا يعد جنساً واحداً ؛ فلا يكون مثل الحنطة والماش من جنس واحد . كما ذكره

صاحب المعرفة فده^(١)

اقول و على كل فيحرم المعاوضة نقدا و سعة اذا كان العودان من حسن واحد و اليك الروايات الواردة في المقام

(١) صحيح عمر بن يزيد^(٢) عن الصادق عليه السلام قلت و ما الربا؟ قال - دراهم بدرهم مثلين بمثل و حنطة بحنطة مثلين بمثل^(٣)

(٢) صحيح محمد بن مسلم عن الصادق عليه السلام اذا اختلف الشئان فلا بأس به مثلين بمثل بدأ بيد^(٤)

(٣) صحيح الحلبي عن الصادق عليه السلام ما كان من طعام مختلف الا متاع او شيء من الاشياء متاعا فلا بأس بسعة مثلين بمثل بدأ بيد فاما نظرة فلا يصلح^(٥)

(٤) صحيحه الآخر عند^(٦) ايضاً لا يصلح الحنطة * لشعير (الشعير الحنطة خ) الا واحد بواحد ، وقال - الخيل يجري مجرى واحد ، قل و بكرة قفيز لود قفيز من و قفيز تمر قفيز من ، * لكن صاع حنطة بصاعين تمر و صاع تمر بصاعين ربيب اذا اختلف هذا و الفاكهة الناصة (فهو حسن و هو يجري ح) مجرأ واحداً و قال لا بأس بمعاوضه المتاع ما لم يمكن كسلا او ورب اكل او وزن ح^(٧)

(٥) في صحيحه الثالث عنه^(٨) - و سئل عن الربيت فالسمن اثنتين بواحد قال : يد بيد لا بأس به^(٩)

(٦) مصره سماعة قال سألته عن الطعام و التمر و الزبيب ؟ فقال لا يصلح شيء منه اثنتان بواحد الا ان يصرفه نوعا الى نوع آخر فاذا صرفته فلا بأس اثنتين

١ - ص ٣٠ ح ٢

٢ - وهو الثقة دون المجهول كما يظهر من نسخة الفقيه و فهرست الشيخ .

٣ - ص ٢٣٢ ج ١٢ الوسائل ٤ - ص ٢٣٠ و ص ٢٢٢

٥ - ص ٢٢٣ ٦ - ص ٢٣٩ و ص ٢٢٢ ٧ - ص ٤٢٣

بواحد واكثر .

(٧) هو ثفته ايضا عن الصادق عليه السلام المختلف مثالان يمثل بديدا لاداس به ^(١) الى غير ذلك من النصوص . والمثثلة حالة عن الحلال كما قل ، بل في متاجر الحوار ^(٢) الاجماع بقسميه عليه .

فروع

(٩) طاهر حملة من الروايات المذكورة ان حوار التعاضل في الحنسين المختلفين اما هو في المقدود السة لقوله ^(٣) ، دأسد فيرجع فيها الى عموم المنع كما عليه جميع ، لكن في الحوار : المشهور نقلا و تحصيل بل لعله عليه عدمه المتأخر بن الحوار بل عن العنة الاحماع عليه

اهول ، ويدل عليه صحيح الحلبي الثاني و مصممة سماعة فابهما مطلقان ^(٤) ولا يقيد اخلافهما بقية الروايات لعدم المناقاة سنهما كما لا يحق .

واما ، في صحيح الحلبي الاول من قوله - وما نظرة فلا يصلح ^(٥) - وردان في الصلاحية لا تدل على الحرمة بل هو طاهر في الكراهة

قول . المتأمل في روايات باب الرما لا يجزم ان يحمل نفى الصلاحية على الكراهة لاستعماله في الحرمة كثيرا .

وقال المحقق البردي . مع ان الحرمة ان كانت من جهة الرما فمشكل ، لانه مختص بالمتعاقبين و ان كان المراد كونها تعدية فبعد عن طاهر الاخيار ، لان الطاهر منها كون الناس وعدم الصلاح من جهة الرما فيتناسب حملها على الكراهة ويمكر حملها على التقيية لان المنع مذهب العامة الخ

١ - ص ٢٤٢ ح ١٢ - ٢ - ص ١٨٣

٣ - وشهما في الاطلاق صحيحة اخرى للحلي لاحظها في ص ٢٢٢ ح ١٢ تحت رقم ٨

٤ - وفي متبرة زياد : فاما سبة فلا يصلح ص ٢٥٣ ح ١٢ تحت رقم ١٤

أما الحجة على التقيد بحصة من ضرورة تعريض الأداة المعقود * بحسب
يقول أن الحرمة من جهة الزمان، والإشكال ضعف لأن اختصاص الزمان بالمعاشرة
حتى في فرض النسبة في عمرهما أو الزمان بل هو ممنوع وسد المنع ما عرفت
والحق أن الحملة المذكورة اعترض له عدم جادة فلا يصح توجب الاحتياط
في المقام كما صنع المحقق -زم- في الشرايع

هذا كله إذا كان الموضان من الحائسين المختلفين وكانا معا مكال أو يورون
واما إن كان من الأئمان فهو من حرمة التفاسد فهي كما دلت عليه الآية^(١)
وإن كانا من الممدودين فعدم حوار التفصيل فيها بسبب وإن كان أحدهما
من الأئمان من الممدودين والآخر من الممدودين فظاهر هو، وأما إن كان
صحيح الحسب الأول فمقتضى زيادة شمالان المقام، بل في الجواهر * إن
كان أحدهما من الأئمان والآخر من الممدودين فلا خلاف أحدهما في حوار التماثل
والتفاضل بل لأحد مع قسمة عليه، أو هو، أو سبب * سبب كل منهما مع جمع
على حواء * لا لعدم من الممدودين، لمنع عن الاستدلال بطلاق الأدلة و
عمره انتهى

(٣) قالوا بحرمة معارضة المتحاسبين بسبب عدم التفصيل وإن الأحل
زيادة موحدة للزمان

وفي المعرفة الموثقة^(٢) بل المظهر الإجماع على عدم الحوار * من
الخلافا من كراهته شدة * محمول على زيادة الحرمة من انكراهه ولا يخرج عن
كونه زيادة مقدار في طرف صاحب الأحل انتهى وفي الجواهر ادعى الإجماع
بصحة عليه، أقول * يمكن أن يقال إن مقتضى إطلاق الزمان حوار المعاملة
المذكورة وإن لم يصح من صحة المعاملة وحسنها هو زيادة الحسنة دون الحكمه

واليك بعض هذه الروايات .

(الف) صحيح عبد الرحمن قلت لا بعد الله ^{شيئاً} أيحور فصر من حنطة
بصر من من شعر ؟ فقال لا يحور الا مثلاً مثل ثم قال - ان الشعر من الحنطة
(ب) صحيح الحديث عنه ^{شيئاً} لا يساع محتومان من شعر محتوم من حنطة
لا يساع الا مثلاً مثل ؟ الشعر - والتمس ج - مثل ذلك قال ٥٠ شئ عن الرحل
يشترى الحنطة ولا يجد صاحبها لا شعر أصبح له ان يأخذ اثنين بمأخذ ؟ قال
بما اصلهما ٥٠ احد ١١

(ج) صحيح ان مسلم ذكر ردة عن الدوير ^{شيئاً} قال الحنطة بالدوق مثلاً
مثل ، ٥٠ الموقى باله بق مثلاً مثل و لشعر بالحنطة مثلاً مثل لا بأس به ١٢
ان غير ذلك من الروايات الخيرة و بعضها مضاف ذلك حرمة المعاترة
مع التعديل فدا ٥٠ به فما افاده صاحب الردة - فدم - من ان زيادة المقدار في
حاش صاحب الاحل لا يخرج المعاملة عن كونها ردة حتى لا يربيه فيه كما ان
مقتضى إطلاقها حوز المعاملة مع التدرى في المقدار بهذا و به فلم احد عاجلاً
له مقيداً وتدرى جيد ٢

(٣) لا فرق في الردة لمحرمه من كونه حر ، لاحد العوض او شرطاً

١ - ص ٤٣٨ ج ١٢ ٢ - ص ٤٢

٣ - وكتب لـ ليد الأسد الحوثي - دام طه - الطاهر ان المسئلة من مسلم عنها
بين الاصحاب قدماً وحديثاً ويدلنا على الحكم المذكور قوله - ج - في معتبره محمد بن
قيس عن لفر - ج - قال قال مير لمؤمن - ج - لا تبع الحنطة بالشعر لا بد بيد من
٤٣٩ ج ١٢ و اما لروايات التي ذكرتها - يريد لروايات المذكورة فوق - فهي في مقام
بيان عدم حوز بيع احد مستحامين بالمعاش الاخر بالتفصيل وحواره بالتساوي ولا إطلاق
لها بالاصح الى حوزة سيرة ولا بصر لها من هذه الناحية اصلاً ، شئ ب معتبره محمد بن قيس
لمقتدمه مقيدة لأطلاقه انتهى كلامه - قول لا يبعد وثاقه محمد بن قيس الذي يروي عنه
عصم بن حميد كما في مقام - عامل من اسقام - من حيث دلالة الدليل - بعد محتاج الى من -

وقلنا ان الشروط لا تقابل بالنسبة للاطلاقات المتقدمة من الكتاب والسنة
الشاملة للمجرم والشروط

كما ان مقتضاه عدم الفرق بين كونه من جنس الموصي ام لا كما اذا
باع من حنطة من منها بمقدار من الدهن او شيء اخر من الممكن ان المورد
او المعدود او غيره حره كان المقدار المذكور او شرط

واما اذا كانت الزيادة المشروطة عدم عسده مما يدون مالا كسكنى الدار
او عماله ماله كحياطه ثوب او يكون مما فيه منعه كاشتراط مصادحة او بيع
معداتي او اشتراط حياض او سلم في مكان معين او مما فيه عرق عقلائي كاشتراط
كنس المسجد او اعطاء شيء للمعقر او قراءة القرآن وغيرها ففي لحرمة نظر
لكن الاحوط ان لم يكن اقوى المنع في الاولين لقوة احتمال تمول المطلقات
لهما والاطهر في غيرهما الحواجز للانصراف

(٤) هل المجرم - بكلمة - وصفا - هو الزيادة فقط و يصح البيع بالنسبة
الى غيرها ام مطلق ايضا ؟ الاقوى بطلان البيع اذا كانت الزيادة حرة او الزيادة
ليست ممتازة عن رأس المال حتى تكون المعاملة صحيحة بالنسبة اليه ، بل كل
حره من المثل يقابل الحزئين فليس البيع يمثل وزيادة - واما اذا كانت شرط فان
قلنا ان الشرط الفاسد معد فهو ، وان لم يقل به وكانت الزيادة من المكيل و
الموزون فالبيع - اوأبى - معاملة كانت - مطلقا ايضا لاطلاق الروايات الدالة على
اعتبار العتلية^(١) وان كانت عرهما فيمكن القول صحة البيع لعدم دليل قوى على
المنع فلاحظ وتامل جيدا .

(٥) هل الشرط كما انه موجب للربا يمنع عنه ايضا كما اذا باع منين من
الحنطة بمن واشترط عليه حياطة الثوب الظاهر انه لا يمنع كما يفهم من الروايات

الدالة على اعتداء المثلثة وأما لو حمل شرط في مال شرط من باع قصراً من الحنطة
بغيره ، شرطاً عدة حياطة الثوب وشرط الآخر كتابة ثلاث فقه : جهان الصحة
لصدق المصادم خصوصاً مع باي الآخرتين المطلقان خصوصاً مع تميزهما كثيراً
من يمكن ان يقال ان في امثال هذه المعاملات يتحقق الرضا من الطرفين
ويحتمل التصديق من تساوي الآخرتين فيحكم بالصحة ، تعبيرهما فيحكم بالحرمة
والطلاق ولعله الاوجه فتأمل .

(٤) الاقوى ما عليه المشهور المصنوع من حرر من الرق في غير البيع من
المعاملات كما يظهر وجهه من مراجعة روايات الباب وقد ذكرنا بعضها سابقاً
فان صاحب العدة (قده) وهل يجري في التعويض لا يعوان المعاضة مثل
وفاء لسبون كما ان كان عليه عشرة درهم فيوفيه بدفع اثنى عشر درهما ، فانه
ليس بمعوان المعاضة ، الا ان المدفوع عوض عما في دمه اذا قصده الوفاء بالمجموع
لا بالعشرة منها ، و ههنا الرائد : وكذا ان كان عليه عشرة مؤجلاً فمضى الدائن
ثلاثة اجالا اذا كان القصد الي كونه الثمانية وفاء عن عشرة لاعت ثمانية ويكون
امراء عن اثنى عشر ، وما يحتمل كونه رداً لانه تعاض من بل في اليك معاضة فتشمله
الاحد : والاقوى عدم كونه رداً اذا لم يكن بمعوان المعاضة من صلح او غيره
بل كان بمعوان الوفاء بالمجموع وان كان اجمعاً الى التعاض لانصراف الاحبار
عنه ، ومما ذكره طهر بن الاقوى عدم جريان الرضا في العرامات كما اذا اتلف
مما من الحنطة الحصة مدفوع الى المالك مثلاً ونصف من من الرديئة فانه وان كان
المدفوع عرامة عوضاً عن التالف فيكون بينهما تعاض خصوصاً اذا كان المدفوع
من غير صنف التالف بل او من غير جنسه كما اذا اعطي بدلاً عن الصن من الحنطة
مبين من الشعر لكنها ليست بمعوان المعاضة ، بل بمعوان العرامة ، فلا بأس بزيادة
احدهما على الآخر خلافاً للمحقق في الشرايع في باب القصد . . . وقد عرفت

أصناف الأضار عنها

« كذا ظهر منه كره حار القسمة له لا يجري فيه الرضا وإن كانت معاوضة بين مال كل من الشر بغير من كل من الحفظ لعدم كون العنوان عنوان معاوضة، إذ عنوانها لتبصر بين الحفظ والرضا كانت شكة بالمعاوضة واقتضاها بالثالث والثلاثين لا يكون من الرضا

« لحاصل ن القسمة المسلم من أحسن التعميم إلى كل ما كان عنوان المعاوضة لكن لأحد ط آخر في كذا ما تضمن التعاضد من أصا كاله في والف. أمه والقسمة انتهى ^(١).

أقول دعوى الأضار من ممة عة ولا يظهر هو تعميم الحكم وحر « حكم الرضا » في جميع هذه الصور وأما صحيح الحلبي عن أحمد الله ^{عليه السلام} قال سئلته عن الرجل يستقر من الدراهم المصعداً ثم يطلبي (يقضي ح) سهواً (وزنا ح) (سهو د) (وما ح) وقد عرف أنها أثقل مما أحد وتطلب به سهواً من يجعل له فصله

وقد لا بأس به إذا لم يكن فيه شرط ولو (الولو ح) ذهبها (أهـ) له كلها صلح (له ح) (أصلح ح) وفي العروة أول ذهبها كملاً كان أصلح ^(٢)

ولا يدل على مر أمه كما زعم أن المحتمل في الظاهر من قول الراوي «وتعريف به نفسه الخ» هو هبة الرائد لا به بعنوان الوفاء فالحدث لأصلح لتعريف المطلقات الشاملة للمقام (أي لتعاضد من) ومنها صحيح الحلبي المتقدم في بحث الرضا «درة الحكمية» «منها صحيح هشام عن أبي عبد الله ^{عليه السلام} قال سئل عن الرجل يبيع الرجل الطعام إلا كره فلا يكون عنده ما يتم له ما ماعه فيقول له جددني مكان كل فقير حنطة فقيرين من شعير حتى تستوفي ما نقص من الكيل، قال: لا يصح؛ لأن أصل

١. ص ١٠ وص ١١ وص ١٢ ج ٢

٢. ص ٤٧٦ ج ١٢ الوسائل.

الشعير من الخطئه ولكن يرد عليه الدراهم بحساب ما تنقص من الكيل^(١)
 وحمله على المدله دون البوء كما احتمله صاحب المردة خلاف إطلاقه
 (٧) قد عرفت اختصاص الربا باتحاد الجنس في العوصين فإذا اختلف الجنس
 فلا ربا وأما إذا شك في مورد في اتحادهما فقال صاحب المردة^(٢)
 «لظاهر حوار المعاملة مع التفاصيل فيه» إذ حرمة التفاصيل معلقة على الاتحاد
 المشكوك بتحقيقه الموجب للشك في حرمة الرجوع فيه إلى عموم من أجل الله
 البيع ودعوى أن الشبهة موضوعية ولا يجوز التمسك فيها بالعموم، لأن المعروف
 أن الشك في أن الشيء الهلامي متحد مع الآخر حسب ما لا يعلم ليس متعللاً
 لبيان هذا مدعوعة بمنع عدم حوار التمسك بعد ظهور العموم في جميع أفراد
 التي منها الفرد المشتبه فلا بد من شمول حكمه له، بخلاف العاص فإن المعروف
 عدم تحقق فردية المشكوك له حتى يشمل حكمه إلى آخر ما ذكره من كلامه
 الطويل ويرد عليه أولاً المنع من التمسك بالعام في الشبهات المصادقة إلا في
 بعض الموارد كما قررناه في موضعه^(٣) الذي علمه به حوار التمسك على حد
 وثاباً له سلمناه لكاتب النتيجة هي حرمة المعاملة على عكس ما قاله هذا
 البدليل. وهـ. فإن العمومات دلت على حرمة مطلق الربا خارج منها المختلفان
 حسباً بمفصل، فإذا شك في اتحاد الجنس باختلافه يرجع إلى عموم حرمة الربا
 فإنه شامل للمقدم قطعاً إذ المقر ومن وقوع التفاصيل في أحد العوصين وشمول حكم
 المحصن له غير معلوم.

وثالث يمنع اشتراط المماثلة في الربا، لعدم دليل عليه بل المانع منه هو

١ - ص ٢٣٨ ج ١٩ من الوسائل

٢ - ص ٢٠ ج ٢

٣ - المسألة ذات اقوال محروقة في اصول الفقه.

اختلاف الحسب كما في صحيح محمد بن مسلم وصحيح الحلبي^(١)

والاصل عدم اختلاف الحسب فيتحقق موضوع الرد اللهم الا ان يتمك
لاشترائط المماثلة بمعدوم سعاة حيث قال ولا يصلح شيء من ائذان واحد^(٢) و
ان كان دليلها يدل على ان الاختلاف مانع عن الحرمة فافهم

وهنا شيئ آخر وهو ان الرد المشكوك رد، يدفع خصوصية الحدس فيه
بالاصل اي «صالة العدم الارأي خلافاً للمحقق الثاني حيث منع من حرمان
الاصل المذكور بدعوى كونه مثبثاً بدليل ان استصحاب ادمه المحمولي لاشت
العدم التمتي لكن الاصل المدكردون يخلو من هذا الاشكال كما قرره في محله .
غير انه لا مسرح له في المقام لان المماثلة الحسب عرف من عوارض الماهية وهي
غير مسوقة بالعدم حتى في فرض عدم وجود موصوفها والكلام يدل لانه هذا
المستصر وقد نعر من له السيد الحكيم - ره - السيد الحئي - دام طله - في مباحث
الكر في كتاب الطهارة من شرحهما على العروة الوثقى فلاحظ لعليك تعرف ان
الحق في المقام مع السيد الحكيم - ره -

والاظهر عندى من جهة الحكم الوصفي هو فساد المماثلة لعدم ما يصلح
لصحتها حتى قوله تعالى (اوفوا بالعقود) وقوله تعالى (تحارة عن ترأس) فان
تطبيقهما على المعاملة المشكوك المدكردة غير ثابت بمدتخصبهما بميرالبا
فضلا عن مثل قوله اجل الله البيع الذى يكون قوله تعالى و حرم الربا بمنزلة
المخصص المتصل له . ولانك لاحد في عدم حوار التمسك بالعام المخصص بالمخصص
المتصل في الشهات المصادقية .

ومن جهة حكم التكليفى هو الحلية ان لم يكن رضا المتعاملين يتصرف
كل منهما في مال الاخر مقدماً بصحة المعاملة لحوار التصرف في مال الغير برضا

• الحرمة اذا كان صاحبا منه مقدماً بصحة المعاملة المعروفة بطلانها والله العالم
ثم ان في كلام صاحب المعرفة ما وقع للامراء والاشكال تركها التعرض للاشتغال
بلاهم منها

(٨) اد اعلم اتحاد جنس العوصين وشئت في التماثل والتفاضل حكم بعدم
حوار المعاملة بينهما ، لان المماثلة شرط فلا بد من احراره كما اذا كان لشخص
عليه مقدار من الحنطة وله عليه مقدار من الحنطة والشعر ولم يعلم قدرهما فانه
لا يجوز ان يبالغ ماله بما عليه وهذا ماهر ويقول صاحب المعرفة قد
والظاهر اجماعهم على ذلك كما يظهر منهم في مسئلة ما يعمل من تحسين
ومسئلة بيع الاواني المصنوعة من القديس ومع تراب الذهب والفضة
(٩) الظاهر من الاحكام ان وصف العبادة والرداءة لا يسوغ التفاضل في
المقدرة كما ان العبادة لا تعد زيادة توجب الرضا

(٩٠) قبل ان الدعوى مختلفة باختلاف الحيوانات وفي العواهر^(١) بالاخلاف
بل في التذكارة الاجماع عليه ، والاشتراك في اسم اللحم لا يقتضي الاتحاد كالاشتراك
في اسم الحيوان فالحكم القسم جنس من غير فرق بين الصان والمعز اجماعاً ولحم
المقر والحاموس جنس واحد وكذا الابل عرايا ، ومخاتها ، والطيور احناس
مختلفة ، كل واحد مماله اسم خاص جنس ، من غير فرق بين الذكر والانثى و
الصعور جنس واحد والحمام ايضاً احناس لكل جنس اسم والسماك جنس واحد
كما قيل ، وقيل احناس وقيل ان حراد البحر غير حراد البر . . الوحش من
كل حيوان عبر اهلي منه بل عن العنية وحامع المقاصد والتذكارة الاجماع عليه
كما في الجواهر والالوان تامة للحيوانات في الاتحاد والاختلاف ما جماع التذكارة ،
ولم يعد صاحب الجواهر فيه خلافاً وكذا الصوف والشعر والوبر تامة للحيوان

المأخوذ منه .

اقول . الاختلاف الذي ذكره متنوع ومشكوك في رجوع الى اصالة الفساد في المعاملة كما تقدم ومن المغمض ، اختلاف لحم الطيور ولحم الدواب حسب وفي سواها من المذكورات لابد من الاحتياط بعدم احدى التفاصيل او جعل الموصي شيئاً آخر النهم الا ان يقال ان الاجتماعات المنقولة المدكورة وان لم تكن حجة تصديقية الا انها تكشف عن اختلاف المذكورات حساً عند اهل العرف ، وان اتفاق العلماء وهم الكملين من اهل العرف على اختلاف احكامها افي دليل على فاهم نعم الشحم عن اللحم وهو عبر الالة وله كات من حيوان واحد كما ان

الصوف والشعر جنسان

(١٩) قال الفقيه الزردى فده ^(١) المشهور . على ان كل جنس مع ما يتفرع عليه ويعمل منه كالحسن الواحد . فلا يجوز التفاصيل بينه وبين فردعه كذا لا يجوز التفاصيل بين فردعه بعضها مع بعض ، فلا يجوز التفاصيل بين الحنطة ودقيقها وسويقها ، ولا بينها وبين دقيق الشعير وسويقها ، كما لا يجوز بين الشعير وسهمها ولا بين الحنطة او الشعير والقمح منها ، ولا سهمها وبين الهريس ، ولا بين الارز وطبيخه ولا بين الحليب والمخبز او العسل او الزبد او الاقطر ؛ ولا بعضها مع بعض ، ولا بين السمسم والشيرج ، والراشي ، ولا بين التمر والفس من والسلال والخل منه ولا بعضها مع بعض .

وكذا في الغنم مع ديبه وخله ، وهكذا كل اصل مع فردعه وبعض الفرع مع بعض . في التذكرة الاجماع على هذه الخلقة ^(٢) وتستدل عليها مصافاً اليه بجملة من الاحد . . وعن الاردبيلي التأمل في هذه الكليات . ولت . الاصول

١- ص ٢٨ ج ٢ الفروة

٢- لاحظ كلام العلامة في متاجر الجواهر ص ١٨٥

ثم العمدة هو التعدى عن هذا المذكرة ذات الى امثالها لاجل التعليقات
المتقدمة ، ويحتمل عدمه واقتصر الحكم عليها والرجوع الى غيرها الى نظر
العرف الحاكم في احتلال الجنس : اتعاده والاظهر هو عدم التعدى لاجلها خلافا
لصاحب الجواهر فده وغيره فان كون الشعر من الحنطة لم يعلم بوجه صحيح فهو
في حد ذاته محتمل فلا مجال للتعدى عن مورده

ثم يصح التعدى من كل اصل الى فرع اد كان كالحنطة والدقيق او كالدقيق
والسويق لعدم فهم خصوصية في السويق والدقيق والحنطة المذكورة في الردادات
ويلحق المصوغات العلوية بغير المصوغات مثلاً ، وهي الرايد من هذا المقدار يرجع
الى عموم الجواز ان لم ينعقد اجماع .

قال في الجواهر^(١) : مع انه لا خلاف احده ايضاً فيه - اى في المنب والزيب
وهي القاعدة المعروفة بين الاصحاب قدسياً وحدثاً وهي ان كل ما يعمل من
جنس يحرم التفاصيل فيه وان اختص هو باسم الح

وقال العلامة بعد ذكر حمله من الامثلة المتقدمة في كلام السيد الردى
المتقدم : عند علمائنا اجمع فمقتضى التورع الدينى الاحتياط

(١٣) المحكى عن المشهور عدم حواشيع اللحم بالحيوان وعن الخلاف
والفنية الاحماع عليه ، وعن ابن ادریس وجمع من المتأخرين مل وعن المشهور
اختصاص المنع بما اذا كان اللحم من جنس الحيوان كلبم الفقم ، والقنم ، وانه لا
مانع اذا كان من غير جسمه واستظهر منهم ان محل الكلام هو الحيوان الحى وعن
ظاهر جمع هو المذبوح .

اقول العمدة في المقام مارداء المشائخ الثلاثة قدس الله اسرارهم باسانيدهم
عن فيات بن ابراهيم عن جعفر بن محمد عن ابيه عليه السلام ان علياً - عليه السلام كره بيع

اللحم بالحيوان^(١) وقد قال الصادق عليه السلام في دمل مسجحة التمار ، ولم يكن على
بكره الحلال^(٢) فنتج حرمه السع المذكور :

واستشكل في المعرفة الوثقى^(٣) بعدم ثبوت موثقة عاثة دامه ترى وفيه
ان جمع من الفقهاء وان سقوطه في تصغير عاثة غير انه عجيب لان المحاشي وثقه
صريحاً والثمرة ان ثبتت للعاثة المدكور وهي لا تنافي الموثقة وانما تنافي -
الوثيقة كما قرره في محله ، لكن الحرمة على تقدير ثبوتها لم يثبت كونها من باب
الربا مع ان الحيوان لا مكال ولا يورن بل تقع المعاداة عليه مشاهدة بل هي
تعد به

ومقتضى اطلاق الرأيه عدم اعتبار كون اللحم من جنس الحيوان المدكور
بل يحرم بيع لحم الطير ، والدواب ، وانصرافه عن الطيور بنحو لا عبرة به والمراد
بالحيوان هو الحي دون المدبوح كما هو الظاهر

ثم ان المحرم هو بيع اللحم بالحيوان بان جعل الحيوان ثمناً وانما اذا جعل
ثمناً واللحم ثمناً فيمكن ان يرجع الى عموم الحل - ومع ذلك في اصل الحكم
في النفس شيء والله العالم^(٤) .

(١٤) اذا باع دمثاً بمثله فضولاً واحداً المالك بعد حواف احدهما ونقصه
مع بقاء الآخر دمثاً والصحة وعدمها متبين على القول بالكشف والنقد وتأمل .

(١٥) اذا راد احد المتجائسين على الآخر ومنه الى الطرف الناقص صميمة
من جنس آخر كما اذا باع مدمن الحنطة ودرهما بمدين أو درهمين صح البيع وكذا

١ - ص ٢٤١ ج ١٢ ٢ - ص ٢٢٧ ج ١٢ ٣ - ص ٢٩ ج ٢

٤ - وجه التردد ان عدم كراهه - على عليه السلام - للحلال لا يستلزم استحباباً مكروهه
في المحرم ضرورة حسن كراهته - ح - للمكروه الاصطلاحي ايضاً ، فلا يبعد تفسير الحلال
بالمباح الاصطلاحي المقابل للاحتكام الدرجة الاخرى ، فلاحظ وتأمل

إذا سم إلى كل من الطرفين جنس آخر - قال صاحب الحواهر قدس^(١) - ولا خلاف
سنة في الجميع بل الإجماع بقسمه عليه ، بل المحكي عنه مستفيض جداً أن
لم يكن متواتراً الفح -

أقول : العمدية في المستند هي الروايات -

ومنها المصروفة الصحيحة لاسيما الحديث^(٢) . فقلت له اشترى الف درهم
ودنار مائة درهم فقل لا بأس بذلك ، إن أبي كان أحرأ على أهل المدينة مني
فكان يقول هذا - فيقولون إنما هذا الفرار - لو جاء رجل بدنار لم يعط ألف درهم
ولو جاء ألف درهم لم يعط ألف دينار - وكان يقول لهم نعم الشيء الفرار من
الحرام إلى الحلال^(٣) .

ومنها صحيحة أخرى له عن الصادق عليه السلام كان محمد بن المنكدر المح

منها مصروفة صحيحة أخرى له قال سئلته عن رجل المح

ومنها صحيح الحلبي عن الصادق عليه السلام لا بأس بألف درهم ودرهم مائة درهم
ودنارين ، إذا دخل فيه ديناران أو أقل أو أكثر فلا بأس به^(٤)

(تنبيه)

قال صاحب العروة : وطاهرها - أي الأحبار - كما ترى انصراف كل جنس
إلى مضافه كما أنه إذا كانت الزيادة في أحدهما تنصرف إلى الجنس المضاف في
الطرف الآخر ، لكنه خلاف قصد المتعاقدين وخلاف العرف ، فإن مقتضاء مقابلة
كل جزء من المثلث جزء من الثمن يجب القيمة فهو تنزيل تعدى بالنسبة إلى

١- ص ١٩٥ م ١٥

٢- والمثلث هو الصادق (ع) كما يظهر من متن الرواية

٣- ص ٤٦٨ ح ١٢ الوسائل

٤- ص ٤٦٧ ح ١٢

خصوص الرأى . الفرار منه ، لا بالنسبة الى سائر الاحكام ، فاذا كانا لمالكين لا يكون لكل منهما مما يخالف حتمه ، بل على حسب الحكم العرفى ، وكذا بالنسبة الى الصرف فلو دأب فصة و نحاسا بفضة و نحاس لا يخرج عن حكم الصرف من حيث لزوم القرض فى المجلس مدعوى ان المقابلة بين الفضة و النحاس فلا يكون من الصرف انتهى

(١٦) استثنوا من حرمة الرأى الرأى بين الوالد و ولده و كذا بين المولى و مملوكه ، بن الروح و زوجته و بن المسلم و العربى اذا اخذ المسلم الفصل والمستشكل هو الاردملى و السروارى - ده -

و فى الحواهر بعد قول المحقق - ده - لا رأى بين الولد و والده . اجماعاً محكياً مستقيماً ان لم يكن متواتراً صريحاً و ظاهراً ، بل يمكن تحصيله فيها بعد قوله ولا بين المولى و مملوكه . اجماعاً بقسميه و فيها بعد قوله ولا بين الرجل و زوجته . اجماعاً ايضا بقسميه و مثله قال فى رأى الرأى بين المسلم و العربى

والحق ان الروايات الواردة فى المقام كلها سماع سنداً فلا تصلح مدرَكاً للحكم سوى رواية واحدة واردة فى المملوك فانها صحيحة سنداً و هى صحيحة على بن جعفر عن اخيه عليه السلام عن رجل اعطى عسده عشرة دراهم على ان يؤدى العدد كل شهر عشرة دراهم ايحل ذلك ؟ قال . لا باس ^(١) فليترحم بها فى موردها و اما فى غيره فمقتضى العمومات و المطلقات هو الحرمة ، غير ان الاجماع المتقدمة الذكر يشطننا عن العزم بالحكم فتوقف فى الحكم فتقول بوجود الاحتياط فى المقام .

(١٧) فى صحيح الحلبي عن الصادق عليه السلام الفضة بالفضة مثلاً مثلاً ، والذهب

١- لاحظها وسائر روايات المسئلة فى ص ٤٣٦ وص ٤٣٧ ج ١٢ من الوسائل .

بالذهب مثلاً يمثل ليس فيه ريادة ولا نقصان ، الرائد والمسترد في الماد^(١)

اقول لكن الظاهر ان الاسكس محدود من حسن غير المقدس و ليس
مكمل ولا موزون فيجوز مع بعضه بعضه تعاملاً وكذا لا يجري عليه حكم
الصرف من وجوب التمس في المجلس ، ولا يتعلق به الركاه

الربا القرضي

وهي صحيح الحلبي عن ابي عبدالله عليه السلام قال ادا قرست الدراهم ثم اناك محير
منها فلا تاس اذا لم تكن بيسكم شرط^(٢) وهذا المعنى مدلول حملة من الروايات
فالزيادة غير محرمة الا اذا كان مشروطة للمقرض

واما اذا كانت للمقرض بان يستقر من الاكثر بشرط دفع الاول منه فلا تاس
به ظاهراً لعدم دليل على المنع

ثم انه لا يجوز اشتراط الريادة قطعاً كما انه يجوز اشتراط دفع المساوي
في مكان محصور كما دل عليه عدة من الروايات^(٣)

ولا فرق في الزيادة المستترحة بين كونها من حسن القرض ام لا لاطلاق
موثق اسحق بن عمار^(٤) ومقتضى مفهوم الرواية الاولى عدم الفرق بين كون الريادة
مقدارية او وصفية .

قروع

(٩) اذا اشترط المقرض عملاً على المقرض يحرم ايضاً كما قالوا ، لكننا
لم نجد دليلاً يفي بحكم جميع صور المألة بل يجري فيه ما ذكرناه في ربا المعاملة

١- ص ٤٥٦ ج ١٢

٢- ص ٤٧٧ ج ١٣ وص ١٠٤ ج ١٢

٣- ص ٢٨٠ ج ١٢

٤- ص ١٠٦ ج ١٣

في البرع الذات من فروع الشرط الثاني فلاحظ

(٣) قل في متاجر الحواجر^(١) الثامنة الأقوى حرمة القرض بشرط البيع معاملة ولا إحادة أو غيرها من العقود فضلا عن الهبة ونحوها . لصدق حر التمتع به المحرم فتوى وسند ولا يعارضه مدلل أن حر القرض ما حر بقضا المحمول كما عرفت على عدم الشرط .

قوله الإعلام كلمات حول فروع يظهر من بعضها الحواجر ومن بعضها المنع لكن المنع لا دليل عليه لصعب ما دل على حرمة حر التمتع سنداً وما في الحواجر من الإحادة ، اتفاق الفتاوى على مضمونه شيء لا نقول به بل الإمام عليه السلام في صحيح من مسلم^(٢) ، حر المذكور (أي الدال على منع حر التمتع) وإن كان الظاهر من صحيح شعب من مقبول صحته^(٣) والعمدة الإجماع أن ثم

(٣) قالوا بعدم اشتراط الرضا القرضي فائحد الحس ويكونه في المكيل والمورون ، ولكن إطلاق الرذات الماقية للرما في مختلف الحس كصحيح الحلبي وموثقة سماعة^(٤) اتحاد رما القرضي والمعاملة في الصحة والعدلية ، كما أن مقتضى إطلاق ما دل على نفي الرد في غير المكيل والمورون حواجز الزيادة في الممدود والمشهود في القرض أيضا فلاحظ^(٥)

و يمكن أن يستدل على حرمان الرما في غير المورون والمكيل بصحيح الحديث عن الصادق عليه السلام قل . ما كان من طعام مختلف أو متاع أو شيء من الأشياء متفاضل فلا بأس ببيعه مثليين ممثل يبدأ مد فاما بطرة فلا يصلح^(٦) .

٢- ص ١٠٤ ح ١٣ من الوسائل

١- ص ٣٠٠

٣- ص ١٠٥ ح ١٣

٤- ص ٢٢٣ ح ١٢

٥- ص ٤٤٨ ح ١٢

٦- ص ٢٢٣ ح ١٢

لكن النظرة والتسبيه اما هي في السمع مقابلة بمدد وأين هذا من القرص
واحتمال الاولوية ممنوع

والذي اداه عاجلا في هذا المقام هو استناد الحكم الى الاجماع ان تمت
وليس في الادلة اللغوية ما ثبت هذا القوي بل الثابت بها خلافا كما عرفت^(١)
(٤) قال المحقق الثاني في جامع المقاصد^(٢) وهما فائدة وهي ان الشرط
الواقعة في عقد القرص اقسام

(الاول) ما عساه وهو اشتراط الريادة للمقرص في نفس مال القرص لمحص
الاحسان

(الثاني) ما يكون لغوا او وعدا وهو الريادة للمقترص من غير ان يكون

١. واليك عبارة بهذا الاستاذ المرسولة اليها من الجف : ان النصوص في المسئلة
الاولى - الربا في القرص - قد صرحت بان كل نفع يجره القرص من قبل لشرط يهودي و
كل نفع يجره القرص بدون شرط وبطلت النفس وهو حلال وليس بربا ، وهي مطلقة من
باحية اتحاد الجنس وكونه مكايلا او موزونا وهذه الروايات موجودة في باب (١٢) من ابواب
الصرف وفي باب (١٩) من ابواب الدين وقرص وفي باب (١٨) من ابواب الربا واما
ما ذكرت من الروايات - يريد بها صحيفة الحلبي وموش ساعة وغيرهما - فالظاهر منها انها
في مقام بين الربا المعادى ومن غير المكيل والموزون ولا اطلاق لها ، لاصافة الى القرص
اصلا انتهى كلامه .

اقول : اما ما في باب (١٢) من ابواب الصرف من رواية جعفر بن عياض فهو مطلق
كما افاده غير ان جعفر مهمل في الرجال ولا حظها من ٤٥٤ ح ١٢ واما ما افاده من انكار
اطلاق ما دل على اعتار اتحاد الجنس بالنسبة الى القرص واحتصاصه بالربا المعادى فهو
متين ملاحظ من ٤٤٢ و ٤٤٣ ح ١٢ لكن ما دل على نفي الربا في غير المكيل والموزون
لا يظهر منه الاحتصاص بالمعادى بل الاصاب شمول اطلاقه لقرص ايضا فلاحظ من ٤٤٨
ومن ٤٤٩ بل يظهر من موثقة مصور نفي الربا لقرص في مختلف الجنس ايضا فلا يصل
النوبة الى الرجوع الى العموم القرائي الدل على المنع .

للمقرض زيادة

(الثالث) ما يكون هو كذا كاشتراط دهن به ، وهو صحيح قطعاً

(الرابع) ما يكون زيادة للمقرض لكن في غير مال المقرض ، وفي صحته

تردد والاصح المصحح

(الخامس) ما يكون وعداً محضاً كما لو اقرضه وشرط له ان يقرضه شيئاً آخر

ارأ عرفت هذا فلان من الفرق بين هذه الشروط في الاحكام . هي الاول

معلوم بقاء مال المقرض في ملك المقرض ، وفي الثاني ان كان الشرط لغوا فلا بحث .

وان كان وعداً محضاً ان دعي به كان حشاً ، والا لم يأتهم وجهه ان المقرض

احسان الي المقرض بالمقرض وشرط في ذلك الاحسان احسان آخر لنفسه فقط .

فلا بحث عليه لانتفاء المصلحة المعقصة للوجوب . وفي الثالث والرابع بحث عليه

الوفاء لان المقرض لم يرض بالمقرض الا على ذلك التقدير المشترك ، وقد رضى

المقرض على ذلك الوجه فصحب الوفاء فان لم يفعل اثم وان لم يكن له احسانه

قطعاً لان المقرض عقد حائر من الطرفين لكل منهما فسخه فان لم يفسخه حلاً فهل

يتوقف وجه الدفع على المطالبة بمال المقرض ام يجب دفعه بمجرد المطالبة

الشرط مع عدم الوفاء ؟ وجهان وفي الاول قوة

زعيمه في الجواهر بقوله وهو كما ترى لا يرجع الى ضائقة بل هو عند

التأمل مخالف للمطويات الشرعية التي قد عرفت اقتضاها اللزوم في كل شرط في

عقد المقرض الا ما جرى قطعاً للمقرض . . . الخ .

اقول . المقرض ربما لا يقتصر ولا يقص الا على حسب اشتراط الريادة و

المقرض قد رضى به فكيف يكون الشرط في القسم الثاني لغواً او وعداً ؟ بل ربما

يكون القسم للمقرض صرراً ولا يقدم عليه مع قطع النظر عن الشرط المذكور .

واما القسم الرابع فصحة الشرط خلاف الاطلاقات ، والحق ما ذكرنا اولاً

والله العالم.

(٢٠٨) الرجوع من بعض السور في الصلاة

قال الصادق عليه السلام في صحيح الحديث . و من افتتح سورة ثم بداله ان يرجع في سورة غيرها فلا بأس الا قل هو الله احد ولا يرجع منها الى غيرها وكذلك قل يا ايها الكافرون^(١)

وفي صحيح علي بن جعفر عن اخيه قال سأله عن الرجل اراد ان يقرأ سورة فيقرأ غيرها ، هل يصلح له ان يقرأ صفها ثم يرجع الى السورة التي اراد ، قال نعم ما لم تكن قل هو الله احد وقل يا ايها الكافرون^(٢)

وفي موثقة عبد بن زرارة عن اسمعيل بن عمار في الرجل يريد ان يقرأ السورة فيقرأ غيرها ، قال له ان يرجع ما سنه وليس ان يقرأ ثلثها^(٣)

يستفاد من هذه الروايات :

اولاً منع الرجوع من سورتي الجحد والتوحيد الى غيرها الا سورة الجمعة والمنافقين في يوم الجمعة وان كان صلوة طهرها كما يظهر من صحيح ابن مسلم وصحيح الحلبي وموثقة عبيد^(٤) .

ثانياً منع الرجوع من الجحد الى التوحيد وبالعكس .

ثالثاً منع الرجوع من كل سورة الى كل سورة بعد قراءة ثلثها

رابعاً منع الرجوع من الجمعة والمنافقين الى غيرها فانه مفهوم من مجموع روايات المقام كما ان الحاق الجحد بالتوحيد في جوار الرجوع عنه الى الجمعة

١- ص ٧٧٥ ج ٢ من الوسائل

٢- ص ٧٧٦ نفس المصدر

٣- ص ٨٧٦ د د

٤- ص ٨١٢ د د

و المناققين أيضاً منهم من المبحوح فلاحظ

عددا ما يفهم من الروايات المقررة واما الفتوى الفقهي فلا بد من مراجعة المطولات للاطلاع عليه .

ثم ان السورة عرواحية في الصلوة على الاظهر عندنا وعليه فيبعد ان يكون المصحح المذكور مقصداً للصلوة بدعوى ان النهي الوارد ارشاد الى عدم صحة الصلوة مع الرجوع المذكور بل بدور من كونه تترتبها او تحريم تصدياً ولا يحلوا الثاني عن وجه والله العالم

٢٠٩) الرجوع في الصدقة

دلت روايه الحسين بن علوان و مرسلات من عهد علي الحرمة ، من لوردت الصدقة لم يحزراكلها وبعها ، ولابد من اعاقها تاديباً ^(١) لكن الروايات لضعف اسنادها غير حجة .

وفي صحيح محمد بن مسلم عن ابي جعفر عليه السلام ولا يرجع في الصدقة اذا اشمى وجه الله . وقال - الهمة والنحلة يرجع فيها ان شأ حيزت او لم تحز الا لذي رحم فانه لا يرجع فيه ^(٢) .

وفي صحيح زرارة عن الصادق عليه السلام انما الصدقة محدثة ، انما كان الناس على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ينحلون ويهيون ولا ينبغي لمن اعطى الله شيئاً ان يرجع فيه ، قال وما لم يعط الله وفي الله فانه يرجع فيه نحلة كانت اوهمة حيزت او لم تحز ^(٣)

وفي ديل صحيح علي بن جعفر عن اخيه الكاظم عليه السلام وسأله عن الصدقة تجعل لله مثوته ، هل له ان يرجع فيها ؟ قال : اذا جعلها لله فهي للمساكين وابن السبيل

١- ص ٢٩٤ ج ٦ الوسائل

٢- ص ٣٣٤ ج ١٣

٣- ص ٣٣٤ ج ١٤

فليس له ان يرجع فيها ^(١) واطلاقه يدل على حرمة الرجوع قل الاقاس ووجوب الدفع استداء . ويدل عليه صحيح بن مسلم عن احدهما ايضاً ^(٢)

(٢١٠) ارجاع المؤمنات الى الازواج الكفار

قال الله تعالى : يا ايها الذين امنوا اذا حاكم المؤمنات مهاجرات فامتنحنوهن الله اعلم بايمانهن فان علمتموهن مؤمنات فلا ترجوهن الى الكفار لانهن حل لهن ولا هم يحلون لهن المح ^(٣)

(٢١١) (٢١٢) الرشوة في الحكم

قال الله تعالى . ولا تأكلوا اموالكم بيسكم بالباطل وتدلو بها الى الحكم لتأكلوا مريقاً من اموال الناس بالاثم ^(١)

دلت على تعريم اعطاء المال لابطال حق المير وتمشية الباطل سواء كان الادلاء بعنوان الرشوة او بعنوان الهدية بداعي اصدار الحكم له ، اطلاقاً . ويمكن ان يقال بحرمة اخذه للحكام ايضاً للملازمة العرفية بين الاعطاء والاخذ ولاطلاق صدر الآية . وقد ادعى ان حرمة الرشوة - في العملة - من سروريات الدين ومما قام عليه اجماع المسلمين .

وفي موقفة سماعة قال : قال ابو عبد الله عليه السلام . السمعت انواع كثيرة منها كسب الحكم اذا شارب ^(٢) واجر الرأية ضمن الخمر . واما الرشا في الحكم فهو

١ - ص ٣٣٨ ج ١٣ الوسائل

٢ - ص ٣٣٠ ج ١٣

٣ - الممتحنة ١٠

٢ - بقرة ١٨٢

٥ - قد مر الكلام في هذه الجملة سابقاً

الكفر بالله العظيم^(١)

اقول : ظهر الرواية - على عكس طاهر الآية او صريحها - هو بيان حرمة احد الرشوة وقصه اطلاقها عدم الفرق في كون سب الاخذ هو احتقاق حق او اطلاقه مع علم الحاكم بالحق وعدمه .

في روايه عماد من مردان حصل من السحت احوار القصة^(٢) لكن في سندها من لا يخلو عن كلام وفي صحيح عبدالله بن سنان قال سئل ابو عبدالله عليه السلام عن قاض بين القرنيين ياخذ من السلطان على القضاء الرزق فقال ذلك السحت^(٣)

اقول الا حسن حملها على القاصي غير المستأهل للقضاء او السلطان على الحائر الحائن كما في تلك الارمان بان يكون القاصي من اعوان الطلعة او كونه هو الظالم والايجهوز ارتزاق القاصي العامع للشرائط من بيت المال^(٤) والفرق بين الاجرة والارتزاق ، ان الاجرة تفتقر الى تقدير العمل والموضع وضبط المدة ، والاخير منوط بنظر الحاكم من غير ان يقدّر بتقدير خاص

قال سيدنا الاستاذ الخوئي (دام طله الشريف) : ثم الطاهر انه لا يجهوز اخذة الاجرة والرشوة على تسليم الاحكام الشرعية وتعليم المسائل الدينية وان منصب القضاء والافتاء والتسلع يقتضى المعانة

اقول : افتضاء القضاء للمعانة لا بأس به لان اطلاق موثقة عمار ينفي الاجرة

١ - ص ٦٢ ج ١٢ الوسائل

٢ - ص ٦٤ ج ١٢

٣ - ص ١٦٢ ج ١٨ الوسائل

٤ - بيت المال عندهم - كما قيل - عيانة عن الاموال التي تجمع عند ولي المسلمين من الاموال التي مصرفها الجهات العامة كخراج الاراضي المفتوحة عبوة ومقاسمتها والجزية ومهم سبل الله من الزكوة والاوقاف العامة التي وقفت لمصالح المسلمين عموماً والمال الموصى به كذلك والاموال التي مصرفها وجوه البر وغير ذلك ومصرفها هي المصالح العامة اجماًعاً .

فرضي بقتله رجل بالمعرب لكان الراسي عند الله عز وجل شريك القاتل وانما
 يقتلهم القاتل عنه اذا خرج لرضا هم بفعل اناتهم^(١)
 اقول : لاصد في التعدد عن القتل الى غيره .

وهي صحيح احمر له عنه عنه فلت لاي علة اعرق الله عز وجل الدنيا كلها
 في زمن النوح عليه السلام وفهم الاطفال ومن لا ذنب له ؟ قل : ما كان فيهم الاطفال لان
 الله عز وجل اعظم واما الناقون من قوم نوح فاعرقوا متكذبيهم لسي الله نوح
عليه السلام وسائرهم اعرقوا برساهم بتكذيب المكذبين ، ومن عاد عن امرى فرضي به
 كان كمن شاعده واثام

هذا مع استقلال العقل بنسخ الرسا بما فيه حسب الرب سبحانه وتعالى

(٥) ارضاع اللبن

فيل انه يحرم ارضاع الاولاد فصلاحي الاحاب اذا رادوا عن العولين الكاملين
 ونشير الى وجهه في مادة الشرب والعق عدم الحرمة

(٢١٣) الرغبة عن الاديان

يحرم الرغبة عن ملة ابراهيم عليه السلام لقوله تعالى ومن يرعب عن ملة ابراهيم
 الا من معه نصه (بقرة ١٣٠) والمقدمة تدل على الحرمة

ولا فرق بين دين ابراهيم وسائر ادیان السماء لان الكل من الله ، كما انه
 لا فرق في ذلك بين الاحكام المنسوخة منها والاحكام النافذة المعمول بها في
 الاسلام . نعم المنسوخ لا يعمل به ولا يحسن تعلمه للعمل ، وهذا المقدار من الا
 عراض عين ممنوع بل هو قد وقع ، والاعراض المحرم ما اذا لوحظ جهة صدور

المرغوب عنه الى الله تعالى فافهم وفي الآية بحث تفسري خارج عن عرض الفقه

(٥) الرفث

قال الله تعالى - فمن فرس جهن ولا رفث ولا فسوق ولا جدال في الجمع
وفي صحيح معاوية قال رفث الجماع .^(١) وقد مر في مادة (الجدال) وجماع
المحرم فراجع .

(٢١٥) رفع الاصوات فوق صوت النبي

قال الله تعالى - يا ايها الذين امنوا لا ترفعوا اصواتكم فوق صوت النبي^(٢)

() (الترغيب في الحرام

في صحيح حماد قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن قول الرور قال منه قول الرجل
للذي يعني احسنت^(٣) .

اقول لا فرق بين الفناء وغيره من المحرمات فاذا حرم التحسين حرم الترغيب
والتشويق بطريق اولي على انه تحريم محرم وقد مر في مادة التحسين انما

(٥) الرقص

بأنه دليل حرمة في حرف اللام في مادة اللهو

(٢١٦) الرقية بما لا يعرف صحته

وفي صحيح علي بن جعفر عن اخيه الكاظم عليه السلام قال - سألته عن المريض يكوي
او يسترق قال - لا بأس اذا استرقى بما يعرفه^(٤)

١ - ص ٨ ج ١ الوسائل

٢ - الحجرات ٣

٣ - ص ٢٢٩ ج ١٢

٤ - ص ٨٧٩ ج ٤ الوسائل

وفي مجمع البحرين . والرقية كمدنة العوذة التي ترقى بها صاحب الآفة
كالمصمى والصريح وغير ذلك من الآفات .

اقول : مفهوم الشرط ثبوت الناس في الاسترقاء بما لا يعرف ؛ ولا يعد استفاد
الحرمة منه ، وفي بعض الروايات غير المعتمدة مندا عن أمير المؤمنين عليه السلام ان
كثيرا من الرقيق والتمائم من الاشراك وعو الصالح عليه السلام ان كثيرا من التمام
شرك .

وفي رواية ثالثة لا يدخل في . قتله عودته شأ لا يعرفه ^(١)

من يسترقى لانه ان يكتب من القرآن ومن الروايات الواضحة معانيها
المطابقة للاصول الشرعية ، وعده فكثير من الرقي المعمولة عبر حائز والله العالم

(٢١٧) الركون الى الظالمين

قال الله تعالى ولا تركنوا الى الدين طلموا فتمسك النار ^(٢)

وفي القاموس ومختار الصحاح ركن اليه كنصر وعلم ومع : مال وسكن
وعن المصاح ان الركون هو الاعتماد على الشيء وعن الراغب : ركن الشيء
حائنه الذي يسكن اليه وفي المسجد مال اليه وسكن ووثق به

ثم ان تفسير الدين طلموا بالمشر كمن خلاف الاطلاق ؛ كما ان تعميمهم لمن
صدر منهم ظلم ما ايضا غير ممكن ، والادخل جميع الناس - سوى المعصومين
منهم - فيهم وهو كما ترى . وعليه فلا يعد ان يكون المراد بهم من صدر الظلم
منهم عالما او المراد النهي عن الركون الى الظلم في خصوص طلمه وان صار
صالحا في غير هذا المورد الاتفاق في تأمل قال صاحب تفسير الميزان دام توفيقه ^(٣) .

١ - ص ٧٧٨ ج ٢ الوسائل

٢ - هود ١١٣

٣ - ص ٥٨ ج ١١

ان المنهى عنه في الامة انما هو الركون الى اهل الظلم في امر الدين *
 الحصة الدينية كالسكوت في بيان حقائق الدين عن موافقهم او ترك فعله الا
 برأيه او توليتهم المجتمع * بعدد الامور العامة او احرار الامور الدينية بايديهم
 وقوتهم واشياء ذلك

* اما الركون والاعتماد عليهم في تشريع الامة منه من مع شري والتمسك بهم
 واثبتهم في بعض الامة فان ذلك كونه غير متمسك للشيء الذي في الامة لانها ليست
 بركون في دين او حصة دينه

ثم قال (ريد غير) ان الامة المنهى عنه في الامة احسن من الولاية
 المنهى عنها في آيات اخرى كثيرة ، ان لولاية هي الاقتراب منهم بحيث يجعل
 المسلمين في معرض التضرع من دينهم او احلافهم * السس العالمة التجارية في
 محتملهم وهم اعداء الدين * اما الركون اليهم فهو ممان الدين والحياة الدينية
 على ظلمهم فهو احسن من الولاية مردداً اي ان كل من دفعه ركون فعه ولا يند
 من غير عكس كلي ، وروايات في الركون بالعمل وفي الولاية اعم مما يكون
 بالفعل الح

وقال ايضا * ان الامة بمآلها من السبب المؤبد باشعار المقام انما تنهى عن
 الركون الى الدين ظلموا فحماهم فيه طالور ، اي ساء المسلمين دينهم الحق
 او حادتهم الدينية على شيء من ظلمهم وهو ان يرعوا في قولهم الحق وعملهم الحق
 جانب ظلمهم وباطلهم حتى يكون في ذلك احياء الحق بسبب احياء الباطل ومآله
 الى احياء حق ومادة حق آخر كما تقدمت الاشارة اليه

واما الميل الى شيء من ظلمهم وادخاله في الدين او احراره في المجتمع
 الاسلامي او في طرف الحصة الشخصية فليس من الركون الى الظالمين بل هو

دخول في زمرة الظالمين انتهى كلامه .

اقول ومن اراد مراد التطلع حول الموضوع فعليه مراجعة تفسير العنا
وتفسير الميراث فانهما قد سطا الكلام فيه ، ولابد من المراجعة والتحقيق اذ لاي
معتبر لتفسير الآية ، لا انها سمها عنة عن التدبر حولها . و جهات البحث فيها
هي مايلي .

(١) ما حققه الركون ؟ وفيها اقوال المل ، المل اليسر ، السكون ،
الاطمينان ، الاعتماد وغير ذلك .

(٢) ما هذه الذي لا يحور الركون اليهم فيه ؟

(٣) من هم الظالمون

وقد كتب لما بعد هذا سيدنا الاستاذ الحوثي . قدم بما لفظه هذا
الظاهر ان انتهى في الآية الكرعه عن الاعتماد على الظالمين في امور الدين
لامطلقا اذ من المذهب انه ليس الاعتماد عليهم في عر امور الدين مهيب عنه ولازم
ذلك امران .

(١) ان يكون المراد من الظالمين مطلق المنحرفين عن الدين لخصوص
المشركين .

(٢) ان يكون النهي ارشاديا لا مولويا ويؤكد ذلك قوله تعالى في دليل
هذه الآية : فتمسكوا بالذات .

تتمة

أكد القرآن منع الركون في حق النبي ﷺ . لقد كدت ان تركي
اليهم شيئا قليلا اذا لا دقتك ضعف الحياة وضعف العمارة . (الاسراء ٧٥) .

(٢١٨) الارتماس للمحرم

يحرم على المحرم ارتماسه في الماء ، أما إذا كان رأسه خارجاً فلا تماس
بارتماس سائر الأعضاء فيه ، وأما العكس فهو حرام كما يستفاد من صحيح عبدالله
ابن سنان وصحيفي حريز ويعقوب بن شبيب^(١) .

(٥) الارتماس للصائم

لا شك في عدم حواز الارتماس للصائم كما دلت عليه الروايات^(٢)
ولكن الكلام في أن عدم الحوار المذكور ، من جهة كون عدمه مقترناً في
الصوم كالأكل والشرب وغيرهما من المفطرات حتى يخرج عنه عن مقصد كتابنا
أم هو من أجل الحرمة الدائمة من دون إفادها الصوم ، فالصائم إذا ارتمس في
الماء استحق العقاب وارتكب محرماً شرعياً ولكن لا يصح صومه ؛ فيه خلاف و
نحن حررنا المسئلة في شرح كتاب الصوم من المعرفة الوثقى قبل سنوات في العراق
و العمدة هي رواية اسحاق قال قلت لأبي عبدالله عليه السلام رجل صائم ارتمس
في الماء متعمداً ، عليه فمأ ذلك اليوم ؟ قال : ليس عليه قضاء ولا يعودن^(٣) .

و قوله لا يعودن دليل على الحرمة خلافاً للسيد الحكيم (قده) ولكن في
السند عمران بن موسى المشترك بين الثقة والمجهول ومحمد بن الحسين المشترك
بين الثقة وغيره وكان سيدنا الأستاذ الخوئي - دام ظله - يدعي انصراف الاسمين
إلى الثقفين بدليل أنهما المشهوران لكن فيه تأمل ، وعليه فلا مجال لرفع اليد
عن ظاهر ما دل أنه كفاية المفطرات ، فالمسئلة خارجة عن غرض الرسالة ، وأما

١-راجع ص ١٤٠ وص ١٤١ ج ٩ من الوسائل

٢-ص ٢٢ ج ٧

٣-ص ٢٧ ج ٧

ذكرها لا، كما يعيل الى الحرمة الدائمة سابقا . وفقا للمحقق قدم -

١٠ ما يدعيه سيدنا الأستاذ الحوثي . دام طله . شهدا من ان الرواية على تقدير اعتبار السند ترك لان قوله عَلَيْهِ السَّلَامُ في الصحيح : لا يصح الصائم ما صنع اذا احتسب ثلاث حصال الطعام والشراب ، والنساء والارتعاس في الماء (ص ١٩ ج ٧) نص في عدم الارتعاس في الصوم ، ولا يعمل بالظاهر المعارض بالنص فعندى غير قوى . فان الصراحة في سرور الصائم بالارتعاس ، واي سرور اعظم من الحرمة واستحقاق العقاب ، وليس الصحيح صريحا في أمره - اي الارتعاس - بالصوم ، وافساده . فالعمدة في المقام اسناد الرواية .

(٥) رمى البرىء

قال الله تعالى ومن يكس خطيئة او اثما ثم يرم به رميا فقد احتمل بهتاناً واثماً مبيناً^(١) لكنه كذب وافتراء وتوهين وليس بحكم عليهه وان كان العقاب مضاعفاً اي استحقاقه .

(٢١٩) رمى حمام الحرم

في صحيح معاوية بن عمار قال : قال ابو عبد الله عَلَيْهِ السَّلَامُ الصاعقة لانصيب المؤمن فقال له رجل فانا قد رأينا فلانا صلى في المسجد الحرام فاصابته فقال ابو عبد الله كان يرمى حمام الحرم^(٢) .

(٥) رمى المحصنات

قال الله تعالى : والذين يرمون المحصنات ثم لم ياتوا بأربعة شهداء فاحذرهم

١- النساء ١١٣

٢- ص ٢٠٢ وص ٢٠٣ ج ٩

ثمانيں جلدة ولا تغفلوا لهم شهادة انذا اولئك هم الفاسقون^(١) .

وقال تعالى : ان الذين سرمون المحصنات الغافلات المؤمنات لعنوا في الدنيا و الآخرة و لهم عذاب عظيم^(٢) و سياقى يحثه في حرف القاف في مادة القذف

(٢٢٠) الرهبانية

هي رواية عن رسول الله ﷺ لس هي امتى رهبانية ولاساحة ولازم يعنى سكوت لكن سند الرواية ضعيف^(٣) .

وهي صحيح على بن جعفر عن اخيه موسى عليه السلام قال سألته عن الرجل الممام هل يصلح له ان يسبح في الارض او يترهب في بيت لا يخرج عنه ؟ قال : لا^(٤) . لكن في دلالة على الحرمة تأمل لاحتمال استعمال لفظة الصلاحية في الرهبان دون الحوار

والحق ان المراد بالصلاحية هي المواز كما تعلم ذلك من مراجعة كتب على بن جعفر فانه يريد بها الحوار فلاحظ^(٥)

وهي رواية انس قال رسول الله ﷺ يا عثمان ان الله تبارك و تعالى لم يكتب علينا الرهبانية واما رهبانية امتى الجهاد في سبيل الله^(٦) .

والرواية ضعيفة سنداً وغير دالة على الحرمة

وهي رواية عثمان بن مظعون - في حديث - انه قال لرسول الله ﷺ : انى

١- التور ٥ ٢- التور ٢٣

٣- ص ٢٤٩ ج ٨ من الوسائل

٤- ص ٢٤٩ ج ٨ الوسائل

٥- ص ٢٤٩ الى ص ٢٩١ ج ١٠ بحار الانوار

٦- هامش ص ٨٩٥ ج ٢ الوسائل عن ص ٤٠ مجالس الصدوق

اردت ان اترهب قل - لاتفعل يا عثمان ، فان ترهب امتى القمود فى المساجد و
انتظار الصلاة بعد الصلاة ^(١) لكن الرواية صحيحة سنداً ورواية السكونى ورواية
اسماعيل عن الصادق عليه السلام عن رسول الله ﷺ الاتكاء فى المسجد رهبانية العرب ^(٢)
ضعفة سنداً ودلالة .

قال الله تعالى و جعلنا فى قلوب الدين انهموه رأفة و رحمة و رهبانية
استدعوه ، ما كسناها عليهم الا اشعاء رصوان الله فما رعوها حق رعايتها فأتينا
الدين امنوا منهم احرمهم و كثير منهم فاسقون

اقول نسب الرهبانية ليس لاحل كونها مفعولاً ثانياً لقوله (جعلنا) فانها غير
محمولة لله تعالى ، بل هى مستدعة من معنى عصى عليه السلام على وجهه فهى مفعول فعل
مقدر يصرف استدعوا . والاستثناء يحتمل رجوعه الى ما يتعلق بالفعل الاخير و
الى ما يتعلق بفعلهم عصى الاستداع والاول اقرب لعظا والثانى معنى والله اعلم

(٢٣١) الرياء

قال الله تعالى . ان المتدفعين يخادعون الله . . براؤن الناس ^(٣) .

وقال الله تعالى : ما بها الذين امنوا لا تبطلوا صدقاتكم باليمن والاذى كالذى
ينفق ماله رياء الناس ولا يؤمن بالله واليوم الآخر ^(٤) .

وقال الله تعالى : والذين ينفقون اموالهم رياء الناس ولا يؤمنون بالله واليوم
الآخر ^(٥)

١ - ص ٨٥ ج ٣ لوسائل

٢ - ص ٥٠٩ ج ٣

٣ - النساء ١٣٢

٤ - البقرة ٢٦٧

٥ - النساء ٤٣

• قال الله تعالى : هو يل للمجلس الذين هم عن صلاتهم ساهون الذين هم يراؤن
و يمنعون الماعون (الماعون)

اقول : استفادة الحرمة للرب ، وبطلان العمل به من هذه الايات غير ظاهرة
كما لا يحق على من له دقة نعم يمكن ان يستفاد الحرمة من قوله تعالى : فمن
كان يرحلوا ، به فليعمل عملاً صالحاً ولا يشرك بعبادة ربه احداً^(١)

• في صحيح هشام بن سالم عن ابي عبد الله عليه السلام قال : يقول الله عز وجل :
الاحير شر يك فمن عمل لي ولعمرى فهو لمن عمله عمرى^(٢)

قال السيد المر وجرى . . . محتمل ، ان يكون صوابه لمن عمل له
كما في امثاله .

اقول : على كل الرواية تدل على بطلان العمل الذى صدر بقصد تعالى و
بقصد غيره .

روى صحيح على بن حمزة عن ابيه موسى بن حمزة عن ابيه عن ابيه عن ابيه
قال : قال رسول الله صلى الله عليه وآله مؤخر من حال الى المار يقول الله عز وجل لما لك قل النار
لا تحرق لهم اقدام فقد كانوا يمشون بها الى الماحد ولا تحرق لهم وجوه فقد كانوا
يسمقون الوصوه ، ولا تحرق لهم ابدان فقد كانوا يرفعونها بالدعاء ولا تحرق لهم
لساناً فقد كانوا بكثرون تلاوة القرآن قال : يقول لهم حزن المار ما اشقاء ما كان
حالكم ؟ قالوا كنا نعمل لغير الله عز وجل .

ف قيل تأخذوا انواكم ممن عملتم له (لهم)^(٣)

اقول : دلت الرواية على حرمة الرياء ، واخذ الثواب ممن عمل له لا مدل

١ - الكهف ١١٠

٢ - ص ١٠٠ مقدمة جامع الاحاديث

٣ - ص ١٠٦ مقدمة جامع الاحاديث

على مطلق العمل ضرورة ان ففي الثواب لا يدل على المطلق لا بشرطه مع لا يشترط
في الصحة وكثيرا ما يحصلون بين الامرين كما ان عدم احراق الاعضاء لاجل الا
عمال المد كونه لا يدل على صحة الاعمال الصادرة عنه اولها باطله ولكنها مع
ذلك مابة عن العذاب فتأمل

في صحيح حديث من مسلم عن مسعدة بن زياد عن الصادق عن الباقر **عليه السلام** ان
رسول الله **ﷺ** سئل عما التبعة عداء فقال اما التبعة في ان لا تخذعوا الله فيخذعكم
فانه من يخذع الله يخذعه ويخلف منه الايمان (ينزع) ونفسه تخذع ليو تشع
فقال له : كيف يخذع الله قال بعمل ما امره الله

ثم برئ منه غيره فانقموا الله (فاحسوا) الرب فانه شرك بالله ان المراد ان يدعى
يوم القامة باربعة اسماء : كافر ما فاحر د عاصي ما حاسر حط عملك ويطلق احرك
ولا حلاق لك الهه فالتمس (فاطلب) احرك ممن كنت تعمل له (نفس المصدر)

اقول الرواية تدل على حرمه الى ما دشنها وايسر كلمة ثم للتراجي
الرماني بل المراد ارادة العبر بالعمل في حبيبه ، ويمكن ان يقال ان اطلاقها يشمل
صورة استقلال العبر واصمائه ، ولا مسد دلالة قوله حط عملك على مطلق العمل
ايضا وكذا قوله فانه شرك بالله ^(١)

هذا ما وجدته عاجلا مما دل على حرمه الرب ومطلق العمل به مع اعتبار
السمد

ثم ان العمل المراد به ان لم يقصد به القرية او قصد على نحو الجزئية فهو باطل
من جهة اعتبار قصد القرية في التبعه ايضا وام ان كان الرياء والسمعة تمس واطلاق
هذه الروايات يبطله ايضا كما لا يخفى

١ - من الرياء عمل عبادي فاذا حرم فقد بطل لان النهي في العبادات يوجب القصد
مروءة عدم كون المبتغى مقربا وفي المنجذ الرياء - انكشافه بغيره ودون حقيقة .

ثم ان التوصليات و ان لم تكن صحتها مشروطة بالاحلاس و فسد القرينة
على الفرض والرياء لا تنطليها عراى المرائى عمل عملا محرما استحق العقاب لا
طلاق بعض الروايات مثل موثقة مسعدة بن زياد - ولم ار عاجلا من تعرض لذلك^(١)
ثم ان للمقام تعصيلات لاحط المرودة الوثقى وما علق عليها من الحواشى
والله سبحانه اعلم

١ - سوى الفقيه المحقق الهمداني من مصباحه ص ١١٨ وص ١١٩ ج ١ حيث حكم
بعدم حرمتها في غير المبادات فراجع كلامه دفع مقامه .

حرف الزاء

(١) المزايمة

في موقوف عبدالرحمن عن الصادق عليه السلام قال... هي رسول الله ﷺ عن المحالفة والمزايمة

قلت . وما هـ ؟ قال ان تشتري حمل النخل بالتمر والبرغ بالحسنة^(١)
اقول : النهي عن معاملة طاهرة في الارشاد الى فسادها . وهي محرمة وضعا
لائكلية كما افاده سيدنا الاستاذ الحوئي دام طله ولمزيد البحث لابد من مراجعة
المطولات كاللمعة وشرحها^(٢) وغيرهما .

(٢٢٢) الزكوة على بني عبدالمطلب

وفي صحيح العيص عن الصادق عليه السلام ... فقال رسول الله ﷺ يا بني عبدالمطلب
(هاشم) ان الصدقة لا تحمل لي ولا لكم^(٣)

وفي صحيح زرارة ومحمد بن مسلم وامي عيص عن الباقرين عليه السلام قالوا :
قال رسول الله ﷺ ان الصدقة ادساخ ايدي الناس وان الله قد حرم على منها ومن

١ - ص ٢٤ ج ١٣

٢ - ص ٣٤٩ ج ١٦ الطبعة القديمة من شرح اللعة وص ٣٤١ ج ٣ الطبعة الحديثة منها .

٣ - ص ١٨٦ ج ١٦ الوسائل

عمرها ما قد حرمه وان الصدقة لا تحل لئسى عبدالمطلب
وفي صحيح ابن سنان عن الصادق عليه السلام قال لا تحل الصدقة لولد العباس ولا لمظفر انهم
من بني هاشم^(١).

ثم هذا مخصوص بالركوة دون غيرها لصحيح بن الاحماد عنه عليه السلام
قال لو حرمت علينا الصدقة لم يحل لنا ان نخرج الى مكة ، لان كل ماء بين مكة
والمدينة فهو صدقة^(٢).

وفي موقوف اسماعيل قال سألت ابا عبد الله عن الصدقة التي حرمت على بني
هاشم ما هي؟ فقال هي الركوة قلت فتحل صدقة بمعهم على بعض قال نعم^(٣)
ثم ان ما دل على حوار احد الركوة المندوبة لهم غير معتبر سيما ولا يظهر
هو الحكم بحرمه مطلق الركوة عليهم واحده كانت او مندوبة ، وان صحيح سيد
الحكيم - ر - - سند بعضه^(٤) نعم ادعى في الحواهر الاحماد عليه نقضه فان لم
هو المدرك والاحوط هو المنع

(٢٢٣) تزكية النفس

قال الله تعالى فلا تر كوا انفسكم هو اعلم بمن اتقى^(٥)
وفي صحيح حميل قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن قول الله عز وجل فلا تر كوا
انفسكم هو اعلم بمن اتقى قال قول الانسان صليت البارحة وصمت امس
ونحو هذا ان قوما كانوا يصحون فيقولون : صليت البارحة وصمت امس . فقال

١- ص ١٨٦ ح ٦ الوسائل

٢- ص ١٨٨ ح ٦

٣- ص ١٩٠ ح ٦

٤- ص ٤٧٠ ح ٦ متمسكه

٥- التاج ٣٢

للتب^(١) ولذا كان من الأصول الخمسة التي يجب تقريرها في كل شرعة و هو من الكائنات المعلومه قطعاً من الكتاب والسنة والاحكام ان لم يكن ضرورة من الدين

اقول: من حرمة الزنا من ضرورات الدين، فانها معلومه لجميع المسلمين وهي الصحيح اذا رما الزاني حرج منه روح الايمان وان استغفر عاد اليه و: لا يزني الزاني حين يزني وهو مؤمن .

() تزوج المحرم وتزويجه

في صحيح ابن سنان عن امي عبد الله عليها السلام ليس للمحرم ان يتزوج ولا يزوج .
وان تزوج او زوج محلاً فتزويجه باطل^(٢) و مثله غيره فهما حرمان تكليفاً ووضماً

(*) تزويق البيوت

في موثقة امي بصير^(٣) عن امي عبد الله عليها السلام قال: قال رسول الله ﷺ . اتاني جبرئيل قال : يا محمد ان ربك نفرك السلام و ينهي عن تزويق البيوت . قال ابو بصير : فقلت وما تزويق البيوت ؟ فقال : تصاوير التماثيل .

اقول : التزويق : التزيين والتحصين

وسماني ما يرتبط بالمقام في مادة التصوير في حرف الصاد انشاء الله .

١ - الزنا حرام لمقاسد خفية وجلية وليس علة حرمة مجرد حفظ النسب والا فالطلب الحديث قاصر على حفظ النسب مع الزنا .

٢ - ص ٨٩ ج ٩ من الوسائل

٣ - ص ٢٠٠ - ٢٠١ : السند لمحمد بن خالد البرقي الذي مر فيه الكلام .

(٢٢٤) ازالة بكاره البكر بالبد

في صحيح عبدالله بن سنان عن الصادق عليه السلام في امرأة اقتضت حاريتها بيدها
قال : عليها مهرها وتحلد ثمانين .

وفي صحيح معاذ بن عبد الله في حديث طويل : ان امرأة دعت سورة وامسكت
حصة نسمة بعد ما دمتها بالربا واخذت عذرتها فقصي امر المؤمنين عليه السلام
ان تصرب لمرأة حد القاذو والرمهس حمصا العقر وحمل عقرها اربعمائة درهم^(١)
اقول . يستفاد الحرمة من قوله عليه السلام تحلد ثمانين . ومقتضى الاطلاق عدم تفيد
الحكم بسورة الايداء بل تشمل صورة تراعى المأكرة بها فافهم . ويلحق بالمرأة
الرجل لعدم فهم خصوصيه فيها ، ولقاعدة الاشتراك كما ان الحد الاصح ايضا
لا خصوصية لهما فيلحق بهما عرهما نعم لوربي بهان لا يحرى فيه هذا الحكم
وان كانت الحرمة اشد من جهة الربا ، لكن الرواية منصرفة عنه كانهما من
اقتضاض الروح والمال غير الوطني المتعارف لكن في الحواهر^(٢) . ولو كان
المقتضى الزوج فعل حراما . قال بعضهم عرد واستقر المسمى فتأمل انتهى
و سيأتي تنمة الكلام فيه في بحث الحدود .

تنمة

قال في الشرايع والحواهر^(٣) من اقصى مكرة حرة ماصعه لزمه مهر نائها
بلا خلاف احده فيه رجلا كان او امرأة . في صحيح بن سنان عن الصادق عليه السلام في

١ - ص ٢٣٨ و ص ٢٣٩ ح ١٤

٢ - في كتاب الحدود في اواخر حد الزنا

٣ - اعني ان الكلام المنقول ممزوج من كلام المحقق والشارح العلامة قدما .

امرأة اقتضت حارسة يدها ، قل عليها المهر وتضرب الحد^(١) ونحوه في طريق
اخر لكن ، انبدال ضرب الحد بحد ثمانين كما في ثالث ان امير المؤمنين قصي
بذلك و قل بحد ثمانين^(٢) والاكثر على انه لو كانت امة لزمه عشر قيمتها
لغير طلحة . ثم ان الظاهر ارادة التعرير من الحد في الصحيح والمحكمي من
عمارة المفتوح كما يطلق عليه كثيراً ، ضرورة عدم حد في ذلك ، خصوصاً بعد التصريح
في غيره ، الثمانين التي يحكي عن المعيد و الديلمي انها اكثر ، قال . فيحدح
من ثلاثين الها وعن الشيخ من ثلاثين الى سبعة وتسعين وعن ابن ادريس الى تسعة
وثمانين تنزيلاً على نفسه المصلحة ، ولا تقدير فيه فله ولا كثرة ففوض الى رأى
المعاكم كما عن الاكثر ولعله الاقوى لاطلاق عادل على ذلك فيه ، ولا معارص له
الا حصر الثمانين الظاهر في نفسه ، ولا فائده اصلاً فطرح ، او يكون المراد بيان
احد افراده والله العالم . انتهى .

اقول . يمكن ان تلحق الامة بالحرة في الحكم لعدم حصر طلحة سنداً و
دلالة . و الثمانون بعد ورود الخبرين المعشرين بها لا معدل عنه اذ هما بقيد
اطلاق الحد في الصحيح الاخر ، والاقوال لاعرة بها عندنا والله العالم

(٢٢٧) (٢٢٨) ازالة الشعر للمحرم من نفسه و غيره

في صحيح معاوية عن عمار قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن المحرم كيف
يعك رأسه ، قال باطامره ما لم يدم او يقطع الشعر^(٣)
وفي صحيح الحسن عليه السلام . الا ان لا يجد بدا فليحتجم ولا يحلق مكان
المحاحم^(٤) .

١ - ص ٩٠ ج ١٨ والروايتان مما صحيحتان سنداً .

٢ - ص ١٥٩ ج ٩

٣ - ص ١٤٣ ج ٩

وفي صحيح حريز عنه عليه السلام . لا بأس ان يحتجم المحرم ما لم يحلق او
يقطع الشعر ^(١)

وفي صحيح معاذية بن عمار عنه لا يباحذ المحرم من شعر الحلال ^(٢) .

اقول . فلا يجوز له احدا الشعر من المحرم بطريق اولي .

وفي صحيح زرارة عن النضر عليه السلام من حلق رأسه او نتف اطفه ناسياً او ساهياً
او جاهلاً فلا شيء عليه ومن فعله متعمداً فعليه دم ^(٣) وفي صحيح حريز : اذا لقف
الرجل ابطيه بعد الاحرام فعليه دم ^(٤) وفي صحيحه الاخر . دم شاة ^(٥) وفي صحيح
حريز عن الصادق عليه السلام . مر رسول الله ﷺ على كعب بن عجرة الاسارى والقمل
ثمائر من رأسه . وهو محرم . فقال : انؤذنتك هو امك . فقال . نعم قال . فانزلت
هذه الآية : «من كان منك مريضاً او به اذى من رأسه ففدية من صيام او صدقة
او نسك» فاعره رسول الله ﷺ يحلق رأسه وحمل عليه الصيام ثلاثة ايام والصدقة
على ستة مساكين مدان والنسك شاة ^(٦) الح .

وفي صحيح معاذية قلت لابي عبد الله عليه السلام . المحرم يمشى بالحيته فيسقط
الشعرة والثنتان . قال : يطعم شيئاً ^(٧) .

اقول . اى نكف من طعام او كعك او سويق كما في رواية اخرى

ثم ان تفصل المسئلة ناريد من ذلك مدكور في مناسك الحج لسدنا الاستاد

الغوثي التي لنا عليها حاشية .

١ - ص ١٤٤ ح ٩ من لوسائل

٢ - ص ١٤٥ ح ٩

٣ - ص ٢٩١ ج ٩

٤ - ص ٢٩٢

٥ - ص ٢٩٥

٦ - ص ٢٩٩

(٢٢٩) تزيين المحرم

قال صاحب الحديث قدس^(١) قد صرح الأصحاب رسول الله تعالى عليهم بانه محرم على الرجل ليس الحاتم ان قصده الزينة و ان قصده السنة ولائس
وقال سيد الاستاذ الحوئي دام طله في مسأله: بل يحرم التزيين ماى قسم كان.
اقول الروايات تبدل على حواد ليس الحاتم مطلقا و المعيد معقبه منيدا
فالمدرک منعصر بالاحماع المفقول^(٢)

• فى صحيح بن مسلم عن الامام الصادق عليه السلام المحرمه تلبس الحلى كله
الا حليا مشهوراً ، للزينة^(٣)

اقول : اى ظاهراً للزينة

و فى صحيح ابن الجراح قال سألت ابا الحسن عليه السلام عن المرأة تكون عليها
الحلى والحلحال والمسكة والقرطون من الذهب والورق تحرم فيه وهو عليه
وقد كانت تلبسه فى بيتها قبل حجها انتشره اذا خرجت او تتركه على حاله ؟ قال
تحرم فيه و تلبسه من غير ان يظهره للرجال فى مراكبها و سيرها

قول • لا يسمى الاشكال فى حرمة التزيين للمحرمه والمحرمه كما يظهر من
الروايات الكثيرة المعتمدة الواردة فى اكتحال المحرم و المظر فى المرأة
ملاحظ^(٤)

نعم يخص الحكيم معيار لبس الحلى المحرمه بمقدار ما ثبت فى الروايات
وسياتى محله فى حرف اللام فى مادة اللبس .

١- ص ٢٢٨ ج ٥ لوسائى

٢- ص ١٢٧ ج ٩

٣- ص ١٣٢ ج ٩

٤- ص ١١١ و ١١٢ و ١١٣ و ١١٤ ج ٩ من الوسائل .

(٢٣٠) تزيين المتوفى عنها زوجها

في موثقة ابن يعقوب^(١) عن الصادق عليه السلام قال سألته عن المتوفى عنها زوجها قال : لا تكتحل للرنة ولا نظيب ولا فلس ثوبا مصوعا ولا نيت عن بيتها ، وتغنى الحقوق وتمشط بغسله وتجج وإن كان في عدتها

وفي موثقة ابن مكي عن أبي العباس قال لا تكتحل للرمة ولا نظيب ولا فلس ثوبا مصوعا ولا تخرج نهارا^(٢)

وفي موثقة عمار : وتغتصب وتكتحل وتمشط وتضع وتلص المسح وتضع ما شئت لغير زينة (زينة) لزوج^(٣) .

قال المحقق الردي في المرددة^(٤) يجب عليها في وفاة زوجها الحداد وما دامت في لمدة وهم كالأحداد في الشرع بل واللغة ترك الزينة في البدن واللباس مثل التكتحل والتغلب والحمام والحمر والحطاط وماء الذهب ونحوها وليس ما يعد زينة كالاحمر والاصفر والحلي وليس الحبر والدساح ونحوها من الثياب وبالجملة كل ما يعد زينة مما تزين به للزوج ، المختلف بحسب الأشخاص والبلدان والارمان وحكم في كل بلد بما هو المعتاد فيه ، والاختصار في الاختصار على الثوب المصوغ اما هو من ما المثل بل السداد على ما يعد زينة بحسب حالها فقد يكون الاسود زينة وقد يكون الاصفر زينة

سهم لا بأس بتنظيف البدن واللباس وتزيين الشعر وتقليم الاظفار والسواك

١ - ص ٤٥٠ ج ١٥ من الوسائل وتوصيفها بالموثقة به على ان المراد بابان هو بن عثمان وبمحمد بن اسماعيل هو ابن يزيع الثقة ولاحظ .

٢ - ص ٤٥٠ ج ١٥

٣ - ص ٤٥٢ ج ٢٥

٤ - ص ٦٤ ج ٢

ودخول الحمام ولا السكى في المساكن العاليه والاقتراش بالعرش العشرة مما لا يعد ريشة في البدن واللبس وبدل على وجوب ترك الزينة الاجماع والاحاد المستقيمه نعم لا بأس به مع الضرورة وعليه بحمل اطلاق الحوار في بعض الاخبار انتهى كلامه .

اقول : ومراده بعض الاحاد في احير كلامه هو موثقة عمار المذكورة و في الجواهر ادعى ان الاحاد المتواترة والاجماع - بنفسه - على وجوب الحداد . وكيفما كان لا معدل عن هذا لقول ولو احتياط لمسلم يف به النفس والله العالم

نعم لا يعرى الحكم المذكور في حق الامة لقول النضر عليه السلام في صحيح روضة : ان الامة والحره كلتيهما - ادامت عنها روحه - سواء في العدة الا ان الحره تحدد الامة لا تحدد ^(١) .

حرف السين

(٣٣١) السؤال عن أشياء

قال الله تعالى يا أيها الذين آمنوا لا تسألوا عن أشياء إن تبد لكم تسؤكم و
إن تسألوا عنها حين ينزل القرآن تبد لكم عفى الله عنها والله غفور رحيم قد سألها
قوم من قبلكم ثم أصبحوا بها كافرين^(١)

الظاهر أن المؤمنين يسألون النبي عن أحكام شرعية لم تكن المصلحة في
بيانها حالا دولا لحل مشقة الناس بها مع عدم تحملهم أياها فنهاهم الله عن السؤال
عنها و أنها تظهر بنزول الوحي في الوقت المناسب و أنه يجوز السؤال عنها في
ذلك الوقت^(٢) و الآن أنها معفو عنها و أنهم في رخصة . هذا هو ما اطن من الآية، و
أما ما ذكره المفسرون من الأقوال و ما في بعض الروايات فكله غير منطبق على
الآية فلا حظ لمجمع البيان و تفسير الرهان

١- المائدة ١٠١ و ١٠٢

٢- و يحتمل أن قوله و إن تسألوا من تنمة النهي لا لرمه عن السؤال حين النزول و
المعنى : فإنها بحيث تبيّن لكم أن تسألوا عنها حين ينزل القرآن و تسؤكم و ابتدأت لكم
و بينت ، اختاره بعض المفسرين المدققين .

(٥) السؤال من غير حاجة

دلت : وأما على حرمة السؤال من غير حاجة فكيف : سرها عند الله سبحانه
ولا بعد أن يكون السؤال المذكور حراما على الأسلب من جهد المداوين
الآخر كالأهانة والادلال ونحوهما يدعوى أن ادلال النفس كدلال الغير في الحرمة
ولو بتفقيح المناط .

وهو دونه بمعنى حداد بعدوان أو كرها وإن لم تدل على الحرمة .
هي صحيحة بنى نصير عن أبي عبد الله عليه السلام : حدثت فحدث عن الأصابع إلى رسول الله
ﷺ وسلموا عليه ، فرد عليهم السلام فداؤا رسول الله أن لا يث حاجة
فقال رسول الله ﷺ : حدثه ، حدثه ، ثم قال : حدثه عسمة فقال : هاته
هي : ولما أتت رسول الله ﷺ : حدثت أحده فحدث رسول الله ﷺ : أنه ثم
نكت في الأرض ثم دفع رأسه ، فقال : حدث ، دلت سلم على أن لا تسألوا أحدا شيئا
قل : فكان الرجل منهم يكون في السمر وسط سوطه فكبره أن يقول لأتسان
دولتيه ، فرأى من المسألة ، وشرف فحدثه : يكون على المائدة ويكون بعض
جلسائه أقرب إلى الماء منه فلا يقول : دولتي حتى يقوم فيشرب ^(٢)

(٥) السؤال لوجه الله

في موثقة ابن أبي يعفور عن أبي عبد الله عليه السلام : قال : جاء رجل إلى النبي ﷺ
فقال : يا رسول الله ﷺ : أتى سأل رجلا بوجه الله فصرني حمسة أسواط وصر بد
النبي حمسة أسواط أخرى قل سأل بوجه الله ^(٣) وفي استعادة لحرمة منه

١ - ص ٣٠٥ ج ٦ وما بعدها من الوسائل

٢ - ص ٣٠٧ ج ٦

٣ - ص ٥٧٧ ج ١٨

مع قطع النظر عن اعتقاد الحسية اشكال .

(٢٣٣) السب

في صحيحه عبد الرحمن بن الحجاج عن لدهم عليه السلام في رجلين يتسانان ،
 قال السدي منهما اظنم و ورره وور صاحبه عليه مالم يستدر الى المعلوم ^(١)
 لسان في باب السب من اصول الكافي ^(٢) والجزء العاشر من الوسائل ^(٣)
 هـ لم تعد لمصنوع مع تعديت في دل لسد ايضا و يريد جري العاء
 في قوله : (قل) :

و في صحيحه ابي بصير عن الصادق عليه السلام قال : ان رجلا من نميم اتى النسي
 و قال و حسى فكان و ساء اذنه ان قول لا تسوا الناس فتكسوا العداوة
 لهم ^(٤)

و في مهناق ابي بصير عن الصادق عليه السلام قال : قال رسول الله ﷺ : سب المؤمن
 يسوي و قتاله كره و كل لحمه مضمه و حرمة ماله كحرمة دمه ^(٥)
 و في صحيحه عبد الرحمن بن ابي عبد الله قال : سالت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل
 سب رجلا بعد قدوى بعرض به هل يجلد ؟ و عليه تعبر ^(٦)
 و في مهناق سحوق عبد الله عليه السلام ان عبد كمال يصر في الهجاء ، و لا يجلد الجود
 الا في لعنة امصرحة ان يقول : «ان او دس الرئاسة و لست لانيث» ^(٧)

١- ص ٣٦٠ ج ٢ اصول الكافي و ص ٦١٠ ج ٨ الوسائل

٢- ص ٣٢٢ ج ٢

٣- ص ٣٢٥

٤- ص ٣٦٠ ج ٢ اصول الكافي

٥- ص ٦١ ج ٨ و ص ٣٦٠ ج ٢ اصول الكافي

٦- ص ٤٥٢ ج ١٨

٧- ص ٤٥٣ ج ١٨

وفي صحيح محمد بن مسلم : فقلت لابي جعفر عليه السلام ارايت لو ان رجلا
الآن سب النبي صلى الله عليه وآله أيقتل ؟ قال ان لم يخف علي نفسه فاقتله ^(١)

وفي صحيح هشام بن سالم قلت لابي عبد الله عليه السلام ما تقول في رجل سب الله
عليه السلام قال : فقال لي حلال الدم : الله ، لو لا ان نعم به بريئا (قال قلت : لاي
شيء يعم بريئ ؟ قال يقتل مؤمن ، كافر ولم يرد علي ذلك علل)

قال . قلت : في رجل مودلنا ؟ قال : وماذا ؟ قلت : فيك ، يدكرك قال
فقال لي : له في علي نصيب ؟ قلت انه ليقول ذلك و يظهره قال : لا عرض له ^(٢) اذا
تقرر ذلك فهنا مباحث :

(١) لا شك في حرمة السب بعنوانه لهذه الروايات و بعنوان كونه ملما
وامذاء واذلالا ، بل و بعنوان كونه قولا رورا و قد قال سبحانه وتعالى : واحتمسوا
قول الرود ^(٣) و ادعى اجماع المسلمين عليها من غير اكبر

(٢) قال المحقق الاتصاري . قدس . في مكاسبه ^(٤) . ثم ان المرجع في السب
الى العرف وفسره في جامع المقاصد باسناده ما يقتضي نفسه اليه مثل الوضيع و
الناقص وفي كلام بعض آخر ان السب والشتم بمعنى واحد وفي كلام ثالث : ان
السب ان نصف الشخص بما هو ارزاء و نقص . فيدخل في النقص كل ما يوجب
الاذى كالقذف والحقير والوضيع والكلب والكافر والمريد والتعير بشيء من ماله
الله كالاخذم والايرس . ثم الظاهر انه لا يمتنع في صدق السب مواجهة المسوب
نعم يمتنع فيه فساد الاحانة والنقص انتهى ما اردنا لعله

١- ص ٤٦٠ ج ١٨

٢- ص ٤٦١ ج ١٨

٣- الحج ٣٢

٤- ص ٣٢

وقل سيدنا الاستاذ الخوئي في حاشيته على المكاسب^(١)

الظاهر من العرف واللمعة اعتبار الاهانة والتعير في مفهوم السب وكونه تنقيصا واراء على المسبوب وانه متحدد مع الشتم وعلى هذا يدخل فيه كلما يوجب اهانة المسبوب وهتكه كالقذف والتوصيف بالوضيع واللاشيء ، والجمار و . وغير ذلك من الالفاظ الموححة للنقص والهتك ، وعليه فلا يتحقق مفهومه الا بقصد الهتك واما مواجهة المسبوب فلا تعسر فيه

اقول ما افاده هذان العلمان صحيح كما يظهر من مراجعة اللمعة والعرف .
(٣) مقتضى الاطلاق حرمة السب مطلقا ولو مسوقا بسبب المسبوب^(٢) ويدل عليها قوله عليه السلام في صحيح ابن الحجاج : (اطلم) الدال على كون الثاني طالما و قوله : (وورر صاحبه) وانما الاشكال في ان تمة الحرمة المذكورة و هي الورر واستحقاق العقاب عليه ام على النادى !

ذهب العلامة المجلسي - فده - الى الثاني فقال : الا ان الشرع اسقط عنه المؤاحدة وجعلها على النادى . . وانما اسقطها ما لم تعد ، فان تعدى كان هو النادى في القدر الرايد انتهى وكذا المقدس الاردبيلي ، بل نسه سيدنا الاستاذ الخوئي دام طله^(٣) بعد احتضاره له الى جمع من الاكابر . ويمكن ان يستدل عليه بقوله تعالى فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم^(٤) .

لكن في صحيح معاوية بن عمار قال : سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل قتل رجلا في الحل ثم دخل الحرم ، فقال لا يقتل ولا يطعم ولا يبقي ولا يبيع حتى يخرج من الحرم فيقام عليه الحد . قال : قلت : فما تقول في رجل قتل في الحرم او سرق ؟

١- ص ٢٨٠ ج ١

٢- اضافة السب الى المسبوب من اضافة المصدر الى الفاعل .

٣- ص ٢٨٠ ج ١ مصباح الفقاهة

٤- البقرة ١٩٢

قال بقاء عليه الحد في الحرم لا - ثم بر الحرام ح - عند - قد فعل الله عز وجل (فمن
اعتدى عليهم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عسكم) فقال هذا هو في الحرم . فقال
لا عددان الا على الطالبين^(١) الا ان يقال ان قوله عسكم (هذا هو في الحرم) لا عدد
على اختصاص الآية فالحرم رد المدكة ر - وطالاقها في عدم القتل محكم - بعد كل
العدد ان لا تشمل الآية غير مواد الردية

ويقوله تعالى ومن - رقما هم يفتنون و الذين اصابهم لبعي هم يتصرفون
وحراء سته سيئة منها فمن على واصبح فاحرم على الله انه لا يحب الصالحين ومن
اتقى بعد طامعه وولث ما عليهم من سبل اما السبل على الذين يظلمون الناس
ومفون في الارض بمن الحجة اولث لهم عذاب السم^(٢)

ويقوله تعالى الا الذين امنوا وعملوا الصالحات وكروا الله كثيرا وامنوا
من بعد ما ظلموا وسيقلم الدين ظلموا أي مقلد مقلون^(٣)

وصحبه ابن الجراح المتقدمة ، حيث قال الامام عليه السلام فيها ووزره ووزر
صاحبه عليه

ويظهر من الشرح الاصل في قدم الاول حيث قال والمراد - والله اعلم - ان
مثل وزر صاحبه عليه لا يبعد اياه في السب من غير ان يحذف عن صاحبه شيء ،
فإذا اعتذر الى المظلوم عن سبه وانقاعه في السب مرة من الوردتين انتهى

اقول : ويمكن ان يستدل عليه اولاً بان استحقاق العاصي للعقاب عقلي ولا
يعقل التحصيل الا ان يحاب عنه بان الساقط عنه هو نفس العقاب ، لا استحقاقه ،

١- ص ١٩٢ ج ١ تفسير البرهان

٢- الثوري ٤١

٣- (أحر سورة الزمراء)

(٤) سب المسلم موجب للتعزير وسب النبي والامام موجب للقتل ، يلافرق بين كون السب مؤثماً او مسلماً ، وكافراً او يلافرق بين كون الامام علياً عليه السلام او غيره . واما ما في صحيح هشام من الامر بعدم التعزير لمن يقع في الصادق عليه السلام اذا كان موالياً لامير المؤمنين عليه السلام فلا بد من توجيهه .
قال في الشرائع والخواهر ^(١) من سب النبي جازل سامعه ، بل وجب قتله ، بل خلاف اجده فيه بل الاجماع بقسميه عليه . .

وفي المسائل في الحاق باقي الاساءة بذلك قوة ، لان كمالهم وتعظيمهم علم من دين الاسلام ضرورة فسبهم ارتداد وتعمه عليه غير واحد ، بل في الرياض عن الغيبة الاجماع عليه . قلت قد يناقش بان ذلك يقتضي الارتداد لا القتل على كل حال . واما سب فاطمة ولعلها (قتل الساب) من جهة العلم بكونها في الاحترام كالاولادها . واما غيرها (اى غير فاطمة من بنات النبي صلى الله عليه وآله) ولتمتع ذلك ان كان بحيث يرجع الى صدق سب النبي صلى الله عليه وآله والنبيل منه بذلك ونحوه عرى والافعى اطلاقه منع راصح الخ

اقول . اثبات غير ما ثبت بالنسب المعترس موقوف على احرار الاجماع ، والا فالمرجع هو البرائة ادعرها من الاسول العملية . وفي جهاد الجواهر ^(٢) . بل لعل اطلاق الفتاوى كسريح بعض النصوص يقتضى عدم التوقف على ادن الامام كما عن الفنية الاجماع عليه ؛ بل لا ريب في اندراج الساب من المسلمين في الناصب الذي ورد فيه انه حلال الدم والمال ، بل يشفى القطع مكفر الساب مع فرض استحلاله اذ هو من منكري الضرورة حشده ، بل الطاهر كرهه وان لم يكن مستحلاً باعتبار كونه فعل ما يقتضى الكفر كهتك حرمة الكعبة والقران ؛ بل الامام اعظم منهما .

١- اى الكلام ملحق من قول المحقق والشارح رحمهما الله في حدود الجواهر .

بل ، لظاهر الحاق سب فاطمة عليها السلام بسهم و كذا باقي الاسباء بل والملائكة
اذا اجتمع من شعائر الله تعالى : به فهتكها هتكت حرمة الله تعالى شانه الخ .

(٥) هل الحكم محصور بالمؤمن او يضم المخالفين ايضاً طاهر النصوص
المتقدمة كلها هو الثاني ، حتى موثق ابي بصير ، لان المؤمن في لسان رسول الله ﷺ
غير ما هو مصطلح في لسان الائمة عليهم السلام لكن قال في الجواهر ^(١) فالظاهر الحاق
المخالفين بالمشر كين في ذلك (اي في حوار محوهم و سهم و لمهم و شتمهم ما
لم يكن قدوة مع شرائطه او فحشا) لان اتحاد الكفر الاسلامي والايماشي فيه ، بل لعل
محاذيرهم على ردوس الاشهاد من افضل عمادة العباد ما لم تسمع الثقة . واولى من
ذلك عينتهم التي حوت سرقة الشعة عندها في جميع الاعصار و الامصار علماؤهم
واعوامهم حتى ملاؤا القراطيس منها . بل هي عندهم من افضل الطاعات و اكمل
القررات ، ولا عرامة في دعوى تحصيل الاجماع كما عن بعضهم بل يمكن دعوى
كون ذلك من الضروريات فصلا عن لقطعات من الغريب ما عن المقدس الاردبيلي
وطاهر الحراء بي في المقدمة من ان الطاهر عموم دلة تحريم الغيبة من الكتب
والسنة للمؤمنين وعصرهم . وظهر ان الشهد في قواعد حوار غيبة المخالفين من
جهة مدعاه و دينة لا غير . لكن لا يحمي على الحصر الماهر الواقع على ما
تظاهرت به النصوص بل نواترت من لمهم و سهم و شتمهم و كفرهم و اتهم محوهم
هذه الامة و اشر من المصدري و احسن من الكلاب . و الجملة طول الكلام كما
فعله في الحقائق من تصحيح العمر في الواضحات ، و لا قل من ان يكون حوار
عنهم لشحارهم بالفسق و ستعرف انشاء الله ان المتحاهر بالفسق لا غيبة له
فيما تحاهر فيه و في غيره . و منه يعلم فساد ما حكاه عن الشهد ، و على كل حال
فقد طهر اختصاص الحرمة بالمؤمنين القائلين بدعامة الائمة الاثني عشر دون غيرهم

الادلة الثلاثة و الادعاء على حرمة ابداء المؤمن و احدثه و هناك حرمة و ظلمه
في نفس او مال او عرض .

و الشيخ الاعظم لاصارى (قدس) في مكاسبه تم انه يستثنى من المؤمن
المقاهر بالفسق لما سحى في العيبه من انه لا حرمة له و هل يعثر في حوار
سه كونه من باب الهوى عن المنكر فمشر به و طه ام لا طاهر النصوص و الفتاوى
كما في الروضة الثاني و الاحوط الاول .

و يستثنى منه المستدع ايضا لقوله يستأجر دارا ثم اهل الدار من بعدى فاهو و
المرأة منهم و كثير و من سهم و لوقية فيهم ، و يمكن ان يستثنى من ذلك ما
ذا لم يتأثر المسموم عرفا بان لا يوجب قول هذا القائل في حقه مدلة ولا نصا ،
كقول الوالد لولده ما حمار ما حبيت و نحو ذلك سواء لم يتأثر بذلك بان
لم يكرهه اصلا او تأثر به بناء على ان العبرة بحصول الدل و القضي فيه عرفاً و
يشكل الكافي بعموم دلة حرمة الابداء

نعم لو قل السد ذلك في مقام التأديب حار لم يحوى حوار الصرب و اما الوالد
فيمكن استفادة الحوار في حقه مما ورد من مثل قولهم انت و مالك لا بلك (فتعامل)
مضافا الى استمرار السيرة بذلك ، الا ان يقال ان استمرار السيرة امهه مع عدم
تأثر السامع و تأديبه بذلك الخ .

اقول لمتخصص من كملت هدى العيين ان من استثنى او يمكن استثناءه
من حرمة السب طوائف

(١) الظالمون

(٢) المتجاهرون

(٣) المستدع

(٤) من لم يكن السب قصا له عرفاً

(٥) السد في مقام تأديبه

(٦) الابن « « « « . ويمكن ان يضاف اليهم

(٧) اهل الريب

(٨) في ما اذا تظلم كما ياتي في الغيبة

اما الطائفة الاولى وهم الظالمون ، فان اردت بهم المادون في السب فقد سبق
انه صحيح ، وكذا اذا اردت بهم من ظلموا الناس ما كثر من سبه فان الظاهر
حوازه كما اذا صر ب ر بدعماً فسه عمر وبلا صر ب . الهم الا ان يرد بمخالفته لقوله
تعالى فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم ونقوله ، وحزاء سبه سبه مثلها ، لكن
المراد من المثلية (مدهراً والله العالم) هي المثلية في اصل المقدار وعدم جواز
التجاوز لا المثلية في الكيفية من جميع الجهات ، فاذا احدث احد اطلاقاً لاسه طمناً
وفهراً وتمكن هو من احد طرفه او منعه الاخر بحيث لا يرد في حقه عن الثوب
والظاهر حواره لا لطلاق الامات

وان اردت بهم من ظلموا الناس فيعود لعمهم لعم المظلومين ايضا فلا دليل
على التخصيص او التقييد ، واللحن عليهم في القرآن المجيد - في مواضع ثلاثة -
انما هو في كفارهم دون غيرهم فلاحظ^(١) ومع فر من العموم لعنه تعالى غير مستلزم
لجوازه لنا (عافهم)

واما الطائفة الثانية ففي حصة هارون من الجهم عن الصادق عليه السلام اذا جاهر
الفاسيق بفسقه فلا حرمة له ولا غيبة^(٢) .

اقول : حرمة السب غير معلقة على حرمة المؤمن لئلا يرفع بارتفاعها ، نعم
يجوز عيبه وان صدر في ضمنها السب للاطلاق ، واما السب في غير عينه فان لم

١- سورة الاعراف وسورة هود وسورة المؤمن (عمر)

٢- ص ٦٠٥ ح ٨ الوسائل

يوجب اهدنة له عرفي كما اذا قيل للمتظاهر مشرب الخمر مثفه، انك شارب الخمر
فهو ايضاً حائر، بل ليس بسب والا كما بنا قيل لشارب الخمر دراني وهو لم يتحاهر
بالرنا فعني حو رء اشكال اذ معني كما مر في الا بداء اللهم الا ان يقال معواره لعدم
العرفي في نظر العرف بين السب في ضمن الغيبة وغيره فتأمل

واما الطائفة الثالثة فعني صحيح داود بن سرحان عن ابي عبد الله عليه السلام قال :
قال رسول الله ﷺ اذا رأيتم اهل الرب والدع من بعدى فاطهروا البرائة منهم
واكثر وا من سبهم والقول فهم والوقعة . و دعتهم كمالا يطمعوا في العساد في
الاسلام ، ويحذرهم الناس ولا يتعلمون من بدعهم ، سكت الله لكم بذلك الحسنات
وبرفع لكم به الدرجات في الاحرة ^(١) ونقله صاحب الوسائل وقد اشتمه . طاهرا
في نقل السند فلاحظ . ^(٢)

اقول الطاهران المراد بالرب هو الشك و ما اهل الرب هو المشكك للناس
في عقائدهم والوقعة العسة كما عدت من معاصيها في القاموس وفيه ايضاً : بهته
كمنعه بهته ^(٣) وبهتهنا قال عليه السلام يفعل والبهية الناطل الذي يشعير
من بطلانه والكذب كالبهت بالسم . والاحد بغتة والانقطاع والحيرة

ويمكن ان يكون اهل الرب والدع طائفتين فيكون المستثنى في كلامهما
سعة لاسنة والطاهر من الرواية وحوب السب لكن لا مطلقا بل لاجل قطع طمعهم
في العساد في الاسلام وحذر الناس منهم

ثم الطاهر حوارسهما (اهل الرب واهل الدع) وان علم بعدم سلال الناس
لاجلهما وذلك لقطع طمعهم في الفساد في الاسلام ، واما الاشكال فيما اذا لم

١ - ص ٢٧٥ ح ٢ اصول الكافي

٢ - ص ٥٠٨ ح ١١

٣ - الاول يكون الهاء والثاني يفتحها

١ - في قوله "فصل جمع ولا" آخره لم يكن التشكيك والبدعة مؤخرين
 ٢ - في قوله "عن الامم والاسلام وهكذا في الوعدة والعهود فيهم واليهب
 ٣ - في قوله "عن رسول الله" عند حارب عنته وجيفة، لخصه من دون المقدمة
 ٤ - في قوله "عن الامم والاسلام" محبة لا احتمال ان المراد بالهت هو قطع المشاع
 ٥ - في قوله "عن الامم والاسلام" الاخر، والجمعة للحداب حرم فقطه وحوزه
 ٦ - في قوله "عن الامم والاسلام" الاخر، رخصة قوية من مقدمة الحداب كما في
 ٧ - في قوله "عن الامم والاسلام" الاخر، رخصة والبر

٨ - في قوله "عن الامم والاسلام" الاخر، لم يرد المصنف ان لم يقصد الاشارة الى الامم من
 جهة حرمه الانداء او من جهة حرمه التجري كما لا يخفى.

٩ - في قوله "عن الامم والاسلام" الاخر، هو رخصة للسر، لكن لم ينفى منها تعطل العمل
 في الان والى ان لا يحد حرمها في ماذون للوع لا في بعض المور، والى ان لا يحد
 الجملة المعتمد في الحرام هو حرمان السر كما ذكره

(٧) قال رسول الله ﷺ في رواية السلمي التي عثرنا من غير جهة
 السوفي، عن الصادق عليه السلام لا تسوا لربح فيها مأمورة ولا تسوا احدا ولا
 الساعة ولا لادم ولا لاسي وانه ويرجع لاسم

والصهران لم يصر في قوله (يرجع) يرجع اليه واليدل شاهد ما دة
 لجرمه من الهى ولكن لا ادرى القائل بها من الاصحاب عجللا، وعلى كل لا
 معور ليعتوى، ليعود الى صحيح سند لرويه لكن السوفي لم يثبت مدحة ولا وثاقفة

(٨) قال الله تعالى ولا تلهى تدس يدعون من دون الله فسمه، الله عدوا
 يعر عنى سمعت لانه الشريعة من سب الله ليعر في مورة تسميه لاسم الله

سجده منهم و قد كن سب آلهم في معرض ان يسو الله يحرم ، ولا بعد في
التعدي عن السب اي سره فلا بد من سب رؤس ، المذهب الدمشقي قولاً و كذا
كان في معرض ان سب سبهم من غير ان واحد اوصافه و لكن لهم لان يوجب
السب واحداً من جهات اخرى .

(٩) سبني ب لعنه عند لعالم ، الخ . لعن كورة حائرة او بها لبس بعينه
واما السب اي مدحه حد بفقد الاتقان و التوهين حرام سواء اكان اسد من عائل
ام لا لاطلاق ادلته ، (اقامه)

(١٠) سبني ب سبني من حور ، لس سره من سبني بعد في سب
(١١) في سبني ب سبني من حدود لك ليع ، ليع سبني ب كذا
يعرّض بما يكره له حده و به موضع (للعن) لعنه و عري بنت به ان يعرّض لا احد ،
بلا خلاف (حدود) سبني ب كقولك سبني ب (ان حرام) اولست ولد حلال و به
لسر بقول بعد عن الامام له به (احتمال) الحمد في بعض و اسوء و (احد) م
و حمت بك مث في حمله ، يقول ب رخته لم احثك عند او يقول ب سبني ب
شرب العمر وهو متطهر دستروا حرم برون حقر ب و صبيح ولو كان بمقوا
له مستحق للاستجدى لكر او اشداع او ماهر مسبق فلاحد ولا يعرّض بلا خلاف بل
عن العبد الاحمد عنه بل لا اشكال بل سبني ب له (آخر) عني سبني ب
يقول يعرّض السب و كان سب معرّض ، حق عرفت دلته كما ان من حدسه
لاشت لتعري ب سب وهو ماهر

(٣٣٣) التسبب الى التعصب

معنى لتكليف سب ، تعيق بالعد كما في ام حجاب ، و لكر كما في
المحرمات و المحظورات و سواء في ان عت و العرفيات ، و سب و سبني علي

على المصلح او المفسد ام لا ان المكلف والمعلم^(١) يعض ترك المأثور به ووجود المنهى عنه ولا يرضى بهما ، ومقتضى ذلك حرمة ايجاد الاول وترك الثاني مباشرة وتسييا

فان قال الأمر . لاتعملوا كذا او اعملوا كذا فذلك ، لانحور المخالفة مباشرة كذا لانحور تسيب كما يفهم من ساء العقلاء وسيرة العرف لا يقال ان حديث الرفع وغيره من ادلة الرائة يدل على عدم تكليف الجاهل والعقل يحكم بعدم استحقاق العاقل والجاهل للقاصر للعقاب ، بل الحق ان العقاب والدم لسا على مجالعه التكاليف الواقعة بعدها ، بل على المصالحة الاحتشادة العمدة وعصيان التكليف والتحرى كما حققناه في صراط الحق فاما لم يستحق المباشر . لعمله او لتساهله وسهوه . لعقاب والعقاب بل يكون فعله مباحا كيف يحرم على العر تسببه * هل هو الاذنب للمباح ؟

(فانا نحبب عنه) او لانساق التكليف على الجاهل كفتائه على العالم غايه الامراه لا يستحق العتاب اذا كان معدودا في جهله ، ومجرد عدم استحقاقه العقاب لا يدل على حواد الفعل او تركه ، بل مقتضى اطلاق ادلة التكاليف وظاهر ما دل على عموم الاحكام للمسلمين والجاهلين - او صريحه - هو تعلق التكليف الواقعي به^(٢) نعم العاقل لمكان عجزه غير مكلف حال عقلته

وثانيا انا لم نقل بحرمة ايقاع العرف بما يحرم عليه حتى يورد عليه بما قيل بل نقول . ان المفهوم من ادلة التكاليف - ساء العقلاء وسيرة العرف - حرمة مخالفتها بالمباشرة وبتوسط الغير سواء يحرم من الغير ايضا - كما في الجاهل ام لا كما في الناسى والساهى والمائم كما اذا ادخل الحمر في فم المائم او الناسى بل

١- بكسر ما قبل لآخر

٢- الا ان يدعى ذلك بطلاق بعض الروايات الاتية في حاشية هذا الجزء .

وكما اذا قدم خمر او حراما او نجسا للمافل والمجاهل فشرابه .

فان قلت : ان كان المحرم هو التسبب مطلقا ولو بالنسبة الى غير المكلف فيلزم ان يحرم اطعام المحس المكفار والاطعام والمجاهدين ، وان اخصنا الحكم في حق المكلفين فيجوز تقديم الطعام المحس مثلا الى الاطفال والمجانين والمثمين والمافلين سهوا وتبان بل الكفار ايضا بناء على ما ذهب اليه المحدث الكاشاني في الوافي والصافي والمحدث الحرابي في حداثته وسدد الاستاذ الحوثي . دام طله ^(١) من عدم تكليفهم بالفروع .

فت . مفتى الادلة اللفظية هو تحريم الفعل والترك مباشرة ، وانما نقول بعممة التسبب لاحل بناء العقلاء وحكم العرف كما اثرنا اليه وهذا مما لا شك فيه غير ان الحرمة المذكورة تختلف سمة وصيغا باختلاف مفوضية الامر من كثرة وقلة ، كما لا يخفى وهذا . اى تحديد المفوضية . لا بد من احراره من الخارج . وفي الاحكام الشرعية يصح ان نقول ان الله تعالى يفيض صدور المحرمات و ترك الواجبات من المافلين السالمين فيحرم التسبب في حقهم

اما الاطفال والمجانين فلا علم ولا ظن لنا بصحوصة المحرمات وترك الواجبات منهم بل العلم حاصل بخلافه للعلم برفع القلم عنهم سواء أكان المراد من القلم قلم التكليف او قلم المواخذة كما تعرضنا له في سراط الحق نعم ربما يفهم من مذاق الشارع حرمة التسبب مطلقا في بعض الموارد كما في مثل اللواط والربا والقتل ونحوها فلا يجوز التسبب مطلقا

واما الناسي والساهي فيقتضى العمومات والاطلاقات كونها كالذاكرين والمثمتين في ثبوت التكليف وليس لدينا ما يوجب اشتراط التكليف مطلقا

١- كما صرح لي شفاها في او حراياهي في الجف الاشرف وان كان اولاً قائلاً بقول

بالقدرة . بحيث ان من لاقدرة له على الامتنال كالناسى والساهى لا يقتضى لتكليفه بل القدر المتيقن بدلالة العقل ان المعر منع عن فعلية التكليف فى حقهم والا فالعجز كالتقادر فى اصل اقتضاء التكليف كما يفهم من الاطلاقات . وعليه فلا يعد القول بحرمة التسبب فيهم ايضاً فان العمل الصادر منهم مفقوض وان لم يمكن تحريره عليهم فافهم .

واما الكفر فيحرم التسبب الى صدور المعصية منهم سواء العقلاء وحكم العقل الا اذا انت الرحمة من الشارع كما فى بعض المقامات هداية على ما هو الاصح عندنا من كونهم مكلفين بالفروع كتكليفهم بالاصول ^(١) .

واما اذا نفى عنهم التكليف اما مطلقا او فى غير ما اتفق عليه شريعتهم وشريعته اوفى الواحات ففى العاقبة بالاطفال والمجانين او الناسين والساهين تردد لاند من التأمل وان كان الاشبه فى صورة الشك الجافهم بالادلين فلاحظ وتدبر . هذا ما عندنا بحسب القواعد .

تعقيب وتوضيح

لاشكال فى وجوب تعليم الاحكام وابلاغها الى الجاهلين لقوله تعالى : فلو لا نفر من كل فرقة منهم طائفة . ويسمى هذا بوجوب الارشاد واما اعلام الجاهلين بالاحكام الجزئية من جهة الموضوعات الخارجية فمقتضى الاصل عدم وجوبها بل هو فى بعض الموارد منصوص ، ففى صحيح عبد الله بن سنان وابى بصير عن الصادق عليه السلام قال : اغتسل ابنى من الجنابة فقبل له : قد بقيت لمعة فى ظهرك لم يصبها الماء ، فقال له : ما كان عليك لو سكنت ؟ ثم مسح تلك

(١) اللمة بيده

وفي صحيح محمد بن مسلم عن احدهما عليه السلام قال سألته عن الرجل يرى في توب أخيه دما وهو يصلي . قال : لا يؤذنه حتى ينصرف ^(٢)

وفي موثقة ابن بكير قال : سألت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل اعاد رجلا ثوبا يصلي فيه وهو لا يصلي فيه . قال : لا يعلمه قال : قلت فان علمه قال يعيد ^(٣) لكن الطهارة الحثية اذا كانت شرطا علميا لا واقعا تصح الرواية احثية عن محل البحث كما لا يخفى

لعمد يعجب الاعلام فيما اذا علم بنصر او من مذاق الشارع اهتمامه به بحيث لا يرضى للعالم السكون عنه كما اذا اراد أحد قتل مؤمن بحسان انه مهدد بالدم وهو ذلك ، وقيل ان الامر في الفروح والاموال الكثيرة كالنموس كما اذا اعتقد ان امرائه يجوز له فكاحها فاراد التزويج بها وكانت في الواقع محرمة عليه .

ابن صرح سيدنا الاستاذ العوثي (دام طله) بوجوب مدافعتة لو شرع في العمل على الملتفت .

ثم ان فعل احد الشخصين الى الآخر اما سبب لوقوعه في الحرام كاكراهه على الحرام واما داع له كتقديم الطعام المحرم الى الجاهل او بيعه لبأكله ، او توصيف الخمر باوصاف مشوقة ليشربها وسب آلهة المشركين الداعي الى سب الله وسب ابناء الناس الموجب لسب ابيه واما مقدمة للحرام بلاد اعوية له كاعطاء المصالحين يضرب احدا ظلماً ؛ فان الداعي للضارب امر اخر واما الاعطاء مقدمة للضرب المحرم

اما الاول فلا ينبغي الشك في حرمة ، بل يشتد عقابه من جهة انه ظلم وايداء

التيسير .

وأما الثاني فالأظهر الحاقه بالاول في الحرمة لثناء العقلاء لمشار اليه سابقاً ؛
بل مقتضى حرمة القسم الثالث ايضاً ، وهو الاعانة على الحرمة لكن الروايات تدل
على عدم الحرمة واليك بعضها :

(١) صحيح ابى نصر قال سألت ابي الحسن عليه السلام . فقال لو باع ثمرته ممن
يعلم انه يجعله حراماً لم يكن بذلك تأثم اليه
(٢) صحيح الحلبي قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن بيع عصير العنب ممن
يجعله حراماً ؟

فقال لا بأس به تسمه حلالاً لجعله حراماً وبعده الله واسحقه .
(٣) صحيح ابن اذينة قال كنت الى ابى عبد الله عليه السلام أسأله عن رجل له كرم
أبيع العنب والتمر ممن يعلم انه يجعله حراماً أو حلالاً فقال اما باعه حلالاً في
الامان الذي يجعل شره اذا كله فلا تأثم ببعه ومثلها غيرها فراجع ^(١)
وملاحظة الروايات تحمل الفقيه على التحايز عن مورد الروايات كما لا
يشفى وقد مر في بحث البيوع ماله ربط بالمقام والله العالم .

وكفيما كان فقد طهر ان المراد بالتيسير في العنوان ما يعم السب والداعي
ثم انى وقفت على كلام لسيدنا الاستاذ الحكيم يشفى ذكره . قال قدس الله
روحه الطاهرة . التسبب الى الشيء عبارة عن فعل الشيء بواسطة السب فيعثر فيه
القصد الى المسبب بخلاف التيسير فأنه مجرد فعل ، ولو مع الغفلة عن ترتب
المسبب عليه .

وكيف كان فدليل الحرام ان كان طاهراً في توجه الخطاب بتركه الى

خصوص من قام به الفعل لم يحرم التسب إليه من غيره صلا عن التسبب^(١) وان كان ظاهراً في توجه الخطاب وتركه الى كل احد حرم التسب إليه والتسبب مع الالتفات الى ترتيبه على التسب ، بل يجب على كل احد دفع وقوعه وان لم يكن على وجه التسبب^(٢) ولو لم يكن ظاهراً في احد الوجهين كان مقتضى الاصل حواز التسب إليه^(٣) والتسبب . وعلى هذا فحرمة التسب الى اكل الحس وشربه من غير المتسب تتوقف على ظهور الدليل في كون الخطاب على النحو الثاني وهو غير ظاهر .

ثم قد يستمد من صحيح معاذية الوارد في بيع الريت المتنحس لقوله **الْبَيْعُ** فيه : بينه لمن اشتراه ليستصه به من جهة ان الاستصاح ليس محبوساً ومأموراً به ولا مما يترتب على التثنية والاعلام^(٤) فلا بد ان يكون التعليل به عرضياً و الملة في الحقيقة هي ترك الاكل فكون ترك اكل المشتري واحداً على البايع .. نعم ان الصحيح المتقدم وان كان مورده الريت المتنحس لكن يجب التعدي منه الى مطلق المأكول والمشروب بقرينة التعليل المحمول على الارتكاز العرفي فان مقتضاه عدم الفرق بين الزيت وغيره .

نعم يشكل التعدي عن المأكول والمشروب الى غيرهما من المحصرات لعدم مساعدة الارتكاز عليه فالاعتصار عليهما متعين^(٥)

١- اقول لا يصح الدليل مما افاده بل حرمت ان بناء الفلاة ايضاً يدل على حرمة التسبب .

٢- وقد صرح سيدنا الاستاذ الحارثي - دام ظله - ايضاً في مثل عقد المرأة التي تحرم عليه واقفا ولما قد يراها حلالاً له لكن الظاهر ان مدرك وجوب المدافعة هو العلم الخارجي دون الدلالة الباطنية فلاحظ .

٣- حرمت ان يقتضى القاعدة هو الحرمة في الجملة .

٤- لتوسط اداة المشتري بينهما

٥- ما افاده صحيح ، وانقضى انما هو بدليل لبي على ما سبق

وقد يستدل على حرمه التسيب بان فيه نفويت لغرض الشارع وايقاعا في
المفسدة . وفيه مع ان لازم ذلك عدم الفرق بين التسيب وغيره ان نفويت الغرض
انما يكون حراما على من توجه اليه الخطأ بحفظه لا على من لم يتوجه اليه
الخطأ كما هو محل الكلام ^(١) .

وقال ايضا .

وقد يستدل على وجوب الاعلام بان تركه نسب الى فعل الحرام كمن قدم
الى غيره محرماً فانه فاعل للحرام لان استناد الفعل الى السب اقوى فنسبة الفعل
اليه اولى . ومنه (اولا) ان محذور ترك الاعلام لا يكون من قبيل السب الا اذا
كان شرب النخس اعتماداً على فعل النابع ليكون من قبيل من قدم الى غيره محرماً
اما لو كان اعتماداً على اصل الطهارة فلا تسيب فيه اصلاً ^(٢) كما لو دأى نكاحاً
بد غيره يريد اكله فان ترك اعلامه من قبيل ترك احداث الداعي الى ترك الحرام
لامن قبيل السب الى الحرام .

وثانياً انه لا دليل على تحريم التسيب كلياً . ونسبة الفعل الى السب حقيقة
ممنوعة ومحرمة غير محزنة ^(٣) ولذا كان التحقيق صمان العاشر للاكل فيما لو قدم
الى غيره طعاماً . وان رجوع الآكل عند الخسارة على من قدم الطعام له ليتدارك

١- ص ٢٣٧ و ٢٣٨ ج ١ مستمسك العروة (الطبعة الاولى)

يرد عليه ان الاصح هو عموم الحكم في صورة التسيب والداعي ، وفي غيرهما دل
الدليل على الجواز كما عرفت ولصور الخطأ لا يضر بعد وجود الدليل الذي السابق
فالوجهان مبرران .

٢- لو لم يصدق التسيب في صورة الاعتماد في الاكل والشرب على اصل الطهارة
لصدق ان بيعه داعياً له الى الحرام ولو مع الاعتماد المذكور ، وقد عرفت ان مقتضى الدليل
هو الحرمة في التسيب والداعي . نعم ما ذكره احراز من كونه من قبيل ترك احداث الداعي
مسلم وقد دلت الروايات على جوازه كما مر خلافاً للقاعدة .

٣- الامر كما افاده (نفس سره) غير اننا استدلتنا بشير هذا الدليل كما دريت

حسارته لفائدة الفرد، لفائدة من اقلف . ولذا لم يعرف قائل من يرجوع المالك على من قدم الطعام لا غير ولو كان هو اولى بنسبة الائلاف كان هو المتعين فى الرجوع عليه بالبذل . . . الى اخر كلامه الشريف ^(١) .

وانما قلناه بطوله لما فيه من الفوائد واباح المقام ، والمطالع المتامل ، بعد التدبر فيه وحيث قلنا اولا وما قلناه على كلام هذا السيد العظيم . ره . يعرف الصواب والله الاعلم

اذا عرفت هذا فارجع الى الادلة اللفظية الداعمة للفائدة المذكورة القائلة بحرمة التسبب .

فمنها قوله تعالى : ولا تسبوا الذين يدعون من دون الله فيسبوا الله عدوا بغير علم .

ومنها قول الكاظم عليه السلام : والمادى منهما اظلم وورره ووزر صاحبه عليه ^(٢) و قد تقدم .

ومنها قول الباقر عليه السلام فى صحيح ابى عبيدة : من افتى بغير علم ولا هدى من الله لعنته ملائكة الرحمة وملائكة العذاب ولحقه وزر من عمل بفتياه ^(٣) .

ومنها اطلاق قول رسول الله صلى الله عليه وسلم : من سبني سبني التوفلى ^(٤) . يمدد الله اللسان بعذاب لا يمدد به شيئاً من الجوارح فيقول اى رب . . . يقال له : خرجت عنك كلمة فبلغت مشارق الارض و مقاربها فسبك بها الدم الحرام وانتهب بها المال الحرام وانتهب بها الفرج الحرام ، وعزى لا عذتك عذاب لا اعذب شيئاً من

١- ص ١٠٣ ج ١ مستمسك العروة

٢ و ٣- والمراد هو الدور التذيرى اى الوزر على تقدير مخالفة لواقع اذا كان حالما (فى الرواية الثانية ص ٩ ج ١٨ الوسائل) او كان سابا باديا (فى الرواية الاولى) .

٤- ص ١٠ ج ١٨ الوسائل

حوار حك

ومنها صحيح معاوية قال : قلت : لابي عبدالله عليه السلام : أبيضن الامام صلاة
الفرصة ؟ فان هؤلاء يزعمون انه يضمن فقال : لا يضمن ، أى شئ يضمن ؟ الا ان
يصلى بهم جنباً او على غير طهر ^(١) .

اقول تخصص الامان بالحضامة وغير الطهارة ان لم يدل على بطلان القاعدة
فلا يدل على دعمها ولا حظ الروايات الواردة في هذا الموضوع في نفس المصدر
المذكور تعرف ضعف الاستدلال المزبور .

ومنها صحيح ابن الحجاج : كان ابو عبدالله عليه السلام قاعداً في حلقة ربيعة الرأي
فجاء اعرابي فسال ربيعة الرأي عن مسألة فاحامه . فلما سكث قال له الاعرابي :
أهو في منقك ؟ فسكت عنه ربيعة ولم يرد عليه شيئاً . فقال ابو عبدالله عليه السلام هو
في عنقه قال او لم يقل . وكل ممت صامن ^(٢) .

ومنها موثق غياث عن الصادق عليه السلام ^(٣) ان امير المؤمنين كسره ان تسقى
الدواب الخمر ^(٤) ضخمة ما تقدم في الرما ان علياً عليه السلام لم يكن يكره الحلال لكن
لا بد من حملها على الكراهة وقد مر ما فيه .

ومنها صحيح ابن ابي عمير عن بعض اصحابنا وما احسنه الا عن حفص بن
البختري ^(٥) قال قيل : لابي عبدالله عليه السلام في المحين يمعن من الماء النحس كيف

١- ص ٤٣٤ ج ٥ الوسائل

٢- ص ٦١ ج ١٨

٣- وفي السد محمد بن خالد البرقي الذي مرّت الإشارة اليه غير مرة .

٤- ص ٢٢٦ ج ١٧

٥- ان كان الحسين من ابي ابي عمير فلا يعد اعتبار الرواية والا فلا عبرة بالحسن
العلمي او المحتمل حسنه احتمالاً واجماً .

يصنع قل ساع لمن يستحل اكل الميتة^(١)

ومنها صحيح عبدالرحمن بن الصحاح قال . سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الفراء اشترى به من الرجل الذي لم يلى لائق به فيبغى على انها ذكية اميها على ذلك ؟ فقال . ان كنت لاتثق به فلا تبعها على انها ذكية الا ان تقول . قد قيل لى انها ذكية .^(٢)

ومنها صحيح الحلبي قال . سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول . اذا اختلط الدكي والميتة باعه ممن يستحل الميتة واكل ثمنه^(٣)

ومنها صحيحه الاخر عن ابي عبد الله عليه السلام انه سئل عن رجل كان له غنم و يقر . . . ثم ان الميتة والدكي اختلطا كيف يصنع ؟ قال يسهه ممن يستحل الميتة وياكل ثمنه فانه لا باس به^(٤) .

ومنها موثق ابي بصير قل سألت ابا عبد الله عليه السلام عن القارة تقع في السمن او في الزيت فتموت فيه فقال ان كان حامدا فطارحه وما حولها وبوكل ما بقي وان كان ذائبا فاسرج به واعلمهم اذا صته .

ومنها صحيح معاوية وعمره عنه عليه السلام في حردمات في زيت ما تقول في بيع ذلك ؟ فقال معه وسند لمن اشترى لستصح به^(٥)

هداما وحده عاحلاما بدل او نؤد حرمة التمسب ، وفي الاستدلال ببعضها نظرا ؛ ثم ان امكن التعدى من موددها فهو العرف فهو والا فعموم الحكم مستند الى بناء العقلاء وحكم العرف كما عرفت ، نعم اذا علم الانسان عدم مسألة المشتري

١- ص ١٧٤ ج ١ الوسائل

٢- ص ١٢٤ ج ١٢

٣- ص ٦٨ ج ١٢

٤- ص ٦٨ ج ١٢

٥- ص ٦٦ ج ١٢

بالعرايم اما لعدم اعتقاده بالحرمة او لفسقه لا يجب اعلامه فيما اذا اقضه شيئاً بالبيع وغيره فافهم جيداً .

(٢٢٢) السبق في الجملة

في صحيح ابن ابي عمير عن حفص ^(١) عن الصادق عليه السلام لاسق الا في خف او حافر او تصل يعني النضال ^(٢) .

قال الشهيدان السعدان العظيمان (قد هما) في اللمعة وشرحها ، (وانما يشتمل السبق من الكاملين) بالملوع والغفل (الحالين من الحجر) لانه يقتضي تصرفاً في المال (على الخيل والغال والحصير) وهي داخله في العاقر المشت في الحصر (والامل والملكة) وهما داخلان في الحب (وعلى السيف والسهم . و العرب) ^(٣) وهي داخله في النضال ... واطلق السبق على ما يعم الرمي نعماً للنص وتعليماً الاسم (لا بالمصارعة والفسخ والطيور والعدد) ورفع الاحكام ورميها وسحو ذلك لدلالة الحديث السابق على نفي مشروعية ما خرج عن الثلاثة هذا اذا تضمن السبق بذلك الموضع .

واما لو تعبر عنه ففي تحريره نظر ، من دلالة النص على عدم مشروعيته ان

١- لاحتمال الارجح في حصص انه ابن البختري الثقة لما قيل من ان ابن ابي عمير اكثر عنه ، ولروايته عنه في نفس الموضوع اعني الرهان والرمي . ويحتمل انه ابن سوقة الثقة ويحتمل انه ابن الملا الثقة فالرواية صحيحة واما اذا كان حصص المذكور اعلم ان ازم فهو مجهول فلا حظ .

٢- ص ٣٤٨ ح ١٣ قيل الحب للبحر والتمام . والحافر للدابة بمرقة القدم للانسان والنضال حديثه الرمح والسهم والسكين .

٣- جمع الحربة هي آله من الحديد محددة دون الرمح . تستعمل في الحرب كما قيل . وراى في الشرائع . السكين - وفي الجواهر : الرمح .

روى السبق بسكون الماء ليقيد في المصدر. وان روى بفتحها كما قيل انه الصحيح رواية كان المتنى مشروعة العوض عليها فسقى الفعل على اصل الاباحة، اذ لم ير دسرا ما يدل على تحريم هذه الاشياء خصوصا مع تعلق غرض صحيح بها^(١) ولو قيل بعدم ثبوت رواية الفتح فاحتمال الامر بين يسقط دلالة على المنع^(٢).

قال صاحب الجواهر - قده -: ولكن في الرياض ان الاشهر خلافه، بل طاهر؛ والمحقق الثاني وصريح المحكي عن التذكرة ان عليه اجماع الامامية في جميع الامور المذكورة. ثم احتاره للاجماع المزبور المعتمد بالشهرة وبما دل على حرمة النهو واللعب لكون المساقفة في المد كورات منها بل تأمل وخصوص ما مر من المقررة المنعصر قصور سندها بالشهرة بل وعمل الكل ولو في الجملة الدالة على نفي الملائكة عند الرهين ولعن صاحبها ما خلا الثلاثة مع التصريح في بعضها بان ما عداها قمار محرم^(٣) ودعوى توقف صدق القمار والرهانة على بذل العوض غير معلوم الخ.

هذا ويقول صاحب الجواهر^(٤) بعد نقله:

لكن ينبغي ان يعلم ان التحقيق الحرمة وعدم الصحة اذا اريد ايجاد عقد سبق بذلك ادلالت في عدم مشروعيته - وان كان موضع ازيدوه ولو للاصل فصلا عن النهي في حرر الحصر اما فعله لاعلى جهة كونه عقد سبق فالظاهر حواره للاصل

١- او مع تعرض الصحيح بعرض عن النهو واللعب مع انها لم يثبت تحريمهما على وجه الاعتلاق بحث شمل المجرد عن الآلات المعلقة لشل ذلك. . وتدل من ذلك مصارعة الحسن والحسين (ع) بسحصر من اللبن ومكانتهما وغيرهما مما هو مروي عن الحسن (ع) ايضا.

٢- ص ٤٢٢ ح ٤ شرح اللعة لمطبوع جديدا في النسخ الاشرف

٣- وهو حديث الملا برسيده ص ٣٤٩ ح ١٣ الوسائل

٤- ص ٦٤٠ متاجر الجواهر.

والسيرة المستمرة على فعله في جميع الاعصار والامصار من الاعوام والعلماء . .
 بل لا يبعد جواز اباحتهما للموض على ذلك والوعد به مع استمرار رضاهما به لاعلى
 انه عوض شرعى ملتزم به . . والاجتماعات المذكورة اما هي على ما ذكرنا من
 عدم مشروعية عقد السبق في غير الثلاثة وان كان مغير عوض ففعله حينئذ تشريع
 محرم لان المراد حرمة مطلق المغالبة وان تعلق بها عوض صحيح ودعوى انها
 مطلقة لهو ولعم حرام واضحة المنع . . بل ربما عد مثلها عادة الخ

اقول : ما افاده الشهيد الثانى وصاحب الجواهر صحيح . واما حكم الثانى
 بطلان العقد فمضى عليه كلام ليس هنا محل تفصيل المسألة وسأثنى ما يرتبط به
 المسألة في بحث القمار والله اعلم واتقوا

ثم ان احكام اخذ الموض مما لا يحسن ذكرها في هذا المختصر والطالب
 يراجع شرح اللمعة والجواهر وعرفها

والمتحصل ان السبق - بفتح الساء - في غير ما استثنى حرام وان كان من
 الاسلحة الحديثة على الاظهر . فتأمل

(٢٣٥) السجود لغير الله

قال الله تعالى . ومن اياته الليل والنهار والشمس والقمر لا تسجدوا للشمس
 ولا للقمر واسجدوا لله^(١) .

وقال تعالى : وان المساجد لله فلا تدعوا مع الله احدا^(٢) .

وفي صحيحه حماد المعروف : وسجد - اى الصادق عليه السلام على ثمانية اعظم
 الكفين والركبتين وانامل ايهامى الرحلين والجهة والالف وقال عليه السلام : سعة

- وصلت ٣٧

٢ - الحن ١٨

منها فرض يسجد عليها وهي التي ذكرها الله في كتاب فقال : وان الساحد الله
النخ وهي الجهة والكمان والر كتان والالهها مان . ووضع الائم على الارض سنة
النخ ^(١)

هذا عمدة ما وحدته عاجلا من الدليل على المطلوب وهناك روايات اخر
لكنها غير سليمة في سندها ودالاتها فلاحظ ^(٢)

قال صاحب العروة - ره - يحرم السجود لميراثه تعالى فانه غاية الخضوع
فيختص بمن هو في غاية الكبرياء والعظمة وسجدة الملائكة لم تكن لآدم ، بل كان
قبلة لهم كما ان سجدة يعقوب وولده لم تكن ليوسف مل الله تعالى شكرا حيث رأوا
ما اعطاه الله من الملك فاما بفعله سواد الشيعة من صورة السجدة عند قبر امير -
المؤمنين وغيره من الائمة مشكل الا ان يقصدوا به سجدة الشكر لتوفيق الله تعالى
لهم لادراك الزيادة . نعم لا يبعد جواز تقبيل العنة الشريفة انتهى .

اقول تعليقه - ره - للحرمة غير قوي ، والعمدة ما استقنا ، اذ الطاهر عدم
الفرق بين الشمس والقمر وبين غيرهما ولو توفقت فيه في تعميم الالحاق يكفي
الآية الثانية بصحبة الصحبة كما ان حرمة عدم سجدة الملائكة لادم عليه السلام ايضا
في غير محله ، ادلا يتمكن من اقامه دليل معتبر عليه ، بل هو خلاف طاهر القرآن
الكريم الدال على امر الملائكة بسجودهم لادم عليه السلام وهو امر ممكن تابع لدليله
فكان على الملائكة في ذلك الوقت واجبا وهو الان علينا محرم ، نعم يمتنع جواز
السجدة لادم وغيره بعنوان المودة والر بولية كما لا يخفى . نعم ما ذكره محتمل
قويا في سجدة يعقوب واولاده ليوسف كما لا يخفى على الخير المتأمل .

١ - ص ٣٩٤ ج ٤ تفسير البرهان

٢ - راجع ص ٩٨٤ و ص ٩٨٥ ج ٤ و ص ٣١٦ ج ١٠ و ص ١١٥ ج ١٢ من

الوسائل المطبوعة حديثا .

وأما اشكاله في سبعة مواد الشعة فهو أيضاً ناقص ما حزم به اولاً من الحرمة
فكان ينبغي له (قدّه) ان يبدل لفظه مشكل بكلمة : محرم . وكذا ينبغي لصاحب
العواهر - قدّه - تعديل كلمة الثلاث في الارض

تستمة

قال صاحب العواهر - اعلى الله مقامه الشريف - وهو لغة التصوع و
الانحناء وتطاً الراس . ولعل من اقتصر على الاول في تفسيره اذ مع الثاني ارادة
(ارادط) التفسير بالاعم متكللاً في تمام المعنى على العرف . بل لعل من اعتبر
تطاً الرأس فيه ايضاً كذلك ، اذ الظاهر عدم كفايه مطلقه ، بل المراد قسم خاص
منه ومنه يعلم ما في قول البعض . وشرعاً وضع الجهة على الارض . بل بيان
عدم اعتباره ذلك في صحته وانما هو واجب في الصلاة - له كاد كر . - وح يشكك^{تكرار}
شيء من المساحد السبعة حتى الجهة وما اوجبه الشارع من السجود والتلاوة مثلاً
ويؤديه لشكر ودخوه مع فرض عدم لدليل بالخصوص . نعم قد يقال باعتباره حول
الجهة في الاجزاء والتقصوس الى حد تستقر على الارض ولو بموائط من غير علو
مفرط لا مباشرة لخصوص بشرية الجهة للارض ، ولعله كذلك في الشرع واللفظ ...
كالنهي عن السجود لغير الله فانه يكفي - فيه ذلك - ان لم يباشر الارض ولم يضع
شيئاً من مساحده . فان المنحني حتى يضع وجهه على الارض او وضع وجهه على
طنفسه ودخوها لارض في صدق اسم الساجد عليه في عرف المشترعة فضلاً عن غيرهم
ويحرم فعله لغير الله الخ .

قال في العروة : وحققته وضع الجهة على الارض بقصد التعظيم . وقال
سيدنا الاستاذ الحكيم - قدّه - في متمكداً^(١) قال في مجمع البحرين . و

هو في اللغة الميل والحنوع والتطامس والاذلال وكلشيء ذل فقد سجد . ومنه
مسجد العير اذا حُفص رأسه عند ركوعه^(١) وسجد الرجل وضع جبهته على الارض
انتهى والظاهر ان استعماله في غير الآخر مبني على نحو من العماية ، نعم في
اعتبار وضع خصوص الجهة اشكال^(٢) لصدفه عرفا بوضع جزء من الوجه ولو كان
غيرها . ومثله اعتبار كون الموضوع عليه الارض لا غير ، بل المنع فيه أظهر .
انتهى .

اقول الظاهر صدق السجدة بوضع الخد على الارض وان لم تشمله الآية
الثابتة كما عرفت والحوالة على الصدق المرفى حسة

(٢٣٦) السحر

في صحيح السيد عبدالمعظم - رحمه - عن الحوادر عن الرضا عن الكاظم عن
الصادق صلوة الله عليهم اجمعين - في حديث عبدالكبائر ، والسحر لان الله عز وجل
يقول ولقد علموا لمن اشتراه ماله في الآخرة من خلاق . فمداه الصادق عليه السلام من
الكبائر^(٣) وفي رواية السكوني التي فيه التوفيق الذي فيه كلام عن الصادق عن
ابيه عليه السلام قال - قال رسول الله - ساحر المسلمين يقتل وساحر الكفار لا يقتل . قيل
يا رسول الله صلى الله عليه وسلم لم لا يقتل ساحر الكفار ؟ قال لان الشريك (الكفر) اعظم من السحر
لان السحر والشرك مقر وثان^(٤) .

١ - في مجمع البحرين : عند ركوعه

٢ - وفي مختار الصحاح لمحمد بن ابي بكر : سجد خضع ومنه سجود الصلاة وهو
وضع الجبهة على الارض . اقول : و ظاهر انه يفسر السجود الواجب شرعا ، دون مصاه
لغة وهي السجدة - حتى حاضرا وضع جبهته بالارض متعذرا .

٣ - ص ٢٥٢ ج ١١

٤ - ص ١٠٦ ج ١٢ وص ٥٧٦ ج ١٨

وفي موقع اسحاق . ان علياً عليه السلام كان يقول من تعلم شيئاً من السحر كان اخرعه من ماله وحده لقتل لارب يتوب^١

قول زكي كلام سحر واحد دعوى الصوفية على حرمة في الجملة ، فلا بحث في ثبوت الحكم وانما البحث في معنى السحر وتحديد ما قد اختلف فيه كلام اللغويين والفقهاء والاحسن هو ما قدمه مسند الاستاذ الحوثي . دام طله . فانه قل بعد نقل كلمات اللغويين^٢ ان السحر عند العرب هو صرف من كلمة السحر ، والظاهر من استقرار هذه الاستعمالات^٣ ان معنى منها عند العرب هو صرف والمقصود من مجموع كلمات اللغويين في تحديد معناه ان السحر هو صرف الشيء عن وجهه على سبيل التحدية والتعدي . بحث في السحر باسم الباطل لبيان الحق ويظهره صورة الواقع فيرى الى ما فيها من العزيمة والاشكال المعقدة المخوفة . فترهب المرء سحراً عما حذر به الله العبد ، وتتلطم هذه الامواج ، من غير ان يلتفتوا الى كونه حادثة ثمومها^٤ (فاذا خيالهم وعصمهم يحل اليه من سحرهم انها تسعى) .

لانقال قد تكون للسحر حقيقة واقعية كالشرف في عمل المسحور وبذلك او ما يرجع اليه ، دونه فلا يتم تعريفه المدد^٥ . فانه يقال لست للسحر حقيقة واقعية ولكن قد يترتب عليه امر واقعي فقد يظهر الساحر للمسحور شيئاً بهولاً ويخاف هذا ويصبح محتوياً^٦ له اذا عرف هذا فهم مسائل

(٩) ذهب جميع الى اختصاص الحكم بصورة الاصرار على المسلمين او الاستثناءه شيء من حرمان الله سواء عدم السحر لا

اقول : لكن المحر وحكمه غير محتصين بهاتين الصورتين للاطلاق المتقدم

(٢) نعر من الراى على هيبه من قوله تعالى واسعوا ما تملوا الشاطين على

ملك سليمان في سورة النقرة للسحر واقامه مفصلاً والعلاصة المحلى قدم في
بحار (السماء والماء) واما ذكر محمله ، ومن شاء التفصيل فليراجع اليهما او الى
ما نقلنا عنه او الى ما نقل عنهما

(القسم الاول) سحر الكلدانيين وهو معرفة القوى لعالمه وما يليق بالمعالم
العلوي وحوادثه ومعرفة معدات هذه الحوادث لمعناها وعوائقها ليس فيها ، حسب
الطاقة ويكون متمكنت من استحداث ما يحرق المادة

(الثاني) سحر اصحاب الازهاق والسموم القويه لامثال السلط على حوارح
الغمر وعصائه فتسحره للقيام بحركات على غير ارادة منه

(الثالث) الاستعانة بالجن وسمى بالعرايم وعمل سحير الجن ، وفيه العريضة
تسحر المذات والسريرج تسحر الجن

(الرابع) التحولات والاحد بالمعنى ، من المشعة الحادق يشعل ادهان
المطربين بامور واحد يصارهم ، ثم يعمل شيئاً اخر بسرعة شديدة ويحرقه جميعه
فيظهر لهم غير ما انظروا فيه متجمون منه .

(الخامس) الاعمال المعجبة التي تظهر من تركب الآلات على النسب .
الهندسية كراكب على فرسه في هذه بوق كلما مضى ساعه من النهار صر بوق
من غير ان يمس احد^(١) .

(السادس) الاستعانة بحواس الادوية مثل ان تحمل في الطعام بعض الادوية
المسلدة والمريضة للعقل

(السابع) تملق القلب وهو ان يدعى الساحر علم الكيمياء وعلم الليمياء^(٢)

١ - وقد يسمى هذا بعلم الحيل وجر الانتقال .

٢ - وركب الكيمياء كما هي تحفة الحكيم المؤمن - بانه علم يتبدل قوى الاجرام
المعدنية بعضها بعض ل يظهر الذهب والنقص من سائر المعادن والليمياء كما عنها ايضا - =

والاسم الاعظم واطاعة الحق له فتعلق به قلب ضعيف العقل ويبرء ان يحصل به الرعب والخوف ويعمل فيه الساحر ما يشاء .

اقول ، الاقسام : جميعها غير داخلية في مفهوم السحر كما يعرف من تعريفه وعليه فلا تحريم بحرمة نعم السابغ لكونه كدواء محرم واما السادس والخامس فلا دليل على حرمتها اصلا ، وهل الطب الا الاستعانة بحواس الادوية ؟ وهو واجب كما يبيى بل يمكن الحاق الخامس به ايضا في الجملة . نعم الاسرار ، لباس حرام باى واحد كان وهو غير منصوص بالمقام .

واما الرابع فهو الشمعة (الشمودة) وسماني بيان حكمه في حرف الشين انشاء الله

(والثالث) وهو التسخير لم اجد عا حلا دليلا على حرمة ادا لم يستدرج محرما اخر ، نعم يشك اذا كان مثله ما لا بداء العين اذا كان مؤمدا فان العقل لا يرخص الاسرار والابداء فافهم

واما اذا كان السحر حيوانا فالحوار هو المتعنه ، مثله تحجير الشياطين واما تسخير الملائكة فهو كتسخير مؤمنى الجحش ، واما تسحر الانسان وان كان كافرا فلا بأس به وان كان مؤمدا ، فان كان راسيا فكذلك وان كان متاديا او متصرفا ، فهو حرام بلا كلام واما اذا لم يكن هذا ولاداك كما اذا احدث الحب في قلب سافل فهي حرمة تردد منشاء عدم الدليل المعترض ، واستفادة الحكم من مذاق الشارع فتأمن هذا اذا كان التسخير معبر صرف الشيء عن وجهه خدعة والا فيكون من السحر

== بالعلماء وسماني يابها في المنز والسيميا - كما عها ايضا - بالشمعة اى شغال المشيد عيون الناس بشئ وصرف تمام حواسهم اليه حتى اذا استغرقهم النظر اليه والتحيل فيه ينتقل الساحر الى شيء اخر بسرعة تامة لا ينعت اليه الناظرون ، فيتحيلون انه اتى امرأ عجبا ويسمى بالقادسية تردمتى وچشم بندى .

المحرم .

وتجريم الثاني - خصوصاً اذا كان الشخص المستعمل فيه راصياً - ايضاً محتاج الى دليل غير موجود . واما اذا لم يكن راصياً وكان مسلماً فيمكن القول بصدقه بدعوى استعادة الحرمة من مذاق الشارع كما في التوسيم المتعارف في زمانه ، واما اذا كان من رأوا ابداءه له فهو حرام بلا كلام .

وان افتى احد ، لحاق الاول بالثاني لم يكن مدفوعاً بالدليل القوي بحسب القاعدة لكن قول فخر المحققين في الايضاح - على ما في مكاسب الشيخ الانصاري قدّمه^(١) ان استحداث الجوارق ام مضرر بالتأثيرات المفسدية وهو البحر^(٢) او الاستعانة بالفلكيات فقط وهو دعوة الكواكب او ترميج القوى السلبية بالقوة الارضية وهي الطلسمات اذ على سبيل الاستعانة «الارواح المرحية» وهي الممرثم وادخل فيه الممرثعات والكل حرام في شرعه الاسلام ومنتهى كافر انتهى

قال الشيخ (ص: ١٠١) قدّمه (١) اما الاقسام الاربع المتقدمة من الايضاح فيمكن في حرمتها دعوى فخر المحققين في الايضاح كون حرمتها من ضرورات الدين وان مستحلها كافر وهو ظاهر الدرر اما فحكمه يقتل مستحلها الح اقول لا يحصرني الايضاح حتى الاحظها انه ادعى ضرورة الدنونة ام مستحلها الشيخ المعظم من حكمه يقتل مستحل البحر وان الحكم المذكور في المقام لا يدل على الضرورة الدننية ، ادل على مستند فخر المحققين في حكمه هو ، دل على قتل الساحر بتأويل كونه مستحلاً قائماً . وعلى كل دعوى الضرورة في حرم المنع ويظهر المخالفة من بعضهم حيث حكم في بعض موارد كلام الايضاح بالحوار والمانع لا بدله من دليل لمعطي معتبر اولي قطعي آخر

(٣) قال في الشرايع: من عمل بالسحر يقتل ان كان مسلماً ويؤدبه ان كان

كافراً وقال في الجواهر بلا خلاف حده فيه لحد السكوي وفي الثاني
اي موثق اسحاق دلالة على قتل متعلم السحر، لكن ظاهر العارضة ان هو المحكى
عن جماعة اختصاصه بالاعمال ولعله للاصل وتبادر امام من مما دل على قتله بقول
مطلق، والجهر المرور لا حذر له^(١) مع انه محتمل لئلا يبي الغالب من العمل
للتعلم^(٢) وقد يقال ان المراد بالساحر هو متحد السحر صنعه وعملا له وان لم يقع
منه لصدق اسم الساحر عليه كعمره من ادب الصديق^(٣) عمن لا يقتل على معرفة
السحر لاندك بل لا طائل مدعى السوء مثلا فانه ربما يحب تعلمه لذلك والله اعلم
ثم ان اطلاق النص والعقوى يقتضى عدم الفرق بين المستحل^(٤) وعمره فما
عن بعض متأخر من القول، حنيفة الاول ام تتحققه الخ

والسندنا الاستاذ المحوئي - كلام اخر لاند من مراجعته^(٥).

وعلى العمدة الحكم يقتل الساحر ومتعلمه بمثل هذه الروايات مشكل لا
سما اذا لم يعمل بها مشهور الفقهاء كما في مورد متعلم السحر والله العالم

(٢٢٧) المساحقة

في صحيح جميل عن ابي عبد الله عليه السلام قال: دخلت امرأة مع مولانا علي
ابي عبد الله عليه السلام فقالت ما تقول في اللواتي؟ فقال: هن من النار اذا كان يوم القيامة

١- الموثق غير محتاج الى الجابر.

٢- خلاف ظاهر الرواية

٣- يمكن ان يقال ان المتينى هو من تعدد ذلك صفة وعملا ومع ذلك وقع منه وان
كان الظاهر هو من صدر منه هذا العمل.

٤- ما ذكره صحيح كما هو مقتضى الاطلاق

٥- ص ٢٩٢ ج ١ مصباح الفقاهة.

في يمينه وليس جلد له من درو حش من يمينه عين من درو دخل في احوه
 وجره من اعمده من درو قدف بهن في له

قلت ومن هذا في كتاب الله قال من قلب من يمينه قوله وعدا
 ثمود واصحاب الرس

وفي صحيح من اي عمير حفص عن بي عبد الله عليه السلام دخل عليه نسوة
 وسألته امرأة منهن عن لسحق فقال حدها حد لراي، فقلت امرأة ما ذكر الله
 ذلك في القرآن فقال: على من اصحاب الرس ^(١)

وفي موقوف سحر بن حر رعن بي عبد الله عليه السلام في حديث من امرأة قلت له
 احذر بي عن لدوني، اللوني ما حدهن فيه؟ قال: حد لراي، ان ادا كان يوم القصة
 وبني من في المن مقعدا من رقعن حاصب من درو راي من درو دخل
 في احوه من الي اذهن اعمده من درو قدف بهن في له

تبعها امرأة ان دل من عمل هذا العمل يوم لوصه ستعي ار حال در حال
 فذكر له عمير رجا فعمل كما فعل رجليه ^(٢)

وفي موقوف رة عن امار عليه السلام له فنه نحمد

وفي صحيح محمد بن مسلم قال سمعت ابا جعفر عليه السلام وسمعته عليه السلام يقولان
 سنة الحسن بن عبي في مجلس امر المؤمنين عليه السلام ان قبل قوم قايوا امرأة
 حاصبها روحها فم، فم عمه، فمعت بجموعها فوفقت على حاربه بكر وب حقتها فوفقت
 النطفة فيها، فحملت فما تقول؟

فقال الحسن عليه السلام مصلته وابو الحسن لهما في قول فان اصبت فمن الله ومن
 امر المؤمنين، وان حملت فمن نفسي وحوي لا احطي الله الله يعمد الي الامراء

١- ص ٢٦٢ ومن ٢٦٣ ح ١٤ الرواين وراجع ص ٤٢٥ ح ١٨

٢- ص ٢٦١ ح ١٤

فيؤخذ منها مهر الحارثة الكرفى اول وهله ، لان الولد لا يخرج منها حتى تنشق فتذهب عذرتها ، ثم ترحم المرأة لانها محصنة و ينتظر بالحارثة حتى تصع ما فى بطنها و مرد الولد الى ابيه صاحب المطقة ، ثم تعجل الحارثة الحد فقل - اى على ^(١) - لو انى المسؤول ما كان عندى فيها اكثر مما قال انى

وفى موثقة معلى بن حبيس اوصحيته قل : سألت ابا عبد الله ^(عليه السلام) عن رجل وطأ امرأته فقتلت مائه ، الى حارثة مكر فجلت فقال - الولد للرجل ، وعلى المرأة الرحم وعلى الحارثة الحد ^(٢) .

تتمة

قال فى الشرايع والجواهر ^(٣) (والحد فى الحق مائة جلدة حرة كانت او امة مسلمة او كافرة ، محصنة او غير محصنة للفاعلة والمفعولة) وفاقاً للاكثر كما فى كشف اللثام ، بل المشهور كما فى الرصاص . لموفق درادة عن الباقر ^(عليه السلام) المساحقة تجدد سواء على ارادة بيان حد المجلد المقابل للرجم فى الرضا وهو المائة . كما ان طاهرهم هنا عدم الرق بين المسلمة والكافرة فاعلة او مفعولة ، وان اختلف ذات فى السواط كما عرفت (نعم قال الشيخ فى النهاية ترحم مع الاحصان و تجدع عدمه) ونحوه عن القاضى وابن حمزة ، بل مال اليه فى المسالك ، للمحسن بل الصحيح عن الصادق . عن السحق فقال حدها حد الرامى ^(٤) (والاول اولى و اذا تكررت المساحقة مع اقامة الحد ثلاثة فقتلت فى الرابعة) او الثالثة على الفولين السابقين ولكن فى اللمعة هنا القتل بالرامى . وفى الزنا والدواحد القتل

١- ص ٤٢٦ و ص ٤٢٧ ج ١٨ الوسائل

٢- ص ٤٢٨ ج ١٨

٣- ما بين القوسين كلام المحقق ، وغيره كلام صاحب الجواهر (قلدهما)

٤- هذا هو المتن حسب مذاقنا كما لا يخفى

حرف الذال

(٢٠٠) ذبح الصيد في الحرم

أخرج الصدوق بإسناد عن سمعان عبد الله بن سنان قال أوعده الله ﷻ لا يذبح الصيد في الحرم وإن صيد في المحل ^(١) أقول . إن كان سمعان ابن يحيى فالرواية صحيحة لو توافقت رجال طريق الصدوق إليه ، وإن كان من مهران فالحكم بالحرمه منى على الاحتياط أدق السند محمد بن خالد الرقي وفيه كلام ذكرناه في رسالتنا القوائد الرحالة وقلنا انه لابد من الاحتياط في روايته

ثم إن حرمة الذبح غير محتصة بالمعزم كما يفهم من إطلاق الرواية بل تشمل المحل أيضاً وعلى صحيح العلي - بلا إسناد إلى الإمام ﷻ - المعزم إذا قتل الصيد فعليه حراؤه ويتصدق بالصيد على مسكين .

(٢٠١) إذاعة الأسرار الدينية

في موثق أبي بصير عن الصادق ﷻ في قول الله عز وجل : ويقتلون الأنبياء بغير حق فقال : أما والله ما قتلوهم بأسياقهم ولكن إذاعوا عليهم وأفشوا سرهم فقتلوا ^(٢) .

١ - ص ٨٥ ج ٩

٢ - ص ٤٩٤ ج ١١ وقريب منه رواية ابن إسحاق ص ٤ - ج - والرواية معتبرة إن كان

ابن سنان هو عبد الله ص ٤٩٥ ج ١١

المدة وسقوط السب^١

(٢٢٨) السحر

قال الله تعالى : يا ايها الذين امنوا لا تحرقوا من قوم عسى ان يكونوا
 حراما عليهم ولا اساءة من ساء عسى ان يكن حراما^٢ منهم
 وفي بعض كتب النعم سحرا (كعلم) سحرا (يفتح الحاء) سحرا (يسكون
 الحاء) وفتح السين بهما) وسحر (اسم السين ويسكون الحاء) سحرا (بهما) و
 وسحره (اسم الاول ويسكون النون) وسحرا به ومنه : هري به - السحرة . من
 يسحره به .

ثم الظاهر - * - وبمساعدة فهم العرف - سر في الحكم في سحر العر د اضا
 وعدم وقوعه على سحر القوم - ووه له تعالى (عسى الح) يصلح قرينه لاختصاص
 الحكم بالمؤمنين فقط .

(٢٢٩) سحرة المسلم بدون شرط

في صحيح البخاري عن الصادق عليه السلام قال كان امر المؤمنين مكتب الى عماله
 ألا تسحروا المسلمين ومن سألكم عن (ع) العر به فقد اعتدى فلا تعطوه
 وكان يكتب يومئذ بفلاحين حراما وهم الاكارون^٣

وفي مونتق اسماعيل بن الفضل الهاشمي^٤ قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن
 السحرة في القرى وما يؤخذ من العلوح والاكرة في القرى فقال اشترط عليهم
 فما اشترحت عليهم من الدراهم والسحرة ما سوى ذلك فهو لك . ليس لك ان

١- الروايتان المعترتان بطلان انكاده

٢- الحجرات ١٣

٣- ٤٣ - ص ٢١٦ ح ١٣

تأخذ منهم شيئاً حتى تشارطهم وإن كان كذلك يستيقن أن كل من نزل تلك القرية
حدد ذلك عنه وسألته عن رجل سي في حق له إلى حسب حاربه سوى إدارا فتحول
أهل دار حاربه إليه أنه إن بردهم وهم له كارهون؟ قال هم أحرار ينزلون حيث
شالوا ويتحولون حيث شاءوا.

أقول في بعض كتب اللغة سحر (فتح الحاء) سحر (سحر) سحر (سحر) سحر (سحر)
سكون الجاء (وصم العين) وسحره (بالشدة) من لتعمل (كفعله عملاً بلا حرة).
فهره ودله السحره (صم الأول) سكون الساي (صم سحره) لا حرة ولا
ثم العمل فهره ولا حرة كل عمل بلا حرة كما هو الطوعا عذمة

٢٤٠ أسحاظ الرب (ج)

استهزأه بوجع أسحاظ الرب عند معاد قدره^١ دونه معاداً يوافق الطمع
حرام عقلاً بل ذهب جميع إلى وجوب الرب، لقوله تعالى: ولعلهم يحسبوا
انقضت الإمامة والمعتزلة وعمرهم من الأشاعرة وجميع طوائف الإسلام على وجوب
الرضا بقضاء الله تعالى وقدره الخ.

وهذا الوجوب وإن لم يثبت عندنا^٢ غير أنه لابد من الحكم بحصرمة ما
بوجع استعاضة تبارك وتعالى كما تقتضيه العمل فأوهم حدد

٢٤١ الأسراف

قال الله تعالى: يا بني آدم^٣ اعدوا ربكم عند كل مسجد واكلوا واشربوا

١- ص ٤٥٦ ج ١ احقاق الحق المطبوعة حديثاً

٢- والمسانة مذكورة في صراط الحق مقصدة لأخط ص ٢٩١ ج ٢

٣- لاية من الدليل على مكلفية الكفار بالقروع

ولا تسرفوا انه لا يحب المسرفين^(١)

وقال تعالى ولا تسرفوا انه لا يحب المسرفين^(٢) .

عدم الحب وان لم يدل على الحرمة غير ان النهي يدل عليها لاوصفا ولفظا
كما قال به كثير من الأصوليين، بل بدلالة العقل ومقتضى العبودية والربوبية
وقدم الكلام المر بوط بالمقام في بحث حرمة التدبير فراجع حرف الماء .
نعم في صحيح ابن امي يعقود عن الصادق عليه السلام قال - قال رسول الله ﷺ
ما من نعمة احب الى الله عز وجل من نعمة قصد . وبعض الاسراف الا في حق او
عمرة .

فيمكن ان يحصر به عموم ما دل على الحرمة او يقصد به اطلاقه ، لكن
الامر لا يخلو عن اشكال ويمكن ان يراد بالاسراف التوسع في المؤنة .
ثم ان صاحب المروءة (قده) والله ملقن عليها اقتوا بكرة الاسراف في الماء
في الوصوه ، ولم ار من اقتى بحرته و لعله لا يصراف ما دل على الحرمة عن مثل
هذا الاسراف ، ولا بعد في ان يقال باختصاص الحرمة في المال المعتد به دون المال
الجزلي .

٣٤٣) السرقة

في موثقة اسحق بن عمار او صحيحته عن الصادق عليه السلام في قول الله عز وجل .
لذين يجتنبون كرائم الاثم والقواحتى الا اللطم . فقال : القواحتى الزنا والسرقة
واللطم الرحل يلطم بالذنب فيستعقر الله منه^(٣) .

١- الأعراف ٣٣

٢- الانعام ١٤١

٣- ص ٢٢٥ ح ١١ الوصل

حرف الرءاء

(٠) الرئاسة

في صحيح معمر بن خلاد عن ابي الحسن عليه السلام انه ذكر رجلاً فقال انه يحب الرئاسة فقال جاثان صاريان في عنقه قد نغرق دعاؤها ناصر في دين المسلم من الرئاسة^(١)

وفي معتمة^(٢) عبد الله بن مكان قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول : اباكم وهؤلاء الرؤساء الذين يترأسون هو الله ما خفت السعال حلف الرجل الاهلك واهلك^(٣) وفي صحيح محمد بن مسلم قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول اترى لا اعر ف حماركم من شراركم ؟ بلى والله ان شراركم من احب ان يوطأ عنقه ، انه لا بد من كذاب او عاجز الرأي^(٤) .

قول لا يحصر بي لاحد كلام حوال الموضوع ، ولا بعد ان يقال ان الرئاسة

١ - ص ٢٧٩ ج ١١

٢ - وجه التفسير بالمعتمة دون لصحيحه وقوع محمد بن حنبل ليرفي في سنده وقد ذكر في رسالته الرجالية لزوم الاحياط في رواياته وفي السند عبد الله بن معبرة لمشارك لكن لظاهر انصرافه الى المشهور الثقة باجماع العصاة وانما في كلام بعضهم من ان ابن مسكان لم يرو عن الصادق سوى رواية من ادرك المشعر الحج فهو باطل جرمياً وهذه الرواية احدى دلائل بطلانه .

(١) وفي صحيح ابن مسلم وعند الله من سبيل هو ربع الدينار ^(١)

(٢) وفي صحيح ابن مسلم ^(٢) وفي صحيح البخاري وصحيح ابن مسلم

(بناء على ان محمد بن حمران الرادي عن ابن مسلم هو الهندي كما هو المظنون ^(٣)
هو خمس الدينار .

(٣) وفي صحيح ابن حمران (بناء على قوله ثم لم لا يطأها) عشرة دراهم ^(٤)

(٤) وفي موقعة سماعة المضرة : هو ثلث الدينار .

(٥) وفي موقعة اسد بن عمار بعد الصدوق ^(٥) وفي صحيح علي بن حنبل ^(٦)

هو الدرهمان لكن في الحديث ان الآخر من لاؤن بهما

اقول : يمكن ارجاع الاحير الى الثاني بناء على ما قبل من ان العاقل في

قصة الدرهم عشرة الدراهم

ثم يمكن ان يقال ان المتقن في تقييد اطلاق الاله الكريم هو خمس

الدينار كما ذهب اليه الصدوق لكن ذهب المشهور ينسبها عن الحرم به الا ان يقال

ان الاطلاق ليس من الاحبار الا حذر من الكتاب الحكم فلا يقتضى من جملة

المشهور وقد بين .

(الشرط الثاني) ان يحرج المتاع نفسه او يشاركه ، فلا خلاف فيه ، و

فتوى : بل الاجماع بتسميه كما في الحواهر وتحقق الاجراح بالماشرة والتسبب

الذي يسند الفعل الى دبه عرفا مثل ان يشد بحبل ثم يحدده أو يضعه على دانه

واخرج : ولو امر سباع غير مبرأ حراجه تعلق القطع بالامر لان الصبي والمجنون

١- ص ٤٨٣ ج ١٨ الوسائل

٢- ص ٣٨٣

٣- ص ٤٨٥

٤- ص ٤٨٦

٥- ص ٤٨٧ ج ١٨

كلاهما ١٠ مع التمييز في كشف اللثام ، لا قطع على الأمر بحروجه بتعيينه عن الآلية ولا على المأمور لعدم تكليفه

اقول : يدل على اصل اعتبار الاحراج صحيح العلى قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل نفق باحد قبل ان يصل الى شيء ؟ قال : يعاقب فان اخذ وقد اخرج متاعا فعليه القطع ^(١) .

وفي موثق اسحاق عن حمزة عن ابيه ان علما كان يقول لا قطع على السارق حتى يخرج السرقة من البيت ويكون فيها ما يبع فيه القطع ^(٢) .
 داما الطاعل للممر المحرج دمر البائع فان لم يستد العمل عرفا الى البائع فيبني حجارة وما بعد

الشرط الثالث (١) لا حد حمله كما هو المفهوم من لفظ السرقة والا يكون عصا ويدل عليه قول علي عليه السلام في صحيح ابى بصير اذ موثقته : لا قطع في الدعارة المعلة وهي الخلعة ولكن اعززه ^(٣)

وفي صحيح محمد بن قيس عن ابي بصير عليه السلام قال : فصى امر المؤمنين عليه السلام في رجل احتس نوا من السوق فقالوا قد سرق هذا الرجل فقال : انى لا اقطع في الدعارة المعلة ولكن اقطع ما ياخذ ثم يعمى

وفي موثق سماعة المصمصة قال : قال : من سرق حلة جلسها لم يقطع ، و لكن يضرب ضربا شديدا وفي معتبرة اسحاق عن ابي بصير المؤمنين عليه السلام لا اقطع في الدعارة المعلة وهي خلعة ، ولكن اعززه ولكن اقطع من ياخذ ويحمى ^(٤) .

١- ص ٤٩٨ ح ١٨ الوسائل

٢- ص ٤٩٩

٣- ص ٥٠٣ ح ١٨

٤- ص ٥٠٤ ح ١٨

اقول : لو لماله أربع احدى حقه ، والآخر ح عند عكس
حوائجها معا ، وانما لهما معا ، ثم ان النقص والجهل به ، ملاحظان ، لئلا يسهل على
المالك ان يبيع بماله كله ، لو كمل وتدرج الى الاحسن ، فترتقى الصور الى
ثمانيه

اقول : الظاهر من العبرة بعلم المالك : من يده مال ومن الاحسن : ثم
يمكن ان نقول ان المالك اذا سعى لاجل فقط ، ولو اخرج مع علم المالك في
الانماء يقطع . بل يمكن ان يقال به ، احدى في حقه ث في عملة المالك
لئلا يراه من متعدد وعينه . سالت حوى ، وقصد الى قصه به ، لكن هذا يقتضى
مع التمسك على حواهر المالكات المتقدمة لاجل عن شكل والاحظ
(الشرط الرابع) العجز : قال المحقق في الشرايع (فمن شرطه ان يكون
محرزا بقفل او غلق او دفن) .

وقال صاحب الحواهر في شرحها : او نحوها مما يعد في العرف حرزا للمالك
اذا لا يحدد في الشرع للمحرز المشرق في اقطع به ، وقوى ، بل جماعا بقسمه
وعن الشرح في الهديه (هو كل موضع ليس للمالك الدخول عليه الا بانه)
بل عن المسوط والتميز والعنه : كبر العرفان بسببه الى اصحابنا ، بل عن الاخير
الاجماع عليه صريحا .

واورد عليه في الحواهر بعدم الصدق بما على الدار التي لا باب لها او غير
مغلقة ولا مغلقة ، بل عن السرانير في الاخلاق عن عدم اقطع بسرقة منهما ، وان
كان لا يجوز لاجل الدخول اليها الا بادن مالكي

اقول : يمكن ان يستدل على اعتبار اصل الشرط بصحيح ابي بصير قول سالت
اذا حفر عني عن قوم اصطحبوا في سفر فسرق بعضهم متاع بعض فقال : هذا حائز
لا يقطع ولكن يقطع سرقة وخيانه قيل له : فان سرق من ابيه ؟ فقال : لا يقطع

لأن ابن الرجل لا يحجب عن الدخول إلى منزل أبيه ، هذا حائز وكذلك
 أن أحد من ممرن أخيه أو اخته إن كان يدخل عليهم لا يحجب عنه عن الدخول ^(١) .
 يستفاد من الرواية مذهب الشح في الهبة كما لا يخفى لكن يقول صاحب
 الحواهر : إن عدم القطع من هذه الجهة (أي الأدن في الدخول) لا يقضي عدمه
 أبداً من جهة أخرى وهو اعتبار كون المال في حرره ولا ريب في عدم صدقة بمجرد
 المنع الشرعي عن الدخول

و يمكن أن يستدل عليه بقول الصادق عليه السلام في صحيح ابن مسلم . كل من
 سرق من مسلم شيئاً فد حواه وأحرره وهو يقع عليه اسم السارق وهو عبدالله سارق
 ولكن لا يقطع في ربع دينار أو أكثر ^(٢) .

ثم إن إلاس أن سرق المال من موضع كان محجوباً عنه بقطع عملاً بالعمومات
 والإطلاقات ومن هذا الباب ما دل على عدم قطع بدالحيير الذي أقدمه المالك على
 متاعه فسرقه ^(٣) وكذلك الصف ^(٤) بخلاف صف الصبي ^(٥)

وأما عدل على أنه لا يقطع إلا من سرق ثياباً أو كسر قفلاً فنسب ^(٦) و
 منه يظهر أنه لو هتك أحد الحرر بالقب والكسر ودخل الآخر وأخرج المال لا بد
 من قطع بد المحرر فإنه سارق لغة وعرفاً بلا شك ، لكن المحقق قدس الله
 هتك الحر في القطع وقال : فلو هتك غيره وأخرج هو لم يقطع أحدهما وعقده
 صاحب الحواهر بقوله : وإن جآ بما قصد التعاون ، لا خلاف أحده بل الإجماع

١- ص ٥٠٩ ج ١٨ الوسائل

٢- ص ٤٨٣

٣- ص ٥٠٥

٤- ص ٥٠٦

٥- ص ٥٠٨

٦- ص ٥٠٩ و ص ٥١٠ ج ١٨

ون كان الذي أخذ أقل من حبيبه عزز ودفع اليه تمام ماله وان كان احد مثل الذي له فلا شئ عليه وان كان احد فصلا بقدر ثمن محن وهو ربع دينار قطع^(١) اقول - التعرير في الصورة الثابتة ثابت بالاولوية ، ونهى الشئ ، انما هو بالاضافة الى الصورة الثالثة ، فاذا كان الاخذ حراماً دون المأخوذ لم يقطع . ولا حل هذه الصحيحة برفع الثامني بين صحيح محمد بن قيس وصحيح عبدالرحمن فلاحظ^(٢) وهذا الكلام يجري في كل مال مشترك بين السارق وغيره لعدم خصوصية للمفتم (الشرط السابع) ان لا يكون السارق عبداً سرق مال مولاه ، ففي صحيح محمد بن قيس عن ابي جعفر عليه السلام قال : قضى امير المؤمنين في عبد سرق واحتان من مال مولاه . قال : ليس عليه قطع^(٣) واما اذا سرق من غير مولاه فاطلاق المطلقات وعموم العمومات محكمان بل الصحيح الاتي دليل على الاطلاق نعم لا يقتل بالافراد بل يقتل باقامه البيه كما في صحيح الفصيل^(٤)

(الشرط الثامن) ان لا يكون السارق من بيت المال وقد سرق من بيت - المال . ففي صحيح ابن قيس عن الناصر عليه السلام قال : قضى امير المؤمنين عليه السلام في رجلين قد سرقا من مال الله احدهما عند مال الله والاخر من عرض الناس فقال . اما هذا فمن مال الله ليس عليه شئ ، مال الله اكل بعضه بعضاً ، واما الاخر فقدمه وقطع يده ثم امر ان يطعم اللحم والسمن حتى تروث يده^(٥)

١- ص ٥١٩ الوسائل

٢- ص ٥١٨ ج ١٨

٣- ص ٥٢٧ ج ١٨

٤- واطلاق صحيح ابي عبيدة مفيد بهذه الرواية ويكون الصحيح المذكور دليلاً آخر

على قطع اليدان سرق مال غير مولاه لاحظ ص ٥٢٠ باب ٣٣

٥- ٥٣٢ ج ١٨

٦- ص ٥٢٧ ج ١٨

(الشرط التاسع) ما في صحيح من سنان عن أبي عبد الله عليه السلام قال السارق اذا جاء من قبل نفسه قائماً الى الله و سرقة على ما جحد ولا قطع عليه ^١

(الشرط العاشر) العنق والاسيء عن الموصول حياً حيوة وهو طاهر

(الشرط الحادي عشر) الدواعي منه في الجوهر الى المشهور

اقول . الروايات المفترقة تبدأ في المقام . اي سرقة لطف و كسبه تأديبه كثيرة والذي يتحصل من مجموعها بعد تقدم مصنفها مقصدها هو انه لو سرق بعض مرتين ويعرف في الثالثة دشجراً الحاكيم في رابعه من ان يقطع اطراف اصبعه والى يحكمها حتى تدمى وفي الخامسة يقطع من ساعد من ذلك اي الاصابع ^٢ . وما في موثقة زرارة عن قول علي عليه السلام انه ما عمله الا رسول الله صلى الله عليه وآله ^٣ . وقرئ منه ما في موثق عبد الرحمن وهو لا ينافي عموم الحكم بقائه . ان الطاهر انه بالاصافة الى الحكم الذين سبقوه فلا حظ

في هذا التفصيل قال به قائل ام لا هو المتعين ولا عرة بمخالفة المشهور .
نحوها ^(٤) .

(الشرط الثاني عشر) ان لا يستفد السارق كون المال ماله فلو اخذه باعتقاد انه ماله لم يقطع لعدم كونه سرقة عرفاً ومع هر من لصدق لا يترتب عليه القطع لانصراف الادلة عن مثله

١- ص ٥٣٠

٢- ص ٥٢٢ الى ص ٥٢٦ ج ١٨

٣- ص ٥٢٤

٤- لكن في صحيح محمد بن مسلم عن اساذر (ع) قال سانه عن انصبي يبرقي قال . ان كان له سبع سبي او قل ربع عه فان عاد بعد اسبع ضعف سانه او حكمت حتى تدمى و ان عاد قطع من سانه فان عاد بعد ذلك وقد بيع سبع سبي قطعت يده ولا يصح حد من حدوده عروجل ص ٤٤ ج ٤ من لا يحضره الفقيه . والجمع بينه وبين ما حصلناه من مجموع الروايات لا يدخل في اشكال .

والشرط الثالث عشر (ان لا يكون السارق اذ لمالك المال المروق وفي
 الجواهر بلا خلاف احده بال اجماع بقسمه عليه ، مصاف الى فحوى عدم قتله
 به وقوله انت ومالك لا شك وعبر هذا بل في معقد اجماع المالك الاب والاعلا .
 قول . افاده محل نظر اذ منع نعم ان تم الاجماع الناشئ عن الرضا
 المصوم وهو المحدث ، وكذا اذا سرق مما لا يوجب عنه فائه لا يقطع كما مر في .
 الشرط الرابع كما انه لو قلنا بجواز احد الال مال الام اعتماداً على اطلاق بعض
 الروايات الا انه في العنقود في حرف الميم لم يصدق السرقة راساً

(الشرط الرابع عشر) اقرار السارق بالسرقه او عدم انكاره بها في صورة
 عدم قيام البينة ففي صحيح المجلس . وسئلته « الصادق » عن رجل احدثه . احد .
 وقد حمل كارة من ثواب ، وقال صاحب الست عطاها ، قال بدرأ عنه القطع الا
 ان تقدم عا به به ليج^(١)

اقول ليس المال يرد الى المالك مع بینه او الا بینه ثلث

(الشرط الخامس عشر) ان لا يكون مضطراً ولا فاجور بل يجب السرقة
 اذا لم يمكن لعص وقد ورد روایات داله على عدم القطع في عام المجاعة في بعض
 الاشياء لكنها باسرها ضعيفة سنداً^(٢)

مائل

(١) في موتق عبد الرحمن عن الصادق عليه السلام ليس على الذي يستل قطع ،
 وليس على الذي يطر الدراهم من ثوب قطع^(٣)
 وفي صحيح عيسى قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الطرار والناس والمحتلس

١- ص ٤٩٨ نوسان

٢- ص ٥٢٠ ح ١٨

٣- ص ٥٠٤

قال لا يقطع .^١ در على قطع به الطراد سدو عرفت^(١) لكن هنا صحيحة اخرى
لعيسى ابن صبيح قال سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الطراد والتمش والمختل^٢ فقال :
يقطع الطراد والناس ولا يقطع المختل^٣

المختل قوله بعد ان الناس وروى الاشتباه في من احدهما فتسقط
عن الحجة . وعدمه معبر عن على الطراد حكام المارق وانه من فراده وهل الكم
الظاهر حر .^٤ في فصل في الظاهر في حر . في للمفسرين ومن لانه
في مجمع البحرين لظن^٥ هو الذي يقطع المقاتلة والحدود على عمله
من اهلها من الطراد . القصة والتشديد لقطع قول . والظاهر انه المراد من
يسمى في عرف العراقي اليوم والدم .^٦ في الحديث . وكذا في

٣١ قال المزدني في صحيح جعفر جدا لمدش حدالي في^٧

روى صحيح ابراهيم بن هاشم لمدش الرضا . وفي ابو جعفر عليه السلام
ابي عن رجل من قرام راه فسلحها فقال ان يقطع بمسد لمدش ودرت حد الرضا
قال - رعد المنة كجرمه لحي . فقله باسد . ان دن لمدشك قال نعم وسألوه
في مجلس عن ثلاثين الف مسألة في حدهم وانه تسع مئة

قال سند الرواية في غابة الاعتناء غير ان الرواية في كتاب الاختصاص

المنسوب الى المفسر فده لكن النسبة دعم اشتهاها عندى عرفت^٨

١- ص ٥٠٥ الوسائل

٢- ص ١١٦ ح ١ التهذيب ص ٥١٢ ح ١٨ الوسائل .

٣- ص ٥١٠ الوسائل

٤- ص ٥١٢ ح ١٨ وأكن في صول الكافي . عن على بن ابراهيم عن بيده قال .

اسان على ابي جعفر قوم من اهل النواحي من لشعة ، قدن لهم فدخلوا وسألوه في مجلس
واحد عن ثلاثين الف مسألة فاجاب وله عشرين ص ٤٩٦ ح ١ الطمعة الجديدة

اقول المظنون قويا اشتاه ابراهيم بن هاشم (ره) في اعتقاد عدد لاسنه وكسها

فان يسأل والحوادث عن ثلاثين الف مسألة في المجلس الواحد بعد او غير ممكن عادة ، =

وفي الصحيح ان علياً قطع سائس العير قبل له انقطع في الموتى ؟ قال : انا
لنقطع لاموا كما نقطع لاحدنا . قال : اتى سائس واحد مشعره وحده الارض
وقال : طؤوا عدا الله في سائس حتى مات (١)

وفي صحيح العريضي ان علياً قطع سائس . وفي الصحيح عن العيص عن
الصادق عليه السلام انه كان معروفاً قطع بل هو المستبعد من لفظ سائس وسائس
تفصيله في مادة النش في حرق النون

(٣) في صحيح الحمصي عن الصادق عليه السلام قال : اذا قيم على السارق الحد يمي
الى بلدة اخرى وفي موثقة سماعة (لم يعلم انها مصره اذ مقطوعة) يسمى الرجل
اذا قطع : طلاقها على فرس صحتها - غير محتسب بالسارق بل بتعدد السائس ايضاً
ولكن لا يعوز عليها .

(٤) ينبت السرقة بغير الحد ، ثم وبالجملة كما مر ، وبالأدوار ، وفي جملة
من الروايات اعتماد المرتين وعدم الاكتفاء بالمرّة الاولى لانها ضعيفة سنداً او
دلالة فلا حظ نعم بشرط في المقررات العامة حتى النوع ولو على المحتار من
احراء الحد على لطفه به بغيره على اشكال . وقد يعتبر الحرية على عامر في
طبي المعاصرت ولكن دعوى الاحماع على عدم كفاية الاقرار مرة بل يعتبر الاقرار
مرتين فان م الاحماع فهو الا فيصح الاكتفاء في الحد بالمرّة . فقط

وفي الدواوير : ولو اقر مرتين ورجع لم يسقط وجوب الحد وتحتمت الاقامة
والرمة العرم واما لو اقر مرة لم يجب عليه الحد ووجب عليه العرم قبل وطاهر
الاخبار عدم الفرق بين الرجوع والتوبة فمن اسقط الحد حتماً في الاول اسقط
في الثاني ومن قال بعدمه ^{قال} في المقام

= والرجوع لئى اجب بها عنه غير مقنة .

(كيفية القطع)

(٥) المستفاد من الروايات انه يقطع الاصابع الاربع من كف الارق في المرة الاولى من يده اليمنى ويقطع رجله اليسرى من وسط القدم في الثانية و يغلد في الحس ثالثاً ويقتل في الرابعة ان سرق في السجن كما في موثقه سماعة^(١) .
 بل يمكن القتل في الرابعة وان سرق خارج السجن او اصحاب الكنائس يقتل في الرابعة كما مر

(٦) في الصحيح عن الباقر عليه السلام في رجل سرق فلم يقدر عليه ، ثم سرق مرة اخرى ولم يقدر عليه ، وسرق مرة اخرى فاحذ صحتك البينة وشهدوا عليه بالسرقه الاولى والسرقه الاخيرة فقال تقطع يده بالسرقه الاولى ولا تقطع رجله بالسرقه الاخيرة ، فقيل له وكيف ذاك ؟ قال : لان الشهود شهدوا جميعاً في مقام واحد بالسرقه الاولى والاخيرة قبل ان يقطع بالسرقه الاولى ولو ان الشهود شهدوا عليه بالسرقه الاولى ثم امسكوا حتى يقطع ثم شهدوا عليه بالسرقه الاخيرة قطعت رجله اليسرى^(٢) .

(٧) في صحيح ابن الصباح عن الصادق عليه السلام قلت له لو ان رجلاً قطعت يده اليسرى في قصاص فارق ما يصنع به ؟ قال : فقال لا يقطع ولا يترك بغير ساق . قال . قلت : لو ان رجلاً قطعت يده اليمنى في قصاص ثم قطع يده رجل اقتصر منه ام لا ؟ فقال : انما يترك في حق الله فاما في حقوق الناس فيقتضى منه في الاربع جميعاً .
 بقي في المقام مسائل اخرى من اراد الاطلاع عليها فليراجع العواهر و غيرها والله العالم .

١- ص ٤٩٣ ج ١٨ من الرسائل

٢- ص ٤٩٩ ج ١٨ » »

(٢٤٣) السعي في تخريب المساجد

قال الله تعالى : « من أظلم ممن منع مساجد الله أن يذكر فيها اسمه وسمى في حرابها . . . لهم في الدنيا خزي ولهم في الآخرة عذاب عظيم ^(١) »
تدل الآية على أن حراب المسجد سواء فرباه منع المصلين عن الصلاة فيها أو هدم عماراتها محرم ، ولا فرق على الثاني بين عمله طريقاً عاماً بعد الحراب وعدمه خلافاً للإمامة أو بعض مذاهبهم .

(٢٤٤) السعي في آيات الله معاجزين

قال الله تعالى : « والذين سعوا في آياتنا معاجزين أولئك أصحاب الجحيم ^(٢) »
وقد تعالى : « والذين سعوا في آياتنا معاجزين أولئك لهم عذاب من دجر اليم ^(٣) » .

(٢٤٥) السعاية

في موثق مسعدة بن زياد عن جعفر بن محمد عن أمانه أن رسول الله ﷺ -
قال : إن أشد الناس يوم القيامة المثلث ؛ قيل : يا رسول الله وما المثلث ؟ قال : الرجل
يسعى بإخيه إلى إمامه فيقتله فيهلك نفسه وأخاه وإمامه ^(١) .
أقول : المراد بالإمام ظاهراً هو الإمام الحائر ؛ فإن الإمام العادل لا يقتل أحداً
بمجرد السعاية ولا هلكة له إذا قتل أحداً حسب الموازين الشرعية .

١- البقرة ١١٤

٢- الحج ٥١

٣- سبأ ٥ ولاحظ آية ٣٨ من سورة سبأ أيضاً .

٤- ص ٩ ج ١٩ الوسائل

السفر من غير اذن الاب

سأنتج بحثه في حرف العين في مادة المعوق اشاء الله تعالى

(٢٤٤) اسقاط الحمل

في هوفق بن عمار اوصحيحة قال قلت لابي الحسن عليه السلام المرأة تحذف الحمل فتشرب الدواء فتلقى ما في بطنها؟ قال لا، فقلت انما هو نطفه فقال ان اول ما يخلق بطفه ^(١)

اقول الظاهر من اول الرواية ان السؤال والحواب انما هو في الفاء الحمل المحتمل دون المعلوم، ولرواية تلمي الاستصحاب وتروح الرجوع عند الشك الى الاحتياط.

وهذا هو المستفاد من صحيحة روى عنها ايضا في اخرها بقول الصادق عليه السلام فلا تسقى الدواء اذا ارتفع طمثها شهرا وحر وقتها الذي كانت تطمث فيه ^(٢) ولا خصوصية لارتفاع الطمث شهرا والمناط احتمال الحمل، هذا كله في الاسقاط

واما الدفع والمنع من اسقاط النطفة فلم يدل على منعه دليل بل ما دل على حوار العزل يدل على حواره فيجوز اكل الحيوان الحديثه المانعة عن انعقادها وللإصلاح على مباحث دية الاسقاط لابد من مراجعة المطولات

(٢٤٧) سقى الخمر صبيا

في حمله من الروايات حرمة سقى الخمر والمسكر صبيا وكافرا، بل في

١- ص ١٥ ج ١٩

٢- ص ٥٨٢ ج ٢ من الوسائل

مؤثقه عندنا^(١) ان امير المؤمنين كرمه ن تسمى الدواب الخمر . قدم في باب الربا
ان عليا عليه السلام لم يكره الحلال .

قول الرادى الداله على سقى الحمر للاطعام والكفار كلها غير نفيه سنداً
لكن لاسم الحمر ، احرمه من جهة الارتيكات في اذهان المسلمين المسب
من مذاق شرع لمقدس بل بعد اثبات تأليف الكفار بالمعروف بحرم سقى
الكفار الحمر بما مر من جهة حرمة التسميع على تخصيص سق . بل يسكن القول
بحرمه سقيهم الحمر ، ان لم نقل شككهم بالمعروف وذلك لما نقل من ان الخمر
قد حرم عليهم في الله ، فشربه حرام عليهم في مذهبه (وفهم) نعم لا يحرى
هذا الكلام في حق الكافر الذي لم يعتقد شرعه او شريعته لست فيها حرمة الحمر

(٢٤٨) سقى الثمائل في الجملة

في صحيح معاذ بن - قال سالت ابا عبد الله عليه السلام عن رجل قتل رجلا في
الحد ، ثم دخل الحرم فقال لا يقتل ولا يطعم ولا يسقى ولا يدعى ولا يؤدى حتى
يخرج من الحرم فقام عليه الحد الح ومثله صحيح الحلبي وغيره^(٢)

(٢٤٩) المسكر

في صحيح الفصل بن بسار قال . سالت ابا عبد الله عليه السلام عن غير عن اساله
فقال . قال رسول الله صلى الله عليه وسلم كل مسكر حرام قال . قلت اصلحك الله كله ؟ قال .
نعم الحرعه منه حره^(٣) والروايات ذلك كثيرة

١- في السند محمد بن خالد وقد مر الكلام فيه غير مره والروايات مدكورة في
ص ٢٤٥ الى ص ٢٤٧ ج ١٧ الوسائل .

٢- ص ٢٣٦ الى ص ٢٣٨ ج ٩

٣- ص ٥٢٩ ج ١٧

وفي رواية العيص عن الماقر ^(١) ان لله عز وجل عند كل ليلة من شهر رمضان عتقاء بمئة ألف من النار الا من اضطر على شرب ماء - ار - ومن شرب مسكرا انقضت صلاته اربعين يوماً . ومن مات فيها مات ميتة جاهلية ^(٢) .

هذه الرواية احسن دليل على شمول المسكر للمنع والحد لكونه في السد محمد مر وان المجهول حاله بل كل محمد بن مروان مجهول الامحمد بن مروان الجلاب . ولاحظ بسع الحمر في حرف الباء .

وفي الجواهر : وكذا لاختلاف في انه يحرم كل مسكر ولو قلنا بعدم سمته حمرا ، بل الاحتماع نفسه عام .

تتمة

(١) قال صاحب الجواهر في تعريف المسكر الذي يرجع فيه الى العرف كثير من الالفاظ . وان فناء هو ما يحصل منه اختلال الكلام المنطوق وظهور السر المكتوم . او ما يغير العقل فيحصل معه سرور وقوة النفس في غالب المتبادر اما ما يغير العقل لا يعرف المرقد . ان حصل معه تعيب العواض الخمس والا فهو المفسد للعقل كما في البسج والشوكران . ولكن التحقيق ما عرفته فانه العارق بينه وبين المرقد والمحدد ونحوهما مما لا يعد مسكرا انتهى كلامه رفع مقامه

اقول المرقد - على وزن اسم الفاعل من داء - دواء يرقد شاربه كالافيون . والرقود النوم والمعدة والشوكران والشيكران (منقح الشبن والكاف بهما ويجوز رسم الكاف في الأخير) عشة ساعدة من فصيلة الحميات . كثيرة الانتشار في العالم وتعود منها رائحة محممة لها اربهاز يصفى وسبق ان حصرناه منقطة نفعها صادرة الى الحمرة وكان الاقدمون ولاسيما الاغريق يستخرجون منها سما يسمى

بعض المحكوم عليهم كما في المنجد .

لادلل على حرمة العذ كورات فان المحرم هو عنوان المسكر . واما العيش
المعسر عنه في عرفنا ، (جرس) فان ثبت اسكاه كما استظهره ميدنا الاستاذ فهو
والا فهو حائر اسما . واما هر دئس ونحوه فالظاهر حرمة وان لم يكن مسكرا فانه
مصر بحال الانسان بحيث يعلم من مذاق الشرع منعه فلا يجوز اكله او شمه و كل
ما يؤدي الى الاعتقاد به .

(٢) في صحيح بريد قال سمعت ابا عبد الله عليه السلام يقول . ان في كتاب علي : يصرب
شرب الخمر ثمانين ، وشارب النبيذ ثمانين ^(١)
وفي صحيح امي الصاح الكناي ^(٢) عن ابي عبد الله عليه السلام قال . كل مسكر من
الاشربة يجب فيه كما في الخمر من الحد .

وفي صحيحة ابي بصير المضمرة قال : سألته عن السكران والزاني ؟ قل .
يحدان بالسياط مجردين من الكتفين ، فاما الحد في القذف فيجلد على مائة ؛
سربا بين العزمين

وفي صحيح امي عبيدة عن امي عبد الله عليه السلام قال : من شرب الخمر فاحلده
فان عاد فاحلده . فان عاد فاقتلوه ^(٣) وقرب منه صحيحة امي بصير

وفي صحيح يونس عن الكاظم عليه السلام اصحاب الكبائر كلها اذا اقيم عليهم
الحدود مرتين قتلوا في الثالثة ^(٤) .

والبحث عن الشرائط هذا الحد مو كويل الى الكتب المسوقة والله الموفق .

١- ص ٤٦٩ ج ١٨

٢- الصحة منه على ان على بن النعمان هو النخعي دون الرازي بم بناء على صحة
كلمة (الواد) يدل كلمة (ص) بين احمد بن محمد وعلي بن النعمان تكون الرواية صحيحة
وان لم ثبت وثيقة على المذكور فلاحظ ص ٤٨٣ ج ١٨ .

٣- ص ٤٧٦ ج ١٨

(٢٥٠) السلام على طوائف

في موثق مصدق اوصحيته عن الباقر عليه السلام: لا تسلموا على اليهود ولا النصارى ولا على المحوس ولا على عدة الاوثان ولا على شراب الخمر ولا على صاحب - الشطرنج والشرذ ! ولا على المخنث ولا على الشاعر الذي يقذف المصنات وذو على المصلي ذلك ان المصلي لا يستطيع ان يرد السلام : لان التسليم من المسلم تطلع ، والرد فريضة ولا على آكل الربا ولا على رجل على عائط ! ولا على الذي في الحمام ولا على العاسق المعلى بمسقه ^(١) .

اقول انما حكمنا باعتبار السند اعتمادا على ما ذكره صاحب الوسائل في ابواب فواطع الصلاة ^(٢) ولكمه في ابواب احكام العشرة ذكر (مسعدة) بعد ذكر مصدق بين الهالين وعليه فيسقط الرواية عن الحبيبة فان مسعدة لم يثبت عندي وثاقته ولا مدحه ، هذا دار الامر بين كون الراوى هو مسعدة او مصدق لم تكن الرواية حجة .

وفي صحيح عياث عن الصادق عليه السلام قال امير المؤمنين : لا تمدوا اهل الكتاب بالتسليم ! اذا سلموا عليكم فقولوا : وعليكم ^(٣) .

وهي موثق زرارة عن الصادق عليه السلام : تقول في الرد على اليهود والنصراني : سلام . وفي موثق ابن مسلم عنه عليه السلام : اذا سلم عليك اليهود والنصراني والمشرک فقل عليك ^(٤) وقريب منه موثقة سماعة ^(٥) .

١- ص ٤٣٢ ج ٨ الوسائل

٢- ص ١٢٦٧ ج ٤

٣- ص ٤٥٢ ج ٨

٤- ص ٤٥٢ ج ٤

٥- ص ٤٥٣ ج ٨

وفي صحيح ابن الصالح قال : قلت لابي الحسن عليه السلام ارايت ان احتجعت الى طيب وهو نصراني اسلم عليه وادعوله ؟ قال نعم : انه لا ينفعه دعائك ^(١)
 اقول : الرواية الاولى مع عدم ثبوتها سنداً لم اجد عاجلاً من ائمتي ممنونها
 تماماً والرواية الاخيرة دليل على حمل الروايات المانعة عن السلام ابتداء على
 اهل الكتاب على الكراهة كما لا يخفى .
 ثم لا يعود رد سلام اهل الكتاب . عليكم السلام : بل يرد اما بالمبتدء
 وحده او بالجر وحده . اللهم الا ان يقال ان ذلك راجح والا فيجوز رد السلام
 بتمام الجملة كما يفهم بالاولوية من حواره ابتداء كما في الصحيح الاخير لكنه
 غير خال عن الاشكال فلا حوط لرد ما التزم بل الاحوط عدم السلام على المشرك
 وعدة الاوثان فتأمل جيداً

(٢٥١) الاستسلام

دلت على عدم حواز الاستسلام والاستئذان بغير حراصة متقلة في الجهاد
 روايات ثلاث لكنها ماسرها ضعيفة سنداً ^(٢) فلا بد من استناد الحرمة الى الفهم
 من مذاق الشرع ونحوه ، ولم اجد عاجلاً من تعرض له في باب الجهاد

(٢٥٢) السمعة

وهو بيان العمل القولي ليسمعه الناس ، ويبدل على حرمة ما دل على حرمة
 الرياء والروايات الواردة في السمعة لعلها لا تسند سنداً والمحكم واضح .

(٢٥٣) استماع الغناء

وردت في الموضوع جملة من الروايات لكنها ضعيفة سنداً او دلالة

١- ص ٤٥٧ ح ٨ الوسائل

٢- ص ٦٥ ج ١١

«العينة أو ما يمكن سكوته امضاء لها» أو شجيعا للمتكلم عليها أو تسيبا للاعتياد من
أخر «الأكال حرام» من هذه الجهات^(١)

وهو قد جرم فمعدن الحرص والجرائم والمسبب وأما حرمة الامضاء فيمكن
القول بها بدخوله في العينة لعدم الفرق فيها - كما يأتى - من التكلم وما أرقام
البيان وأما حرمة التشجيع فيمكن أن يستدل عليها بالعقل وما دل على حرمة -
الحرص أو الجرائم لأن التشجيع عائد عن معنى المشجع والعمل المشجع عليه، ومقتضى
حماد بن عثمان عن أبي عبد الله عليه السلام قال سألته عن قول الرور قال: منه قول الرجل
للدى يسمى حسن^(٢) ولا خصوصية للمعنى لأن استعادة الحرمة منها لا يحلوع
اشكال.

ثم قال الأستاذ بأنه جرم محالته على المعتاد بالحر - إلا أن الانتظار
المادة على حرمة المجاملة مع أهل المعاصى

أقول - هذا الحكم لأيمان أئمة بالروايات المشار اليها، في كلامه دام طله
والعلماء اتفقوا على المقام في حرف الفاء في مادة القمود

(٢٥٥) استماع اللهو

قال المحقق في الشرائع وصاحب الجواهر في شرحها: السماع السادسة لا
خلاف فيها في أن المود والصنح وعز ذلك من آلات اللهو حرام، بمعنى أنه يعصى
فعله ويستمتع به؛ بل الإجماع بقسميه عليه.

قول قد مر كلام سدد الأستاذ - دام طله - في مادة البيع من أن الاستماع
الى آلات اللهو من لذات الموقفه والحرائم المهنكة

١ - ص ٣٦٠ ج ١ معراج الفقاهة

٢ - ص ٢٢٩ ج ١٢ الوسائل

• يمكن ان يستدل عليه بما صادق قوله تعالى والذين لا يشهدون الروايات
على ان المراد بالروايات معاني اللغو والدخيل ، ولشهود الحضور للاستماع في هذا
والاحوط لزوما بترك الاستماع الى اصوات آلات اللغو المعروفة

(٢٥٦) تسمية الامام الغائب عليه السلام

قال محمد بن يزيد كرام المهدى عن الله تعالى فرجه الشريف (م ح د)
١٠٠٠ وفي صحيح ابن ولاد عن الصادق عليه السلام صاحب هذا الامر لا يسميه باسمه
الا كافر .^(١)

قول لا يسميه ولا يظهر قوي في ان المراد به صاحب الامر هو المهدى عليه السلام
وهكذا في صحيح الجعفرى فلاحظ^(٢)

وفي صحيحه الآخر (ب) علي وثقه محمد بن احمد العلوي وكونه هو
محمد بن احمد بن رواده (ب) لا يسمي لايرون شخصه ولا يحل لكم ذكره باسمه قلت
ذهب يد كره قال قولوا الحمد من آل محمد عليهم السلام

وفي صحيح الجعفرى عن العمري الثابت (ب) قلت قال اسم ؟ قال محرم
عليكم ان تسالوا عن ذلك ولا تقول هذا من عهدي ، فليس الي ان احل واحرم
ولكن عنه عليه السلام فان الامر عند السلطان ان محمد مضي ولم يحلف ولدا . واذا
وقع الاسم وقع الطلب^(٣) .

وفي حصة ابن ابي عمير عن الكاظم عليه السلام نفعي على الناس ودلادته ولا
تجل لهم سمته حتى يظهره الله تعالى فيملا الارض عدلا وقسطا كما ملئت جورا

١- ص ٤٨٧ ج ١١ الوسائل

٢- ص ٤٨٦ ج ١١

٣- ص ٤٨٧ ج ١١

• طلماً^(١١)

• في حين لعمرى قال: خرج توقيع بخط اعرود من سهاى في مجموع من الناس فعليه ائمة الله^(١٢)

وقول: رواهنا العمرى طهر تد في التقيه فلا يصلح دليلاً للمقام، لكن في البقية كعبه نعم قد سرح اسمه في حملة من الروايات لكنها لا تدل على الحوار لان الدلائل هي الاثمة ~~والمنوع~~ والمنوع عن هم لرعه، وعلى لعمله ان لم نقل بحر مد لد كر فلا اق من الاحتياط لروى

٢٥٧) تسميه غير الوصى الاول بامير المؤمنين

بقا من حب او سائل . رواية عن تفسير العياشى ورواية عن الكافى والتين على حرمة تسميه حد من المؤمنين حتى ان كان امماً، وان هذا اللفظ مخصوص بمعنى ~~علا~~ ثم قل والاحاديث هي ذلك كثيرة، لكن ورد لها معارضات عديدة يحتمل في الزيادة والاحوط التارك^(١٣).

اقوا قد ورد العلامة المجلسي - هذه روايات كثيرة دالة على منع تسميه غير على ~~علا~~ بامير المؤمنين وفيها رواية واحدة تحور اطلاق الاسم على الاثمة ~~والمنوع~~ ومنسب معهم عدم الحوار الى الاصحاب فلاحظ^(١٤)

لكننى لم اجد رواية معصرة سداً دالة على عدم حوار خطاب عن على ~~علا~~ بهذا اللفظ، غير ان المنع من المراتكرات بين عوام الشيعة وحواصدها فلاحوط هو المصم

١- ص ٤٨٨ ح ١١ ابوساى

٢- ص ٤٨٩ ح ١١

٣- ص ٤٧٠ ح ١١

٤- ص ٢٩ الى ص ٣٤ من الجزء السابع والثلاثين من البحار المطبوعة حديثاً .

(٢٥٨) تسمية الملائكة اناثا

قال الله تعالى - افاضناكم دالسين واتحد من الملائكة اناثا انكم تقولون
قولا عظيما (الاسراء ٤٠) .

وقد . وحصلوا الملائكة الذين هم عباد الرحمن اناثا . هودا خلقهم متكسب
شهادتهم ويسألون (الزخرف ١٩) .

وقد - ان الذين لا يؤمنون بالآخرة ليمسوا الملائكة تسمية الاشئ (النجم
(٢٣)

المستفاد من مجموع الامات حرمة تسمية الملائكة باسم الاناث ككنيات الله ،
وكذا حرمة اعتقاد انهم امات الله او اعتقاد انهم امات

(٢٥٩) سنة الشر

في صحيح محمد بن مسلم عن الصادق عليه السلام . من عمل علم . باب هدى كان له
احرم من عمل به ، ولا ينقص اولئك من احوالهم . ومن عمل (علم) باب ضلال كان
عليه وزر من عمل به ، ولا ينقص اولئك من احوالهم ^(١)

اقول : اما عنوان الباب بالسنة مع ان المدكور في الصحيحة هو عنوان العمل
او التعليم لاشتهار الحكم في الالسن بها ولورود بعض الروايات بعنوانها
وكيفما كان والروايات في الباب كثيرة ، لكن المعتمد عندي سنداً ما ذكرت
ولاشك في شمول الروايات للمقاهب الفاسدة والآراء المنحرفة ، ولكن هل تشمل
مثل ما ذكرنا من الاماكن ومواضع المعصية مع علم الفاعل بالجرمة ؟ وهه تزداد
ان يقال بشمولها له بناء على كلمة (عمل) وهه دمه على كلمة (علم) ، نعم يشمله ادلة
حرمة التسيب على بعض الوجوه فراجع .

ويمكن ان يحكم بحرمة بناء هذه الاماكن وامثالها استناداً الى مذاق
الشمارع

واخرج الرقي في محاسنه عن ابن محبوب عن اسماعيل الجعفي قال سمعت
ابن جعفر عليه السلام يقول : ومن استر سبه حور فاستمع كان عليه مثل ودرمن عمل به
من غير ان ينقص من اوزارهم شيء .

اقول ان كان اسماعيل هو ابن حابر الحنمعي كما لا يبعد فالرواية معتبرة
صحيحة ^(١) .

(٢٦٠) سوء الظن بالله تعالى

في صحيح ابن مريم عن الرضا عليه السلام احسن الظن بالله وان الله عز وجل يقول :
اما عند ظن عبدي المؤمن بى ان خيراً فعسى ان اشراً فترا ^(٢)

وفي صحيح ترمذي عن الباقر عليه السلام قال : وحدثنا في كتاب علي عليه السلام ان رسول
الله ﷺ قال علي منبره : والذى لا اله الا هو ما اعطى مؤمن قط حبر الدنيا والاخرة
الا يحسن ظنه بالله ورحائه له وحن حلقه والكف عن اغتياب المؤمنين . والذى
لا اله الا هو لا يعذب الله مؤمناً بعد التوبة والاستغفار الا سوء ظنه بالله وتقصير من
رحاله له ، وسؤ خلقه ، واغتياب المؤمنين . والذى لا اله الا هو لا يحسن ظن عبد
مؤمن الا كان الله عند ظن عبده المؤمن ، لان الله كريم بيده الخير يستحيى ان
يكون عبده المؤمن قد احسن به الظن ، ثم يخلف ظنه ورحائه فاحسنوا بالله الظن
وارغبوا اليه ^(٣) .

وفي صحيح ابن الحجاج عن الصادق عليه السلام قال : ان احمر عبد يؤمر به الى

١- ص ٤٣٧ ج ١١ الرسائل

٢- ص ١٨٠ ج ١١

٣- ص ١٨١ ج ١١

النار فيلقت فيقول الله حل حاله اعدوه فاذا اتى يد قال له عدى لم التفت ؟
 فيقول : يارب ما كان طينى بك هذا فيقول الله حل حاله عدى ما كان طينى بك ؟
 فيقول : يارب كان طينى بك ان تعزلى حطيتى وندخلنى حنتك قال فيقول الله
 حل حاله . ملائكتى وعزى وحلالى والآلئى وايعادى ما طينى من هذا ساعة
 من حياته حيراً قطع . ولوطى من ساعة من حده حيراً ما رثعته النار احب واله
 كده وادخلوه الجنة ثم قال ابو عبد الله : طين عدى الله حياً الا كان له عدى طينه .
 وما طين الله الا كان الله عدى طينه . وذلك قول الله عز وجل : ولكم طينم الذى
 طينتم به انما لكم فاسحتهم من الخاسرين ^(١) .

٢٦٩) سوء الطين بالمؤمنين

قال الله تعالى : يا ايها الذين امنوا احتسبوا كثيرا من الظن . ان بعض الظن
 اثم ^(٢)

اقول المراد من الكثير من الظن هو الظن الوهمى فان الظن الحير مأموره .
 قال الله تعالى : ولولا ان سمعتم . من المؤمنين والمؤمنات بانفسهم حير
 هذا من جهة . ومن جهة اخرى ان الطاهر من الاله اختلاف الظن الكثير
 وبعض الظن فى الكفة . ومن قال باتحادهما فقد رفع الدعى الظاهر بالادلة .
 ومن هذين الامرين يستنتج عدم حرمة مطلق سوء الظن ، لان كل حرام له
 اثم الا ان يدل دليل على العفو .

والتحقيق ان يقال ان الكثير من الظن - اى سوء الظن - يندم افراد حرام
 والعلة فى الحرمة المدكورة هى المعصية الكائنة فى حملة افراد هذا الظن - اى الظن

١- ص ١٨٢ ج ١١ وص ١٠٨ ج ٤ تفسير البرهان . اقول : ويحمل حمل سمع
 على الارشاد كما يحتمل حملة على المولوية .

الموت فيبحث ان في بعض افراده معصية من النفس و محال له الواقع امر الله
باحتمال جميع افراده ،

والحمد لله الاثم الكائن في بعض الض ليس بمنى العقاب او استحقاقه حتى
يجرى لاشكال لمدكه ربه بل بمعنى المنقصة والمفيدة فيهم جدا

ثم ان الطن وان كان في الاعلى او العالى فهو با ، غير ان بقائه احتجاري بمكان
رواه ، التفتيح بخلافه وحدا ، ولد لاداعي الى صرف المنع الى ان الطن وهي
الجرى على وفقه كما قالوا .

ثم ان الالة معصية تشمل جميع المسموح كما لا يخفى

وقد سبق في بحث حرمة التهمة ما سيجع للمقام فلاحظ ، ان الظاهر اتحاد
المسائل

(٥) تسويد الثوب

في موقوف من الصادق عليه السلام فقالت ام حكيم مادلك المعروف الذي
امرنا الله ان لا نعصك فيه ؟ قال : لا تلبس من حدا ، ولا تحمشن وجهي ، ولا تنظفن
شعرا ، ولا تنظفن حبس ، ولا تودون ثوبا ، وما من رسول الله صلى الله عليه وسلم على هذا الخ^(١) .
وقد ورد في كراهة لبس الاسود روايات اخر^(٢) .

واي لم احد ، عا حلا ما صرف ظهور لهي في الموثقة عن الحرمة الى الكراهة
المصطاحقة عبر السيرة الخارجية بين العوام ولعلها تكفي للصرف المدكور ولا سيما
بمهمة ان المسألة محل ابتلاء لعامة النساء فلو كان لبس السواد حراما لاشتهر
وداع مع اني لا اتذكر عا حلا من ائمتي بحرمة لبسه عليهن والله العالم^(٣)

١- ص ١٥٤ ج ١٤ وسائل

٢- لاحظها في ص ٢٧٨ ج ٣ الوسائل

٣- قد كتب بعد ذلك بعد الاستاذ الجوهري من النجف الاشرف : القرينة على الكراهة =

(٢٦٢) السباحة

في صحيح علي بن جعفر عن الكاظم عليه السلام قال : سألته عن الرجل المسلم هل يصلح له ان يسبح في الارض او يترهب في بيت لا يخرج منه ؟ قال : لا ^(١)
وفي رواية غير معتمدة سندا عن رسول الله صلى الله عليه وآله ليس في احتى وهابية ولا سباحة ولازم معنى سكوت .

وفي مجمع البحرين ، وفي الحديث (لا سباحة في الاسلام) قيل هي من ساح في الارض اذا ذهب فيها . اراد بها مفارقة الامصار وسكنى البراري وترك الجمعة والجماعات وقيل من يسبحون في الارض بالتمسك والافساد بين الناس والاول اطهر اقول : بل هو الظاهر اذا التاني احتمال موهوم هذا من حيث الموسوع واما من حيث الحكم فقد مر ما يتعلق به في الرهابية ، راجع ^(٢) .

= صحيحة عمر بن علي بن الحسين قال لما قتل الحسين بن علي (ع) لس ماء بني هاشم السواد . . وكان علي بن الحسين يحمل لهم الطعام للماتم من ٨٩٠ ج ٢ علي ان الرواية مجملة اذ تسويد الثوب يحتمل انه لس الثوب الاسود ويحتمل انه تسويد الثوب يعني كتابه ار اين باشد كه اسان كاري كنند كه خود را سياه پوشي بايد انتهى كلامه .

حرف الشين

(٥) التشبيب

التشبيب كما عن حصهم عبارة عن ذكر معاسن المرأة المعروفة المؤمنة و
إطهار شدتها بها بالشر ، وهو عند جمع من فقهاءنا حرام لأنه تفضيح وهدك للمرأة
وإيذاء وأغراء الصاق بها وإدخال القمص عليها وعلى أهلها وأنه من اللغو الحرام
ومخالف للمعاف المأخوذ في المدالة وتهيج للشهوة بالنسة الى غير الحليلة وأنه
من المعصية .

يقول الشيخ الأنصاري - قدس - بعد ذكر الأدلة المذكورة : ثم إن المحكي
عن المسوط وجماعة حوار التشبيب بالحليلة بزيادة الكراهة (عن المسوط) و
ظاهر الكل حوار التشبيب بالمرأة المهمة بأن تحيل امرأة ويشبب بها ، وأما
المعروفة عند القائل دون السامع سواء علم السامع احتمالاً بقصد معينة أم لا فغيره
اشكال . وكيف كان وإذا ثبت المستمع في تحقق شروط الحرمة لم يحرم عليه
الاستماع كما صرح في جامع المقاصد .

وأما التشبيب بالغلام فهو محرم على كل حال كما عن الشهيدين والمحقق
الثاني وكاشة ، اللتام لأنه فحش محض فيشتمل على الأغراء بالفضيح .

أقول التوهين والإيذاء والأغراء والتنقيص (أي السب) وإن كانت محرمة

غير أنها ليست لازمة للتشيب إذ قد يشب لأعند غيره ولا يقصد الانقاص ، نعم لو
 قربت عليه أحد العنادين محرم ولكن لأفرق بين الشعر وغيره ولابن الروحة و
 غيرها بل يشمل مطلق المسلم على الأحرار والانصاف عدم انعكاسه علما عن أحد
 العنادين المذكورة ولكن مع ذلك أن المعرم هو العنوان المحرم المدكور دون
 عنوان التشيب .

و أما اللهو فلا دليل على حرمة كلبا ، اعتراف المستدل ، والمعاف الواحد
 هو المعاف عن المحرمات لا مطلقا ، ولا استدلال به مصادرة ، وكذا الاستدلال بكونه
 من المعشاء وأما حرمة تهيج الشهوة فيأتى بحثها في حرف الهاء ، مع أن مقتضى
 الوجوه الأربعة الأخيرة المذكورة في لسان النسخ الأصارى - قدمه - لو تمت أدلت
 على حرمة التشيب مطلقا ولم يعر استثناء مودد

ثم على فرض الحرمة ، أحد الوجوه لمد كورة لأقول بحرمة استماعه لعدم
 الدليل عليه ولا ملزمه - ولو عرفنا - من حرمة شيء بحرمة استماعه ، ولكن
 حرام كلاما وكتبا . لكن استماعه وقراءته غير محرمين بحرمة استماع العناء
 والغنية إنما هي بدليل خاص مع أنها في الأخيرة محل اشكال أو منع كما مر

باب الاشربة المحرمة

(١) الشرب من آنية الذهب والفضة

في موثقة سماعة عن الصادق عليه السلام لا يشرب في آنية الذهب والفضة ^(١)

وفي موثقه يريد عنه عليه السلام كره الشرب في الفضة وفي القدح المفضى ^(٢)

١- ص ١٠٨٤ ج ٢ الوسائل

٢- ص ١٠٨٥ ج ٢

وفي حصة ابن سنان عنه عليه السلام لا بأس ان يشرب الرجل في القدح المفضض واعزل
فبك عن موضع الفصة .

اقول دلالة الاولتين على الحرمة غير واضحة ، نعم الاحيرة تدل على حرمه
الشرب من ، بية الفصة بطريق اول ، ولا يبعد الحاق الشرب من آية الذهب به
ايضا بمساعدة العهم العرفي مع ان الحكم قد ادعى عليه الاحماع وفي المستمسك^(١)
احماعا حكاه جماعه كثيرة . بل عن المنتهى انه اجماع كل من يحفظ عنه
العلم ، الا ما نقل عن داود فانه حرم الشرب خاصة (دون الاكل) ، وقد سبق بعض
الكلام فيه في حرف الالف في مادة الاكل فلا حيط ، مع انه يحرم من اكل
الاستعمال المحرم ايضا كما نأتي في حرف العين فيحرم الشرب من آية الذهب
ومن آية الفصة ومن آية قطعة منها من احدهما اذا وضع العلم عليها فهي احكام
اربعة^(٢) .

(٢٦٣) شرب البول

في موثقه عمار ومصدق عن الصادق عليه السلام سئل عن مول القمل ويشربه الرجل
قل : ان كان محتاجا اليه يتداوى به يشربه و كذلك ابوال الادل والعنم^(٣)
اقبول قصبه مفهوم الشرط حرمة شرب ابوال القمل والادل والعنم في صورة عديم
الحاجة و المرض ويشت حرمة شرب ابوال مالا يوكل لحمه بطريق ادلى كما لا
يخفى . ولا بعد الحاق ابوال الطيور وسائر ابوال ما يؤكل لحمه بابوال العنم و
البقر فتاهل .

ويمكن ان يستدل على حرمة مطلق البول بانه من الحائث وقد من تحريمها

١- ص ٣٣٤ ج ١

٢- لم يكتب وتمام هذه الاحكام لما مر في مادة الاكل

٣- ص ٧٨ ج ١٧ التوسايل

وأما القول بطهارة أموال الأمل فلم يقيم عليه دليل مقنع فلاحظ . وبعد هذا
وقفت على كلام المحقق وصاحب الجواهر واليك بعضه تنجيها للفائدة : الأعيان
النحلة كالبول مما لا يؤكل لحمه . نجسا كان لحبوان كالكلب والخنزير أو طاهراً
كالأسد والتمر . فإنه لا يجوز شربها احتياطاً أجمعاً أو ضرورة وهل يحرم مما يؤكل
لحمه ساء على طهارته قيل نعم . الأبول الأبل فإنه يجوز للاستشفاء . وقيل الغائل
المرئى ومن الجنيد وأدريس فيما حكى عنهم . يحل الجميع لمكان طهارته
والأشبه التحريم لاستحسانها

(٥) شرب الخمر

قد سبق بيان حرمة في حرف الخاء .

(٥) شرب الدم

قد تقدم حرمة في حرف الهمزة في مادة الأكل فراجع .

(٥) شرب المسكر

مر بحث حكمه في حرف الميم .

(٢٦٤) شرب العصير بعد الغليان وقبل ذهاب الثلثين

قال الصادق عليه السلام في صحبة عبد الله بن سنان ^(١) كل عصير أصابته النار فهو
حرام حتى يذهب ثلثاه ويبقى ثلثه .

وقال الباقر عليه السلام في موقعة ذرارة ^(٢) ان نوحاً لما هبط من السفينة غرس

١- ص ٢٢٤ ج ١٧ الوسائل

٢- ص ٢٢٦ ج ١٧

عرسا فكان فيما غرس النخلة فجاء ابليس ... ففعل نوح له الثلثين . فقال ابو جعفر عليه السلام فاذا اخذت عصيرا قطعته حتى يذهب الثلثان نصيب الشيطان فكل واشرب . وقال الصادق عليه السلام في صحيح بن ابي يعفور : اذا ، زاد الطلاء على الثلث فهو حرام ^(١) .

اقول . في المسحود الطلاء (صطبه كسر الطاء) القطران . ما طبخ من عصير العنب حتى ذهب ثلثاه وقد يكتفى به عن الخمر

وقال عليه السلام في صحيح حماد بن عثمان ^(٢) : لا يعزم العصير حتى يغلى .

وقد عليه السلام في موقوف دزيع . اذا شرب العصير او غلى حرم ^(٣)

وقال في صحيح عبدالله بن سنان ، ان العصير اذا طبخ حتى يذهب ثلثاه ويبقى ثلثه فهو حلال ^(٤) .

وفي صحيح معاوية بن عمار قال . سألت ابا عبد الله عليه السلام عن الرجل من اهل المعرفة بالعق يا تبسى بالخمر فيقول : قد طبخ على الثلث وانا اعرف انه يشربه على النصف افاشر به بقوله وهو يشربه على النصف ؟

فقال . (خمر ^(٥)) لا تشر به . قلت . فرجل من غير اهل المعرفة ممن لا تعرفه يشربه على الثلث ولا يستحله على النصف يشرب ان عضده يفتحا على الثلث

١- من ٢٢٧ ج ١٧ الوسائل

٢ و ٣- من ٢٢٩ ج ١٧

٤- من ٢٣٠ ج ١٧

٥- هذه الكلمة نقلت من نسخة التهذيب وهي غير موجودة في الكافي بل في الوسائل ومن الواضح ايضا مع النقل من التهذيب . والكلام في المقام طويل ولا يظهر عدم ثبوت هذه الكلمة عن الشيخ الطوسي . - و - ايضا خلافا لمسندنا الامام الخوئي دام ظله . وعليه فالرواية لا تدل على نجاسة العصير الضبي والاقوى خلافا لجمع من العلماء الكرام طهارة العصير وعدم نجاسته الا اذا صار سكرا ، وقلنا بنجاسة السكر واما اذا قلنا بنجاسة عصير الخمر فالامر اوضح .

قد ذهب ثلثاه ونفى ثلثه يشرب منه ؟ قال نعم .^(١)

وفي صحيح ابن أبي عمير عنه إشلا إذا شرب الرجل النسد المشمور فلا تجوز شهاده في شيء من الأشره وإن كان يصف ما تصفون^(٢)

وفي صحيح علي بن حعفر عن أحمد قال سألته عن الرجل يصلي إلى القبلة لا يوثق به أتى شراب يرغم يده على الثلث فحل شربه . قال لا يصدق إلا أن يكون مسلما عارفا^(٣) .

وفي موطئ عمار عن الصادق إشلا . إن كان مسلما درعا مومنا (مامونا) فلا بأس أن يشرب^(٤) .

وهنا بعض روايات آخر معشر سندنا اكتفينا عنها بما وردده . إذ عرفت هذا والكلام يقع في ضمن مباحث

(الأول) هذه الحرمه هو الغلبان كما في صحيح حماد المتقدم ، لكن في موطئ دربع هو النش أو الغلبان ولا حده قال العقيه المحقق في عروته : بل الأقوى حرمته بمجرد النش وإن لم يصل إلى حد الغلبان والمراد بالتنشيش كما قيل هو الصوت الحادث قبل الغلبان لكنه غير ثابت لعله فله صوت الغلبان مع أن المحكي عن بعض الاعلام أن الموحود في النسخة المسححه من الكافي لفظه (واو) بدل كلمة (او) وعلى فرض ثبوت كلمة او فالأظهر اعتبار الغلبان فما يقلى بالنار أو الكهرباء وسحوهما ؛ وأما إذا على نفسه أو بالهواء والشمس فالمدء هو النش فبالواو عشر بالمش مطلقا لزم لغوية عنوان الغلبان كما لا يخفى ولا يمكن أن يقال في الرواية بمعنى صوت الغلبان بل الظاهر منها أنه أمر مغائر للغلبان وهذا هو الاحوط نزوما وإن كان المبحث غير حال عن الاشكال .

(الثاني) مقتضى روايتي حماد ودريج المذكورة من عدم اختصاص الحرمة بالمليان الحاصل من النار بل ثبوت الحكم لمطلق العلين وان حصل بغيرها من العوامل كالكهرب والشمس والهواء وغيرها وكذا مقتضى اطلاق صحيح أبي يعقوب ماء على ان المراد بقاء الريانة على الثلث في عصير العنب فلاحظ .

(الثالث) ذهب الثنين بوجوب الحلية ان كان مستندا الى النار ويلحق بها الكهرباء ، وما لصدق الطبخ معه كما ذكره من احدى صحيحتي ابن سنان وصحيح معاذ بن عمار ، ان كان مستندا الى غيرهما فلا دليل على حليته بذهاب الثلث الا ان يصير حالا ، بناء على مطهرة الانقلاب في المقدم واداء على بغير النار ولكن كان ذهاب الثلثين بالطبخ حل ايضا للاطلاق .

(الرابع) المأخوذ في الروايات وان كان عنوان العصير عن ان المعروف لا يرى للعصر خصوصه فيصح ان يعمم الحكم لمطلق الماء الخارج ولو عصر عصر كد ، او جرح ، انشقق الحب وغيره ، واما الماء الداخل في حواف الحب فلا قوى عدم شمول الحكم له اذا على لعدم الدليل عليه وفاقا للمحقق للاردبيلي وخلافا لجمع كثير .

(الخامس) الظاهر من العصير الماء الخارج من نفس الحب ولا يصدق على الماء المصوب فيه التمر والزبيب او غيره فلا يصدق . صدق . صدق حقيق . على الماء المصوب المذكوراته عصير او عصير التمر او الزبيب فلا يحرم كما هو . المشهور المعروف .

لكن الظاهر من موثق رواية المتقدمة ^(١) اطلاق العصير على الماء المصوب فيه التمر وحرمة من المذكوراته التخله وهي شجرة التمر ومن البعيد جدا ان يكون المذكور في ذيلها يراد به العنب فلا حظ الرواية نجد صدق ما قلنا .

لكن المذكور في الكافي نفسه ^(١) وفي العداائق ^(٢) الحلية (ضمن الحاء المهملة) مكان النخلة والعليبة هي الكرم كما في صحيح صفوان فالظاهر ان لسحة الوسائل غلط والا تعرض للرواية المحققون مع الشك يرجع الا اماحة فيذ التمر لعدم ثبوت هذه الكلمة عن الامام ^(عليه السلام).

واما الاستدلال على تحريمه وتحريم يزيد الزبيب بقوله ^(عليه السلام) كل عصير اصابته النار فيه ان العموم ملحاط افراد عصير العنب واحوالها ولاعموم فيها والا شملت العرمة عصير جميع النباتات وهو كما ترى ، وتخصيصها بالزبيب والتمر مع كونه ملامنصص بمصير للاكثر المعظم وهو مستهجن والحاصل انه لم يتم دليل صحيح على حرمة عصير ما عدا العنب وتفصيل الكلام في المطولات .

(السادس) القى اعتبار قول دى اليد في المقام اذا كان يعصى الله بعمله بشرب العصير على النصف او الاقل منه اذا كان اكثر من الثلث ، بل طاهر رواية ابن ابي يعفور ان شارب المسكر لا يضل قوله في جميع الشرورات ولا يدري هل يلتزم الاصحاب به ام لا غير ان المدول عنه غير صحيح والله العالم .

وفي صحيح علي بن جعفر عن اخيه الكاظم ^(عليه السلام) قال سالت عن المسلم العارف يدخل في بيت اخيه فيسقيه النبيذ او الشراب لا يعرفه ، هل يصلح له شربه من غير ان يسأله عنه ؟ فقال : اذا كان مسلما عارفا وشرب ما افاك به الا ان تنكره ^(٣) .
اقول : هذه السعيعة والسعيعة المتقدمة لعلي بن جعفر وموتقة عمار كلها تعمل على الرجوعان دون اللزوم لاجل صحيحه مماوية بن عمار المتقدمة فتأمل .

١- ص ٣٩٤ ج ٦ الطبعة الحديثة

٢- ص ١٢٨ ج ٥

٣- ص ٢٣٣ ج ١٧

(٢٦٥) شرب الفقاع

وفي صحيح الوشاء عن الرضا عليه السلام انه حرام ومن شربه كان بمنزلة شارب
الخمير ولو ان الدار داري لقتلت بايعه ولجلدت شارب به . . . وقال عليه السلام هي خمرة
استصغرها الناس ^(١)

وفي موثقته المكاتبه : اسئلته - الكاظم - عليه السلام عن الفقاع فقال : هو الخمير و
فيه حد شارب الخمير ^(٢) والروايات كثيرة

قال الفقيه اليزدي (قدم) في المروءة الوثقى : وهو شراب متخذ من الشعير
على وجه مخصوص يقال ان فيه سكر اخفيا ، وانما كان متخذاً من غير الشعير فلا
حرمة ولا تبعة الا اذا كان مسكراً .

وقال ايضا : ماء الشعير الذي يستعمله الاطباء في معالجاتهم ليس من الفقاع
فهو ظاهر حلال .

ثم الصحيح اشتراط الحرمة بالغليان عند سيدنا الاستاذ الخوئي وغيره فراجع
حواشي المروءة .

(٢٦٦) شرب لبن الابل الجلالة

في صحيح حفص عن الصادق عليه السلام لا تشرب من اللبن الا بل الحلاله وان
اصابك شيء من عرقها فاغسله ^(٣) وفي الحاق مطلق الحيوان الجلال بهانرد .

(٢٦٧) شرب لبن الحيوان الموطوء به

وفي موق صماعة قال : سألت ابا عبد الله عن الرجل يأتي بهيمة شاء او ناقة او

١- ص ٢٩٢ ج ١٧ من الوسائل

٢- ص ٢٨٧ ج ١٧

٣- ص ٤٣١ ج ١٦

بقرة قال: فقال: عند ان يصلح حدا غير الحد، ثم ينهى من بلاده الى غيرها، ودكروا ان لحم تلك الهيمة محرم ولانها^(١) اقول تسعة التحريم الى الذاكرين وما توجب التردد في الحكم وفي جهة الصدور فلا اختلاف مسمى على الاحتياط

(٢٤٨) شرب لبن الحيوان غير المأكول

قال المحقق (عده) في الشرائع في عداد محرمات المائع: الخامس اللبن الحيوان المحرم اكله كلن (اللوة والدثنة والهرة) دول صاحب الجواهر (ره) في شرحها بالاحلاف احده فيه، بل عن الفقيه الاجماع عليه، ان لم يكن موصلا

اقول: المحكم مسمى على الاحتياط، وهو يلحق بها لبن الانسان ام لا؟ فيه تردد وتفصيله انه ذهب بعض ان شرب لبن الام وغيرها حرام، لكونه من فصلات مالا يوكل لحمة الممنوع اكله، ثم اصرر واستظهر ان حرمة اللبن المدكور من احداه من الغنائات كالصاق وناقى وطوماتها ثم قال: كل ما حرم على المكلف لغرضه يحرم اطعمته لغير المكلف كالدم ونحوه.

ومن هذا حرم على الام ارضاع اللبن طفلها بعد الحولين الكاملين اللذين هما منتهى الرضاع كتابا وسنة واجماعا

اقول: يظهر من صاحب الجواهر الميل اليه في العملة^(٢) لكن ليس اللبن من فصلات مالا يوكل لحمة ان هذا الانسان منكما ان كونه من الغنائات ممنوع جداً يظهر من مراجعة طبائع الناس.

والدم حرام بمناواه لامن جهة حشيه، وحرمة اطعام الصغار على الكفار فيه غير ثابتة بنحو كلي، ولابد في اثباته من احرار مذاق الشرع فيما لا نص فيه،

١- من ٥٧١ ج ١٨

٢- من ٢٧٨ ج ١٣ من الجواهر

وليس في المقام دليل يركن إليه في التحريم ، فلا بأس بإسراع الطفل غير البالغ من لبنها ولبن غيرها حتى اذا قلنا بحرمة على البالغ ، ونؤيده قول صحيح سعد عن الرضا عليه السلام . فان زاد على متين هل على أبيه شيء ؟ قال : لا ^(١) .

(*) شرب المني

قد مر في باب اكل الجسد ما سفع المقام فلاحظ واذا فرسنا المني طاهرا فيمكن القول بحرمة ايضا الاستنجاث .

(*) شرب النبيذ

في صحيح ابن الحجاج عن الصادق عليه السلام . . . فقال انما سألتك عن النبيذ الذي يعمل به المكرفيعلى ثم يسكن فقال ابو عبد الله عليه السلام قال رسول الله ﷺ . كد مسكر حرام ^(٢) .

(٢٦٩) شرب المتفجس

يستعاد الحرمة من الروايات الكثيرة ^(٣) وما دل على خلافها يتو ل او يطرح فان المذاق القهقى لا يقبله والله العالم . هذا تمام كلامنا في الاشارة المعرمة

(*) الشتم

راجع مادة السب .

(*) التشريع

راجع مادة البدعة .

١- ص ١٧٦ ج ١٥ الوسائل

٢- ص ٢٨٤ ج ١٧

٣- فلاحظ ص ٤٦١ وما بعدها من الوسائل ج ١٦

(٢٧٠) الشرك

وهي الصحيح أكبر الكسائر الاشرار بالله . يقول الله تعالى ومن يشرك بالله فقد حرم عليه الجنة النعم ^(١) .

اقول وكيف لا يكون كذلك وقد قال الله تعالى . ان الله لا يعمران يشرك به ويعمر ما دون ذلك لمن يشاء .

والاشرار اقسام ذكرناها في (صراط الحق في الجزء الثاني منه) فلاحظ

(٢٧١) الشراكة في قتل المسلم

لاشك في حرمتها ، وهي الصحيح عن امي عمير عن منصور بن يونس عن امي حمزة عن احمد بن محمد رضي الله عنه . والذى يضمن بالحق او ان اهل السماء والارض شركوا في دم امرء مسلم يرضوا به لا كهم الله على ما حرهم في النار . او قل على وجوههم ^(٢) .

اقول الظاهر ان انا حمزة هو الثمالي الثقة داما منصور فقد وثقه النجاشي سريعا . لكن روى الكشي عن حماد بن عيسى عن الحسن بن موسى (الذى هو حسن على الاقوى) . . . انكار منصور هذا امامه الرضا عليه السلام لاموال كانت في يده فكسرها فيعارض مع قول النجاشي فيسقطان . وما قبل من اصطبة النجاشي وهو وان كانت مسلمة غير انها لا تكون مرجحة شرعا . وما قبل من ان الحسن لم يدرك منصور ولا يقل مستند قوله فهو منقوض بان توثيق النجاشي ايضا مرسل ، ولنا في هذا المقام كلام طويل ذكرنا في محله

ثم ان صحيحة محمد بن مسلم ايضا تدل على المراد قل الدقر عليه السلام فيها

١- ص ٧٥٢ ح ١١

٢- ص ٩ ح ١٩

ان الرجل لياتي يوم القيامة ومعه قدر محجمة من دم فيقول : والله ما قتلته ولا شركت في دم ، فيقال له : فقلنا فترقى ذلك حتى قتل فاصابك من دمه ^(١) فتدبر جيداً .

(٥) الاشتراء بآيات الله

وقال الله تعالى - ولا تشتروا آياتي ثمنًا قليلاً ^(٢) وقال تعالى : ولا تشتروا بعهد الله ثمنًا قليلاً ^(٣) الى غير ذلك من الآيات لكن الظاهر عدم كونه موسوعاً مستقلاً فلاحظ .

(٢٧٢) اشتراء الصيد الحي في لحرم

لاحظ دليله في حرف الميم في مادة الامساك (امساك الصيد الحي)

(٢٧٣) اشتراء المعتكف

قال الماقرئ رحمه الله في صحبته اسي عبيدة : المعتكف لا يشم الطيب ولا يتلذذ بالريحان ولا يمارى ولا يشتري ولا يبيع ^(٤) الظاهر ان الحرمة تكليفية فقط وليس بوصفية فالمعاملة صحيحة وان استحق المعتكف المقام

(٢٧٤) شراء الجوارى المغنيات

قال الصادق عليه السلام لرجل سأل عن بيع الجوارى المغنيات . شراهن وبيعهن حرام وتعلمهن كفر واستماعهن نفاق ^(٥) ويلحق بالبيع سائر المعاملات ، فلا يجوز

١- ص ٨ ج ١٩ من الوسائل

٢- البقرة ٤١ المائدة ٤٤

٣- النحل ٩٥

٤- ص ٤١٥ ج ٧ من الوسائل

٥- ص ٨٨ ج ١٥

أخبارها والمصالحة عليها وحثها إذا كان الداعي عنها وهو مع نفسه

(٢٧٥) اشتراء لهُو الحديث

قال الله تعالى ومن الناس من يشتري لهو الحديث ليصل عن رسول الله بغير علم ويتخذ به هزوا أولئك لهم عذاب لم يسئ ما يرتبط بالمقام في مادة اللهُو في حرف اللام إنشاء الله ثم إذا كان الاشتراء حراما كان مطلق الأشاعه حراما أيضا ومع هذا في استعادة الحكم من الآية تردد كما لا يخفى على المتدبر

(٢٧٦) اشتراء الولد المملوك في الجملة

في صحيحه عنده من سنن ان الصادق عليه السلام قال في الرجل يشتري العلام او العارية وله اح او احث او اب او ام بمصر من الامصار قال لا يجر حقه الى مصر احرا ان كان صعبا ولا يشتربه وان كان امام فطامت نفسه وبسه واشتره ان شئت وقال عليه السلام في صحيفة معاوية اني رسول الله صلى الله عليه وآله مسمى من السر فلما بلغوا البصرة نفدت نفقاتهم فباعوا حاربه من السبي كانت امها معهم فلما قدموا على النبي صلى الله عليه وآله سمع مكانها فقال ما هذه قالوا يا رسول الله صلى الله عليه وآله احتجنا نفقة فعنا انتها فبعت ثمنها فاتي بها وقال بعهوب جميعا او امسكوهما جميعا^١ وفي مصرة سماعة الموثقة قال سألته عن احوين مملوكين هل يفرق بينهما دين المرأة وولدها فقال لا هو حرام الا ان يريد ذلك^(٢) وفي صحيح عمر بن ابي نصر قال قلت لابي عبد الله عليه السلام العارية الصغيرة

١- لقمان ٦

٢- من ٤١ ج ١٣ من لوساين

٣- من ٤٢ ج ١٣

يشترى بها الرجل . فقد استغنت عن ابويها فلا بأس ^(١)

قول مستند من هذه الروايات أمور

(١) حرمة إخراج العلام الصغير ، والحارية الصغيرة من مصره أو مصر
الاشتراء إذا جاز اشتراؤه كما في الصحيح الأول ذهب بشرط المنع موقوف الأب
أو الأم أو الأخ أو الأخت فيه تردد والأوجه عدم لعدم استفادة التقصد من كلام الإمام
عليه السلام بل لعدم المستند من الدليل عدمه لكن مقتضى اعتبار الحكمة هو الاشتراط

(٢) حرمة اشتراء الولد المملوك الصغير إذا لم تطب نفس أمها ونفسه وأما
إذا طابت نفسها أولم تكن له أم فلم يحرم وإن كان له أب لم تطب نفسه لا إطلاق
الصحيح الأول ، وكذا الموثقة ومهما نفيد إطلاق الصحيح الثاني ، لكن في الصحيح
الأخير ما طه الاشتراء ، لاستعناء عن الأبوين ولا بعد اعتبار الأمرين معا فيجوز
لاشتراء إذا استغنى عن أبويه وطابت نفسه ونفس أمه والداه وإن المقام من
قبل قوله إذا حصى الحداد فقصر وإذا خفي الأذان فقصر

(٣) كما يحرم اشتراؤه كذا يحرم بيعه وحده لعدم الفرق بين البيع و
الشراء عرى في أمثال المقامات على أن الحكم منصوب في الصحيح الثاني

(٤) كما يحرم بيع الولد واشترائه كذا يحرم بيع الأم واشترائها كما
يدل عليه الصحيح الثاني بل وإن طابت نفسها لا إطلاق فاتهم

وأما بيع الأب واشترائه فيجوز حواره مطلقا لعدم دليل على المنع الآن
يمنع عنه لأجل الموثقة الماسة عن تفريق الأخوين بطريق أولى وهو الأظهر نعم
إذا أراد ذلك لأبائه .

(٥) حرمة التعريق بين الأخوين المملوكين سواء كانا صغيرين أو كبيرين
وسواء كانا عتق أو بين أم جميع التواقل بل مقتضى إطلاق الموثقة

المذكورة حرمه مطلق التعريق وان كان تفريقا مكانيا بل جوار البيع وغيره من التوافل اذا لم يؤد الى التفرقة المكابية فلاحط وعليه فلا بد من حملها على الاولوية والرحمان كما لا يخفى

(٦) الظاهر من الروايات صميمه الفهم المرفى عدم العرق بين البيع و غيره من التوافل الاحتيارية كالهبة والاحارة ونحوها ويشير اليه اوبدل قوله وإنما (او امسكوهما جميعا) في صحيحة معاوية بن عمار
(٧) الظاهر حرمه المعاملة وصفاً وتكليفاً لامررد النحلان او الائم وحده
فلا حظ

تنبيه

قال في الشرايع و البحار^(١) (التفرقة بين الماليت و امهاتهم قبل استئناسهم عنهم محرمة) عند الكاتب والشحج والتقى والقاضي وابن حمزة و الفاضل في التذكرة و طاهر القواعد والمقدمات في التنقيح والعليين وثاني الشهيدين وعمرهم على ما حكى عن بعضهم ، بل هو المشهور بل عن الخلاف الاحماع عليه .
(وقيل) والقائل الشيخ في باب المنق من النهاية والعلوى والفاضل في جملة من كتبه واول الشهيدين وابن عهود في المنصر (مكرهه وهو الاظهر) حمداً بين ما دل على الحوار من الاصل وعموم تسلط الناس على اموالهم وعلى خصوص العقود عليها وعمرهما ، وما دل على المنع كصحيح سرورة لا يخفى على الفقيه العارف بلسانهم ارادة الكراهة الى آخر كلامه الطويل

لكن العدول على طواهر الروايات بما افاده - قدمه - غير صحيح ، فلا محيص عن اتساعها ما لم يمنع قطعها عما لم تفصل القول في نقل كلامه ونقده بسبب خروج المسألة عن محل الاتلاء في هذه الاعصار من اليوم وقع اكثر الملاد الاسلاميه في

اسارة الكفار اسارة موسومة (بالاستعمار الجديد) انقاذ الله المسلمين من هذه الذلة
والهلكة والاسارة و . بالتوفيق لالتصك بدينهم

(٢٧٧) الشطرنج

في صحيح ابن ابي عمير عن هشام عن الصادق عليه السلام في قوله تعالى : فاحتسبوا
الرحس من الاوثان . قال الرحس من الاوثان الشطرنج^(١)
اقول : اسم هشام ينصرف الى ابن الحكم او الى ابن سالم التفتين فالسند
صحيح والدلالة ايضا غير خفية والظاهر حرمة الشطرنج دون رحوب الاحتساب
على ما يظهر من اللفظ ادلا بمعدان يكون فعل الشطرنج دافعة لان يكون
تركه ذاملا لصلحة

وفي صحيح مسعدة بن زياد عن الصادق عليه السلام انه سئل عن الشطرنج فقال دعوا
المجوسية لاهلها لعنهم الله^(٢)

لكن في نسخة مسعدة بن صدقة ، والرواية ح تصح صيغة فان الاظهر حلاله
مسعدة بن صدقة

وفي صحيح حماد قال : دخل رجل من البصريين على ابي الحسن الاول عليه السلام
فقال : له حملت فداك ابي اقم مع قوم يلعبون بالشطرنج ولست اعب بها ، ولكن
انظر فقال : مالك ولم يلعب لا ينظر الله الى اهلها^(٣)

اقول : في استعادة حرمة العلو والظفر منه تأمل : بل منع .

(*) الشعبية

قال الشيخ الاصاري - قدمه - في مكاسبه : الشعبية حرام بلا خلاف وهي

١- ص ٢٣٠ ج ١٢ الوسائل

٢- ص ٢٣٨ ج ١٢

٣- ص ٢٤١ ج ١٢

الحرمة الرمة بحث بوح على الحبس الاشتغال من الشيء الى شبهه كما يرى
النار المتحركة على الاستدارة دائرة متصلة، لعدم ادراك السكونات المتحللة بين
الحركات. وبذل على الحرمة بعد الاحماع معافا الى انه من الباطل واللهو
دخوله في السحر في الرواية المتقدمة عن الاحتجاج المسجير ومنها بالاحماع
المحكى وفي بعض التعاريف المتقدمة للسحر ما يشملها انتهى كلامه رفع مقامه
اقول الاحماع المنقول غير المعسر لا مسحر به ضعف الرواية وقدم في باب
السحر ما يرد على ان الشبهة ليست منه ودخولها فيه حرام بعض التعاريف غير
صحيح، واللهو والباطل ان صدقا كلاً على المقام فلا سلم حرمتها مطلقاً كما سيأتي
فالحق انها بمنواها ليست بحرام.

(٢٧٨) الاشتغال بالمالهى

عن عيون الاخبار ما سألته التي لا تعد حسن بعضها او مجموعها^(١) عن فصل
من شادان عن الرضا عليه السلام في تعداد الكبائر: «الاشتغال بالمالهى والاصرار على
الذواب»^(٢).

اقول، لعل المراد بالموضوع اى الاشتغال بالمالهى، الاشتغال الذى يصد
فاعله عن ذكر الله تعالى

او الاشتغال بالآلات اللهو كالطبل والدف والآلات المستحدثة في عصرنا - عصر
اللهو واللعب - وان لم يكن صادعته.

لكن في صدق مفهوم الاشتغال على اللعب اليسر والقليل دون الكثير تأمل
لقوة اسرافه الى الكثير والمعتد به ولعلنا نرجع في حرف اللام في باب اللهو الى

١ - الامام المذكورة في احركات الوسائل ووصت عن كلام لشبح الانصارى (ره)
في مكاسبه في باب اللهو وهو هذا: وهي حصة كالصحيحة بل صحيحة انتهى والاصح ما قلناه.

المقام فانتظر .

(٢٧٩) الشفاعة في الحدود

في موثق أمان عن سلمة عن الصادق عليه السلام قال : كان أسامة بن زيد يشفع في الشيء الذي لاحديه ، فأنى رسول الله صلى الله عليه وآله بأسان قد وحب عليه حد فشفع له أسامة ! فقال رسول الله صلى الله عليه وآله لا تشفع في حد ^(١) .

وفي رواية أخرى : لا يشفع في حد

أقول : الشفاعة المدكورة نوع من التحرر المجرم عقلا ويشير إليه قوله تعالى ولا تأخذكم بهما ذاعة في دين الله الح

(٢٨٠) شق الجيب

في موثقه أمان . . . فقالت أم حكيم : مادلك المعروف الذي أمر الله الالمصيك فيه ؟ قال صلى الله عليه وآله لا تلطمن خذا ولا تشقق حياء الح ^(٢)

وروى الكليني (قده) عن محمد بن يحيى زعيره عن سعد بن عبد الله عن جماعة من بني هاشم منهم الحسن بن الحسن الأقطس أنهم حصروا يوم توفي محمد بن علي من محمد ، بابي الحسن عليه السلام يعرفونه . . . أدنظر إلى الحسن بن علي إذ جاء مشقوق الجيب حتى قام عن بعينه الح ^(٣) .

أقول : السد معتبر لعدم احتمال الكذب في قول جماعة من بني هاشم وإن كان الحسن بن الحسن مجهول الحال . وفي الروايات أنه عليه السلام شق ثوبه على أبيه أيضا ^(٤) .

١- ص ٢٣٣ ح ١٨ الوسائل

٢- ص ١٥٤ ح ١٤ الوسائل

٣- ص ٩١٦ ح ٢ الوسائل

٤- ص ٩١٦ و ص ٩١٧ ح ٢

وهي رواية غير معتمدة مستنداً بنفي الناس عن شق الجيوب الا شق الوالد على ولده والزواج على زوجته وكفارته حدث يمين^(١) .

قال الفقيه النسل البزدي في عروته : وكذا لا يجوز شق الثوب على غير الاب والاح ، والا حوط تركه فيهما ايضاً . وامعاء اكثر المحش

ثم قال في شق الرجل ثوبه في موت زوجته ادولده كفارة اليدين الخ ولم ادرى محالاً له بين المحشيين المعاصرين .

اقول المستفاد من الموافقة حرمة الشق على الثياب خاصة لكن لا مطلقاً بل عند المصيبة للانصراف . واما حرمة على الرجل فلا دليل عليه ، بل عمل العسكري ^{عليه السلام} دليل على الجوار لكن يقول صاحب الجواهر (فده) : وكيف كان فلا عرف خلافاً معتداً به في حرمة (اي حرمة شق الثوب) بالنسبة للرجل في غير الاب والاح بل في المعكى عن مجمع الرهان دعوى الاجماع عليه كظاهر غيره الى اخر كلامه الذي لا يشت بطوله مراده . نعم اذا اصم قاعدة الاشتراك الى الاجماع المذكور يجب العاق الرجل بالمرأة احتياطاً لكن في غير الاب والاح لفعل العسكري ^{عليه السلام} فتأمل .

(*) التماكل باعداء الله

في رواية السكوني عن الصادق ^{عليه السلام} عن ابيه عن ابيه ^{عليه السلام} اوحى الله نبي من الانبياء ان قل لقومك لا تلبسوا لباس اعدائي ، ولا تطعموا مطاعم اعدائي ، ولا تشربوا ما شاكل اعدائي فتكونوا اعدائي كما هم اعدائي^(٢)

اقول من السند التوفلي ولم يشت مدحه ولا وثاقته ودلالة الرواية على حرمة الامور المذكورة على المسلمين ايضاً غير حالية عن الاشكال .

١- ص ٥٨٣ ح ١٥ الوسائل

٢- ص ١١١ ح ١١

وعن جملة من كتب الصدوق : (ولا تملكوا ممالك أعدائي) مدلولها كملوا
وفي رواية طلحة بن زيد عن الصادق عليه السلام عن أبياته عليه السلام ان أمير المؤمنين كان لا ينخل
له الدقيق وكان يقول : لا تزال هذه الأمة بخير ما لم يلبسوا لباس العجم ويظمعوا
أظمة العجم فإذا فعلوا ذلك سرهم الله بالذل ^(١) .

وصف الرواية سنداً مانع عن لزوم التكلم حول مدلولها .

(٢٨١) شم الطيب للمعتكف

وقد مر دليله في اشتراء المعتكف في حرف الشين .

(٢٨٢) شم الطيب للمحرم

بحرم على المحرم شم الطيب في غير ما استثنى ، وسيأتي دليلاً في حرف العين
في مادة الاستعمال ان شاء الله .

(٢٨٣) شهادة الزور

وعدها الصادق عليه السلام في صحيح السيد الحسن من الكبائر ^(٢) وقد قال الله
تعالى : واحتسبوا قول الزور . وقال رسول الله ﷺ في موثقة ابن زياد عن الصادق
عليه السلام عن أبيه ان شاهداً الزور لا تزول قدمه يوم القيمة حتى يوحب له النار ^(٣) .
وفي صحيح هشام عن الصادق عليه السلام شاهد الزور لا تزول قدمه حتى يوجب له
النار

فائدة

في صحيح ابن مسلم انه سأل الصادق عليه السلام في شاهد الزور ما يؤبته ؟ قال : يؤدى

١- ص ٣٥٦ ج ٢ الوسائل

٢- ص ٢٥٢ ج ١١

٣- ص ٢٣٨ ج ١٨

من المال الذي شهد عليه بقدر ما ذهب من ماله ان كان النصف او الثلث ، ان كان شهد هذا واحرمه .

وفي صحيح حماد عنه عليه السلام في شاهد الزور ، قال ان كان الشئ قائماً بعينه رد على صاحبه ، وان لم يكن قائماً ضمن بقدر ما اتلف من مال الرجل ^١

وفي صحيح محمد بن قيس عن الباقر عليه السلام قضي امر المؤمنين عليه السلام في رجل شهد عليه رجلان بانه سرق فقطع يده حتى اذا كان بعد ذلك ، جاء الشاهدان برجل اخر فزلا هذا السارق ، وليس الذي قطعت يده بما شهدا ذلك بهذا ، فقص عليهما ان عزمهم نصف الدين ولم يجر شهادتهما على الاخر ^٢

وفي موطأ سماعة عن الصادق عليه السلام : شهد الزور محلدون جداً وليس له وقت (اي تعين فهو نمر) ذلك الى الامام ويطاف بهم حتى يرموا ولا يعودوا
وفي صحيح عاتق عنه عن امر المؤمنين عليه السلام ^٣ فليف به ثم يحمله اباهما ثم يغلى سبيله ^٤

(٥) الشهادة عند غير الاهل للقضاء

قال في العروة الوثقى : من ليس اهلاً للقضاء يحرم عليه القضاء بين الناس و حكمه ليس بنافذ ولا يحوز التراخي اليه ولا الشهادة عنده
يف السيد الاستاد المحكم في مستمسكه حول العملة الاجيرة بلا اشكال

١- ص ٢٢٩ ج ١٨ الوسائل

٢- ص ٢٢٣ ج ١٨

٣- ص ٢٤٤ ج ١٨

٤- ص ٢٥٢ ج ١٨ ذكرنا بحثه في كتاب القضاء وقد تم طبعه .

ظاهر لانها معاونه على الاثم ، اذا كانت بقصد فصل الخصومة والا ففى صدق المموعة على الاثم اشكال بل لا يبعد عدم الصدق وحيثئذ يشكل تحريمها الامن باب الامر بالمعروف على تقدير اجتماع شرايطه .

اقول : اذا كان القاصى يصدق عليه كونه طاعونا لا يجوز الشهادة عنده لان الله امر المؤمنين ان يكفروا به ، والا فلا دليل على المنع اذا كانت لتبصيل الحق ، بل ربما شمسك ، اطلاق ما دل على وجوب الشهادة وحرمة كتمانها

(٥) الشهادة على المعسر

فى صحيح محمد بن القاسم بن العفيل عن الكاظم عليه السلام قال : سألته قلت له : رجل من مواليك عليه دين لرجل مخالف يريد ان يصره ويحسه ؛ وقد علم (الله) انه ليس عنده ولا يقدر عليه ، وليس لعريمه بيعة ، وهل يجوز له ان يحلف له ليدفعه عن نفسه حتى ييسر الله له ؟ وان كان عليه الشهود من مواليك قد عرفوه انه لا يقدر ، هل يجوز ان يشهدوا عليه ؟ قال : لا يجوز ان يشهدوا عليه ، ولا ينوى طلمه ^(١) .

اقول يحرم الشهادة على المعسر سواء كان موافقا او مخالفا ، وكذلك المشهود له كل ذلك لحرمة الامر بالمعسر ، نعم اذا كان العرس اثبات اصل الحر المستحق من احده عند يسار العريم ولم تستلزم له حل اعساره سر راحار وعليه والصحيحة لا تثبت حكما حديثا بل تبين احد موارد حرمة الضرر تخصيصا لما دل على وجوب الشهادة وحرمة كتمانها فتدبر .

(٥) شهادة المعسر على النكاح

قال صاحب الجواهر - ر - : : وكذا يحرم عليه شهادة المقصد فى النكاح

للمحليين والمحرمين والمعتريين بالاخلاق محقق احده فيه ، بل في المدارك نستد
الى قطع الاصحاب ، بل عن معتدل الفنية الاحماع عليه ، بل عن ف دعواه مريحا
لقول الساذق عليه السلام في مرسل بن هلال المحصر بما عرفت : المحرم لا ينكح ولا ينكح
ولا ينكح ولا يشهد النكاح .

وفي مرسل أبي شعرة : في المحرم يشهد نكاح المحلي قال لا يشهد .
فوسوسة بعض متأخري المتأخرين فيه لمعف الحرين في غير محلها . اقول .
الحكم منى على الاحتياط فاهم

حرف الصاد

(٥٠) الصد عن ذكر الله تعالى

قال الله تعالى أما يريد الشيطان أن يوقع بينكم العداوة والبغضاء في الخمر
والمسر ومسدكم عن ذكر الله وعن الصلاة فهل أنتم منتهون^(١)
أقول في دلالة الآية على حرمة كل ما صد عن ذكر الله تأمل

(٣٨٤) الصد عن سبيل الله تعالى

قال الله تعالى ولا تتحدوا امامكم دخلاً وتذكروا سوء ما صدقتم عن
سبيل الله ولكم عذاب عظيم^(٢)
وقال تعالى الذين كفروا وصدوا عن سبيل الله ردباهم عذاباً فوق العذاب
ما كانوا يصدون^(٣)
وقال تعالى قل يا اهل الكتاب لم تصدون عن سبيل الله من امن فبعونها عرضاً
وانتم شهداء وما الله بمعاقل عما تعملون^(٤)

١- البقرة ١٩١

٢- البقرة ١٩٤

٣- البقرة ١٨٨

٤- آل عمران ٩٥

وقال تعالى : وما لهم الا بعدهم الله وهم يصدون عن المسجد الحرام ^(١) الى غير ذلك من الآيات . الكريمة
الظاهر ان سبيل الله هو ديبه فجمع الناس عن دين الله حرام ، بل مقتضى
الاطلاق حرمة منع المسلمين عن اذن المستحبات اذ فما اوضح موقف المانعين
عن رياء بيت الله و سموت اولئذ و . يعود الله منهم * من عداهم
ثم الظاهر ان الصد هو الصد العملي الخارجى - مباشرة او تمسكاً - دون الصد
العلمي فإنه وان كان محرماً فإنه داخل في عنوان الاصل كما لا يخفى

(٥) ما يصد عن القبامة وعن آيات الله

قال الله تعالى ان الساعة اية اكاد احميها لتجرى كل نفس بما تسعى فلا
يصدك عنها من لا يؤمن بها ^(٢) .

وقال تعالى ولا يصدك عن آيات الله بعداد ابرلت ^(٣)
اقول الاظهر ان الايتين وشبههما لانت حرمه ما يصد عن آيات الله فانها ارشادية
الى عدم ترك شرايع الله تعالى فانهم .

(٥) الصدقة لبنى هاشم

وقد مر بحثه في الزكوة في حرف الزاء

(٢٨٥) التصديق على المحارب

في موثق حسن عن ابي عبد الله عليه السلام في قول الله عز وجل وانما جزاء الذين
يجادلون الله ورسوله الاية قال : لا دايغ ولا يؤدى (ولا يطعم) ولا يتصدق

١- الانفال ٣٦

٢- طه ٦

٣- القصص ٨٧

عليه^(١).

قول : وانه ابراهيم بن هاشم عن حماد ربما تردد المحدث في اتصال سلسلة
السند ، لكن الذى يوجب اعتبار الزيادة قول المجاشي في رحاله^(٢) - عمر حمان
عمر اطولا

(•) الاصرار على الذنب

في حسمه الفصل من شدة عن الرضا عليه السلام في اعداد الكناسر : لا صرار
على الذنوب^(٣).

وان الله تعالى والدمار دعوا وحشه وطمعوا انفسهم ذكر الله فاستغفروا
لذنوبهم ومن بعد الذنوب الا الله ولم يصروا على ما فعلوا وهم يعلمون^(٤)
اقول : الرديات المعصرة للاصرار كدب صفة سدا فلاحظ^(٥) والاولى
احالته على المرف و هل هو يلحظ بالنسبة الى ذنب واحد ام مطلق الذنب ؟ فيه تردد
هل هو حرام مستقل او يؤكده عتاب لجرام لدى اصرعه او ارشاد الى ترك الذنوب
الموحى لكثرة العقاب ، او الى ثبوته الواحدة ؟ وجوه

(•) الصراخ على الميت

قال صاحب الحدائق - رحمه - وبالحمله فانه لا اشكال ولا خلاف عندى في
في حوار البكا كد صرح به الاصحاب ، اما الخلاف نصا وفتوى في حوار النوح ؛
فالمشهور بين الاصحاب حواره ما لم يستمر محرما من كذب او صراخ عال او لطم

١- من ٥٣٩ ج ١٨ الوسائل

٢- ص ١١٣

٣- ص ٢٦١ ج ١١

٤- ال عمران ١٣٥

٥- ص ٣١٥ ج ١ تفسير اليرقان

الوجوه وحملتها وجوز ذلك وفي الذكرى عن المسبوط وابن حمزة التحريم وإن الشيخ ادعى عليه الإجماع^(١).

مظاهر هذه العبارة حرمة الصراح العالي وقد صاحب الحواهر : مضافا إلى ما في الحدائق من أن الظاهر من الأحاديث وكلام الأصحاب حرمة الصراح ، وفي العروة : لا يحور اللطم = من والصراح الخارج عن حد الاعتدال على الإحوط : وافقه على هذا الاحتياط اللزومي صلاء العصر أقول ، لم أجد دليلا معتمدا على الحكم في مقابل أصالة الإباحة فلاحظ^(٢)

(٥) التصرف في مال الغير

لاحظ مادة الاستعمال في حرف العين ،

(٢٨٦) تصرف العبد في ماله

في صحيح عبدالله بن مسعود عن الصادق عليه السلام لا يعود للعبد تحرير ولا تزويج ولا عطاء من ماله إلا بأذن مولاه أقول : عدم حوار التجرير والتزويج وصحى لا تكليفي كما يظهر من صحيح منصور^(٣) .

وفي صحيح معاوية عنه عليه السلام في رجل كان على نفسه وماله وله أمة ؛ وقد شرط عليه أن لا يتزوج فاعتق الأمة وتردها ، قال لا يصلح له أن يحدث في ماله إلا ألكة من الطعام ونكاحه فاسد مردود^(٤)

أقول : لكن إذا أحاز سيده صح التزويج كما في صحيح زرارة^(٥)

١- ص ١٦٥ ج ٤ الحدائق

٢- ص ٩١٥ ج ٢ الوسائل

٣- ص ٥٢٢ ج ١٤ الوسائل

٤- ص ٥٢٣ ج ١٤

وفي صحيح زرارة عنهما عليهما السلام قالوا : المملوك لا يجوز طلاقه ولا نكاحه الا
بإذن سيده

قلت فان السيد كان زوجه مد من الطلاق ؟ قال : بيد السيد ؛ ضرب الله مثلا
عبدا مملوكا لا يقدر على شيء أفشى الطلاق ؟ ^(١)

اقول : الاستفهام تقرير ، وهذه الرواية تدل على منع عامة التصرفات سوى
حرق السرة على جوارحه من غير إذن المولى ^(٢)

(٥) التصرف في حق الغير

كما لا يجوز لكل مال الغير استعماله من دون رضاه كذلك لا يجوز التصرف
في حق الغير . يهمل ذلك من مذاق الشرع اولا ومن الأدلة اللغوية في مختلف
المقامات ثانيا . والحق ثبت بالشرع دون العرف فليس منه حق الطمع .

(٥) تصغير الخد

سيأتي بحثه في حرف الكاف في مادة التكر اشاء الله

(٥) مصافحة الاجنبية من غير ثوب

في صحيح أبي بصير عن الصادق عليه السلام قال : قلت له : هل يصافح الرجل المرأة
ليست بمذات محرم ؟ فقال : لا ، الا من وراء ثوب ^(٣)

وقال عليه السلام في رواية سماعة : لا يحل للرجل ان يصافح المرأة الا امرأة يحرم
عليه ان يتزوجها تحت او بنت او عمة او خالة او بنت تحت او صوحا ، واما المرأة
التي يحل له ان يتزوجها فلا يصافحها الا من وراء الثوب ولا يعمز كفها (المصدر) والا

١- من ٣٤٣ ح ١٥ الوسائل

٢- لاحظ الروايات في من ٣٧٦ ح ٢ تفسير الرهان

٣- من ١٥١ ح ١٤ الوسائل

طهران لم يمس بدن الاخصه ولا حار حرام بأى عضو كان من بدنه، وهذا يستفاد من هاتين الرافعين لعدم فهم خصوصية المورد منهما وان كانت الاخيرة ضعيفة سنداً.

(٥) التصفيق

سأني بحثه في حرف اللام في مادة اللهو

(٣٨٧) صلاة الحائض

في صحيح زرارة عن الباقر عليه السلام اذا كانت المرأة طامثاً فلاتحل لها الصلاة وفي حصة الفصل عن الرضا عليه السلام اذا حاضت المرأة فلا تصوم ولا تصلى لايها في حد نجاسة قاحب الله ان لا يعمد الاطاهر أ ، ولا به لاصوم لمن صلاة له ^(١)

مقتضى الاطلاق حرمة مطلق الصلاة والصوم واحتسب كالتام مستحبتين يومية كانت الصلاة او غيرها . وهل الحرمة دائمة او شرعية ؟ يقول صاحب الكفاية في ضمن كلامه في بحث وضع الالفاظ للمعاني الصحيحة او الاعم منها ، ولا اظن ان يلتزم به المستدل (اى بالحرمة الدائمة) ولكنه يسه اختارها في رسالته المعمولة في الدماء الثلاثة ، بل نسبها الى طاهر الاصحاب بما لاحبار الباب ^(٢)

لكن ذكر سيدنا الاستاد الخوئي في مجلس درسه - خارج الفقه - على ما كتبه في رياض المجتهدين في شرح العروة الوثقى تقرير الاسائه ^(٣) . ان المشهور قالوا بعدم الحرمة الدائمة ، وانما القائل بها جماعة منهم المحقق الهمداني

اقول الاوجه هو الحرمة الدائمة تحفظاً على الظواهر الشرعية وما ذكره سيدنا الاستاد الخوئي - دام طله - في مجلس درسه في فيها غير مفنح ، والتفصيل لا يناسب وضع الرسالة

١- ص ٥٨٦ ح ٢ الوسائل

٢- ص ٦١

٣- انعام تلمذى عليه دام ظله

تتمة

قال في العروة الوثقى - يحرم عليها (أى الحائض) العادات المشروطة
 «لطهارة كالصلاة والصوم والطواف والاعتكاف» قال سيدنا الاستاذ الحكيم - قدم
 في متمسكة^(١) اجماعا حكاها جماعة كثيرة ، بل في المنتهى : يحرم على الحائض
 الصلاة ، وصوم وهو مذهب عامة أهل الاسلام وعن شرح المفاتيح انه سرورى انتهى
 ويدل عليه التصور الكثيرة المتفرقة في أبواب الحيض والعاتات المذكورة وهذا
 في الجملة مما لا اشكال فيه ، وأما الاشكال في ان الحرمة المذكورة ذاتية كما
 قد يقتضيه ظاهر جملة من معانيد الاجماع المشملة . او تشرعية ... هذا
 ولا يسمى اتامل في ان موضوع الحرمة الذاتية على تقدير القول بها ليس نفس
 الفعل الذى هو موضوع الامر الموجه الى الطاهر ، ادلا بظن الالتزام من احد
 بحرمة على الحائض مع انه مما لا تساعد الادلة المسافة لاثبات الحرمة الذاتية
 كما سأتى ، بل موضوعها الفعل المائى به نحو عبادى وحيشد فتمرة الخلاف
 المذكور امران . وكلامه بطوله معيد لاند من المراجعة اليه وان كان معه
 لا يخلو عن نظر ومع والاطهر ما قلنا فلاحظ والله العالم .

(٣٨٨) الصلاة بين يدي قبر الامام عليه السلام

في حنة الحميرى المكانية قال : كنت الى الفقيه عليه السلام اساله عن الرجل
 يزور قبرا لائمة . وهل يجوز ان يتقدم القبر ... ؟ فاجاب ... ولا يجوز ان تسلى
 بين يديه لان الامام لا يتقدم ويصلى عن يمينه وشماله^(٢) .

وقد اوردت عليها اشكالات سندا ودلالة لكن كلها قابلة للدفع حتى ما

١- ص ٢٠٤ ح ٢ الطبعة الاولى

٢- ص ٤٥٥ ح ٣

أفاده سيدنا الأستاذ الحكيم - ده - من أن التقدم على المعصوم في الموقف ليس حكماً الزامياً بل ادبياً قطعاً (اى) يكون التعليق قرينة على الكراهة و دعوى . التقدم فيه . اى فى الموقف - فى الصلاة غير ظاهر كونه ادبياً مندفعاً بان الظاهر من التعليق مطلق التقدم لافى خصوص الصلاة لعدم القرينة عليه الخ ^(١) فان دعوى اسراف الرواية الى الموقف فى الصلاة قريبة جداً عند المنصف ولكن مع ذلك الحكم مبنى على الاحتياط للزومى .

فان قلت . كيف التوفيق بينها وبين صحيح رازدة عن الباقر عليه السلام . قال رسول الله ﷺ ليهى عن ذلك ، وقال : لاتخذوا قرى قلة ولا مسجداً ، فان الله عز وجل لعن الذين اتخذوا قورايبائهم مساجد ^(٢)

قلت قد اجاب بعضهم باحتمال ان يراد بالقلة ان يصلى اليهم من جميع الجهات كالكمبة و المسجد ان يصلى فوق القصر . لكن لولا السيرة العارحية لاشكل تر جميع المكائنة على هذه الصحيحة وما ذكر من وجه الجمع ليس بظاهر فلاحظ وتامل .

ثم ان الحرمة التكليفية فى امثال المقام تستلزم الوضعية ايضا كما لا يخفى ويستعمل ان يكون النهى ارشادا الى مجرد عدم دفع الصلاة صحيحة .

(٢٩٨) الصلاة فى اثناء الخطبة

فى صحيح محمد بن مسلم قال سألت عن الجمعة فقال : اذان واقامة يخرج الامام بعد الاذن فيحط ، ولا يصلى الناس مادام الامام على المنبر ^(١) .

١- ص ٣٠٣ ج ٣ مستمك المروة

٢- ص ٤٥٦ ج ٢ من الوسائل

٣- ص ٣٩ ج ٥

(٣٠٠) الصلاة على النفساء

أجمعوا على أن النفساء كالحائض كما عن جميع من الأعيان وعن المدارك والكفاية أنه قول الأصحاب أو مذهبهم وعن المعشر هو مذهب أهل العلم لا يعرف فيه خلافاً ، وقد مر حرمة الصلاة على الحائض فتحرم عليها أيضاً لأجل الإجماع المذكوران تم . أولئفس الروايتين المتقدمتين .
على أن الحكم المذكور ليس مما لا يستفاد من الروايات الواردة في النفساء وحكم النفاس فراجع ولا حظ ^(١) ^(٢) .

(٣٠١) الصلاة على الميت الكافر والمنافق

قال الله تعالى : ولا تعمل على أحد منهم مات أبداً ولا تنم على قبره إنهم كفروا بالله ورسوله وماتوا وهم فاسقون ^(١)

(٥) الصمت

قال الصادق عليه السلام في صحيح منصور : لا وصال في صيام ولا صمت يوماً إلى الليل ^(٢) .

أقول : الظاهر أن الحرمة تشريعية لأدائية

(٥) الصنج

في الحوار ومتمها في بحث العدالة من كتاب الشهادة : المسألة السادسة :

١- من ٦١٠ ج ٢ الوسائل

٢- وأما الصلاة النائمة في الجسادة فهي وإن كانت محرمة لكنها لكونها بدعة وعليه فهيست بحرام حرمة مستقلة ملاحظ من ١٩٢ ج ٥ الوسائل .

٣- التوبة ٨٧

٤- من ٣٨٨ ج ٧

لا خلاف أيضا في أن (العود والصبح وغير ذلك من آلات اللهو حرام) بمعنى أنه
 يفسق فاعله ؛ مستعمه (بل الإجماع) فسميه عليه
 قول - سوف بحث عنه في حرف اللام في بحث اللهو ابتداءً -

(٢٨٩) التصوير

في معتزلة ابن مسلم قال : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن تماثيل الشجر والنصر
 القمر فقال لا ، لا ، ما لم تكن شيئا من الحيوان ^(١)
 ؛ وفي صحيح البخاري قال أبو عبد الله عليه السلام : سألت أبا عبد الله عليه السلام عن
 الأصنام ، وفيها تماثيل طير فجعلت عليها قوبا ^(٢) .
 وفي معتزلة ابن نصر ^(٣) عنه عليه السلام قال : رسول الله ﷺ : أي حرم
 قال : يا محمد إن ربك بقرئك السلام وينهى عن تزويق البيوت ، قال أبو بصير :
 قلت وما تزويق البيوت فقال : صائر المائيل ^(٤)
 إذا عرفت هذه الروايات فاعلم أن هنا مباحث
 لأول أن الروايات الواردة في المقام كثيرة وهي على كثرتها على طوائف
 منها ما هو ضعيف سنداً ومنها ما هو ضعيف دلالة لا يدل على الحكم
 إلا الرامي

؛ ومنها ما هو ضعيف دلالة وسنداً ومنها ما لا يتعلق بالمقام الأول لعدم تعلقه به .
 والصحيح سنداً وما يمكن الاعتماد عليه دلالة هو ما إذا جاءه
 الثاني المراد بالتماثيل في معتزلة ابن مسلم هي غير المحسوسة كما ذهب عن

١- ص ٥٦٢ ج ٣ وص ٢٢٠ ج ١٢ وفي نسخة محمد بن خالد البرقي .

٢- ص ٤٦١ ج ٢

٣- وفي نسخة : محمد بن خالد البرقي

٤- ص ٥٦٠ ج ٣

ذكر الشجر والنس والقمر ، مفهوم الرواية ثبوت الناس في تصوير الحيوان لكنه يجري في المجسمة بطريق اولى .

والنفس وان لم يكن له طهوراً قوماً في الحرمه غير انه غير حل عن الدلاله
عليها ، على ان الحكم يسمى على الاحتياط لاحل وقرع محمد بن خالد الرقي
في الصد : لاحله غير ما عنها وعن الاحرمه المستندة وقدمه ، ان الاظهر عدم حواز
ترك العمل برأيه وعدم حوز لاقه ، سمونها : هذا هو الاحتياط الواجب .

(الثالث) نعم للاسلام في ان اد من التمانين في هذه الايام هو عملي
وامحاده، اجمعها، وفتاها، فاحتمال ان يكون قولان ولا يحد حبان الذي حمودا
عدم الخط الرتبة، خلاصه للشيخ المحقق (لقد من (فقه) اش سبعا عدم رجوع
الذي فلاسفة الشك في عدم رجوع رتبة فتاوى انه محمله مراد ان لا
يمكن الذهاب الى ادم برك لا من جهد فقهه احتياط، وان الاحتمال
الثاني اعني الافتناء غير معجز ثم عدم من صحيح المجلس امد ثور ربه عليه
سأث في حبه امحاده النص بر عمده: المرجوع الى اصله ليس انه لا مانع لاحتمال
سوى لرويه الى حفظ التصادق وبعدها فمحله، ان الله حمده، لكن الارجح قول
المشهور فلا حظ

(الرابع) مقتضى الحدود على لفظه الحيوان في معنوية من مسلم عدم
شمول الحكم بغير الامكان ، لما لا يحسن له احد عن مفهوم الحيوان عرفا
وتفسير الحيوان بعد ما يروى : ان بقية الله تعالى بين الشمس والشمس
والدمر في قوله تعالى عن سيد الاناس والحوي دام طله غير معتمد الا به لم تطلع
منع الظهور ، على ان ذكر الشجرة غيره مما هو في كلام الردي دول الامام عليه السلام
(الخامس) يظهر مما تقدم ان العمدة في المقدم هي الرواية الاحيرة اعني
رواية ابي بصير ، ولكن بحتمل نعين حملها على الاستصحاب لان تزويق السوت

كما ، صدق ، النقش والتصور كذا بتحقيق بالتعلق أى بتعلق الصور ، بصورة على حدراى السيوت ولا تطلق الالتزام بحرمته من احده ، لكن الطاهر من بعض كتب اللغة ان النقش ، حده فى مفهوم الترويق ، على ان الامام عليه السلام حرمه بالتصادم ، والتصور بيجاد الصوره وعملها ، لا بعلمها ، كـ هو ظاهر وهذا الاحتمال ماقط

بعم معد الرواية اس حرمه مطلق التصوير بل تصوير السيوت الا ان يتمسك ، اطلاق كلام الامام عليه السلام فى دين الروية ، لكن الاضاف عدم الاعتماد على مثل هذا الاطلاق ، ككلام الامام عليه السلام يحسن لقول الله عز وجل لا شك فلا شئ ، رائد فيه عن مدلول كلامه تعالى على ان كلام الامام اس متصفاً بالحكم اصلاً فتدبر حتى لا يند ، عمت الامر ، اس عندما ما يوجب التعدى عن السيوت الى غيرها

بم مقتضى الاطلاق عدم الفرق بين تمثال دوات الارواح وغيرها كما ان بناء المحرمات فى السيوت ان لم يشمله الاطلاق لمحق بالتصديق برعى الحرمة بطريق اولى ثم انه ممكن ان يقال ان انقاء الترويق اساً حرام للملازمة العرفية بين الاحداث والاشياء فى امثال هذه المقامات هذا

ولكن الاظهر عدم حرمة الترويق متصور عر دة ت الارواح صلا عن حرمة افعالها ، والذي يمكن ان يستدل عليه خبر ان .

(احدهما) موثقة امان بن عثمان عن ابي العباس عن ابي عبد الله عليه السلام فى قول الله عز وجل يعملون له ما يشاء من محارب و قاتل ، فقال والله ما هي سائيل الرجال والنساء ولكنها الشجر وشبهه ^(١)

وان الرواية لا تخلو عن دلالة على جوار تصوير الاشجار وشبهها فى شرعنا ايضا ، نعم فى السند ابو العباس وهو مشترك ، لكن الطاهر بقربة روايه امان وبقريضة اخرى مدكورة فى الوسائل بعد هذه الرواية رواية هو العسل بن عبد الملك الثقفي

واروايه عنه

(ثانيهما) صحيحه الموطى كنت عند ابي الحسن الرضا عليه السلام فخرج
اسما خاتم ابي عبدالله وخاتم ابي الحسن عليهما السلام وكان على خاتم ابي عبدالله
الخطبة ثقتي وعصمي من الناس ونقش خاتم ابي الحسن حسنى الله ورسوله وروية
وهلال في اعلاه ^(١).

ومن القرب جدا ان نقش خاتم الكاظم عليه السلام كان ممره ومعدوم ان الاعم
لا يهر بالحرمان وسعدان يكون لنقش معبر امره كان اهدى اليه بعد النقش
والصنع.

• ما ياتي صحيح رازم عن الناصر عليه السلام لانه مثل الشجر ^(٢) فحتم
ا ادة الحفظ دون العمل قال سيد الاستاذ الجوهري

على ان مقتضى الروية لقطعه لامتددة الى زمان لمعدهم حوار التعوين
لهم روايات الارواح وام رزام سمع من اهل حوار تصوير الاشجار والواكيد و
الحداد والمشطوط والمحدثات الخ ^(٣) اهل نفى في المقام امران

الاول احتملاه سابقا من حرمه انقاء الترويق على لغز او العالقات وان
لم يكن فاعلا ومحدثا وهذا الاحتمال لا بأس به في نفسه ، لكن اطلاق الروايات
تدفعه فلا يظهر عدم الحرمة

ومن الروايات معتبرة محمد بن مسلم عن الناصر عليه السلام قال له دخل
رحمت الله ما عده السمات لتي ^(٤) ه في بيوتكم ؟ فقال هذا للنساء او بيوت

١- ص ٤١٠ ح ٣ لومائل

٢- ص ٢٢٠ ح ١٢

٣- ص ٢٢٣ ح ١ مصباح الفقاهة

٤- هذا هو العينة فان الروية الثانية في غير البيوت ولاولى مطلقة وقائمة بلقيد

بما سبق بناء على خصوصية في البيوت .

النساء (١)

أقول الظاهر ان لم يثبت لآله * و * فيها الي المراء ليست للملكه من المطلق الاختصاص ومنه صحيح ان * عند * لا بأس بان يكون التعاضد في السموت اذا عرفت * ذمها منها * بر * * * * ذلك^(١)

أقول ملاحظه لروايت بذلك على ان الشرط للاستصحاب دون الاروم فلاحظ

الباب (٤٥) من ا. ا. اب المصنف * غيره من الوسائل ج ٣

* منها صحيح محمد بن مسلم قال سألت جدهما * عن التمهيد في الميت ؟

فقال لا بأس اذا كانت عن يمينك * عن شمالك وعن خلفك او وقعت رحلتك وان كانت في القبلة قال عليها ثوباً^(٢) .

أقول لروايت لا يخلو عن الدلالة على ان ادان فرسامة حوات الامم

الي حكم الصلاة فلاحظ

(الثاني) يجوز حد لصدقة المتبرعة لعدم الدليل على المنع

(السدس) ان الاطهر (احتساباً لروايت) * و * حريمه تصوير الممثل اذا كان

مجهول للاجماع وعدم ثبوت ما حواريه ان كان له حوائج الشامل للاسنان وفي

غيره الحوار اذا لم يثن برؤف السبب والاحرم هذا ما رواه واحدا في المقام والله

العالم بالاحكام ولكن الاظهر حوار الترتيق لصنف روضة امي بصير بكلا طريقتيهما

(٣٩٥) صوم الحائض

سبق بحثه في صلاة الحائض فراجع

١- ص ٥٦٤ ج ٣ في سنده و * كان محمد بن حاتم غير ان سنده لرواية العامة ايضا

مشمول عيه فالاعتماد على هذه الرواية ليس خلاف الاحتياط .

٢- ص ٥٦٤ ج ٣

٣- ص ٣١٧ ج ٣

(٢٩١) صوم ايام التشريق لمن يكون بمنى

في صحيحه عنه ربه بن عمار قال : سألت ابا عبد الله عليه السلام عن صيام ايام التشريق فقال : اما بالامصار فلا بأس به واما بمنى فلا ^(١) .

١ دعوى بصراى الرواية الى خصوص الناسك ضعيفة جدا والاقوى الترك و لا يمكن التساكن بمنى بمسألة ١ وهما روايات اخرى ولكن اكتفينا بواحدة ونقلنا من حب الحدائق ^(٢) عن المعمر والنا كثره اجماع علماء الاسلام عليه .

(٢٩٢) صوم العيدين

بحرم صوم يوم عيد الفطر و يوم عيد الاضحى و جماع علماء الاسلام انهم المصدر السابق ١ للروايات الضعيفة سنداً او دلاله لكن المجموع مع الاجماع المدكور يسمى بالحكم المدكور ان شاء الله ^(٣)

والصالح الحدائق - قدس - و ستم - لشح من تحررم صوم العيدين و ايام التشريق بحكم القائل في شهر الحرام - فيه يجب عليه صوم شهرين من اشهر الحرم و ان دخل فيهما بعد و ايام التشريق - المشهور بين الاصحاب - هو عدم صوم الحرام ^(٤)

اقول ١ تصدروا بيان احديهما وانه رواية هي ضعيفة سهل ٢ انتهتا صحيحه اخرى انه قال قالت لابي حمزة عليه السلام رجل فتد رجلا في الحرام ٢ فانه دمه و ثمنه و صوم شهرين فتنه بعض من اشهر الحرام و يعنف رقبة

١- ص ٣٨٥ ج ٧ الوسائل

٢- ص ٣٨٧ ج ١٢ الحدائق مطبوعة حديثا

٣- ص ٣٨٣ ج ٧ الوسائل

٤- ص ٣٨٨ ج ١٣

٥- ص ٢٧٨ ج ٧ الوسائل

وبطعم شئ مكنتنا. قال قلت يدخل في هذا شئ؟ قال وما يدخل قلت: العبدان
 وأيام التشريق، قال بصوم يومه حق لرميه. وقيل إنها صمعة سدا وقيل دلالة ولم
 يظهر لي وجه الضعف.

(٢٩٣) الصوم في السفر

في موثقته سمعته المصمرة قال سألته عن الصيام قال لا يصوم في السفر قد
 صام «س» على عهد رسول الله فمدهم القضاء، فلا يصوم في السفر الاثلاثة امام التي قال
 الله عز وجل في الحج^(١).

وقد دلت على حرمة الصيام في السفر وأما ما جرى^(٢) ولا ظهر عدم الفرق
 بين الواجب والمنع لصحيح البرقي^(٣) وموثقه سماعة^(٤) واستثنى ثلاثة امام
 للحاجة في المدينة لصحيح معاذة^(٥) والنذر المشروط في السفر، لا يطلق النذر
 لصحيح مهزيار^(٦) واستثنى صوم بدل البدنة امس.

(٥) الصوم الندي لمن عليه قضاء الواجب

بدل على الحكم صحيح الحلبي وغيره ولكن في استعادة الحرمة الذاتية
 منه اشكال فلاحظ^(٧).

(٥) الصوم على النفساء

في صحيح عبد الرحمن بن الحجاج عن أبي " عن عائشة عن المرأة تلد بعد العصر

١- ص ١٤٢ ج ٧ الوسائل

٢- ص ١٢٤ ج ٧

٣- ص ١٤٤ ج ٧

٤- ص ١٤١ ج ٧

٥- ص ١٤٣ ج ٧

٦- ص ٢٧٧ ج ٧

٧- ص ٢٥٢ ج ٧

أتم ذلك اليوم أم تفطر؟ قال : تفطر وتقضى ذلك اليوم
 لكن الحرمة الدائمة على من لم يصب في صلاة الحائض لا دليل عليها فلا حظ
 وتامل

(٢٩٤) صباغة آنية الذهب والفضة

يحرم صباغة آنية الذهب والفضة على الأظهر وسيأتي بحثه في حرف العين
 في مادة الاستعمال فلاحظ

(٢٩٥) الصيد

في صحيح حماد بن عثمان عن الصادق عليه السلام في قول الله عز وجل ومن أضر
 غير باع ولا عاد ، قال : الباعى باعى الصيد والمعادى الباقى ، ليس لهما أن يأكلا
 الميتة إذا أضررا هي حرام عليهما ، ليس هي عليهما كما هي على المسلمين وليس
 لهما أن يقصرا في الصلاة ^(١) .

أقول : ذكر باع الصيد في حنب الباقى وحملهما في قول المسلمين وعدم
 روال حرمة الميتة بالنسبة إليه دلائل قوية على حرمة الصيد بل شواهد على شدة
 الحرمة .

وحيث أن سيدنا الأستاذ الخوئي كان يذهب إلى الجوار فكنت إليه أن
 الصحيحة تدل على الحرمة فأخبرني قبل أشهر من هذا اليوم بما هذا نصه :
 لا تدل الصحيحة المدكورة على حرمة الصيد للهوى بوجه ؛ نعم قد يتوهم
 أن حرمة أكل الميتة على الباعى تقتضى - بمناسبة الحكم والموضوع - حرمة
 الفعل الصادر منه (الصيد للهوى) وكل هذا التوهم خاطئ والسبب في ذلك أن

التمره المسمى في عرفهم بصيد اللهو بانه لهو كما يشهد به قوله في صحيحة زرارة المتقدمة انما حرج في لهو ولكن حرمة مطلق اللهو بحيث نعم مثل التمر والصيد لا تملحون عن تأمل هذا كلام هذا العقيبه المحقق - قدس

اقول . لا يسفى الشك في دلالة صححه حماد المتقدمة على الحرمة وما ذكره سيدنا الاستاذ المحقق وهذا المحقق ما لا يسمى الالتفات اليه . لكن بقي هنا شيء وهو ان المدكوري الحديث هو مطلق الصيد دون الصيد الدهوي ، لكن الاطلاق المرور لا يكون فريته للحمل على الكراهه بل رفع اليد عن الاطلاق ويصدق باللهوى فتدبر

(٢٩٤) صيد البر على المحرم

قال الله تعالى في اول سورة المائدة - احلت لكم بهيمة الانعام الا ما ينثى عليكم غير محلى الصيد وانتم حرم . . . واذا حللتم فاصطادوا وقال . «ايها الذين آمنوا اسلواكم الله بشيء من الصيد فتدله ايديكم ورماحكم لعلكم الله من يعافيه» «الصيد» بابها الذين آمنوا لا تقتلوا الصيد وانتم حرم ومن قتله منكم متعمدا فجزاء مثل ما قتل من النعم يحكم به ذوا عدل منكم هديا بالغ الكعبة او كفارة طعام ما كين او عدل ذلك شيئا مما ليدوق وما ل امره عما لله عما سلف ومن عاد فينتقم الله منه والله عزيز ذو انتقام . احل لكم صيد البحر وطعامه متاعا لكم وللسياحة وحرم عليكم صيد الرماد من حراما واتقوا الله الذي اليه تحشرون ^(١)

في صحيح معاوية عن الصادق عليه السلام في قوله تعالى : ليلواكم الله بشيء من النعم قال : حشرت لرسول الله في عمرة الحديسية الوحوش حتى نالها ايديهم ورماحهم وفي صحيح الحلبي : حشر عليهم الصيد في كل مكان حتى دنا منهم ليلوهم

الله به (١)

« في صحيح معاذة عند ^{الخلا} كلشيء يكون اصله في المحرور يكون في الحر والحر ، فلا يسمى للمحرور ان يقتله فان قتله فعليه الجراء (٢)

اقول تفيد النهي عن الصيد بالاحرام غير صريح في حواره في الحل مطابقة بل يمكن ان يكون بمعنى افراده حراما ايضا بدليل احمر فلاتنا في الامة ماسبق فلاحظ

(٢٩٧) اصطياد حمام الحرم

في صحيح علي بن جعفر قال : سألت اخي موسى ^{الخلا} عن حمام الحرم يصاد في الحل ، فقال لا يصاد حمام الحرم حيث كان ، اذا علم انه من حمام الحرم (٣)
اقول : مقتضى اطلاقه عدم الفرق في الحكم بين المحل والمحرور فلا يجوز للمحل اصطياد حمام الحرم في الحل فلا يجوز قتله بطريق اولي وهذا مذهب جمع وذهب جمع اخر الى الكراهة واستدلوا بصحيح ابن سنان عنه سأل ابا عبد الله ^{الخلا} عن قول الله عز وجل « ومن دخل كان آمنا » قال : من دخل الحرم مستجيها به كان آمنا من سخط الله ، ومن دخل من الوحش والطير كان آمنا ان يهاج او يؤذى حتى يخرج من الحرم (٤)

فان مفهوم ديلته حواجز الاصطياد اذا خرج من الحرم الان يعمل هذا .
الصحيح على الطائر العابر دون الساكن في الحرم ، فالاحتياط لازم وفاقا للمحقق في الشرائع .

١- ص ٥٠٢ ج ١ تفسير البرهان

٢- ص ٥٠٥ ج ١ تفسير البرهان

٣- ص ٢٠٣ ج ٩ الوسائل

٤- ص ٢٠٢ المصدر

حرف الضاد

(٥) ضرب الدف والطبل والطنبور

يأتى دليل حرمتها فى حرف اللام فى مادة اللها والله .

(٣٩٨) ضرب المسلم

فى صحيح الحلبي عن الصادق عليه السلام قال رسول الله ﷺ : اناعنى الناس على الله عروجل من قتل غير قاتله ومن ضرب من لم يضربه ^(١) .

وفى صحيح الثمالى قال : قال (٢) لوان رجلا ضرب رجلاً سوطاً يضربه الله سوطاً من النار ^(٣) .

اقول ضرب المسلمين حرام الا انتقاماً وانتصاراً حيث سبق دليل حوازه فى مادة السب وفى صحيح الحلبي عن الصادق عليه السلام : ايما رجل قتله العمد فى القصاص فلا دية له ، وقال : ايما رجل عدا على رجل ليضربه فدفعه عن نفسه فجرحه او قتله فلا شيء . . . وقال : من بدأ فاعتدى فاعتدى عليه فلا قود له

وفى موثق امان عنه عليه السلام فى رجل ضرب رجلاً ظلماً فرده الرجل من نفسه فاصابه شيء قال : لاشيء عليه ^(٤) .

١- ص ١١ ج ١٩ الوسائل

٢- ص ١٢ ج ١٩

٣- ص ٤٣ ج ١٩

ثم المعلوم عدم حوار قتل الضارب ابتداء والروايات بظرة الى وقوع القتل في اثناء الدفاع عن النفس من غير قصد .

ثم ان حوار الدواعي محتصر بالمصروب عن الظالم واما المصروب الظالم ولا بد له من تمكين الضارب المظلوم من حقه بمقدار ظلمه

وعندما حارب الضارب هـ ضرب الروححة موحدة بشورها قال الله تعالى واللاتي يخافون شوذهن^(١) واهجر وهن في المصاحح واسريوهن^(٢)

ويعب ضرب من قتال عنده ضرباً شديداً كما في المصاحح^(٣)

وكذا يعب ضرب المرأة المرتدة اوقات الصلاة كما في صحيح حماد^(٤)

وكذا يعب ضرب من احدث في المسجد الحرام كما في صحيح الكناي^(٥)

ويحور لبحا كم ضرب من يؤدى الناس ملاحمة^(٦) قولاً وفعلاً وقد سبق دليله في معبحث ابداء المؤمنين .

٢٩٩ ضرب النساء ارجلهن لاعلام زينتتهن

قال الله تعالى ولا يبرس من ارجلهن ليعلم ما يعفى من زينتهن^(١)

وهل يمكن التعدى عن مورد الامة الى مطلق اعلام الزينة المسمية فـهـ

تردد : والحق عدمه .

(٥) ضرب البربط وغيره

قال الصادق عليه السلام في موثقه اسحق : ان شيطاناً نقل له الفعدر اذا ضرب في

١- الباء ٣٤

٢- ص ٧١ ج ١٩ الوسائل

٣- ص ٥٤٩ ج ١٨

٤- ص ٥٧٩ ج ١٨

٥- نور ٣١

ميرل الرجل اربعين صاحياً بالمرط ودخل الرجل وضع ذلك الشيطان كل عمو
منه على مثله من صاحب الست ثم نفع فيه نعمة فلا يمارعها حتى تؤتى نأوه فلا
يعار^(١) اقول لاقوة في دلالة الرواية بدليها على الحرمة ، نعم هي ثابتة له بعنوان
اللهو كما يأتي .

(٣٠٠) الاضرار بالغير

قال الله تعالى ولا تضاروا الامة بولدها ولا مولود له بولده^(٢)

وقال تعالى : ولا تضاروهن لتضيقوا عليهن^(٣) .

وقال تعالى . ولا تضاروا ولا تضاروا ولا تضاروا فانه فسوقكم^(٤)

وقال تعالى : ولا تضاروهن ضاراً لتضاروا^(٥) .

الامات الكريمة تدل على عدم حوار اضرار الروح بالروح وعسكه واضرار
الكاتب والشهيد بغيرهما وبغيرهم منها ولا سيما الآية الثالثة عدم حوار الاضرار بالغير
مختلف الاصل اذا ثبت حواره او دحوه شرعاً . وتؤيده ما روى عنه عليه السلام ليس منا
من عثر مسلماً او ضره او ما كره^(٦) لكنه ليس بدليل لصحة سنداً

وهي موثقة برادة عن الباقر عليه السلام على ما رواه المشايخ الثلاثة في كتبهم
الاصيلة (وطريق الصدوق اقوى ادليس فيه محمد بن خالد السرقى) قال : ان سمرة
بن حنبل كان له عذق في حائط لرجل من الاضار وكان منزل الاضار في باب
الاستان فكان يمر به الى محله ولا يستأذن ، فكلمه الاضار ان يستأذن اذا جاء

١- ص ٢٢٢ ج ١٢ من الوسائل

٢- البقرة ٢٣١

٣- الطلاق ٧

٤- البقرة ٢٨٢

٥- البقرة ٢٣١

٦- ص ٢١١ ج ١٢

فأبى سيرة فلما تأبى جاء الانصارى الى رسول الله ﷺ فشكا اليه وحسره الخير ،
 فأرسل اليه رسول الله ﷺ وخبره بقول الانصارى وماشكاه ، وقال : اذا اردت الدخول
 فاستاذن فأبى فلما أبى سادته حتى ملع به من الثمن ما شاء الله ، فأبى ان يسبع ،
 فقال لك بها عديق بمد لك في العنة فأبى ان يقبل فقال رسول الله ﷺ للانصارى :
 اذهب فاقلمها ، وادم بها اليه فإنه لا ضرر ولا ضرار ^(١)
 وهذه الرواية تفيد تصرفات المالك في ملكه بصورة عدم الاضرار بالغير ،
 فمفهوم منه حرمة الاضرار

• في المكاتبة الى العسكري عليه السلام رحل كانت له قناة في قرية فاداد رجل
 ان يسفر قناة اخرى الى قرية له ، كم يكون بينهما في المعد حتى لا يضر احديهما
 بالاحرى في الارض اذا كانت صلبة او رخوة ؟ فوقع عليه السلام على حسب ان لا يضر
 احديهما ، بالاخري انشاء الله اقول : لا خصوصية للمورد عرفا فيحرم الاضرار مطلقا
 وفي مكاتبة اخرى اليه عليه السلام رحل كانت له رحى على نهر قرية ، والقرية
 لرجل ، فاداد صاحب القرية ان يسوق الى قريته الماء في غير هذا النهر ويعطل هذه
 الرحى ، أله ذلك ام لا ؟ فوقع عليه السلام يتقضى الله ويعمل في ذلك بالمعروف ولا يضر اخاء
 المؤمن ^(٢) فدل الرواية على ان الرحى اذا كانت منصوبة على نهر شخص ناذاه فليس
 لصاحب النهر تعويله عن مجراه لتعطيل الرحى المستلزم للضرر على صاحبها فتأمل .

تفصيل حول قاعدة لا ضرر

استنبط الفقهاء (رض) من قوله ﷺ (لا ضرر ولا ضرار) في الموثقة وغيرها ^(٣)
 قاعدة تعنى الضرر المعروفة بقاعده لا ضرر ؛ وحسب انها كثيرة الفردع تعرض

١- من ٣٤١ ج ١٧ الوسائل

٢- من ٣٤٢ ج ١٧

٣- وعن فخر المحققين دعوى تواتر الاخبار به لكنها ممنوعة .

لها بعض التعرض ، ومن يريد الاطاحة بها فلا بدله من مراجعة الكتب الاصولية كالوسائل والكفاية وحواشيهما واحاد التقريرات والدراسات وغيرها
(الفصل الاول) الضرر هو النقص وهو مع النفع ضدان لهما ثالث وليساهن
قبيل العدم والملكة كما اختاره صاحب الكفاية فده واما الضرر ارضيه اقول :
(١) مصدر من باب المفاعلة .

(٢) فعال من الضرر ، اى لا يجاربه على اصراره باذخال الضرر عليه ولعله المراد بقول الآخر ، والضرر ابتداء العمل والضرر اذ الحراء عليه
(٣) والضرر فعل الواحد والضرر افعول الاثنين
(٤) الضرر ما تضر به صاحبك وتمتفع انت به ، والضرر ارضي تضرع من غير ان تنفع به .
(٥) الضرر سوء الحال والضرر الصيق .
(٦) الضرر ارضي تضرع ، الضرر ارضي في الضرر ارضي الاضرار
(٧) الضرر والضرر واحد ، والتكرار للتأكيد فقط .

(الفصل الثاني) حمل الحملة على النهي خلاف الظاهر ، بل الظاهر انها نافية
والاقرب من الموحود المذكورة في معنى الحملة امران
(احدهما) انه نفى الحكم والاثار بلسان نفى الموصوع كقوله : لا رما بين
الوالد والولد ولا صلاة الاطهور ونحوهما . اختاره صاحب الكفاية فده
(ثانيهما) انه نفى السب بلسان نفى المسبب اى لاحكم شرعى ينشأ من قبله
الضرر كما اختاره الشيخ الانصارى . فده . وجماعة

والفرق بينهما اختصاص الاول بما اذا كان متعلق الحكم ضررياً في نفسه
كالوصوء الموجب للعدو وشمول الثاني لما اذا كان الضرر ناشئاً من نفس الحكم
كلزوم البيع الغبني وسلطنة المالك على الدحول الى عذقه واباحته له من دون
استيذان من الانصارى وحرمة الترافع الى حكام الجور اذا توقف اخذ الحق عليه .

واليك تفسير اخر عن الفرق بين القولين في لسان صاحب الكفاية في معني
الاسداد : واما المقدمة الرابعة فهي النسبة الى عدم وجوب الاحتياط التام لا كلام
فيما يوجب عسر احتلال النظام واما فيما لا يوجب ، فمحل نظر بل منع لعدم
حكومة قاعدة نهي العسر والجرح على قاعدة الاحتياط ، وذلك لما حققناه في معنى
مادل على نهي الضرر والعسر من ان التوفيق بين دليليهما (اي دليل نهي الضرر ،
الجرح) ودليل التكليف والموضع المتعلق بهما (اي الضرر والجرح) وهو
نفيهما (اي التكليف والموضع) عنهما (الضرر والجرح) بل ان نفيهما (الضرر
الجرح) فلا يكون له حكومة على الاحتياط العسر اذا كان يحكم العقل لعدم
العسر في متعلق التكليف واما هو في الجمع من احتمالاته احتياطاً

نعم لو كان معناه نهي الحكم المادي من قبله العسر كما قيل لكنت قاعدة
نفيه محكمة على قاعدة الاحتياط لان العسر حينئذ يكون من قبل التكليف
المبجولة فتكون منفية نفيه ^(١) .

اقول لكن لو سلمناه رآه في نهي الضرر فلا سلمه في نهي الجرح حرماً بل
وفي نهي العسر فان قوله تعالى : ما حمل عليكم في الدين من حرج مريب في نهي
حمل الجرح لا في نهي الجرح نفسه ، وحمل الجرح هو تشريعه فهو كالنهي على محذور
الشيخ الاضاري فده وكذا في العسر فان قوله تعالى : يريد الله بكم اليسر ولا يريد
بكم العسر ^(٢) طاهر في نهي الحكم والتشريع دون نهي الموضوع اذا لارادة تشريعه
على ما حققناه في كتابنا صراط الحق فلاحظ

بل الاظهر ان نهي الضرر كذلك اذا ذكره صاحب الكفاية من اسده نهي
الموضوع بلحاظ اثار الضرر واحكامه غير متين ، من دوة نقاء احكام الضرر وعدم
رفعه بهذه الجملة ، اذ من احكامه الحرمة اي حرمة الاصرار بالضرر فهل نفور

صاحب الكفاية يرفعها وحواجز الاسرار بالغير ؟ بل القابل للسعي هو آثار موضوع
الضرر اعني الوضوء الشرعي والعسل الشرعي وهو ما مثلاً
وبالحكمة صدور نفي الضرر من لسان الشارع بما هو شارع وحاكم شرعي
قريبة على ان المراد من الضرر المعنى هو الضرر الناشئ من الحكم الشرعي فقط
فاختصاص الرواية بالنسب الشرعي دون التكويني ليس بمحدد كما استعمله صاحب
الكفاية (قده) .

(العسل الثالث) ان الظاهر من الموثقة ان الضرر الذي يكشف عن عدم ثبوت
الحكم الشرعي في مودده هو الضرر الشخصي دون الضرر النوعي كما ان الامر
كذلك في الجهل والعطاء والسيان وغيرها في حديث الرفع وما ذكره الشيخ
(قده) في رسائله ضعيف لا يستلزم اعتبار الضرر النوعي ولعل صلاصته غير كافية
حول نوعية الضرر المدكود لكنه ايضا ضعيف فتأمل

(الفصل الرابع) النكرة في سياق النفي تعيد العموم كما قالوا ، وحيث ان
الضرر في الرواية نكرة وقعت عقب النفي فهو بعيد العموم ، وعليه فلا بد من ملاحظة
الادلة المتكاملة للاحكام النافذة لموضوعاتها متناوئينها الادلية في مورد الاجتماع
كالوضوء والغسل والموم الضرريه - فان النسبة بينهما عموم من وجه - فان كانت
دلالتها بالاطلاق قدمت القاعدة عليها تقديم العام على المطلق ؛ وان كانت بالعموم
فوجه تقديم القاعدة عليها هو فهم العرف والظاهر ان السرف في فهم العرف هو حكومة
القاعدة على الادلة المدكورة كما يراها الشيخ الانصاري والسيد الاستاذ الخوئي
(دام طله) خلافا لصاحب الكفاية وسيدنا الاستاذ المحكم - قدهما - والكلام في
المقام طويل الذيل غير ان الاظهر ما ذكرنا والله العالم .

(الفصل الخامس) يقول الشيخ الانصاري قده : الا ان الذي يوهن فيها هي كرامة
التخصيمات فيها بحيث يكون الخارج منها اصناف الباقى . . . خصوصاً على تفسير

الضرر مادخال المكروه كما تقدم . بل لو نرى على العمل معوم هذه القاعدة حصل منه فقه جديد ، ومع ذلك فقد استقرت سيرة الفريقين على الاستدلال بها في مقابل العمومات . . الا ان مقال مضافاً الى منع اكثريه الخارج - وان سلحت كثرته - ان الموارد الكثيرة الخارجة عن العام انما خرجت بعنوان واحد جامع لافراد هي اكثر من الباقي كما اذا قبل اكرم الناس ودل دليل على اعتبار العدالة خصوصاً اذا كان المخصص مما يعلم به المخاطب حال الخطاب ؛ ومن هنا ظهر وجه صحة التمسك بكثير من العمومات مع خروج اكثر افرادها كما في قوله : المؤمنون عند شروطهم وقوله تعالى : ادعوا بالعقود بناء على ارادة اليهود كما في الصحيح .

اقول : تخصيص الاكثر مستهجن سواء كان بجامع واحد او بتناوين مختلفة والموارد ان المشار اليهما في كلامه قدم . لا بد من توجيههما ولا يكونان عند العرف دليلين لرفع الاستهجان ، واما اذا علم المخاطب بالمخصص حال الخطاب فعليه كالمخصص المتصل اللفظي بمنع عن انعقاد الظهور للعام في غير الخاص المعلوم للمخاطب .

وفصل سيدنا الاستاذ العنوي بين القضية الخارجية والقضية الحقيقية فسلم استهجان التخصيص المذكور في الاولى دون الثانية فان القضية الحقيقية قضية لم يلحظ فيها الخارج الاعلى فهو الفرض والتقدير فلا يميز فيها كثرة افراد المخصص خارجاً .

اقول : الاصح الحاق الحقيقية بالخارجية في الاستهجان لضمف التعليل المذكور في كلامه ولعله تبع في ذلك شيخه المحقق النائيني (قدمه) فانه كثيراً ما يفضل في المسائل بين القضيتين .

ثم ان الخارج من المعموم المذكور مورد .

١ - الديات ٢ - الحدود والتعزيرات ٣ - الصناعات ٤ - الخمس والزكوة
والفطر ٥ - الحج ٦ - الجهاد ٧ - اشتراء الماء للوضوء مثلاً ٨ - نجاسة ملاقي
النحس اذا كانت مسقطه لماليتها^(١) وهكذا في موارد العلم الاجمالي كما اذا علم بفصية
احد الاموال العالية او نجاسته او نجاسه من ما يبع مردد بين ماء اسمان وكل من
اقرادها دو مقدار كثير وهكذا الى غير ذلك

اقول : اذا قلنا ان المتيقن من نفى الضرر هو عدم تشريع حكم يجوز لكل
مكلف الاضرار بمقبره بسبب التصرف في ماله ، فلا يرد الاشكال في شيء حتى في
مثل القصاص والصناعات لانهما خارجتان عن مدلول الرواية المخصوص بالاحرار
الاشدائي ؛ لكن اطلاق الرواية هو عدم تشريع حكم ضرر على العباد ولو من -
الشارع نفسه ، وعليه فنقول الديات والصناعات واكثر احكام الحدود خارجة عن
الرواية فخصما لما عرفت من انصرافها الى الضرر الاشدائي دون الانتقامي كما يدل
عليه قلع الشجرة .

واما الخمس واكثر موارد الزكوة فيحتمل ان الشارع لم يعتبر المكلف
مالكا لهما بل اعتبرهما ملكا للفقراء فهو من ما يعدم التمتع دون الضرر .

وقد يجاب عن الجميع ان مورد نفى الضرر هو الاتفاق في دون الدائم
ولذا لم يعتبر احد على النبي الاكرم عليه السلام حين نفى الضرر باحد المذكورات .
وهذا الجواب وان صدر عن محقق كبير مثل سيدنا الاستاذ الخوئي غير انه
عجب بل غريب منه . دام طله - فانه دعوى حزاوية وتعليله عليل فان الصحابة كما
لم يمتروا عليه بالمذكورات لم يمتروا عليه بموارد الضرر الاتفاقية ايضا كما اشترأه
الماء للوضوء باصناف قيمته .

وعلى الجملة ان قيل بالتنصيص في غير ما ذكرنا فلا مانع عنه لعدم لزوم

تخصيص الأكثر كما اشار اليه الشيخ الاصادي قده والله العالم .

(الفصل السادس) اذا دار امر شخص بين ارتكاب احد السررين المحرمين فلا بد من اختيار اقلهما سررا واحتساب ما يكون اهم حزمة كما هو الحال في مطلق موارد التزاحم .

واما اذا دار الامر بين السررين للثنتين كما ان دخل رأس دابة شخص في قدر شخص آخر ولم يمكن التخليص الا بفساد القدر وقطع رأس الدابة فان كان هذا بفعل احد المالكين وحسب عليه اطلاق ماله مقدمة لتخليص مال الغير عنه وورده الى مالكه فانه واجب مهما امكن . ومعه لا تصل النوبة الى المثل او القيمة . ولا يتوهم جريان نفي السرور في حق المالك الفاعل كما يظهر من ملاحظة الموقفة المتقدمة .

واما اذا كان بفعل غير المالكين فتختار كل من المالكين في اطلاق ماله ومال الاخر مع الصمان (مثلا او قيمة) غير المعنى بحدث نفي السرر المستقر على الفاعل اخيراً .

نعم اذا كان اطلاق احدهما عند العرف اكثر عدداً وطلما فلا بد من اطلاق الاخر اذ لا يجري ح فيه نفي السرر والوارد مورد الامتنان المنفى في المقام لاجل تزاحمه باطلاق مال الاخر الاكثر الاهم ، وهكذا اذا كان ذلك بأفة سماوية ولم يكن بفعل فاعل فان الحكم واحد وفاقاً للمشهور واما ما اعترضه سيدنا الاستاذ المغوي . دام ظله . على ما في الدراسات ^(١) فهو ضعيف كما يظهر للمتأمل .

ثم ان تصرف المالك في ملكه اذا كان مداعى الاضرار بالغير او كان لمجرد اللعب مع علمه باضرار الغير فهو حرام كما عرفت واما اذا كان بداعى دفع الضرر بحيث ان لم يتصرف تضرر المالك وان تصرف يتضرر غيره كجيرانه مثلاً فالحق هو

المحوار لعدم شمول قاعدة نفي الضرر ككل مطلق وعام للفردين المتناقضين أو المتضادين فيرجع الى عموم السلطنة أو أصالة المرافعة

نعم لا مانع من الصمان اذا اوجب ضرراً بغيره لاطلاق أدلة الصمان وان نسب الى المشهور عدم الصمان لكن لا يبعد تقييد ذلك بما اذا لم يكن ضرراً الجار كثيراً جداً ولا فيمكن القول بمنع التصرف بدعوى شمول نفي الضرر للضرر المتوجه الى الجار دون الضرر القليل المتوجه الى المالك لانه ورد مورد الامتنان ويؤيده قاعدة العدل والاصاف ايضاً الا ان يقال مان العدل والاصاف يحققان بالصمان فتدبر جيداً

واما اذا كان مدعى جلب النفع فالمشهور ايضاً على الجوار بل ادعى عليه الاحتماع وخالفهم سيدنا الاستاذ الحوئي فقال (ح) يمنع المالك من تصرفه في ماله لان نفي الضرر ينفي حوار من دون معارص

اقول . ولا يبعد الذهاب الى قول المشهور وان مجرد منع المالك عن تصرفه في سبيل نفعه ضرر .

لا اقول ان مجرد عدم النفع ضرر كما مر عن صاحب الكفاية . فانه لوجود الوسطة بينهما حرماً ، لكن اقول ان المستفاد من موثقة رارة المتقدمة اطلاق الضرر على معنى يشمل عدم النفع ايضاً ؛ اذ عدم استيذان سمره لا يكون دائماً ضرراً وحرماً على الاصطلاح بل ربما كان مجرد فوات المنفعة كلمه مع زوجته مثلاً مع ان النسي الاكرم عليه السلام اطلق عليه الضرر بهذه الصورة اي سورة التصرف للنفع يلحق بصورة التصرف لاحل دفع الضرر جوازاً وضماناً وتفصيلاً .

لكن الحق ان دخول الاحنى على احد في بيته وفيه زوجته وبناؤه ضرر عليه فليس الضرر في الرواية شامل لعدم النفع ايضاً ثم ان هنا دقيفة وهي ان الضرر يمكن دفعه بمنع تصرف المالك وتصميم وصوله الى شجره . الا في بعض

الادوات مع الاذن من مالك الدار لكن المسمى ~~بذلك~~ امر بما كثر الضرر على مالك الشجر وان لم يخرج مملوكه من المأبى ، واذا فرض عدم القطع مثلاً فهل يحكم باحراق الشجر وانلاف العين او يمنع من التصرف او يتخير القاضي في الامرين ؟ فيه وجوه .

(الفصل السابع) اذا نوحاً المكلف اداعى باعتقاد عدم الضرر او غفلة عنه ثم بان ان ظهوره كان ضرورياً ففى صحة الوضوء او العمل كما نقل عليها تسالم الاصحاب او عدمها لان الضرر ازال وجوب استعمال الماء وعين التيمم عليه فان الراجع للاحكام الضرورية هو الضرر بوجوده الواقعى كما هو الظاهر من الرواية بلامدخلة للعلم به فيه وجهان .

يقول سيدنا الاستاذ الخوئى دام طله : ان ورود دليل يضى الضرر فى مقام الامتنان قرينة قطعية على عدم شموله للمقام فان نفى الحكم عن الطهارة العالية الضرورية الصادرة حال الجهل الملازم لفساد ما أتى به وللامر بالتيمم بل لا عادة المشروطة بالطهارة الواقعة معها مخالف للامتنان فلا يشمل الدليل .

فان قلت الاضرار حرام وكل حرام مفقوس وكل مفقوس لا يفسح به التقرب علم به المكلف ام لا ، فكيف يسح الوضوء او الغسل ؟

قلت : الصغرى الاولى ممنوعة فان المحرم الاضرار بالغير دون الاضرار بالنفس لعدم قيام الدليل على حرمة الاذى الخطير الذى يفهم من مذاق الفارغ حرمة كقطع بعض الاعضاء ونحوه واما الاضرار الطفيف فهو غير حرام للاصل كالاصرار بالمال اذا لم يصدق عليه عنوان الاسراف والتبذير . بل يمكن الحكم بصحة الطهور فى صورة علم المكلف بالضرر فان المتيقن من حدوث الضرر هو نفي الالتزام دون الجواز والرجحان ، وعليه فاذا تعمد الضرر صرح بظهوره فانه عمل مشروع وان لم يكن عليه واجبا .

والحاصل لا كثير تعادة في صورة العلم والجهل بالضرر بعد فرض ورود
الرواية مورد الامتنان نعم استشكل المحقق النائيني قدمه ان الحكم بصحة الوضوء
عند الحكم بصحة التيمم يستلزم تخيير المكلف بينهما وهو يشبه الجمع بين
التفصيلين ، فان الامر بالتيمم في الآية السادكة مشروط بعدم وجدان الماء كما
ان الامر بالوضوء بقرينة المقابلة مشروط بالوجدان ولكن تلميذه سيدنا الاستاذ
قد رده بان ما علق على وجدان الماء وعدمه في الآية انما هو وجوب الوضوء و
وجوب التيمم تعييناً ، وليس فيها دلالة على احصاء مشروعية التيمم بموارد فقدان
الماء فمن الحائر ان يكون واجد الماء في مورد قد شرع له التيمم ارفاقاً كما ثبت
ذلك فيمن آوى الى فراشه فذكر انه غير متوض . لكن المقام غير خال عن الاشكال
والله عالم بحقيقة الحال .

(الفصل الثامن) انه لا بد من تخصيص القاعدة في موارد العلم باهمية
التكليف عند الشارع كما اذا دار الامر بين ضرر واحد بائتلاف مقدار من المال وبين
ارتكابه القتل او الزنا او اللواط ونحوها فانه لا مجال لتوهم نفي حرمة الامور
المذكورة بحديث نفي الضرر وهذا فليكن مفروغاً عنه وان لم يجد عاجلاً من
نه عليه .

تتميم وتقسيم

الاضرار بالغير على اقسام :

- (١) الاضرار المالي كما اذا اكل او اتلف ولو تسبب مال مسلم مثلاً
- (٢) الاضرار البدني كقطع الاعضاء والاختصاص باحداث عيوب في البدن و
نحوها .

(٣) الاضرار العرضي كالتوهمين وحط المقام وغير ذلك

(٤) الاضرار النفس كاحداث الميوب النفسية .

(٥) الأضرار الفكرية كالتشويش والتضييق والاحباط وبحود ذلك ومورد موثقة
دراسة المتقدمة هو الأخير كما يظهر للمتدبر ، لاقل من كونه القدر المتفق و
عليه فيحرم الانواع الأربعة الأخر بطريق الأولى
ثم انه لا شك في ان الحرمة في القسم الأول معلقة على فقد الرضا والا
فالأضرار حادثة على ما لم يطرق عليه عنوان آخر - حرمة كالسراقة وسجوة ، والظاهر
الحاق العامس - لأول في التعليق المذكور ، ولذا لو رضى الاضرارى بدحوال - مرة
لم يكن له حرج فيه فتدبر .

واما القسم الثالث فلا يسمى الاشكال في حرمة وان رضى العبر ، بل لا يبعد
ان يحرم على الانسان ان يوهن نفسه

وانما الكلام في الرابع والثاني وان حرمتها خاصة بصورة عدم رضى العبر
ام شاملة لفرص الرضا ايضا ؟ فيه تردد ، والذاهب الى الاول - في غير ما نفهم من
مداد الشرع حرمة - لم يكن الاثارة كالا حنط - والله المأم

١ (٣٨) الأضرار بالنفس

ظهر من طي البحث السابق لحد المحرم من الأضرار بالنفس

١ (٣٩) اضلال الناس عن الحق

والله تعالى : **واذا قتل لهم (اي للمستكرمين) ما دبرل ربكم قالوا اساطير
الاولين ' حسدوا اورارهم كامله يوم القامة ومن ودار الدين يصلو بهم بعض علم
الاساءة ويردون**

اقول : واما قوله تعالى ولا ترزوا ردة ورواخرى ففي غير لمصل .
وفي موثقه سماعة عن الصادق عليه السلام قال : **قتل له** قول الله عز وجل (ومن
قتل نفسا بغير نفس او فساد في الارض فكانما قتل الناس جميعا ومن احياها فكانما

أحيى الناس جميعاً) فقال: من أخرجها من ضلال إلى هدى فكانما أحيىها ومن أخرجها من هدى إلى ضلال فقد قتلها^(١).

وفي صحيحه من العلم دأبى نصر عن الصادق عليه السلام قال

كان رجل في الرمن الأول طلب الدب من حلال فلم يقدر عليها وطلبها من حرام فلم يقدر عليها فاتاه الشيطان فقال له: ألا أدلك على شيء تكثر به دسك وتكثر به تبعك؟ فقال بلى.

قال: تشدع ديساً وتدعو الناس إليه فعمل فاستجاب له الناس وأطاعوه فأصاب من الدسائس ثم انه فكر فقال ما صنعت؟ استدعت ديناً ودعوت الناس إليه ما أرى لي من ثوبة إلا أن أتى من دعوته إليه فأردته عنه. فجعل يأنى أصحابه الذين أحابوه. فيقول: إن الذي دعوتكم إليه باطل، وأما استدعته، فعملوا بقولك كدست؛ هو الحق وأنت شككت في دسك فرجعت عنه! فلما رأى ذلك عمداً إلى سلسلة فوثقها وتدا نم جعلها في عنقه. قال: لا أحلها حتى تنوب الله عز وجل على

فأوحى الله عز وجل إلى نبي من الأنبياء قل لعلال وعزني لو دعوتني حتى تنقطع أوصالك. استجبت لك حتى ترد من مات على ما دعوت إليه فيرجع عنه والحدث يورق وأسماء كثيرة^(٢).

أقول: الأصلال فسح عقلاً وقد وصف الله تعالى الشيطان به حكاية عن موسى عليه السلام أنه عدو مبين^(٣) فهو محرم وإن لم يرد به رواية

لا نقل كيف يكون قبيحاً وقد وصف الله به نفسه في آيات كثيرة؟

فانه يقال: لقبيح هو الأصلال الابتدائي وأما الأصلال الاستقامي فلا فح فيه و

١- من ٤٤٧ ج ١١ الوسائل

٢- من ٣٤٣ ج ١١ الوسائل

٣- القصص ١٥

ما يصل الله الا العاقين . المألفه محرره بصيغه في كتاب حراط الحق
الموضوع في علم الكلام فلا يجد الجواب في مبد . لاحظ مادة لسمه : مادة
المدة ايضا

تتم هذه المسألة ثم الجزء الاول من كتاب الحدود اربعة في محرماته
ويشمل الجزء الثاني منه ذكر المحرمات من حرف الطاء . حرف الباء مثله الله
تعالى وهو الموفق

تفصيله

ذكرنا مادة الادب والاشارة في حرف الالف وهو شتم والصحيح ذكر
الاولي في حرف الواو والثانية في حرف الشين : لم نجد بحث عن حرام تسميه الله
بعالم بسم به في حرف السين وناقض صعب حرمتها في كتابنا صراط الحق
بسم طبعه الثاني في مطبعة المعنة وفي بابه في المقدسه في شهر المحرم
(١٤٠٥) = ميزان (مهرماه) ١٣٦٣ .

والله الحمد محمد اسعد المحسنى القدير

خلق الرأس في الجملة

يقول السيد الأستاذ في مناسكه (ص ١٩٣ الطبع الخامس عشر) اذا قصر
المحرم المتمتع في عمره حل له كل شيء حرمه الاحرام سوى خلق الرأس فانه
دا انى معمرة التمتع في شهر الشوال فيحور خلقه الى ثلاثين يوما من مضي عيد
الفطر والاحوط - لزوما - تركه بعدها فاذا خلق عن علم وعمل يجب عليه كفارة
شاة على الاحوط .

اقول ولعله نظر في قوله هذا الى صحيح جميل انه سال اما عبدالله عليه السلام عن
تمتع خلق رأسه بمكة ، قال ان كان جاهلا فليس عليه شيء وان علم ذلك في
اول شهور الحج ثلاثين يوما فليس عليه شيء وان علم ذلك بعد الثلاثين يوما
التي يوحى فيها الشعر للحج فان عليه دما يهرقه ^(١)
لكنها غير واضحة دلالة ولا تخلو عن احوال فلذا لم يحزم الاستاد بمضمونه
بل احتاط ، ولا ادري رأى الفقهاء فيه والله العالم

تنبيه :

ذكرنا حرمة اكل مال المير وما استثنى منها وهنا مورد آخر يستثنى من
الحرمة المذكورة فلاحظه في ص ٤٦ ج ٤ من هذا الكتاب تحت عنوان اطعام الجناة .

فهرست الموضوعات

الصفحة	المطلب	الصفحة	المطلب
٣٩	لاكل في آية الفضة وذهب	٣	المقدمة
٤٢	اكل الخبيث	٤	ايه الشهادة واتيان الهمة
٤٣	اكل السكر وغيره	٦	اتيان الذكراين
٤٢	اكل الصيد على المحرم	١٠	اتناء الاموال للمهناه
٤٤	اكل صيد المحرم وصيد المحرم	١١	الاجرة على بعض الواحد
٢٥	اكل المضرات	١٥	اجرة المنيعة
٤٥	اكل الطيب	١٥	اجرة الزانية
٤٧	اكل الدم والمنيعة ولحم المحنيز وضرها	١٦	لايجاز للمحرام
٥٠	لاصطرادحد للتكاليف الشرعية	١٧	اتخاذ الكفار اولياء
٥١	حول قوله تعالى (غير باغ ولا عاد)	٢٩	اتخاذ البطانة
٥٣	حول اشترط الاسلام في الذبح	٢٩	اتخذ بعض الامور
٥٣	بعث رجائي	٣٠	اتخاذ الاحد ن
٥٥	شروط الدابح	٣١	اتخذ الحقوق للمستحقين
٥٩	مسائل معرفة	٣١	الاتخذ بقول المراء
٦٠	الغناوين المحرمة العامة من الحيوانات	٣٢	اتخذ المهر من الزوجة
٦٢	الغناوين المحرمة الخاصة	٣٢	اتخاذ الايمان وحلا
٦٦	اليبوس	٣٣	ايداء المومنين وفروعاه
٦٨	المرتصع من لبن خريرة واولاده	٣٧	ايداء الحيوان في الحرم
٦٩	الجلال	٣٨	الاذان الثالث
٧٠	الحيوان الموطوء والانتفاع به	٣٨	ادب النساء
٧١	حول الحيوانات البحرية	٣٩	الاشارة الى الصيد

المطلب	الصفحة	المطلب	الصفحة
بقية المحرمات	٧٤	بطلان الصدقات	١٢٠
ما يحرم من الذبيحة	٧٥	ابطال الاعمال وعمل الفير	١٢١
بعض ما يحرم كند	٧٦	بعض المؤمنين	١٢٢
اكل مال الفير	٧٧	القي	١٢٣
حوار لاكل من البيوت لحاحه	٨٠	انتفاء العيب	١٢٥
حق المرور	٨٢	سنان	١٢٥
دعدة الاراء	٨٦	البيع بعد النداء	١٢٦
اكل المضطر	٨٨	بيع ايوال مالا يوكل لحمه	١٢٨
لتفاس	٨٩	بيع آلات القمار	١٢٨
الشرب من الانهار	٩٠	بيع آلات اللهو	١٢٩
مال المسمم الماحود من لحرى	٩١	بيع آنية الذهب والفضة	١٣١
المرود على ارض الفير	٩٣	بيع الجوار المبيات	١٣١
اكل الاموال بالباطل	٩٣	بيع الخشب ممن يتعده صيبا	١٣٣
لامر بالقتل	٩٤	سح الحمر	١٣٣
الامس من مكر كند	٩٥	عقوبة بائع الحمر	١٣٥
ايواء المحدث	٩٧	بيع الخنزير	١٣٦
ايواء لمحدث والمف	٩٧	بيع الدم	١٣٧
الخصس والجل	٩٩	بيع السلاح لاعده	١٣٧
انداء لربه	١٠١	بيع المشروط بصره في الحرام	١٣٩
ابدية	١٠٨	بيع المصحف	١٤٢
بدليل لاروح عليه - ص -	١١	بيع المندره	١٤٣
تبديل نعمة الله	١١	سح المتكف	١٤٣
سدين الوصيه	١١	تبيع من العائل	١٤٥
البداه	١١٣	بيع المسوح	١٣٦
التبدير	١١٤	بيع مالا يبع له	١٤٧
البراءة من امير المؤمنين	١١٥	بيع الميتة والاتضاع بها	١٤٧
التبرى واسرح	١١٦	بعض اليهود المحرمة الاخر	١٤٩
يسط اليد	١١٨	بيع حطوث لشيطان	١٥٠
مباشرة النساء على المتكف	١١٩	اتباع مشايهات القران	١٥١

المطلب	الصفحة	المطلب	الصفحة
دخا الهوى	١٥١	حجامة المعز	١٨
تزي لى	٥	الحج عن الناصى	١٨٠
برك لجماعة	١٥٢	الحل على من عليه حل	١٨٠
برك ولى لوجه	١٥٢	الاحداث فى المسجد الحرام	١٨١
تعتة الشهود	١٥٤	الحداد ومحاربة الله ورسوله	١٨٢
الاتهام	١٥٢	لمحاربة	١٨٢
الجهنم بآيات الله	١٥٧	الحرب مع الجائر	١٨٢
الحدال فى الاحرام	١٥٨	لحرص	١٨٢
مجدلة هل الكتاب	١٥٨	احراق اسماء الله	١٨٣
المجادلة فى الدين	١٥٩	الحمد	١٨٤
لنجرى	١٦	محسن بفسق من فقد	١٨٤
جز المرأة شعرها	١٦٠	حسان الشهداء امراء	١٨٥
جعل وهاء الرسول كدهاء غيره	١٦١	احصاء شراب المؤمنين	١٨٥
لنجس	١٦٢	حفظ كتب الصلاة	١٨٦
جعل الله عرفة للامان	١٦٣	تحقير المؤمن	١٨٧
الجهنم وجعل اليد مقلولة	١٦٣	المعاذلة	١٨٧
مجانسة اهل البدع والجنوس للزنا وغيره	١٦٥	التحاكم الى حكام الجور	١٨٧
الجنوس على مائدة يشرب عليها الخمر	١٦٦	الاحتكار	١٨٨
جنوس المتكف خارج المسجد	١٦٩	عدم الحكم بما انزل الله	١٩٠
جماع المحرم والحائض	١٦٩	الحلف بالبرائة وبغير الله	١٩٠
لجماع فى حال الاعتكاف	١٧٠	احلاف خير السلم بغير الله	١٩٢
جماع الروحة الصخرة	١٧١	حلق الرأس للمحصور	١٩٣
جماع النساء والجمع تحت لحاف واحد	١٧٢	حلق المحرم وحلق النساء	١٩٤
الجمع بين طاميتين	١٧٥	حلق اللحية واحلال الشعائر	١٩٥
الجنابة على الميت	١٧٧	حمل السلاح للمحرم	١٩٦
الجهنم بالقول النبى (ص)	١٧٨	حمل المحرم روجه بشهوة	١٩٦
الحب على الميت	١٧٩	تعجيل الميت المحرم	١٩٦
حب شيوخ الله احبة	١٧٩	لحائض والتحنن بالحديد والذهب	١٩٧
حبس الحقوق	١٧٩	اخراج الطير من الحرم	١٩٧

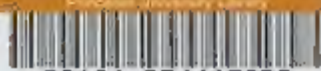
الصفحة	المطلب	الصفحة	المطلب
٢١٧	دخول الكفار الحرم	١٩٨	حرج سراة وخصى من المسجد
٢١٨	دخول الزوجة قبل تمسح منى	١٩٩	حراج الدم للمحرم
٢١٨	دخول المدعوة شبهه	١٩٩	حروج لزوجته بمراذل
٢١٨	الدعاء على المؤمن	٢	احراج لمطلقات وحروجهن
٢١٩	الدعاء المطلب الحرام	٢ ٣	انحراج الولد من حجراته
٢١٩	بدعوة ابي الدعة	٢٠٣	حروج للمتكف من المسجد
٢٢٠	الدعاء للكافر	٢٠٢	لحروج من مكة
٢٢٠	دفع مال اليتيم قبل دشه	٢٠٤	حصان الميراث
٢٢	دفع الكافر	٢٠٥	لغشقة من الكفار
٢٢١	دفن المسلم في مقبرة الكفار	٢٠٥	لحصونة الحائض
٢٢٢	الدلالة في الحرم على الصيد	٢ ٥	الاحصاء
٢٢٢	ذلك المحرم	٢٠٦	حطية الزوجة والرجعة
٢٢٣	التمرحل المحرم	٢٠٦	الاستغفار بالبح
٢٢٣	ادهان المحرم	٢ ٧	الاستغفار بالصلوة
٢٢٣	الذباة	٢٠٧	حناء غلا مكة والمدينة
٢٢٤	التداوى بالمحرم عبر العسكر	٢٠٨	تحلص لقاتل
٢٢٤	التداوى بالحمر والسيد	٢٠٨	الخلع بغير شرطه
٢٢٦	دبح الصيد في الحرم	٢٠٨	خلع الوعد
٢٢٦	دعة لاسرار الدبية	٢٠٨	التحلي على القر
٢٢٧	اداعة سرا المؤمن	٢٠٩	الطولة بالاحنة
٢٢٨	اداعة الفاحشة	٢٠٩	الحمر
٢٢٩	ادلال الحرم	٢١٠	غيبش لوجه
٢٣٠	الرياسة	٢١٢	الخوف في آيات الله
٢٣١	الراءة بمن يرمى	٢١٢	الحياة
٢٣١	الرياء	٢١٢	استدبار القبلة
٢٣٧	الشرط الاول	٢١٤	دخول بيت الفير
٢٣٩	قروع	٢١٥	دخول الجنب والحائض المسجد
٢٤٠	الشرط الثاني	٢١٥	دخول الحرم بلا احرام
٢٤٢	قروع	٢١٦	ادهان الحليلة العمام

الصفحة	المطلب	الصفحة	المطلب
٢٨٨	السؤال عن أشياء	٢٥٧	الربا القرضي
٢٨٩	السؤال عن غير حاجة	٢٥٧	فروع
٢٨٩	السؤال لوجه الله	٢٥٩	كلام جامع المقاصد
٢٩٠	السب	٢٦١	الرجوع من بعض السور
٢٩٨	السب من السب	٢٦٢	الرجوع في الصلوة
٣٠٢	السب في لحيته	٢٦٣	ارجاع المومنات الى المكثف
٣٠٥	وجوب الارشاد الى الاحكام	٢٦٣	الرشوة في الحكم
٣٠٧	علم حرمة الاطاعة على الحرام	٢٦٥	الرضا بالتحريم
٣٠٧	كلام المستسك ونقده	٢٦٦	ارضاع اللبن والرضعة
٣١٠	الأداة انقطة على حرمة السب	٢٦٧	لوث
٣١٣	البي	٢٦٧	رفع الاصوات فوق صوت النبي
٣١٥	المجود لميراثه	٢٦٧	التغيب على الحرام
٣١٧	مضى المجلة	٢٦٧	لرقص
٣١٨	المسحر	٢٦٧	الرقية بما لا يعرف
٣٢٣	المسحقة	٢٦٨	الركون الى نظاميين
٣٢٦	حد الحق	٢٧١	الارتعاس
٣٢٧	لحرو سحر المسم	٢٧٢	رمى البرى وحدهم لحرم وخصاصات
٣٢٨	اسقاط الرب (ج)	٢٧٣	رهبانية
٣٢٨	الاسرف	٢٧٤	رياء
٣٢٩	السرقة واحكامها	٢٧٨	لعرابة
٣٤٢	السبي في تخريب المساجد	٢٧٨	لركوة على بى عدم المطلب
٣٤٢	السبي في آيات الله عجزا	٢٧٩	تركبة النمس
٣٤٢	الحماية	٢٨٠	لرثاء
٣٤٣	المسبيير من الاب	٢٨١	تزويج المحرم وتزويجه
٣٤٣	اسقاط الحمل	٢٨١	تزويج البيوت
٣٤٣	سقي الخمر صيبا	٢٨٢	ازالة بكادة البكر
٣٤٤	سقي القاتل	٢٨٣	ازالة المحرم الشر
٣٤٤	المسكر	٢٨٥	تزيين المحرم
٣٤٧	السلام على طوائف	٢٨٦	تزيين المتوفى عنها زوجها

المطلب	الصفحة	المطلب	الصفحة
الاستسلام	٣٤٨	الشهادة في الحدود	٣٧٦
لسمعة	٣٤٨	شق الجيب	٣٧٦
استماع القضاء	٣٤٨	التشاكل باعداء الله	٣٧٧
استماع القبه	٣٤٩	شم الطيب للمعتكف والمحرّم	٣٧٨
استماع اللهو	٣٥٠	شهادة الرور	٣٧٨
تسمية الامام لثمن	٣٥١	الشهادة ضد غير اعلمها	٣٧٩
تسمية غير الوصي بامير المؤمنين	٣٥٢	الشهادة على المفسر	٣٨٠
سنة الشراء وتسمية الملائكة اثاثا	٣٥٣	شهادة المحرم على الكناح	٣٨٠
سوء الظن بالله	٣٥٤	الصد عن ذكر الله وعن سيئه	٣٨٢
سوء الظن بالمرس	٣٥٥	ما يصد القامة وعن آيات الله	٣٨٣
تسويد الثوب	٣٥٦	الصدقة ليس هاتم	٣٨٣
المياحة	٣٥٧	الصدق على المحارب	٣٨٣
النشيب	٣٥٨	الاصرار على الذنب	٣٨٧
الشرب من آية الذهب والفضة	٣٥٩	الاصراخ على الميت	٣٨٤
شرب البول	٣٦٠	التصرف في مال الغير	٣٨٥
شرب الدم والمسكر	٣٦١	تصرف العبد في ماله	٣٨٥
شرب الصبر	٣٦١	تصغير الخد	٣٨٦
شرب القنقاع ولبن الجلالة	٣٦٦	معاينة الاحبه	٣٨٦
شرب لبن الحيوان الموطؤه	٣٦٦	التدبير وصلاة الحائض	٣٨٧
شرب لبن الحيوان غير المأكول	٣٦٧	الصلاة فدام قبر لآمام	٣٨٨
شرب المنى والنيذ والمتنجس	٣٦٨	صلاة النساء وفي اثناء الحقة	٣٩٠
لثمن والتشريع	٣٦٨	الصلاة على خير المسلم	٣٩٠
الشركة في قتل المسلم والشرك	٣٦٩	الصمت والفتن	٣٩٠
الاشتراء بآيات الله	٣٧٠	التصوير واقسام الصوم المحرم	٣٩١
اقتراء الصيد والمعتكف	٣٧٠	صياغة آية الذهب قصة	٣٩٩
الجوازي ولهوا الحديث	٣٧٠	الصد	٣٩٩
اقتراء الولد المملوك	٣٧١	الصيد على المحرم وفي الحرم	٤٠٠
الشطرنج	٣٧٤	ضرب آيات اللهو	٤٠٢
الشمعة	٣٧٤	ضرب المسلم	٤٠٢
لاشتغال بالملامه	٣٧٥		

المطلب	الصفحة	المطلب	الصفحة
ضرب النساء ارجلهن	٤٠٣	قاعدة لأصراء	٢٠٥
ضرب البرية	٤٠٣	الأصراء بما لنفس	٢١٥
لأصراء ما لغير	٤٠٤	اصلال الناس عن الحق	٤١٥





32101 054415698